

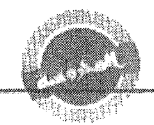
٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصير العرب

(المجلد التاسع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
حرب السيارات هل تنتهى أمام الجات			
	الاهرام	٥١٦	٢٨-٠٥-٩٥
أثار الجات على الدول العربية			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥١٧	٢٩-٠٥-٩٥
حول الاستثمارات فى إطار اتفاقية الجات			
	الاهرام	٥٢١	٢٩-٠٥-٩٥
"الجلات" تصادر القانون الوطنى			
	العربى	٥٢٢	٢٩-٠٥-٩٥
السوق العربية المشتركة .. الخيار الوحيد لمواجهة الجات			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٢٣	٣٠-٠٥-٩٥
تضافر الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٢٦	٣١-٠٥-٩٥
الدول العربية مطالبة بالتكتل لمواجهة سلبيات الجات			
	العالم اليوم	٥٣٠	٣١-٠٥-٩٥
رأى خبير عربى كيف تواجهة أموال العرب "الجات"			
	الاهرام	٥٣٣	٣١-٠٥-٩٥
السوق العربية المشتركة هل الحل لمواجهة اتفاقية الجات			
	الاهرام	٥٣٤	٠١-٠٦-٩٥
فوائد وأضرار أحضار حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية فى النار التجارى الجديد			
ابراهيم نوار	الحياة	٥٣٥	٠١-٠٦-٩٥
الجات وإجارة الاقتصاد الوطنى			
ناجى الغطريفى	الاهرام	٥٣٧	٠٥-٠٦-٩٥
مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل "الجات"			
حسام زايد	الاهرام	٥٣٩	٠٧-٠٦-٩٥
"غات" تيار عالمى لن تستطيع الدول العربية مقاومته وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتف			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٤٠	١١-٠٦-٩٥

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من تطبيق غات ٩٩ إلى ١٦٥ بليون دولار			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٤٣	٩٥-٠٦-١٢
١٠٠ مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٥٤٦	٩٥-٠٦-١٢
الموزع الخارجى يسرق نيجاتيف الأفلام !			
	الاهرام	٥٤٨	٩٥-٠٦-١٢
١٦% من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب "الجات"			
	العربى	٥٤٩	٩٥-٠٦-١٢
التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٠	٩٥-٠٦-١٣
تحرير التجارة العالمية يلقة اعباء ثقيله على الجدول العربية فى سعيها إلى بناء قدراتها الاقتصادية ال			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٣	٩٥-٠٦-١٤
وزارة الزراعة تستعد لعصر الجات يوسف والى : طفرة فى الإنتاج والتصدير			
	الاهالى	٥٥٦	٩٥-٠٦-١٤
الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير "الجات" على الزراعة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٥٩	٩٥-٠٦-١٧
تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٠	٩٥-٠٦-٢٠
ضعف الاستثمار العربية فى دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة فى استغلال الامكانات			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٤	٩٥-٠٦-٢٢
بناءتكتل اقتصادى عربى شامل سبيل مواجهة أثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٨	٩٥-٠٦-٢٣
اتفاقية الجات .. هل تؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة ؟			
محمود الشندويلى	الحياة	٥٧١	٩٥-٠٦-٢٣
شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !			
وائل لطفى	روزاليوسف	٥٧٣	٩٥-٠٦-٢٦
الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات فى اتفاقات تحرير التجارة العاملية وآثارها عربياً			
ابراهيم نوار	الحياة	٥٧٤	٩٥-٠٦-٢٩
جماعة عصام الدين جلال			
رشدى ابو الحسن	صباح الخير	٥٧٨	٩٥-٠٦-٢٩
ما هى التزامات مصر فى الجات؟			
	الاهرام الاقتصادى	٥٨١	٩٥-٠٧-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى مباحثات وزير الاقتصاد غداً بجنيف "جات" .. بضمانات !			
على محمود	الاهرام المسائى	٥٨٥	٩٥-٠٧-٠٣
إتفاقية الجات والسينما المصرية			
عادل كامل	وطنى	٥٨٦	٩٥-٠٧-٠٩
"وطنى" تناقش مستقبل صناعة السيارات فى مصر			
محمد لطفى	وطنى	٥٨٨	٩٢-٠٧-٠٩
استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردت الزراعية			
قمر شاة ذو الفقار	الاخبار	٥٩٠	٩٥-٠٦-٠٩
الجات : البطالة قادمة !			
يحيى المصرى	العربى	٥٩١	٩٥-٠٦-١٠
جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات			
يحيى المصرى	الاهرام الاقتصادى	٥٩٣	٩٥-٠٦-١٠
مصر تدخل عصر "جات"			
طلعت المغربى	المجلة	٥٩٧	٩٥-٠٧-١٥
"طلاسم" الجات .. من يفكها ؟			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٦٠١	٩٥-٠٧-١٧
مصر والجات			
	الاهرام الاقتصادى	٦٠٣	٩٥-٠٧-١٧
الانضمام إلى اتفاقية "غات" سيزيد أسعار وارداتنا السعلية			
صلاح حزين	الحياة	٦٠٦	٩٥-٠٧-١٧
الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يطلبان زيادة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصريين			
ياسر صبحى	الاهرام	٦٠٧	٩٥-٠٧-٣٠
نحو الهدف			
	الاحرار	٦٠٩	٩٥-٠٧-٣٠
التعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية			
	جريدة مصر	٦١٠	٩٥-٠٦-٢٣
جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات			
	الاهرام الاقتصادى	٦١٢	٩٥-٠٦-٢٤
اتفاقية الجات تمنع عروض المقاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسجيلى			
	الاهرام	٦١٣	٩٥-٠٧-٢٥
اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة نجيب محفوظ : لن يروج من الكتب إلا ما يستحق			
ميرفت اسماعيل	الاهرام	٦١٤	٩٥-٠٧-٢٨

مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج لمواجهة التطويات الاقتصادية العالمية		الحوادث	٦١٦	٢٨-٠٧-٩٥
آثار الجات على قطاعى الزراعة والصناعة		الاهرام	٦١٩	٣٠-٠٧-٩٥
لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات		الاهرام الاقتصادى	٦٢١	٣١-٠٧-٩٥
مصر والجات		الاهرام الاقتصادى	٦٢٤	٣١-٠٧-٩٥
الجات والركود الاقتصادى العربى ورؤية اسرائيل السلامية	جمال فاضل	الحياة	٦٢٥	٣١-٠٧-٩٥
وجها لفوجه الجات والزوراعة المصرية		الاهرام الاقتصادى	٦٢٩	٣١-٠٧-٩٥
حسن خضر : إدارة جديدة فى عصر الجات		الاهالى	٦٣٠	٠٣-٠٨-٩٥
سياسات جديدة لرفع القدرة التنافسية للانتاج الوطنى فى ظل التطبيق العالمى لاتفاقية "الجات" وت		الاهرام	٦٣١	٠٥-٠٨-٩٥
لا مخاوف على الاختراعات فى ظل اتفاقية الجات		الحياة المصرية	٦٣٣	٠٦-٠٨-٩٥
مصر والجات		الاهرام الاقتصادى	٦٣٣	٠٧-٠٨-٩٥
الاتحاد العربى للنقل يبحث تطبيق اتفاقية "الجات"		الوفد	٦٣٤	٠٧-٠٨-٩٥
التشريع .. هل يواجه حرب المعلومات ؟	محمد عبد السلام	الاهرام المسائى	٦٣٥	٠٧-٠٨-٩٥
جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة فى إطار الجات		الاهرام	٦٣٨	١٣-٠٨-٩٥
الغات : الأغنياء يزدادون غنى والفقراء .. فقراً		الوسط	٦٣٩	١٤-٠٨-٩٥
القانون المصرى للجات		الاهرام	٦٤٠	١٥-٠٨-٩٥
بور سعيد فى مواجهة الجات	محمد ابوالشهود	الاهرام	٦٤١	١٧-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سرقة أفلامنا فى المهرجانات؟			
ماجد رشدى	صباح الخير	٦٤٤	٩٥-٠٨-١٧
مائدة مستديرة غداً بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط			
	الاهرام	٦٤٧	٩٥-٠٨-١٩
اتفاقيات الجات والدول النامية			
جمال الدين صادق	الاهرام	٦٤٨	٩٥-٠٨-٢٧
موجه الجات القادمة .. حماية الملكية الفكرية			
رأفت سليمان	الاهرام	٦٤٩	٩٥-٠٨-٢٩
حتى لا نسقط فى فخاخ اتفاقية الجات !			
	الاهرام	٦٥٢	٩٥-٠٩-٠١
احترسوا .. حيتان "الجات" قادمون" !! المنتج .. يفتقد علماء مصر !!			
	الجمهورية	٦٥٧	٩٥-٠٩-٠٣
مصر والمتغيرات الدولية الحالية			
ابراهيم عياد المراغى	مايو	٦٦٢	٩٥-٠٩-١١
الإدارة فى عصر الجات			
حنفى سليمان	الاهرام	٦٦٤	٩٥-٠٩-١٣
الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس			
	الاهالى	٦٦٦	٩٥-٠٩-١٣
المغرب فى صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية			
محمد الشرقى	الحياة	٦٦٧	٩٥-٠٩-١٤
تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم "الغيبوبة" كاد يتحول إلى مشاجرة			
اسامة عبد الفتاح	الاهرام المسائى	٦٦٨	٩٥-٠٩-١٥
لقطات سريعة			
	الاهرام المسائى	٦٦٩	٩٥-٠٩-١٥
الجات .. موت محقق لسينما المتوسط			
عمرو الفار	الجمهورية	٦٧٠	٩٥-٠٩-١٦
كيف نواجه تحديات الذات؟			
عمرو عبد اللطيف	الاهرام	٦٧١	٩٥-٠٩-١٦
سينمائيو البحر المتوسط يرفضون "الجات"			
	الاخبار	٦٧٢	٩٥-٠٩-١٨
الاقتصاد المصرى .. وتحديات الجات			
جميل كمال جورجى	الجمهورية	٦٧٣	٩٥-٠٩-١٩

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
شركة امريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات .. ونحن نغلق مصانعنا !!			
احمد عبد المنعم	الشعب	٦٧٥	٩٥-٠٩-١٩
نقل التكنولوجيا والتعاون الدولى (٢)			
	الاهرام	٦٧٧	٩٥-٠٩-٢٠
"دجاج الجات" .. ويهدد صناعة الدجاج العربية			
أحمد الشريف	الاخبار	٦٧٨	٩٥-٠٩-٢٠
٢٠٠ مليون دولار زيادة فى التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات			
يوسف هلال	العالم اليوم	٦٨٠	٩٥-٠٩-٢٤
مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولى فى مصر بعد الجلات			
	الاهرام	٦٨٢	٩٥-٠٩-٣٠
الدول الصناعية طوعت "الجات" لخدمة اقتصادياتها على حساب الدول النامية !!			
	الاهرام	٦٨٣	٩٥-٠٩-٣٠
رأسمالية البسوكت والبلاستيك !			
رفعت لقوشة	العربى	٦٨٤	٩٥-١٠-٠٩
"الملكية الفكرية" .. فى ميزان "الجات"			
	الاهرام المسائى	٦٨٦	٩٥-١٠-١٣
المؤتمر العربى الدولى للإدارة يبحث انعكاسات "الجات" على الدول العربية			
ماهر مقلد	الاهرام	٦٨٧	٩٥-١٠-١٥
عقول مصر .. فى خطر !			
محمد الصياد	الاحرار	٦٨٨	٩٥-١٠-٢٢
لبنان يبحث فى اغلانضمام إلى "الغات"			
	الحياة	٦٩٢	٩٥-١٠-٢٤
تساؤلات			
عبد اللة نصار	الجمهورية	٦٩٣	٩٥-١٠-٢٧
وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر			
	الاحرار	٦٩٤	٩٥-١٠-٢٨
المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم			
	روزاليوسف	٦٩٥	٩٥-١٠-٣٠
مؤتمر دولى فى لبنان يبحث تأثير "الجات" على الاقتصاد العربى			
ماهر مقلد	الاهرام	٦٩٦	٩٥-١١-٠٢
قانون حول الجدل الدائر عن نفاذ اتفاقيات الجات			
	الحياة	٦٩٧	٩٥-١١-٠٦

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خطابات تتنافس فى صناعة الاساطير والاحلام الجميلة !	نبيل عبد الفتاح	الحياة	٦٩٩	٩٥-١١-٠٨
اجتماع موسع فى الخارجية يدرس الانضمام إلى "الغات"		الحياة	٧٠٣	٩٥-١١-١٠
صناعة الدواء .. واتفاقية الجات	محمد فتحى بديوى	الاهرام	٧٠٤	٩٥-١١-١٠
فى ظل الجات: صناعة النسيج .. من ينقذها ؟	محمد فتحى بديوى	الاهرام الاقتصادى	٧٠٥	٩٥-١١-١٣
المنتجون المصريون يطلبون تعويضات ٦ ملايين جنية		العالم اليوم	٧٠٨	٩٥-١١-١١
التقرير الختامى للندوة وتوصياتها		الاهرام	٧٠٩	٩٥-١١-١٧
وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة		الاهرام	٧١١	٩٥-١١-١٧
الجودة فى مواجهة الجات فى مؤتمر موسع الشهر المقبل	عبد الناصر أحمد	الاهرام المسائى	٧١٢	٩٥-١١-١٨
الجات والأيزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون		الاهرام	٧١٣	٩٥-١١-١٩
السينما هنا .. والسينما هناك		الاهرام	٧١٤	٩٥-١١-١٩
مشكلان الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات	عزة على	الاهرام	٧١٨	٩٥-١١-٢٠
بالوعى الشعبى والتدابير الايرادية نحمى منتجاتنا الوطنية		الحياة	٧١٩	٩٥-١١-٢٠
داخل عباءة " الجات" يعمل : "الأبيك" تجمع اقتصادى تهدده الجغرافيا والدين والسياسة	منصور ابو العزم	الاهرام الاقتصادى	٧٢١	٩٥-١١-٢٠
السينما فى دنيا الاقتصاد		الاهرام	٧٢٤	٩٥-١١-٢٦
فتحى سرور يسأل فاروق متولى : لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر		العربى	٧٢٧	٩٥-١١-٢٧
التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية	سعيد النجار	الاهرام الاقتصادى	٧٢٨	٩٥-١١-٢٧

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
معالم أساسية للعمل العربى فى مواجهة الجات			
	العالم اليوم	٧٣٦	٩٥-١٢-٠٣
السياحة أمل لبنان			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٧٣٧	٩٥-١٢-٠٤
استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجية الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بع			
محمد حبيب	الاهرام	٧٣٨	٩٥-١٢-٠٧
"الجات" .. لصالح عمال مصر			
غادة عبد الله	المساء	٧٣٩	٩٤-١٢-٠٨
السينما العربية وتحديات المرحلة !			
	الاهرام	٧٤٠	٩٥-١٢-٠٨
الجات ونظم المعلومات .. وسياسة الإغراق			
	الوفد	٧٤١	٩٥-١٢-٠٩
"الجات" ومنظمات الاعمال			
عاطف عبيد	الاهرام الاقتصادى	٧٥٠	٩٥-١٢-١١
لبنان والجات .. المعادلة الصعبة !			
	العالم اليوم	٧٥١	٩٥-١٢-١١
مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامية			
	الاهرام	٧٥٤	٩٥-١٢-١٢
محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما			
	العالم اليوم	٧٥٥	٩٥-١٢-١٢
المنافسة التكنولوجية القادمة			
	الاهرام	٧٥٧	٩٥-١٢-١٣
"الجات" تطور الصناعات المصرية			
خالد حسن	العالم اليوم	٧٥٨	٩٥-١٢-١٤
نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول			
مصطفى عبد اللة	الاهرام	٧٥٩	٩٥-١٢-١٤
مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجية !			
راجى الوردانى	الاخبار	٧٦٠	٩٥-١٢-٢٠
الآثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة غدا			
عائشة عبدالغفار	الاهرام	٧٦٣	٩٥-١٢-٢٣
وقفة للتأمل الجات وحماية صناعة السيارات			
عادل ابراهيم	الاهرام	٧٦٤	٩٥-١٢-٢٤

مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اللعب مع الكبار .. له شروط !!			
بطرس غالى	المساء	٧٦٥	٢٦-١٢-٩٥
تطوير صناعة الالبان بترابط عمليات الانتاج			
	الاهرام	٧٦٨	٢٧-١٢-٩٥
التكنولوجيا والقائمة السوداء			
	الاهرام	٧٦٩	٢٧-١٢-٩٥
دخول مصر عصر الجات			
	الاهرام المسائى	٧٧٠	٢١-١٢-٩٥



حرب السيارات هل تنتهي أمام الجات

تعدى الخلاف الأمريكي الياباني حول تجارة السيارت مرحلة التأثيرالمتبادل على البلدين وباتت المخاوف متركزة الآن على احتمال ان يتحول الخلاف الي حادث مروع يصدم منظمة التجارة العالمية الوليدة فينهى حياتها ومصداقيتها وهى لازالت وليدة لم تتجاوز شهرها الخامس بعد ، وهى مخاوف تترقبهادوائر المال والأعمال وتجمعات صناعة السيارات الضخمةفى العالم بل وداخل اروقة الأمم المتحدة نفسها، والجميع يضع سيناريوهات وسيناريوهات مضادة لوقائع هذه المحاكمة التي توصف بانهاقضية العصر بين العمالقة ، الأمر الذى يجعل من الهام إلقاء الضوءحول المسار الذى ستسير فيه هذه القضية .

تبدأ اجراءات المرافعة من جانب كل طرف ويتقدم الجانب الامريكى أولا باعتباره سبق فى اللجوء بالشكوى فيستعرض ماقدمه من تضحيات ادت الى هذا الازدهار اليابانى ، ويذكر الدفاع الامريكي في هذا الشأن انه جنب اليابان اية اعباء عسكرية فى الحرب الباردة وأتاح لها التفرغ لبناء هذا الاقتصاد القوى بمساعدات أمريكية استثمارية وتكنولوجية.ويطلع الجانب الامريكى هيئة التحكيم على سير المفاوضات وربما يشكو له من صعوبة المفاوض اليابانى ، وفى نهاية المرافعة يوضح الدفاع الامريكى بالاسانيد ان اليابان تنتهك قواعد منظمة التجارة الدولية بسبب القيود التي تفرضها على استيراد السيارات الاجنبية وقطع غيارها ثم تقدم ثلاثة مطالب ضمن اتفاق ثنائى جديد وهى فتح السوق اليابانية للسيارات واجزائها أمام المنافسة الاجنبية وزيادة منافذ الشركات الامريكية لدى تجار السيارات اليابانيين واتخاذ خطوات لفتح سوق قطع غيار السيارات.

ويقف ممثل الدفاع اليابانى ويركز دفاعه على عدد من النقاط اولها ان الحكومة لاتستطيع من جانبها ان تفرض سياسات تصديرية على اصحاب مصانع السيارات لان ذلك خارج سيطرتها ويصف موقف الولايات المتحدة بانه غير منطقى على الاطلاق حسب تصريح مسئول تجارى يابانى ويطلب بدلا من ذلك بان يحصر الجانب الامريكى مطالبه فى قطاع السيارات على أمور هى داخل نطاق سيطرة الحكومة مما يسهل التوصل الى اتفاق..

ويطرح الدفاع اليابانى الادلة على عجز الحكومة على الاستجابة للطلبات الامريكية وتتمثل فى موقف رابطة مصنعى السيارات التي اعلنت انها لن تزيد من مشترياتها من أجزاء السيارات الامريكية الصنع والنقطة الثانية من مرافعة الدفاع تتمثل فى الاعتراض على وضع ما اسماه أهداف عددية للتجارة، وانه اذا قبلت اليابان هذه الاهداف العددية فى قطاع مثل السيارات فانه قد يتعين عليها قبول طلبات مماثلة فى قطاعات اخرى. وينتقل الدفاع اليابانى الى النقطة الثالثة وهى العقوبات الامريكية ويشرح وضع المجنى عليه الذى وصلت اليه اليابان نتيجة لهذه العقوبات، ويذكر فى هذا الصدد ان العقوبات الامريكية يمكن ان تعرض اكبر خمس شركات سيارات يابانية لخسارة فى الارباح قد تصل الى ٣٢ر٣ مليار دولار أو أكثر فى السنة المالية الحالية وقد تقلل من الصادرات بما يصل الى ٤٥٠ الف وحدة فى هذه السنة وتهبط الى النصف بارباح الشركات الخمس الكبرى فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ والتى كان مقدرا لها نحو ٦٦ر٦ مليار دولار.

ويخلص الدفاع اليابانى الى ان الاجراءات الامريكية تضر الشركات اليابانية كما تضر تجارة السيارات فى أمريكا وتؤدي الى ارتباك فى الاسواق الدولية

وهنا يأتى دور الجالس على منصة التحكيم وهو الايطالى روجيرو ريناتو ليواجه هذه المهمة الصعبة وهو الذى خرج لتوه من معركة للتنافس على ادارة المنظمة دامت نحو عشرة شهور مع واحد من امريكا اللاتينية هو الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس الذى ايدته امريكا واخر من اسيا هو الكورى الجنوبى كيم تشوى ، وفوق ذلك ان القضية انفجرت ولم يفرغ ريناتو بعد من الترتيب الداخلى لهذه المنظمة التى كانت من بنات افكاره عندما طرح عام ١٩٩٣

اقتراحا بتحويل اتفاقية الجات الى منظمة للتجارة العالمية ، ووافقت دول الجات على الاقتراح في مؤتمر المغرب في العام الماضي الذي شهد مولد المنظمة، وفاجات القضية المدير العام للمنظمة وهو مازال يفكر في كيفية مواجهة التحديات التي تحيط به وبمنظمته وأبرزها الحفاظ على الوحدة الهشة داخل هذا الجهاز العملاق للمصالح التجارية للدول الاعضاء وعددهم ١٢٨ دولة ، اضافة الى تحديد اتجاهات ومسار المنظمة والاشراف خلال ولايته وهي اربع سنوات على وضع نظم المعاملات التجارية الدولية وتطويرها وتوفير اطار لادارة الاتفاقات التي تم التوقيع عليها خلال جولة مفاوضات اوروجواي لتحرير التجارة العالمية.

ووسط هذه الظروف تتنازع مدير الجات مشاعر متضاربة فهو من ناحية يشعر بالارتياح بلجوء الولايات المتحدة للاحتكام الى المنظمة واعتبر ذلك في تصريح له يوم ٩ مايو الحالي تجديد ثقة الولايات المتحدة في الاجراءات المتعددة الاطراف للحصول على احكام محايدة للنزاعات التجارية.

ويبدو ان ريناتو كان يقصد نفسه ايضا في مسالة الثقة الامريكية حيث كانت الولايات المتحدة من اشد المعارضين لاختياره لمنصبه،ومن جهة ثانية بدا ريناتو مشفقا على المنظمة من مهمة التحكيم الصعبة فاعرب في نفس التصريح عن امله في أن تنجح الولايات المتحدة بمزيد من الجهود في حل نزاعهما خارج منظمة الجات.

واذا لم يتحقق هذا الامل فإن هيئة التحكيم برئاسة ريناتو ستغادر القاعة ومعها ملف القضية بعد ان تعلن ان الحكم بعد المداولة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٠

رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة

آثار الجات على الدول العربية

إعداد: عمر عبد الله كامل
نائب رئيس مجموعة دله البركة

استعرضنا في الحلقة الأولى من الدراسة التى أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة « دله البركة» حول اتفاقية الجات وآثارها على بلدان العالم بشكل عام وعلى الدول العربية بصفة خاصة، استعرضنا الهدف من الاتفاقية وأهم النقاط التى تضمنتها والاتفاقيات التى خلصت إليها بشأن النفاذ إلى الأسواق، والدعم والوقاية ومكافحة الاغراق وبخاصة الدعم في المجال الزراعى وفقا لبنود الاتفاقية ، ووضع الدول العربية ومنتجاتها الزراعية من هذا الدعم.

وفي الحلقة الثانية نستكمل الحديث حول المكاسب والاضرار التى ستلحق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية التى بدأ العمل بها منذ بداية العام الحالي ، حيث سنصنف الدول حسب حجم استفادتها أو تأثرها بالسلب مع توضيح آثار الجات على الدول العربية «الأعضاء في الاتفاقية» وهى «مصر وتونس والمغرب والكويت وقطر والبحرين والإمارات».

بالإضافة إلى وضع البلدان التى تتفاوض حالياً للانضمام للجات، وهى السعودية والأردن والجزائر، مع القاء الضوء على مدى تاثر الدول العربية غير الأعضاء فى الجات.

نقول بداية إن الكتاب الاقتصاديين اختلفوا حول المكاسب والاضرار التى ستلحق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية فمنهم من يقول بأن الدول النامية ـ خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التصنيع فى أسيا ـ هى المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة ومنهم من يقول بأن الدول النامية خاصة المستوردة للمواد الغذائية هى الدول الأكثر ضرراً من هذه الاتفاقية ، بينما يرى فريق ثالث أن الدول الصناعية هى المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وإن كان من رأينا أن جميع الدول يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة عامة ولكن بدرجات متفاوتة وفقا لجهودها في مجال تحرير تجارتها.

الدول المستفيدة من اتفاقية «الجات»

1ـ المجموعة الأوروبية :

يأتى في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية المجموعة الأوروبية حيث ستحقق وفورات تتراوح ـ وفقا لتقديرات البنك الدولى



ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين (61 ـ 98) مليار دولار سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية.

2ـ الصين:

وهي تلي المجموعة الاوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات، بالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية، إلا أنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37 مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة.

3ـ دول أسيا حديثة التصنيع:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نظراً لتزايد قدرتها على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة .

غير أن بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه في انهم يقومون باغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث تشعر هذه الدول من أن الولايات المتحدة ودول أوروبا ستأخذ سلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين ينتجون سلعاً بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الاجور والمواد الاولية فيها .

4ـ الولايات المتحدة الامريكية:

وفي ظل اتفاقية الجات وإلغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتعاش للصادرات الامريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين 28ـ67 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعا كان قد نشأ قبل توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الاوروبيين نظرا لما يترتب عليه من غزو المنتجات الأوروبية للسوق الامريكية باسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف المدعمة، كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة 75٪ مع خفض صادرات الحبوب الاوروبية بنسبة 24٪ والحبوب الزيتية بنسبة 50٪.

5ـ اليابان:

ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27ـ42 مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الارز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الارز بشكل جزئي.

6ـ أستراليا وكندا وتايلاند:

وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم المنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الاسواق اليابانية والكورية أمام الارز التايلندي.

يمكن القول إن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير سلبي مباشر على الدول العربية الأعضاء ، خاصة المستوردة للغذاء حيث سترتفع اسعار السلع الغذائية ما بين 10و25٪ سنويا بحلول عام 2000 مما سيوسع الفجوة الغذائية من 10,3 مليار دولار إلى 15 مليارا سنويا.

ومن المتوقع كذلك أن تتأثر صناعة الملابس والمنسوجات في الدول العربية سلبيا نظراً للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها تلك الصناعة(تصل بالنسبة لمصر وحدها إلى نحو 1,5 مليار دولار). ومع تحرير السوق الداخلية وتجارة الملابس والمنسوجات يمكن أن تشهد الاسواق العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والمغرب فيضا من المنتجات الاسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السلبيات ستتعدى صناعة المنسوجات إلى العديد من الصناعات الاخرى العربية .

كما ستنسحب الآثار السلبية على الصادرات العربية من تلك الصناعات إلى الاسواق الخارجية، فضلا عن الأضرار الناجمة عن إلغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية والغيت مع حلول اتفاقية الجات أيضا تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية.

ويمكن اضافة مسألة في غاية الخطورة وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية والتي تمثل حوالي 90٪ من صادرات الدول العربية ستزداد في تقلبها مع استقرار هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية.

أما عن الايجابيات التي يمكن أن تنتج عن الاتفاقية، والمعتمدة في تحقيقها على مدى مواءمة الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية مع إلتزامات «الجات» فيمكن ايجاز اهمها في استفادة الدول العربية وفي طليعتها دول الخليج العربي من سياسة منع الاغراق مما يفسح المجال للصناعات الخليجية المتمتعة بميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي دون ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة الدولية في ظل «الجات» ينتج منافسة

غير اغراقية قد تكون لها تاثيرات سلبية كبيرة على الصناعات العربية إذا لم تعمل دول المنطقة على مواجهتها من خلال الإنتاج بنوعية افضل وبسعر اقل.

ويمكن كذلك أن تجد بعض الحاصلات الزراعية العربية ميزة أخرى موجودة من قبل وهى عدم خضوعها لنظام الحصص والقيود والنوعية في السوق الاوروبية مما يوفر لها فرصة أفضل في هذه الاسواق وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه الخضراوات والنباتات العطرية.

ومن المتوقع أن يستفيد قطاع المقاولات فى الدول العربية من تدفق المساعدات العربية فيما بينها في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية وبالمشاركة في تنفيذ المشروعات عبر صناديق التنمية العربية كلياً أو جزئياً.

ومن المرتقب أن تؤثر الجات على المنطقة العربية ايجابيا من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية في المدى المتوسط والطويل.

ونخلص فى هذا الصدد إلى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها العديد من الآثار على البلدان العربية ومن بينها الدول الخليجية على المدى القصير غير أنه من الممكن أن تكون لها آثار ايجابية في الأمد الطويل في وجود شرطين أساسيين وهما:

الارتقاء بنوعية الإنتاج السلعى والخدمى العربى بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو إنشاء تكتل اقتصادى عربى مشترك. ويزيد من ضخامة الاعباء الملقاة على الدول العربية في تلك المرحلة التى تتطلب قدراً من النضج الاقتصادى، غياب ما يمكن تسميته بتكتل اقتصادى عربى يمكنه مواجهة التحدى الكبير الذى تفرضه اتفاقية الجات الدولية.



الجامعة العربية تقدم ورقة

حول الاستثمار فى إطار اتفاقية الجات

اعد الدكتور عبدالرحمن صبرى رئيس قسم المال والاستثمار بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ورقة عمل سيتم مناقشتها فى المؤتمر، اكد خلالها ان الدول العربية ليست بعيدة عن الاتجاه العالمى لتبنى مبادىء الحريه الاقتصادية والمنافسة العادلة وهو الاساس الذى يشكل اطارا عاما للعلاقات الدولية والاقليمية العربية، بل وان العديد من الدول العربية قد قطعت شوطا فى سياسات الاصلاح الهيكلى والتحرير الاقتصادى بما يوفر قدرات اضافيه للدول العربية ويزيد من امكانات تنافسها على المستوى الدولى، فالمنافسة العالمية قادمة لامحالة ولايمكن الفكاك منها سواء بالنسبة للدول العربية - التى انضمت لاتفاقية الجات او تلك التي لم تنضم ، ويمكن الاستدلال علي بعض النجاحات التي حققتها بعض الدول العربية فى مجال سياسات الباب المفتوح فى بعض دول مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا والاردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاشك ان المنافسة من شانها ان تدعم الاقتصاديات العربية، خاصة اذا واكبها قدوم راس المال العربى والأجنبى من الخارج والاستفادة من الخبرة العربيه فى تطوير سبل ادارة المشروعات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

«الجات» تصادر القانون الوطنى

بقلم:
د. هانى دويدار

تضاربت الآراء حول اتفاقيات الجات - التى صادق عليها برلماننا مؤخراً - بين اتجاه يرى فيها صالح الدول المتخلفة المسماة بالنامية وبين اتجاه آخر يرى فيها نقمة قديمة فى ثوب جديد على مصالح تلك الدول.

وأخطر ماجاءت به اتفاقيات الجات هو الزام الدول الموقعة بتعديل قوانينها الداخلية بما يتفق مع الأحكام التى تتضمنها. وكان الثابت أن للمعاهدات والاتفاقيات الدولية دورها الجوهرى المتمثل فى تنظيم العلاقات الدولية ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى أوغيرها، وبعبارة أخرى تعنى المعاهدات والاتفاقيات الدولية بتنظيم العلاقات الخارجية دون أن تتعداها إلى تنظيم العلاقات الداخلية، تلك العلاقات التى تختص كل دولة قومية بتنظيمها بما لها من سيادة فى حدودها الاقليمية والشخصية.

وإذا أخذنا فى الاعتبار الطور الراهن لحركة رأس المال العالمى نجده يسعى إلى ازالة جميع العوائق التى قد تعترض حركته. وليس رأس المال العالمى تصويراً مجرداً بل هو واقع تشهد على وجوده عدة شواهد: فمن الوجهة الاقتصادية تتمثل حركة رأس المال العالمى فى نشاط الشركات دولية النشاط أو ماتعرف اصطلاحا بالشركات متعددة الجنسيات ومن الوجهة السياسية يوجد مؤتمر الدول الصناعية الكبرى - الدول السبع - التى تقف من خلف الشركات دولية النشاط وترسم إطار مساندتها لها فى سياق المنافسة التى تعيشها فيما بينها وكثيراً ماتتجلى مواقف تلك الدول فى القرارات الصادرة عن أجهزة منظمة الأمم المتحدة، وعلى الأخص وعند اللزوم مجلس الأمن. ويضاف إلى ذلك أن هناك مؤسسات تلعب دورها فى ترشيد حركة رأس المال العالمى وإزالة العوائق من امامها، منها المؤسسات المالية كالبنك والصندوق الدوليين، ومنها المؤسسات النوعية كجل الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتى تتولى بصفة أساسية جمع المعلومات عن دول العالم الثالث.

وفى هذا السياق وبعد أن مرت حركة رأس المال العالمى بأطوارها المختلفة، من الاستعمار والاحتلال العسكرى إلى فرض شروط المبادلات السلعية فى السوق العالمية إلى الاستثمار المباشر من خلال الشركات الوليدة عن الشركات دولية النشاط إلى ضمان التبعية الاقتصادية الدولية بواسطة صفقات نقل التكنولوجيا وما تفرضه فيها الشركات دولية النشاط من شروط تقييدية، تتجلى حركة رأس المال العالمى فى ازالة جميع العوائق من كل نوع، الخارجية منها والداخلية، التى قد تعترضها وإذ ابرز رد فعل الدول المتخلفة - وفى مقدمتها دول أمريكا اللاتينية - فى مقاومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وصفقات نقل التكنولوجيا من جهة أخرى، ابرز رد فعلها أن اداتها الرئيسية للمقاومة تمثلت فى سلاح قوانينها الوطنية فأصبح من الضرورى غل يد الدول القومية عن إعاقة حركة رأس المال العالمى بواسطة قوانينها الوطنية.

وتأتى خطورة هذا النهج ليس فقط من أن الدول المهيمنة على مقاليد السياسة الدولية تملى ارادتها على مختلف الدول القومية الأخرى، وإنما تأتى من أن مآل ذلك النهج إلى شل كل فعالية للدول القومية الخاضعة لإرادات الدول المهيمنة، بل قد يصل الأمر إلى تهديد كيان تلك الدول وبالتالى وجودها.

ومع تعميم الظاهرة سوف يتحول التعديل فى القانون الوطنى إلى إجراء تلقائى بمجرد الانضمام إلى ثمة معاهدة أو اتفاقية دولية وحينما يصبح الأمر بمثابة الممارسة الاعتيادية للدولة سوف تزول حتماً أهمية اتخاذ إجراءات اصدار القانون الوطنى، إذ يكفى تبنى مبدأ نفاذ أحكام المعاهدات الدولية داخل الدولة، ليس بوصفها معاهدات دولية وإنما باعتبارها القواعد المنظمة للعلاقات الداخلية.

وعلى ذلك سوف تزول عن الدولة القومية اداتها الرئيسية فى فرض سيادتها، الاوهى قوانينها الوطنية وما الدولة القومية إلا سيادة تمارسها بواسطة القانون ولايجوز الادعاء بأن ممارسة السيادة ستتحقق بخيار الانضمام إلى المعاهدة أو عدم الانضمام إليها: فشبح معاملة الدولة معاملة العراق أوليبيا أو كوريا الشمالية سيظل يحوم حول دول العالم الثالث فى حالة امتناعها عن مواكبة حركة التشريع الدولى.

مدرس القانون التجارى - جامعة الاسكندرية

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

مرحلتها الأولى.. بناء منطقة تجارة حرة 3 – 4

السوق العربية المشتركة.. الخيار الوحيد لمواجهة الجات

دراسة عمر عبدالله كامل نائب رئيس مجموعة دلة

تناولنا في الحلقتين السابقتين، هدف اتفاقية الجات وأهم النقاط التي تضمنتها، وناقشنا الآثار المترتبة على الدول سلبا أو إيجابا مع التركيز على وضع الدول العربية. وتستمر دراسة «عمر عبدالله كامل» في توضيح الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات.. وما أضافته الجات من تحديات جديدة، لتجعل الخيار الوحيد أمام الغرب للتعامل مع الجات ومع التكتلات القائمة من مركز قوة، هو وجود تكتل عربي، كما أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ويبدو أن بناء منطقة تجارة حرة عربية، يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من هذا التكتل، وتقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، حيث لايبقى سوى بحث صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

مزايا انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك

وهناك العديد من المبررات والايجابيات الدافعة على تفصيل اداء العمل العربي المشترك وصولا إلى بناء تكتل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن ايجازها فيما يلي :

1– تمكين البلدان العربية على اختلاف احجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والاقليمية من موقع عربي جماعي منسق.

2– تحقيق العديد من المزايا التي مازالت تفتقر اليها الاقتصادات المحلية في البلدان العربية والتي من أهمها السوق الواسعة والوفورات الانتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتقاء بمستوى الانتاجية، وتحسين المقدرة الانتاجية، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الانتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التفاوضي لهذه الدول في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

3– تفصيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصادات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة في حجم المشروعات المشتركة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق ايجاد فرص عمل متجددة.

وأخيرا لابد من الاشارة إلى أن التعجيل في إقامة السوق العربية المشتركة وصولا إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي، لايتعارض مع بنود واتفاقية «الجات» التي تجيز بدورها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بين البلدان المتجاورة.

إعادة توجيه التجارة العربية البينية على أساس تكاملي:

ولابد من التاكيد في هذا السياق على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الجات، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق، بين القواعد الانتاجية في



البلدان العربية، والا فإن الاكتفاء بمجرد ازالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الاكبر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتعريف في الأسواق العربية مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي بدورها إلى دفع التنمية الاقتصادية العربية قدما إلى الامام.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل في تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الاساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية.

وذلك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا تلك التي تتميز بطابعها التكاملي والهادفة إلى الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تنافسية. هذا فضلا عن ضرورة أن ترتبط الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتدليل على ذلك، نشير بأنه على الرغم من ازدياد الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد التقنيات (6,6٪ في مقابل 8,6٪ من أجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلا عن ان اداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان افضل من اداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل 5,8٪ سنويا فيما زادت الثانية بمعدل 3,9٪ سنويا) إلا أن استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى اجمالي الخارجية العربية بالاضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع اداء التجارة على المستوى العالمي (5,8٪ في مقابل 13٪)، يؤدي إلى احجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واندفاع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو تفضيل الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق الدولية، وبالتالي، فإن عدم اعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وابقاءها عند مستواها الحالي سيكونان عاملا محبطا للاستثمار العربي المشترك.

ولذلك فإنه لابد من ان يتم تحرير التجارة بين الدول العربية دفعة واحدة وليس على مراحل كما كان حاصلا في ظل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، منذ حوالي أربعين سنة والتي اثبتت عدم جدواها في تحرير التجارة العربية البينية نظرا لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التراخي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استنفدت عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن.

أما عن الشق الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي، والمتمثلة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التاكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصا ان جميع المعطيات الاحصائية تشير إلى تدني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر، الأمر الذي مازال يعتبر عقبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية الدولية.

وفي هذا السياق لابد ان نشير إلى أن الاستثمارات العربية البينية تعد ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات العربية الموظفة في الاسواق الدولية حيث تظهر الاحصائيات انه على الرغم من أن الاستثمارات العربية البينية ارتفعت من 258,4 مليون دولار في عام 89 إلى 400,8 مليون دولار في عام 90 ثم قفزت إلى 922,6 مليون دولار في عام 91، غير ان تلك الاستثمارات انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1992 لتصل إلى 483,8 مليون دولار بنسبة تراجع بلغت 47,6٪ ثم توالى الانخفاض في عام 1993 لتبلغ 308,1 مليون دولار بانخفاض نسبته 36,3٪ عن العام السابق.

وتحد عدة عوامل من تزايد الاستثمارات العربية البينية، يأتي في مقدمة تلك العقبات ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية فمازالت أسواق الاوراق المالية العربية تتسم بمحدودية حجم التداول، يضاف إلى ذلك عدم وجود سوق نقدية عربية ويتم فيها تبادل رؤوس الاموال والحصول على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتفتقر كذلك المنطقة العربية إلى وجود نظام مؤسسى متناسق لاعداد المشروعات ودراسات الجدوى، فضلا عن عدم توافر نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التى تهم المستثمر.

على الرغم من كل هذه المظاهرة الدالة على ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن المنطقة تتميز بآفاق وامكانيات عديدة تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فالمنطقة العربية لاتعانى من مشكلة نقص الطاقات الكامنة فعناصر الانتاج متوافرة فى المناطق العربية ، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية 236 مصرفا وفقا لبيانات عام 92، تبلغ جملة اصولها حوالى 3013 مليار دولار وجملة رؤوس أموالها واحتياطياتها 21,7 مليار دولار، كما أن الاقتصاد العربى غنى بالطاقات البشرية المتمثلة فى وجود 66 مليون عامل عام 92 كما ان الاقتصاد العربى يملك نصيبا موفرا من الموارد الطبيعية حيث ينتج 25٪ من انتاج النفط العالمى ويستحوذ على 60٪ من الاحتياطى العالمى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار وحرب القصعة «4 ـ 4»

تضافر الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة

□ دراسة: عمر عبد الله كامل ☆

على مدار ثلاث حلقات تناولنا عدة نقاط رئيسية حول اتفاقية الجات وآثارها على بلدان العالم من خلال استعراض الدراسة التى أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة بهذا الشأن.

وذكرنا الهدف من الاتفاقية وأهم الجوانب التى تضمنتها ذات الاثر المباشر على الدول العربية وعلى رأسها دعم المنتجات الزراعية وصناعة الملابس والمنسوجات.

وأبرزنا الأهمية القصوى لوجود تكتل اقتصادى عربى يمكنه مواجهة التحديات المتزايدة فى ظل النظام العالمى الجديد واتفاقية الجات وما تتطلبه المرحلة القادمة من ضرورة العمل بشكل مشترك ومنسق وإيجاد كيان عربى ممثل فى وحدة واحدة.

وفى الحلقة الرابعة والأخيرة من الدراسة يوضح الدكتور عمر عبد الله كامل الركائز التى يعتمد عليها نجاح المساعى الرامية لإيجاد مثل هذه الوحدة الاقتصادية.

ونقول لكى نتمكن من تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك وتنشيطه فلابد من مراعاة المرتكزات التالية:

1 ـ لابد من العمل على إيجاد الإرادة العربية للتنمية الجادة فهى المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا فى التكامل.

2 ـ دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية فى أى بلد عربى هو بالتأكيد ذو مردود ايجابى على عمليات التنمية فى الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربى فى الدول المختلفة.

3 ـ اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى دون ترك الأمر كلية كمسئولية للحكومات.

4 ـ الاخذ فى الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادى العربى، فلننظر إلى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر إلى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

5 ـ أن ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لاى بلد عربى منفردا أو بعيدا عن التكامل العربى حتى وإن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالا أو أكبرها مساحة أو افضلها نظام حكم ومجتمع.

6 ـ الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادى الحر على بعضها البعض، والحرص على التحرر من القيود الإدارية، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادى والتجارى العربى المبنى لجهة فوائد المنافسة، وحتمية المعاملة بالمثل، وضرورة أعطاء الأفضلية للتعامل فى شتى المجالات.

7 ـ الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الاسواق العربية دون تميز أو استثناء من كل القيود، على أن يترافق هذا التوجيه وبشكل موازٍ مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها فى أكثر المجالات الاقتصادية انتاجية وأكثرها قدرة على انتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق فى الأسواق العربية، وبالشكل الذى يعود مرتدا ايجابيا فى صورة زيادة فى معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

8 ـ تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب فالدول العربية لا تستطيع اجتذاب المزيد من الاستثمارات دون أن يتوافر فيها المناخ الملائم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وإنما يتجاوزه أيضا إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التى تؤثر فى ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الاخر.

9 ـ توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربى ضد مخاطر الاستثمار، حيث يوجد هناك أسلوبان رئيسيان لضمان الاستثمارات الاجنبية أولهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة أشكال منها الاتفاقات الثنائية



المصدر : ....العالم اليوم........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٢ مايو ١٩٩٥........

بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، ثانيها التشريعات القطرية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الاجنبية الوافدة لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، وإذا كانت معظم الدول العربية قد اصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار، شاملة ضمانات لرأس المال الاجنبي المستثمر ضد التأمين والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز.

10 ـ توفير المزيد من فرص الاستثمار والأدوات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن تتم من خلال تنشيط تطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية، على أن يتضمن هذا التنشيط والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأدوات المالية سواء من خلال الاحكام التشريعية المتمثلة في مطالبة بعض المشروعات باصدار أو طرح أسهمها للاكتتاب العام أو الإدراج التلقائي في البورصات عندما يصل رأسمالها إلى حد معين، أو من خلال السياسات المشجعة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

11 ـ افساح المجال أمام القطاع الخاص العربي للدخول في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التي يمكن اقامتها في المستقبل.

12 ـ مزيد من الفاعلية للبنوك العربية في تشجيع الاستثمار: في الواقع لا نستطيع أن نغفل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي وخاصة من حيث تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكم الرأسمالي وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الاجل وبقية الاعمال المصرفية التقليدية إلى التركيز على التمويل القصير الطويل الاجل للمشروعات العربية المشتركة واصدار صناديق الاستثمار ودفع عمليات الخصخصة في الدول العربية نحو الامام سواء من حيث توفير التمويل اللازم أو من حيث تقييم المشروعات المطروحة للبيع او الترويج لها، او عن طريق قيامها بإنشاء مشروعات جديدة أسوة بالاقتصادى طلعت حرب، على أن تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشروعات حتى مرحلة الإنتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطى ثقة للمستثمر العربي، وفي هذا الصدد يمكن إنشاء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المتعثرة التي تعيد هياكلها المالية ثم اعادة طرحها للبيع الأمر الذي ينعكس على تطوير أسواق المال العربية وجذب المزيد من الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهنا نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي لماذا نصر على أن يكون نسبة الشريك الوطني 51٪ مادام هناك أنظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

13 ـ واستكمالا لهذا التوجه التكاملي السابق، لابد من إقامة صلة الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على اشتراك القطاع الخاص العربي في أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية لقائمة عن طريق الملكية والإدارة، حيث يمكن أن يتحقق ذلك خاصة عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

النتائج

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية الجات وأهم البنود التي تتضمنها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بوجود بنود لم تكن موجودة من قبل والتي عرفت بحماية الحقوق الفكرية والأدبية حيث تم تحديد وسائل لحمايتها، أو وضع أجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث أغراق السوق بمنتجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ، فضلاً عن التحرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو في القطاع الزراعي، كما أوضحنا مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتاثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، واتضح لنا أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء، دون أن ننسى في هذا السياق مايمكن ان يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة على العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي أو في طليعة النشاط الصناعي.

التوصيات

وتحقيقا لهذا الهدف الاسمى، فإننا تعرضنا في سياق الورانة إلى العديد من المقترحات والتوصيات، التي تحاول استكمالها فيما يلي:

1 ـ التاكيد على أهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية المقدم من الأمين العام للمجلس وشمل فعاليتها من الافتتاحية العربية، التنفيذ الفعلي، نظرا لتشكيلة المرحلة الأولى من بناء مجتمع اقتصادي عربي متكامل يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية في كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر للتجارة العربية البينية خصوصاً انه لاتوجد حاجة لإصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن أكثر مما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحث وتقرير صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والعناصر يتم اصداره لهذا الغرض.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٥

2 ـ دعوة البلدان العربية إلى السعى الجاد والمثابرة نحو اعادة هيكلية.

3 ـ الدعوة لتضافر الجهد العربى لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل جميع أقطار الوطن العربى.

4 ـ تبنى استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجى والمتواضع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأولى إلى انشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لمنهج اسلامى.

5 ـ تشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية فى مجالات انتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البتروكيماويات الأساسية، والأوروبية، والحديد والصلب، وقطع الغيار، والتصنيع الغذائى، على اعتبارها من المداخل الأساسية للتنويع الاقتصادى العربى والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

6 ـ التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجه الدول العربية جميع جهودها إلى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم فى تحقيق كل ما من شأنه المساعدة فى تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذى يسهم بالتبعية فى الاستغلال لمواردها المالية والبشرية والطبيعية.

7 ـ التأكيد على أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية إلى القطاع العربى الخاص.

8 ـ افساح المجال أمام القطاع الخاص العربى ممثلاً فى المنظمات الاقتصادية التى تمثله، للاشتراك فى كل ما يتعلق بأمور العمل العربى المشترك.

9 ـ تشجيع ودعم اقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملى و الصبغة التبادلية، والمشجعة لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربى دور ذو شأن فى انشائها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

10 ـ العمل على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية والدول النامية خاصة الاسلامية منها، من أجل تعزيز القوة التفاوضية لها فى اطار المفاوضات الساعية إلى تقليل السلبيات وزيادة المكتسبات التى يمكن أن تنجم عن الدخول فى الجات.

11 ـ العمل على انشاء وحدة مختصة أو وزارة لشئون التعاون الدولى فى كل دولة عربية تعنى بالمسائل المتعلقة باتفاقية «الجات» واعطاء المشورة اللازمة فى هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجيه بانشاء لجنة فرعية عليا للتصدير تنبثق عن مجالس تنمية الصادرات أو اتحادات الغرف فى البلدان العربية، وذلك لبلورة صيغ وسبل زيادة الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية.

12 ـ التأكيد على أهمية اقامة مركز عربى دولى دائم للاعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز اشعاعى للمنتجات العربية السلعية والخدمية.

13 ـ توعية المواطن العربى من خلال وسائل الاعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية.

14 ـ التأكيد على ضرورة اعادة النظر فى نظم وسياسات التعليم المتبعة فى الدول العربية وتغييرها جذرياً بما يتلاءم والتغيرات الجديدة، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذى يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة.

15 ـ صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعى، بحيث تتم فعاليا من خلال اعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحى النقص التى تعانى منه الدول العربية وتشكل فى نفس الوقت جانباً كبيراً من عملياتها الاستيرادية.

16 ـ ضرورة وضع سياسة مائية عربية تراعى الاحتياجات القطرية والمشتركة.

17 ـ التأكد على الدور المهم الذى يمكن ان تضطلع به الغرف العربية فى مجال التعريف بأساليب الإدارة الحديثة وأهميتها فى إدارة وتسيير المشروعات الاقتصادية العربية.

18 ـ ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للاسراع بخطى نقل وتوطين التكنولوجيا فى مختلف جوانب الحياة العربية، وبوجه خاص فى مجالات الانتاج والخدمات، حتى لاتبقى البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ومعتمدة عليها بصورة كلية، و التأكيد فى هذا المجال على أهمية الاسراع فى وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول انشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة للتعاون العربى الفنى والتكنولوجى ضمن نطاق المجلس موضع التنفيذ الفعلى.

19 ـ انشاء المزيد من الاتحادات العربية الانتاجية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبتروكيماويات، اتحاد السياحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للمواد الزراعية، اتحاد صناع الحديد والصلب، والتى من شأنها



المساعدة على التوسيع فى مجال التجارة الانتاج.

20 ـ نظراً لاهمية للنفط بالنسبة للدول العربية النفطية وغير النفطية فضلا عن أنه مصدر مهم وأساس لتوفير الأموال اللازمة لتغطية متطلبات التنمية، فقد ظهرت الضرورة والحاجة الملحة إلى اتباع استراتيجية جديدة واكثر فعالية، ـ ولاتترك الأسعار فى البلد المستهلكة بالتكامل كما هو حاصل الآن وأن يتم فى نفس الوقت اعادة النظر فى الكيفية التى يتم فيها أعادة انفاق العوائد النفطية وبالشكل الذى يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الأموال للاستثمار فى المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة وخصوصا تلك التى تتمتع بمزاياها النسبية والتنافسية.

☆ نائب رئيس مجموعة دلة

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠١ مايو ١٩٩٥

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارتها الخارجية 67٪ والبينية 8٪ فقط

الدول العربية مطالبة بالتكتل لمواجهة سلبيات الجات

فى الوقت الذى تعد فيه الاقتصادات العربية من اكثر الاقتصادات انفتاحا على العالم الخارجى (المتوسط 67٪ من الناتج المحلى الاجمالى) الا انها تعانى من اختلال فى هيكلها السلعى حيث تشكل السلع الاولية الجزء الاكبر من صادراتها، كما تستورد غالبية السلع الغذائية والراسمالية والوسيطة، وتتضاءل فى نفس الوقت التجارة العربية ـ العربية إلى نحو 8٪.

وحتى تتمكن الاقتصادات العربية من مواجهة الاثار التى تترتب على تحرير التجارة فعليها ان تعيد النظر فى واقعها وهياكلها وعلاقاتها الاقتصادية بشكل يؤدى إلى زيادة حجم تعاملها التجارى مع بعضها البعض.

وتوضح دراسة الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكويما) بالاردن فى المؤتمر السادس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب: ان العالم العربى يشهد تغيرات اساسية فى هياكله الاقتصادية امتدت إلى جميع نشاطاته وعلى نطاق الاقتصاد الكلى.

وتطالب الدراسة بزيادة التعاون الاقتصادى العربى وتفعيل وتنشيط قيام السوق العربية المشتركة والمنظمات والاتحادات والشركات العربية لكى تقوم بدورها لتحقيق هذا التعاون من اجل ترجمة استراتيجية العمل العربى المشترك إلى مشاريع وبرامج عملية، كما ان اتفاقية الجات تدعو إلى دعم التكتلات الاقتصادية ومنها العربية طالما تنص هذه الاتفاقية على اعتبار التبادل التجارى بين اطراف هذه التكتلات امرا داخليا. حيث سيوفر التكتل الحفاظ على الاسواق العربية وتجنب المنافسة غير المتكافئة، كما ان التعامل من خلال هذه التكتلات يؤدى إلى تحسين القدرات التفاوضية فى شتى المجالات، اضافة إلى ان التكتل الاقتصادى العربى سيوفر للدول العربية المزايا ابرزها: خفض الاستيراد وتعظيم الصادرات وتفعيل الاستثمار وايجاد قاعدة صناعية عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لاعادة الاموال العربية المستثمرة فى الخارج والتى تقدر بحوالى (670) مليار دولار إلى الداخل، وايجاد اسواق مال عربية والوقوف امام الاجراءات التعسفية المحتملة والتى من المحتمل ان تتعرض لها الاقتصادات العربية وتوفير المزايا التنافسية من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية مع التكتلات الاخرى ومحاولة تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات وحصر السلبيات والتعامل معهما.

التجارة العربية والجات

وترى الدراسة انه لتفعيل دور السوق العربية المشتركة يجب التركيز على وضوح قوانين الاستثمار واستقرارها وتأمين حرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج واقامة الاسواق المالية العربية والتنسيق فيما بينها من اجل انشاء السوق العربية للاوراق المالية ورأس المال العربى.

نظرا لعجز الاقتصادات العربية عن توفير السلع والخدمات الضرورية والتى يستهلكها المواطن العربى تقوم الاقطار العربية بالاستيراد من الخارج حيث تكون معظم السلع المستوردة اما سلعا غذائية او دوائية او رأسمالية او وسيطة، اما بالنسبة إلى السلع والتى يتم تصنيعها فى الوطن العربى فيتم استيراد غالبية مدخلاتها من الخارج.

نتيجة للتوجهات العاملية فقد اخذت الدول العربية والنامية بتحرير تجارتها فى منتصف الثمانينات حيث اتخذت خطوات جادة لفتح اقتصادياتها ودمجها فى الاسواق العالمية، وقد شمل ذلك تخفيض التعرفة الجمركية او تبسيطها فى نطاق الاصلاحات الاقتصادية الواسعة كما اتخذت كثير من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٥

الدول اجراءات غير جمركية لتحرير الواردات مع الاعلان صراحة عن نيتها في الوصول إلى التحرير الشامل.

هذا وتشكل الدول الصناعية ما نسبته 45٪ من اجمالي الصادرات وما نسبته 60٪ من اجمالي الواردات بينما تشكل الدول النامية 15٪ و 14٪ وبقية العالم 40٪ و 25٪ من اجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

وعليه تستحوذ الدول الصناعية وعلى راسها الاوروبية على النصيب الاهم من التجارة العربية، حيث الميزان التجاري لصالح هذه الدول، أما بالنسبة للدول النامية فيكاد يكون الميزان التجاري بينها وبين الدول العربية متوازنا اما بقية العالم فان الميزان التجاري يكاد يكون لصالح الدول العربية، وعليه فان الميزان التجاري بين الدول الصناعية والنامية ليس في صالح الدول العربية.

ومن الناحية العملية فان نسبة الصادرات الصناعية العربية المشمولة باتفاقية الجات تشكل حوالي 25٪ من مجمل الصادرات العربية في حين لا تزيد نسبة الصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النفط والغاز على 3.7٪ وفقا لاخر احصائية.

لاشك أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة أن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية اما بالنسبة للدول العربية فان مجرد سحب الحماية وفتح الاسواق دون ضوابط وقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبا على المنتجات الوطنية وبوجه خاص غير التنافسية والناشئة اذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاجية كما ان سحب الحماية سيؤدي إلى زيادة في اسعار الواردات وارتفاع في معدلات خدمة الدين العام واغفال لجوانب التنمية الاقتصادية العربية.

الاستثمار واتفاقية الجات

كما ان الدول العربية نتيجة لعدم قيامها بكتلة تجارية وتكتل اقتصادي واحد ان تخسر كثيراً من حيث مبدأ الدولة الاولى بالرعاية والتي يحق لها اعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها وهذه الميزة ستؤثر على القطاع الصناعي العربي وعليه وعن طريق التكتل يمكن تفادي الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية.

منحت الاتفاقية نفسها سلطة ايقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانبا مهما من استراتيجية الدول النامية للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي ووفقا للاتفاقية فإن جميع التشريعات الاستثمارية والجمركية التي تشترط للتمتع بالمزايا الضريبية والجمركية ان تكون هناك نسبة من المكون للمنتج النهائي تعتبر باطلة وخارجة عن قواعد الجات باعتبار ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية الجمركية الذي يعيق سير وتدفق التجارة الدولية الحرة.

الدور العربي والجات

رغم عدم الاطلاع على كل تفاصيل وبنود اتفاقية الجات الا انها تتضمن ايجابيات وسلبيات، وان موضوع الانضمام في الوقت الراهن بعد دخول غالبية دول العالم اليها اصبح بحكم الواجب لكون ان النظام العالمي الجديد وخاصة بالظروف الحالية وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي ادى إلى تفعيل دور اتفاقية الجات والتي اصبحت تعرف بمنظمة التجارة الدولية «World Trade Organization». وحيث نعلم ان حوالي 92٪ من التجارة العالمية سيكون من خلال هذه الاتفاقية وعدم السماح للدول بالانغلاق. ولا خيار امامها الا الانخراط والدخول في هذه الاتفاقية وان الانعزال سيؤدي إلى مزيد من الخسائر لكون الدول المتقدمة تحظى بما نسبته 80٪ من اصل التجارة الدولية (92٪).

وتختلف درجة السلبيات والايجابيات حسب الهياكل الاقتصادية للدول، فكلما كانت الدول تعتمد على الصادرات فانها سوف تعظم الفوائد عن طريق التخفيضات في الحواجز الجمركية وازالة المعوقات وعليه فانه لا مفر امام الدول العربية الا قبول الاتفاقية وان تتوجه إلى الاستفادة من ايجابيات الاتفاقية وتقليص السلبيات وإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العربية عن طريق تخفيض التكاليف وتطوير الانتاج بشكل يتماشى مع هذا الواقع التنافسي.

ان الدول العربية ستتحمل بعض



السلبيات وخاصة فى المدى القصير والمتوسط اما على المدى الطويل ونتيجة للتكيف مع هذا الواقع ومحاولة تنشيط التكتل الاقتصادى العربى واستثمار الاموال المتاحة والطاقة البشرية المميزة فانها ستجنى ثمار ذلك عن طريق استغلال الهامش الزمنى المتاح وتشجيع التعاقد طويل المدى بين المنتجين والمستهلكين العرب لمختلف المنتجات العربية.

والتركيز على السياسة التسويقية القطرية والتنسيق بين السياسات التسويقية العربية و تحديد القطاعات الاقتصادية وتبيان كيفية تاثرها من اتفاقية الجات.

وعليه فإن هناك بعدين اساسيين يجب التركيز عليهما:ـ

اولهما البعد الاقتصادى الاقليمى العربى وضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق تطوير وتطبيق التشريعات الجمركية العربية ودعم وتفعيل دور ونشاط الشركات العربية المشتركة والمشاريع العربية الثنائية وايجاد الاسواق المكملة خاصة اسواق المال العربية.

وثانيهما ايجاد ومساندة الاسواق الاخرى التى ستكون داعمة للتكامل الاقتصادى العربى مثل السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة .

وليس من الموضوعى الآن اتخاذ موقف ايجابى او سلبى من الجات وبالتالى تعزيز دخول او عدم دخول الدول العربية فيها. فهذه الاتفاقية تنطوى على تحديات وفرص ذات فائدة كبيرة من استثمارها كما انها وفى نفس الوقت تحمل فى طياتها محاذير لابد من وعى مخاطرها وعلى المستوى الايجابى فان الدخول فى عضوية الجات تكسب البلدان المنضمة فرصة الوجود داخل هذا التجمع الاقتصادى حيث يكون لكل دولة حق وصوت واحد مثلها مثل اى من بقية الدول الاعضاء، كما تكون طرفا فى النقاشات والحوارات الجارية التى تؤثر على المستقبل الاقتصادى العالمى وحيث ان منظمة التجارة العالمية تشكل اطارا لحل الخلافات التجارية بين الدول الاعضاء وعدم انضمام الدول يفقدها امكانيات الاستفادة التى يتيحها هذا الاطار لحل نزاعاتها.



المصدر : ....الأهـــــــرام..........

التاريخ : ....٢٦ مايو ١٩٩٥..........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى خبير عربى

كيف تواجه أموال العرب «الجات»

لاشك ان المتغيرات المتلاحقة التى تمربنا اليوم تفرض نوعا من التأمل والتفكير والتحليل لما يحدث حولنا، فالاسراع والبدء بتطبيق بعض البرامج التى من شانها تدعيم المركز التنافسى للوحدات المالية العربية فى المدى المتوسط من خلال ايجاد سوق نقدية عربية لتيسير حركة الاموال والقروض والتسوية المتعلقة بالديون وتطوير اسواق المال العربية والتنسيق فيما بينهما كخطوة نحو انشاء سوق مالية عربية موحدة، وكذلك وضع نظام كفء للاشراف على تاسيس شركات التامين والرقابة عليها لما لها من دور فعال فى تنشيط الاستثمارات العربية وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

بالنظر فى اتفاقية الجات مالها وماعليها نجد تاثيرها على القطاع المالي العربى يبدو مؤكدا لذا نجد ان على الدول العربية استحداث وظائف جديدة فى اوعية الادخار وصناديق. واسواق المال مع تطوير اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة فى المصارف العربية وان تستوفى الوحدات المصرفية معايير مؤتمر (بال) حتي تستطيع الوقوف امام المنافسة الاجنبية داخليا وخارجيا. وعليه لابد من مراجعة البنوك المركزية وهيئات سوق المال وسلطات التامين فى الدول العربية لقوانينها نحو اتخاذ الاجراءات التى تحمى المستثمرين والمودعين ومالكى الاسهم بما يضمن الثبات والاستقرار فى الاسواق المالية والنقدية والذى يمكن ان يتاثر بالمنافسة الاجنبية، فالتطورات الاقتصادية الدولية تملى على الدول العربية ان تتبنى تحديدا مبدئيا للأولويات التى تقبل المنافسة فيها فى القطاع المالى وذلك من خلال المرتكزات التالية:

- المراجعة الاقتصادية والمالية النقدية من اجل زيادة الكفاءة الاقتصادية والتحرير التدريجى للقطاع المالى
- الاتفاق عربيا على اولويات تحرير الخدمات المالية العربية، وفقا للسقوف الزمنية المفروضة لضمان تحقيق مكاسب.
- الطلب من الدول المتقدمة السماح لها بالمزايا المقترحة للدول النامية، فى اطار كون الدول العربية من الدول النامية عموما..

فنجد ان اهم المستجدات التى تفرض نفسها حاليا فى القطاع المالى هو الاتجاه نحو تحويل القروض الى صكوك مالية، وهو مايعرف باسم securitizatim وزيادة الاهمية النسبية للانشطة والعمليات المالية التى تجرى خارج الميزانية والتى تظهر ضمن ارقام الميزانية وتدويل الاسواق المالية وترابطه عالميا، وكذلك نسبة الملاءمة المالية التى تعتبر من اهم التحديات التى تواجه المصارف العربية.

وللخروج من مازق اثار الجات السلبية على القطاع المالى العربى الذى تعانى بعض وحداته من كثرة ديونها المعدومة واختلال هياكلها التمويلية وسوء اداراتها وتخلفها امام المنافسة العالمية وكذلك وحدات التامين فى الدول العربية. فمعظمها فى وضع مالى غير ملائم نتيجة لضعف اصولها الراسمالية والتى هى اساس القدرة الاستيعابية لهذه الشركات فضلا على اعتماد صناعة التامين العربية على اعادة التامين العالمية من حيث تغطية الاخطار وللخروج يجب تبنى سياسات من شانها ان تدعم الوحدات المالية العربية خاصة اذا ما واكبها قدوم راس المال العربى من الخارج الى داخل المنطقة العربية والاستفادة من الخصخصة فى تطوير سبل ادارة الوحدات المالية وخاصة ان من شانه مواكبة ذلك لبرامج التخصيصية، فضلا على ان فتح اسواق المال العربية امام تسجيل الاوراق المالية الاجنبية والعكس كفيل بتنشيط المراكز والاسواق المالية العربية وتحسين قدرتها على اجتذاب فوائض الاموال العربية من الاسواق الدولية.□

د. عبدالرحمن صبرى
رئيس قسم المال والاستثمار
بالامانة العامة للشئون الاقتصادية
بالجامعة العربية



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتحاد العام للغرف التجارية العربية :

السوق العربية المشتركة هى الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات

أكدت رؤية الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة فى البلاد العربية ان انشاء سوق عربية مشتركة هو الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات، حيث يتعاظم دور القطاع الخاص وتضافر الشركات العربية الكبرى فى التحفيز للاستثمار الداخلى لاقامة مشاريع مشتركة لدعم هذه السوق اعتمادا على المنافسة والكفاءة وفق برامج محددة، وان الفرصة محدودة فى الدول العربية محدودة لاقامة هذه السوق العربية، حيث اعطت اتفاقية الجات مهلة عشر سنوات لاقامة التكتلات الاقتصادية خاصة ان السوق العربية قد صدر قرار بها من جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ وعلينا ان نستفيد من تجارب انشاء السوق الاوروبية المشتركة والتغلب على الخلافات العربية حتى تصبح المجموعة العربية كتلة تفاوضية مع المنظمات والتكتلات العالمية خاصة وان السوق العربية يضم ٢٥٠ مليون مواطن وكميات هائلة من الثروات الطبيعية والموارد البشرية والمواد الاولية ولكننا نفتقد الى الادارة الناجحة والتقنية العالمية، كما أن السوق العربية المشتركة يمكن ان تحمى النشاط الاقتصادى العربى وتنمية وتزيد من حجم التجارة البينية وتوسع افاق الانتاج التكاملى العربى وتجتذب الاستثمارات العربية المتدفقة للخارج حيث ان كل ٥٦ دولارا من رءوس الاموال العربية المستثمرة فى الخارج يقابلها دولار واحد يستثمر فى المنطقة العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

فوائد وأضرار إخضاع حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية في النظام التجاري الجديد

ابراهيم نوار *

■ انشات اتفاقية «غات» ١٩٩٤ لتحرير التجارة العالمية ما يمكن اعتباره سوقاً عالمية لتجارة حقوق الملكية الفكرية. وحددت الاتفاقية القواعد والاحكام التي تنظم التبادل في هذه السوق الجديدة، على اساس القواعد والاحكام المتفق عليها لتنظيم التبادل في اسواق التجارة السلعية. وتناول القسم «ج» من الملحق الاول لاتفاقية تحرير التجارة العالمية تفاصيل قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية.

ويشمل الملحق نصوصاً تتعلق بالحد الادنى الذي اتفقت عليه الدول المشاركة في جولة اوروغواي لتحرير التجارة العالمية، في ما يتعلق بتجارة حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم فإن هذا الحد الادنى المتفق عليه يشكل الاساس وليس السقف لقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتضم المجالات التي حددتها اتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية تسجيل براءات الابتكار والاختراع وتحريز استخدامها وقواعد حماية حقوق اصحابها وحقوق النشر المكتبي والالكتروني وحقوق العلامات التجارية وحقوق التصاميم الصناعية وحقوق تحديد بلد الاصل او المنشا لسلعة معينة وحقوق تصميم الدوائر المتكاملة الكهربائية والالكترونية وحقوق حفظ المعلومات غير المعلنة.

ومن اهم المبادئ التي اعتمدت عليها الدول المشاركة في جولة اوروغواي لصوغ قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفردية مبدا المعاملة الوطنية والدولة الاكثر رعاية. ويعتبر المبدا الثاني تحديداً مكسباً جديداً للدول النامية التي يحق لها وفقه ان تحصل على ميزات حقوق استخدام تكنولوجيا معينة اتاحت الدولة المنتجة لها استخدامها لدولة اخرى او اكثر.

وفي بداية مفاوضات جولة اوروغواي عام ١٩٨٦ كانت حقوق الملكية الفكرية تعاني من انتهاكات شديدة وقرصنة في مناطق عدة من العالم. وعلى سبيل المثال فان نحو ٥٠ دولة، اي اقل قليلاً من نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات، لم تكن لديها تشريعات تنص على حماية حقوق براءات الابتكار والاختراع للمستحضرات الطبية والصيدلية والاغذية المحفوظة والمشروبات المعباة.

لكن الاصرار اثناء المفاوضات على وضع قواعد ملزمة لحماية حقوق الملكية الفكرية دفع الكثير من الدول، وبينها دول عربية مثل السعودية، الى اصدار تشريعات لحماية بعض حقوق الملكية الفكرية. وبين الدول التي اصدرت تشريعات خلال المفاوضات لحماية حقوق براءات الابتكار والاختراع لمنتجي المستحضرات الطبية والصيدلية بوليفيا والصين وتشيلي وكولومبيا واكوادور واندونيسيا والمكسيك وبيرو وكوريا الجنوبية وفنزويلا.

ومن القواعد المهمة التي تم الاتفاق عليها في المجالات المذكورة لحماية حقوق الملكية الفكرية، ان حماية هذه الحقوق تنطبق على كل الاختراعات في حدّ ذاتها، مستقلة عن تطبيقاتها التجارية او الصناعية، وذلك على عكس الحال في تشريعات حماية حقوق الملكية في السبعينات والثمانينات التي كانت تمنح الحماية للتطبيق التجاري او الصناعي ذاته فقط، وليس للاختراع او الطريقة التي تمت بها عملية الانتاج. ويعني ذلك حماية حقوق صاحب الاختراع وصاحب حقوق امتياز الانتاج.

وتستثنى من قواعد حماية الملكية الفردية براءات الاختراع والابتكار المسجلة في مجالات وسائل تشخيص الامراض والعلاج واجراء الجراحات العلاجية للبشر والنباتات والحيوانات، وكذلك الاساليب البيولوجية الاساسية المستخدمة في عمليات انتاج النباتات والحيوانات مع استثناءات محدودة جداً.

وفي مجال حقوق النشر المكتبي والالكتروني حددت الاتفاقية فترة الحماية بعشرين سنة على الاقل. وتم النص على ان تكون الحماية لحقوق ملكية النصوص المنشورة، وليس الفكرة القائمة عليها ولا الاساليب التي تم استخدامها لتكوين هذه النصوص ولو كانت اساليب رياضية.

لكن الاتفاقية اعتبرت برامج الكومبيوتر نصوصاً في حدّ ذاتها، ومن ثم فإنها حصلت على حقوق الملكية كنصوص وليس كطرق او اساليب مستخدمة للحصول على المعلومات.

واتاحت الاتفاقية لاصحاب حقوق المؤلفات الالكترونية والصوتية والمرئية حق حظر او إباحة تاجير منتجاتهم للجمهور بواسطة الشركات التجارية. وهو ما يعني في حال شركات تاجير الاشرطة الالكترونية او الصوتية وكذلك المرئية ان هذه الشركات لا تستطيع ممارسة نشاطها من دون الحصول على ترخيص خطي بذلك من الجهة المنتجة.

ومددت الاتفاقية فترة حماية حقوق الاداء والتسجيلات الصوتية من ٢٠ سنة الى ٥٠ سنة، مع سريان كل الشروط او التسهيلات المنصوص عليها في معاهدة روما لعام ١٩٦١ والخاصة بحماية حقوق المؤدين وشركات الانتاج والمؤسسات الاذاعية. وتتضمن التسهيلات المسموح بها في معاهدة روما تطبيق شروط المعاملة بالمثل - طبقاً لاتفاقات للتبادل الاذاعي مثلاً - وكذلك السماح باستخدام التسجيلات او المواد المنتجة لاغراض التعليم في المدارس او مراكز البحث العلمي.



وسمحت الاتفاقية لشركات الانتاج الاذاعي والتلفزيوني ومؤسسات الاذاعة والتلفزيون بالحصول على حق وقف اي برامج لها يتم بثها في محطات اخرى من دون ترخيص مسبق.

وتضمنت الاتفاقية نصوصاً مماثلة في مجالات حماية حقوق العلامات التجارية وبلد المنشا والتصاميم الصناعية وتصاميم الدوائر المتكاملة وغيرها. وتعتبر النصوص المتعلقة بحماية حقوق بلد المنشا من النصوص المستحدثة لمواجهة التحايل الذي تقوم به بعض الدول عن طريق انتاج سلع ما ثم كتابة اسم دولة اخرى كبلد الاصل او المنشا على السلعة لتفادي احكام المقاطعة الاقتصادية مثلاً، او للتحايل على القيود الكمية او القيود التجارية الاخرى. وتنص الاتفاقية على انزال غرامات وعقوبات بالدول او المنتجين الذين يلجاون الى مثل هذه الاساليب.

والزمت الاتفاقية الدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية باصدار التشريعات والقوانين التي تجرم مخالفة قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتنظم العقاب للمخالفين. واستحدثت الاتفاقية نصوصاً جديدة تقضي بالزام المدعى عليه في قضايا سرقة حقوق الملكية الفكرية بدفع اتعاب القضاء بالكامل في حال ادانته قضائياً. وهو ما يعني الزام دفع كل التكاليف التي تحملها صاحب الدعوى لإقامة دعواه. ويعتبر هذا النص متقدماً جداً على التشريعات الموجودة حالياً في بعض الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي كانت تنص على ان يتحمل المدعي تكاليف اقامة الدعوى بالكامل، حتى اذا أسست الحكمة المختصة صحة الادعاء.

وفي حال انضمام الدول العربية الى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية ملزمة للدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية، فان ابرز الاضرار التي ستتعرض لها تتمثل في ارتفاع تكليف الحصول على التكنولوجيا وبراءات الاختراع والابتكار، خصوصاً في مجال الادوية والمستحضرات الطبية.

وتقدر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري في شان دفع رسوم وعوائد للشركات صاحبة براءات الابتكار والاختراع في مجال الادوية والعقاقير الطبية ان يرفع اسعار هذه السلع بنسبة ٦ في المئة على الاقل.

ونظراً الى ان الدول النامية عموماً ليست لديها ميزات نسبية في مجالات التكنولوجيا المتطورة، فان الدول المتقدمة ستكون في موقع اقوى لفرض شروطها على تصدير التكنولوجيا الى الدول النامية. ومع ذلك فان اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تضمنت نصوصاً تحظر على الشركات المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة المبالغة في قيمة العوائد او الرسوم التي تطلبها مقابل تطبيقات التكنولوجيا في الدول النامية. ونصت الاتفاقية على ضرورة ان تستخدم قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في اغراض توسيع عملية نقل التكنولوجيا الى الدول النامية وليس تقييدها.

ومن الاضرار التي ستلحق بالدول العربية كذلك الحد من نشاط تعريب برامج الكومبيوتر من دون ترخيص. وتؤدي عملية التعريب الجارية حالياً في بعض الدول العربية خصوصاً في مصر الى اتاحة قدر كبير من المعلومات الالكترونية وطرق اعداد البيانات وغيرها باسعار رخيصة، لان القائمين بالتعريب لا يدفعون رسوماً للشركات الاصلية صاحبة حقوق الملكية.

وتشكل القرصنة في اسواق برامج الكومبيوتر والاقراص الممغنطة في منطقة الشرق الأوسط عموماً نسبة ٣ في المئة من القرصنة على المستوى العالمي. وهناك ثلاث دول في الشرق الأوسط في طليعة دول المنطقة في هذا المجال، هي اسرائيل وتركيا ومصر.

لكن الدول العربية يمكنها الاستفادة كثيراً من الالتزام بقواعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية. واول الفوائد التي يمكننا رصدها هنا، تتمثل في سوق عربية منظمة لبراءات الابتكار والاختراع وحقوق الملكية الفكرية في مجالات النشر المكتبي والالكتروني والانتاج المسموع والمرئي والقضاء على عمليات الغش والتحايل التجاري التي تتم بواسطة تقليد العلامات التجارية وغيرها.

وتعتبر اقامة سوق عربية منظمة لتجارة حقوق الملكية الفكرية شرطاً اساسياً لازدهار الابتكار والاختراع. فاصحاب الابتكارات والاختراعات الذين ضاعت حقوقهم بسبب عدم وجود مثل هذه السوق توقفوا غالباً عن اجتهادهم. ولذلك فان حفظ حقوق المخترعين من شانه ان يزيد من عددهم ومن جهودهم. ومن ثم تقل الحاجة الى استيراد الكثير من التكنولوجيا في المستقبل.

كذلك من شان اقامة سوق منظمة لحقوق الطبع والنشر والانتاج المسموع والمرئي، ان ترفع من شان عمليات التاليف والترجمة والابداع الفني والقضاء على الافاقين والقراصنة في اسواق هذه المنتجات. ان الارتقاء بالمؤلفات يبدأ من حفظ حقوق المؤلف كما ان الابداع يتسع نطاقه ويزيد مداه من حصول المبدع على عائد كبير من ابداعه.

ومن شان تطبيق احكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية ان يوفر مجالات جديدة للعمل في ميادين المحاماة والمكاتب الاستشارية المتخصصة في حماية هذه الحقوق وكيفية تسجيلها ومتابعة عمليات انتشارها.

---

* صحافي مصري مقيم في لندن.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٨

الجات وإدارة الاقتصاد الوطنى

ناجى الغطريفى

سفير مصر فى تايلاند

اصدرت جمعية رجال الاعمال المصريين تقريرها السنوى عن عام ١٩٩٤، وقد احسنت صنعا بقيامها بتوزيع التقرير على سفاراتنا فى الخارج . فان التعريف بنشاط الجمعية وموقفها تجاه القضايا الهامة ، وباعضائها يفسح المجال لتوثيق الروابط بين دوائر الأعمال فى مصر ونظيراتها فى الخارج، وخاصة بعد انضمامنا الى منظمة التجارة العالمية ، ومايترتب على هذا الانضمام من تبعات ومايحف به من محاذير او يتيحه من فرص.

لقد كان قطاع الاعمال الخاص ، ومازال فى مجمله قنوعا بنشاطه المحلى وبما قد يدره عليه من عائد وفير ، ومطمئنا الى ماتوفره صلاته القديمة والحديثة من تسهيلات تمكنه من التغلب على التعقيدات البيروقراطية التى تعترض طريقه. وعلى الرغم من رعاية كبار مسئولينا لقطاع الأعمال واصطحاب بعض عناصره خلال الزيارات الرسمية الخارجية وخاصة للدول المانحة ، الا ان الملاحظ ان هذا التقليد لم يات بالثمار المتوقعة من فتح الأسواق امام الصادرات المصرية ، او تدفق الاستثمارات وربما كان للقطاع الخاص عذره فى هذا ، هو يتحرك فى بيئة سياسية واقتصادية تحكمها اطر فكرية متوارثة ، تتحمل جانبا من مسئولية تدنى الأداء فى بعض قطاعات الاقتصاد الهامة.

فمنذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات مازال معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لايتجاوز ١٪ سنويا بينما بلغ متوسط معدل نمو بعض دول أمريكا اللاتينية والآسيان بعد استبعاد النمور ٨٪ سنويا ومنها ماتماثلنا فى تعداد السكان والمساحة والموارد الاقتصادية. كما ان صادراتها لاتتجاوز الاربعة مليارات دولار سنويا بينما بلغت ٥٨ مليارا فى ماليزيا و ٤٣ مليارا فى تايلاند و ٤٠ مليارا فى اندونيسيا .. بل ان بعض هذه الدول تعمل على الحد من تصاعد معدل نموها الاقتصادى حتى لاتتجاوز معدلات التضخم والبطالة الحد المسموح به اجتماعيا وسياسيا، ومن الجدير بالذكر ان هذه الدول كانت تتبنى ايديولوجيات مختلفة قبل انطلاقها الا انها عندما عقدت العزم على خوض معركة التنمية وقبلت مواجهة مخاطرها ، تخلصت من قيود الايديولوجيات والقوالب المتوارثة ، وكانت القناعة المشتركة بين قياداتها ان تدفق الاستثمارات وتوفير فرص العمل وزيادة متوسط دخل الفرد كفيل بامتصاص الآثار الجانبية وتحجيم مخاطر تحرير الاقتصاد واطلاق القدرات الخلاقة للمبادرة الفردية وتهيئة البيئة المواتية للمنافسة العادلة فى السوق المحلية والدولية، بل ان بعض هذه الدول كماليزيا قد استعانت بتحرير الاقتصاد لمواجهة النزعات العرقية والدينية المتطرفة التى كانت تهدد استقرارها وانحصر دور الدولة فى مرحلة الانطلاق فى رسم السياسات المالية، والمساهمة فى فتح الأسواق امام الصادرات الوطنية وتوفير البنية الأساسية اللازمة لرفع مستوى أداء الاقتصاد الوطنى ، ولذا فقد كانت هذه الدول مهياة تماما عندما دقت ساعة الجات، بل لقد جاءت هذه الاتفاقية بامال عريضة فى التعجيل بدفع معدلات التنمية وفتح المزيد من الأسواق امام صادراتها ولم تاتها تلك الاتفاقية كنازلة لانملك امامها سوى الدعاء باللطف فى القضاء وليس رده.

ان مصر مقبلة على مرحلة تاريخية بالغة الاهمية ، وانا اعلم أن هذا التعبير قد فقد الكثير من مصداقيته منذ ان كانت المراحل التاريخية فى حياة وطننا معارك سياسية عبر وسائل الاعلام او فى اروقة الامم المتحدة ، او عندما كانت تمهد لقرارات داخلية تم التراجع عن الكثير منها او جلها الا ان تاريخية هذه المرحلة ترجع الى انها معركة ان نكون او لانكون. فعالم الغد، عالم الجات عالم تنمية القدرات التنافسية وامتلاك أدوات التعامل وفقا لقواعد السوق وتعظيم عائد العلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية ، فمن لايتهيا لمتطلبات هذا العالم سيسقط من حساب التاريخ الى هاوية العزلة الاقتصادية وتحلل القوى الانتاجية واتساع الفجوة فى مستويات الدخول ومايؤدى اليه من تهديد للسلام الاجتماعى والاستقرار السياسى ولن يكون هناك مجال للاعتصام بخصوصية الاوضاع السياسية والاجتماعية لتجنب احترام القواعد العامة التى ارتضاها المجتمع الدولى اساسا للتعامل الاقتصادى.

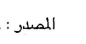
ان المرحلة القادمة تتطلب ان تولى الحكومة اهتماما جادا ومن منطلق التقدير السليم للدور المتنامى للقطاع الخاص، الى ماجاء بتقرير جمعية رجال الأعمال المشار اليه، وخاصة مايتعلق ببطء عملية الخصخصة، ومعوقات تنمية الصادرات وتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات كما ان المرحلة المقبلة تتطلب من رجال الاعمال ادراك ان التطلعات المحددة والارتكان الى المواقع التى تم اكتسابها فى ظروف وصاية الدولة لن تجدى، فالتبكير بشحذ القدرات والتأهل للمنافسات الضارية هى تاشيرة الدخول الى المستقبل وان نشارك فى صنعه.

ان الحوار البناء والحر بين الحكومة والقطاع الخاص قد اصبح ضرورة تمليها مرحلة التحول التى نمر بها شريطة ان ندرك ان الحوار لايتفق والوصاية، ويحضرنى فى هذا المجال ماذكره رئيس مجلس الاستثمار فى تايلاند، حيث اعمل



والذى يضم الحكومة ورجال الاعمال من ان الحكومة لاتفرض وصايتها على رجال الاعمال فهم الاقدر على تحديد مصالحهم الا ان الدولة تملك من الادوات مايحفزها على مراعاة التوازنات التى تؤدى الى رفع معدلات التنمية والى التوزيع الجغرافى العادل للاستثمارات بين مختلف مناطق الدولة.

ولعل مجلسا كهذا يكون المحفل المناسب لتلاقى اهتمامات الحكومة وهمومها ، مع تطلعات القطاع الخاص نحو تحرير قدراته وكفالة حقه فى اتخاذ القرارات التى تحقق لنشاطاته الازدهار وتقيه تقلبات السياسة واهواءها

المصدر : 

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٥

فى دراسة إقتصادية حول:

مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل «الجات»

جدة - حسام زايد:

ذكرت دراسة للغرف التجارية السعودية ان التقديرات الاولية تشير الى ان خسائر البلدان العربية من جراء رفع الدعم العربى للسلع الغذائية تبلغ حوالى ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ واضافت الدراسة ان التعويضات عن الاضرار المترتبة على رفع الدعم عن الصادرات الزراعية يمثل فى مساعدات غذائية او قروض قصيرة الاجل وهذه التعويضات قد لاتكون مجدية بدرجة كبيرة نظرا لانها تخضع لاعتبارات اجرائية معقدة فضلا عن الاعتبارات السياسية التى تكتنف عادة تقديم هذه المساعدات.

اشارت الدراسة الى ان واقع الأمر فى الاتفاقية العالمية انها تؤكد ان اساس المنافسة هو الكفاءة الاقتصادية وليس الدعم او الحمائية، ومع ذلك تجيز الاتفاقية استخدام الدعم المشروط وفى حالات استثنائية معينة مع وجوب فرض الرسوم التعويضية، وتتمحور اجراءات الدعم لأغراض الحماية اللازمة للصناعات الوطنية حول حق الدولة فى اتخاذ اجراءات حمائية معينة ليس من بينها دعم او منح اعانات تصديرية، حيث تؤكد الوثيقة النهائية لجولة اوروجواى ضرورة تجنب الأضرار بمصالح الدول الاعضاء وتحظر فى ذلك منح اعانات تصدير او تمييز سعرى بين المنتج المحلى والاجنبى.

واضافت الدراسة انه بتقييم الموقف العربى الراهن من كافة صوره نجده يعبر عن تناقض واضح فى المصالح النووية وايضا فى المصالح الجماعية المشتركة، وذلك بسبب مجموعة كبيرة من «المكاسب» التى تتفوق عليها مجموعة اكبر من «الخسائر» وهى:

● الغاء دعم المنتجات الزراعية والواردات الصناعية للسلع الزراعية فنجد ان قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية هى معظم الدول العربية باستثناء اربع ويبلغ صافى استيرادها من السلع الزراعية خلال النصف الاول من التسعينات ١٥ مليار دولار، وهذه ستتحمل اعباء اضافية تمثل بمقدار الدعم الذى كانت تحصل عليه فى اسعار وارداتها من الدول المصدرة وسينعكس بالضرورة برفع اسعار المواد الغذائية مما يؤثر على العوامل الداخلية.

● موقف الصادرات الصناعية والغاء الدعم، حيث تعتبر الصادرات البتروكيماوية هى أهم وأبرز المنتجات الصناعية العربية التى سينالها قسط وفير من الآثار الايجابية المباشرة لاتفاقية «الجات» حيث يبلغ معدل التصدير الى الانتاج المحلى من هذه الصناعة فى دول الخليج ٨٠٪ بينما لا يزيد فى دول اوروبا المنتجة للبتروكيماويات على ٢٥٪.

والتخوف الاساسى يظل فى مسألة تقدير حجم الدعم المرحلى الذى يمكن ان يكون فى هذه الصناعات حيث يتوجب تخفيض وتقليص هذا الدعم والغائه نهائيا مما يجعل المنتجات ستواجه عقبة كأداء فى التكييف القانونى والاقتصادى حتى لا تواجه باتهام الدعم بقصد الاضرار بالمنافسين.

وأشارت الدراسة الى أن زيادة التبادل التجارى البينى العربى فى المجال الصناعى سيكون مجالا خصبا لتنمية الصادرات فى اطار المقررات المستحدثة للتجارة العالمية نظرا لانخفاض تكاليف النقل والتامين فى ظل تحرير تجارة الخدمات والتقارب بين الأسواق المنتجة المستهلكة من ناحية أخرى مما يجعلها تستفيد من مزايا تحرير تجارة الخدمات بفاعلية اكبر من تلك التى نجدها عند الدخول فى الاسواق الاخرى الاكثر بعدا.□



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

اتفاقية غات: رسالة خطر الى العالم العربي (١ من ٧)

"غات" تيار عالمي لن تستطيع الدول العربية مقاومته وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتفاقية

عمر عبدالله كامل*

■ بعد حوالى ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة اورغواي، وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش بالمملكة المغربية، الجولة الاخيرة من المفاوضات في نيسان (ابريل) ١٩٩٤ وذلك بعد ان توصل زعماء الدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية واليابان الى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم «غات» (غات) وخاصة فيما يعرف بسياسة الاغراق وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للانسجة، ليشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق المتحررة والقواعد متعددة الأطراف والخطوط العريضة الاقوى لتسوية المنازعات الدولية ولينظر الى الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري بين الدول نظرة اشمل واعمق من مجرد عدة اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير، ولم يتجاوز عدد الدول الاعضاء في الاتفاقية وقت تاسيسها في عام ١٩٤٧ ٢٣ دولة.

وجاءت صعوبة الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة، وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول فهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية ابتداء من كانون الاول (يناير) ١٩٩٥ عندما تحولت هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية موقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الى جانب اقامة نظام تعددي جديد لتسوية المنازعات الدولية في مجال التجارة الدولي من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات. كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع اغراق السوق بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية، الى جانب ذلك فهذه الاتفاقية استخدمت ولأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت بحقوق الملكية الفكرية والادبية، كما أصبحت اتفاقية «غات» اول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية لكي تغطي حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٧٤٣٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

وتعددت الآراء حول الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية «غات» إذ يرى البعض ان المستفيد الاكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر ان المستفيد الاول هو الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع في اسيا، وهناك فريق ثالث يرى ان الدولة النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

اما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع ان تجد نفسها مدفوعة دفعاً الى اتخاذ قرارات بالانضمام الى «غات» سواء للبحث عن مكاسب تجارية، او لانتفاء الاسباب التي كانت تحول دون عضويتها لـ «غات» (مثل زوال المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل)، فمن ناحية نجد ان المكاسب التجارية التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الاوروبية مهددة بالزوال في اطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حدة المنافسة التي ستاتي من المنتجين ذو المزايا السعرية الافضل (خصوصاً دول جنوب شرق اسيا)، ومن ناحية أخرى فإن احتمالات التوصل الى اتفاقات سلام بين الدول العربية واسرائيل من شانها ان تزيد اي عقبات تحول دون قبولها عضواً في «غات»، ناهيك عن ان انضمام الدول العربية لاتفاقية «غات» يمثل انعكاساً لتيار عالم لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه.

ونظراً لأن الدول العربية من اكثر الدول استيراداً للغذاء فإن غالبية هذه الدول سوف تتأثر سلباً من هذه الاتفاقية، اما الدول الخليجية، فالبرغم من استثناء البترول من هذه الاتفاقية فإن توقف او تقلص سياسة الاغراض والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول سوف ينعكس على المنتجات الخليجية المستوردة، ولن تقتصر المشاكل التي تواجهها على صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الاوروبية إذا اصطدمت المفاوضات التجارية بين الطرفين بموضوع حماية البتروكماويات وفرض القيود عليها.

من هنا يتضح ان المشكلة التي يتناولها البحث هي تتبع الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية «غات» بالنسبة للدول العربية واستشراف السبل والأساليب الكفيلة بتمكين هذه الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرضها طبيعة التطورات

الجديدة التي طرات مؤخراً على الساحة الاقتصادية الدولية.

الهدف من اتفاقية «غات»

يكمن الهدف الاساسي من اتفاقية «غات» في تمكين الدولة العضو من «النفاذ الى الاسواق» لباقي الدول اعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلي وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذ الهدف فإن هناك نوعين من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الاعضاء، النوع الاول يشمل التزامات عامة تطبق على جميع الدول الاعضاء (عدا بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول النامية) ومن أمثله هذه الالتزامات عدم اللجوء الى قيود كمية إلا في ضوء ما اقرته اتفاقية «غات»، معاملة الدولة الاولى بالرعاية وفق مبدا الشفافية، مبدا المعاملة الوطنية... الخ.

والنوع الثاني يشمل التزامات محددة، ويقصد بذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الأطراف فيما يتعلق بتعريفتها الجمركية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد الرجوع الى الأطراف الاخرى.

أهم النقاط التي تضمنتها «غات»

تضمنت الاتفاقية، التي حررت في ٥٥٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة بنود من اهمها:

١ - تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (غات) الى منظمة عالمية للتجارة الدولية «WTO» (World Trade Organization) تتولى تحرير التجارة العالمية والاشراف عليها بما يسمح بانسياب المنتجات بين الدول بحرية وفاعلية كبيرة، والعمل على ايجاد تسوية لاية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات فيما مضى، كما سيكون للمنطقة الجديدة الصلاحية والسلطة النهائية لتحديد ما إذا كانت اي جهة حكومية لجات الى وضع عقوبات غير عادلة على الشركات الاجنبية التي تنتهك قوانين التجارة المحلية المتعلقة بمجموعة السلع والخدمات التي تغطيها قواعد «غات».

٢ - ادخال بنود جديدة في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والادبية والتي تم التوصل الى اتفاق بارز بشانها، لاول مرة ستكون هناك مقاييس مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الادبية الاخرى، إذ تم تحديد وسائل حمايتها على المستوى المحلي، والهدف من ذلك هو الاسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا ليحقق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالشكل الذي يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات، واكدت اتفاقية «غات» على الالتزام باحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بانواعها المتعددة. ولا شك ان ذلك سينعكس في تشجيع الاستثمارات الاجنبية خاصة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا، وإن كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف انظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى ان يؤدي تطبيق اجراءات الحماية هذه الى زيادة أسعار بعض السلع مثل الادوية والبذور.

٣ - تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤ - اتخاذ اجراءات لمنع اغراق السوق: اهتمت بالاتفاقية بوضع اجراءات ومعايير محددة وواضحة من شانها منع حدوث اغراق السوق المحلي بمنتجات تقل اسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشا، إذ تعطي الاتفاقية الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه انهم يقومون باغراق السوق بسلع منخفضة السعر، بشكل غير عادل، وخولت لكل دولة أن تطلب التشاور مع الدول المصدرة المعنية بهدف تطبيق اجراءات الوقاية التي تنتهي بفرض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي أحدثت الاضرار أو التي هددت بحدوثه، وإن كانت الدول النامية خاصة حديثة التصنيع في شرق اسيا تخشى من ان يؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول الصناعية الكبرى لسلاح منع الاغراق للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلعاً بتكلفة منخفضة.

كما دعت الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية الكمية والإدارية خلال خمس سنوات، الامر الذي من شانه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي يتراوح - وفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - ما بين ٢١٢ - ٢٧٤ بليون دولار سنوياً (باسعار عام ١٩٩٢) وبما يعادل واحد في المئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور. واشارت هذه التقديرات إلى ان ٩٠ في المئة من هذه المكاسب سيتحقق من الاصلاحات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، والباقي من تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية. الجدير بالذكر ان ثلثي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياتي من تحرير تجارة السلع، اما الباقي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات.

٥- خضوع صناعة النسيج والملابس تدريجياً لقواعد الغات وذلك في ضوء إلغاء اتفاقية «MFA» (Multifibar Agreement) في غضون عشر سنوات وهي الاتفاقية المنظمة للتجارة العالمية في صناعة النسيج والملابس منذ عام ١٩٧٤ التي كانت تهدف إلى تقنين نسب واردات محددة. وسوف يتم هذا الإلغاء على ثلاث مراحل تبدا الأولى في عام ١٩٩٥ وتشمل خضوع ١٦ في المئة من اجمالي صناعة النسيج والملابس لاتفاقية الغات. والمرحلة الثانية في عام ١٩٩٨ وتشمل خضوع ٢٥ في المئة اخرى من اجمالي هذه الصناعة لقواعد الغات. اما المرحلة الثالثة فتبدا عام ٢٠٠٢ وتتضمن نسبة اخرى قدرها ٢٧ في المئة. ولا شك ان خضوع صناعة النسيج والملابس لقواعد الغات بما تحتويه من تقليص حواجز الاستيراد سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيترتب على ذلك تخفيض اسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ٢٤٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٦- الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والادارية إلى تعريفات جمركية حيث ستخفض الدول الصناعية تعرفتها الجمركية خلال ست سنوات بمتوسط قدره ٣٦ في المئة عن مستوياتها التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦، وتخفيض الدعم الموجه للتصدير بنفس النسبة من جهة القيمة، بينما يبلغ التخفيض من حيث الحجم ما نسبته ٢١ في المئة، وبالنسبة للانتاج المحلي من المقرر تخفيض الدعم الموجه له بنسبة ٢٠ في المئة.

اما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للانتاج المحلي او التصدير سوف يكون بصفة عامة في حدود ثلثي النسب المقررة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات. والجدير بالذكر هنا أن الدول الاقل نمواً سوف تعفى من جميع الالتزامات

السابقة. إذ أفردت الفقرة ٦ من المادة السادسة في الاتفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين والدول المنتجة للصوف والمصدرة للمنتجات الصوفية، وكذلك الدول التي تستورد بغرض إعادة التصدير.

٧- اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمحاسبية والانشطة التانينية والسياحية التي تشكل ٢٠ في المئة من حجم التجارة العالمية، لاتفاقية الغات بحيث يؤدي ذلك إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات. كما دعت المنظمة إلى مزيد من المفاوضات التي من شانها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨- ستتم تغطية جوانب الخدمات العامة ومشتريات الحكومة سواء المحلية او الاقليمية والمرافق العامة في اتفاقية منفصلة، كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام المقبل وسوف يترتب على ذلك زيادة قيمة العقود الحكومية المعروضة في مناقصات دولية مفتوحة من ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى اكثر من الف بليون دولار.

في الحلقة الآتية: مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

---

* كاتب اقتصادي سعودي.

اتفاق غات: رسالة خطر الى العالم العربي (٣ من ٧)

مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من تطبيق غات ٩٩ الى ١٦٥ بليون دولار

عمر عبدالله كامل *

■ انتهت اتفاقية الجات (غات) بصدور مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام:

أ - النفاذ الى الاسواق:

ويقصد به جداول الالتزامات المحددة لكل دولة توضح فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة بازالة او تخفيض القيود الجمركية وايضاً غير الجمركية.

ب - مجموعة الاتفاقات المؤسسة:

وتشمل اتفاقات الدعم، والوقاية، ومكافحة الاغراق. وترتكز اتفاقية الدعم على تعزيز وتقوية نظام فرض رسوم تعويضية على السلع المدعمة مع كيفية اثبات الضرر للصناعة الوطنية من جراء انتهاج سياسة دعم الصادرات. ويهدف اتفاق مكافحة الاغراق الى توضيح وتفسير الاحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي الى اغراق السوق، ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها، اما بالنسبة للوقاية فيحق للدول اتخاذ اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضرراً بالغاً لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق فرض حصة على السلعة المستوردة او فرض رسوم اضافية عليها.

وقبل ان نتعرض لماهية الدول المستفيدة والاخرى الخاسرة من جراء اتفاقية الجات سنتناول نقطتين مهمتين الاولى تتعلق بموضوع النفاذ الى الأسواق والثانية تتعلق بموضوع الدعم المقدم للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج او مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية.

وتاخذ الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال النفاذ الى الاسواق في اعتبارها الظروف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط نفاذ السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى اسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستوائية.

كما ان الدول المتقدمة تلتزم بتوفير حد ادنى من فرص النفاذ الى اسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة وتمثل هذه الفرص ٣ في المئة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ في السنة الاولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة الى ٥ في المئة في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠).

واذا كان الالتزام يسري ايضاً على الدول النامية، فانه عند تطبيقه على الدول المتقدمة يمثل فرصاً اضافية امام صادرات الدول النامية الى الدول الاخرى.

كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية يحق لها تطبيق اجراءات وقاية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلاً لهذه القيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥ في المئة زيادة في احد الاعوام عن متوسط واردات ثلاث سنوات مضت). وتتمثل هذه الاجراءات في فرض رسوم اضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

اما بالنسبة للدول الاقل نمواً فانها لا تتحمل اي التزامات واردة في اتفاق الزراعة، وفي الوقت نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي نص عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الاخرى سواء المتقدمة او النامية.

وفي ما يتعلق بموضوع الدعم ومدى تناوله في اتفاقية الجات يُشار الى ان الدول المتقدمة تلتزم تخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠ في المئة من متوسط مستواه الذي كان سائداً في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وذلك على اقساط متساوية على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ اي بمعدل ٣.٣ في المئة تقريباً سنوياً خلال هذه الفترة.

ومع ذلك يسمح الاتفاق باعفاء اشكال الدعم التالية من التزامات التخفيض وهي:

● الدعم الذي لا يتجاوز ٢٥ في المئة من اجمالي قيمة السلعة.

● الدعم الانتاجي النقدي بشرط ان يكون مصدره برنامجاً حكومياً بتمويل عام ولا يتضمن تحويلات من المستهلكين والا يكون في شكل دعم اسعار للمنتجين الزراعيين.

● برنامج الخدمات الحكومية مثل:

● الابحاث الخاصة بانتاج المحاصيل الزراعية.

● مقاومة الآفات والحشرات والرقابة على الحجر الزراعي.

● التدريب والاستشارات وتقديم المعلومات ونتائج الابحاث للمنتجين والمستهلكين.

● خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق.

● البنية الاساسية (الكهرباء -



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

الطرق ووسائل النقل - الموانئ - المياه - السدود - مشروعات الصرف الصحي).

● المساعدات الحكومية بغرض بيع المخزون من المواد الغذائية في اطار برامج الأمن الغذائي.

● المساعدات الحكومية المحلية لقطاعات من السكان باسعار مدعومة.

● الدعم النقدي المباشر للمنتجين الزراعيين بشرط ربط هذا الدعم بنوع او حجم الانتاج أو الأسعار المحلية او الدولية او عوامل الانتاج او بالانتاج ذاته.

● المساهمات المالية للحكومة في برامج تامين دخول المزارعين (سائر دخول المزارعين بشرط ان تقل ٧٠ في المئة من خسائر الدخل والا تكون هذه المساهمات مرتبطة بنوع او حجم الانتاج او الماشية او الأسعار المحلية او العالمية).

● المدفوعات لتخفيف الكوارث الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة او عن طريق مساهمة الحكومة مالياً في برامج تامين المحاصيل.

● مساعدات الاصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال:

● برامج تقاعد المنتجين او تحويلهم عن الانتاج الزراعي.

● برامج نزع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الاقل.

● مساعدات الاستثمار (مثل تخصيص الأراضي الزراعية).

● المدفوعات التي تتم بموجب برامج البيئة.

● المدفوعات التي تتم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة او التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤقتة.

وتلتزم الدول النامية ومن بينها الدول العربية الاعضاء، بتخفيض الدعم النقدي المباشر للانتاج الزراعي بنسبة ١٣.٣ في المئة على اقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣ في المئة سنوياً تقريباً والى جانب اشكال الدعم الداخلي التي يتيحها الاتفاق للدول المتقدمة يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:

● دعم الاستثمارات للزراعة.

● دعم مدخلات الانتاج (النقدي او العيني) للمنتجين الفقراء او ذوي الدخول المتوسطة ويتضمن الاتفاق اعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الانتاج النقدي المباشر اذا كان لا يتجاوز ١٠ في المئة من القيمة الاجمالية للانتاج.

وبالنسبة لدعم التصدير تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو الآتي:

● تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ او متوسط ٩١ - ١٩٩٢ (ايهما اكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ باقساط متساوية، اي بمعدل ٣.٥ سنوياً.

● تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة من متوسط كمية الصادرات المدعومة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ او متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ م (ايهما اكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ باقساط متساوية، اي بمعدل ٣.٥ في المئة سنوياً.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض الاشكال التالية:

(١) الدعم المباشر (بما في ذلك الدعم العيني) الذي تقدمه الحكومة او هيئاتها الى شركة او صناعة او منتجي سلع زراعية او اتحاد مزارعين او مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطاً بالاداء التصديري.

(٢) بيع الحكومة المخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير باسعار اقل من اسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم او ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم السلع الزراعية التي يرتبط بإدخالها في سلع للتصدير.

بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الاعضاء)

تلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ او متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (ايهما اكبر) على اقساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ اي بواقع ٢,٤ في المئة سنوياً.

كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ١٤ في المئة من متوسط كميات الصادرات المدعومة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ او متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (ايهما اكبر) على اقساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٦ اي بواقع ١,٤ في المئة سنوياً.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشكلين الآتيين:

(١) الدعم الممنوح لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم المخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

والآن بعد ان تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي وفقاً لاتفاقية الغات، سنتعرض بالتحديد للدول المستفيدة والخاسرة من هذه الاتفاقية.

ونقول بداية ان الكتاب الاقتصاديين اختلفوا حول المكاسب والاضرار التي ستلحق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية فمنهم من يقول بان الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الاولية والدول حديثة التصنيع في اسيا - هي المستفيد الاكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الاسواق امام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة، ومنهم من يقول بان الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية الدول الاكثر تضرراً من هذه الاتفاقية، بينما يرى فريق ثالث ان الدول الصناعية هي المستفيد الاول من هذه الاتفاقية وان كان من رأينا ان جميع الدول يمكن ان تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة عامة، ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لجهودها في مجال تحرير تجارتها.

المستفيدون

ياتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية الاتحاد الاوروبي، إذ سيحقق وفورات تتراوح، وفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بين ٦١ - ٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ بليون دولار نتيجة لخفض الدعم على المنتجات الزراعية، كما ستتيح الاتفاقية للدول الاوروبية في ظل تحرير تجارة الخدمات حرية اسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والدعاية والمحاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات، فضلاً عن الملكية الفردية.

الصين: وهي تلي المجموعة الاوروبية من جهة درجة الاستفادة من اتفاقية غات، وعلى رغم انها ليست عضواً في الاتفاقية، فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى ٣٧٠ بليون دولار سنوياً نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة، وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف التي تمنح الدول الصناعية بموجبها حصصاً استيرادية للدول النامية. الجدير بالذكر هنا ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي وستخفض التعريفة الجمركية المفروضة عليها خلال العشر سنوات المقبلة بنسبة ٦٨ في المئة ثلاث مراحل ابتداء من هذا العام.

دول اسيا حديثة التصنيع: تاتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الغات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة. وكانت هذه الدول استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الاوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة إلى الكثير من الدول وخاصة المانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالالياف (Multifiber MFA Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان.

من جهة أخرى يتخوف بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع من ان اتفاقية الغات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه في انهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل. إذ يشتبه في انهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل. إذ تشعر هذه الدول أن الولايات المتحدة ودول اوروبا ستاخذ سلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين ينتجون سلعاً بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الاجور والمواد الاولية فيها.

والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له ما يبرره خاصة واتفاقية الغات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأميركية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة وقانون مكافحة الاغراق وقانون الرسم المضاد) إذ يحق لوزارة التجارة الاميركية وفقاً لقانون مكافحة الاغراق، صلاحية تحديد ما إذا كان هناك اغراق مضر او يهدد اي صناعة اميركية. وتحديد رسم لمكافحة هذا الاغراق.

الولايات المتحدة الاميركية: في ظل اتفاقية الغات والغاء حماية المنسوجات سيحدث انتعاش للصادرات الاميركية. وبالتالي فمن المتوقع ان تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ - ٦٧ بليون دولار.

الجدير بالذكر ان نزاعاً كان نشا قبل توقيع اتفاقية الغات بين الولايات المتحدة ودول اوروبا وخصوصاً فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الاوروبيين، نظراً لما يترتب عليه من غزو المنتجات الاوروبية للسوق الاميركية باسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف المدعمة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥ في المئة مع خفض صادرات الحبوب الاوروبية بنسبة ٢٤ في المئة والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠ في المئة.

اليابان: ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الغات تقدر بما يتراوح ما بين ٢٧ - ٤٢ بليون دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها. وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح اسواق امام تجارة الرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح اسواق الرز بشكل جزئي.

استراليا وكندا وتايلند: وهي من الدول التي ستحقق مكاسب ايضاً من اتفاقية الغات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بنحو بليون دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الرز التايلندي.

في الحلقة الآتية: التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية.

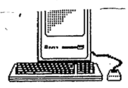
* باحث اقتصادي سعودي.



المصدر : المسائية اليوم

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كمبيوتر

تهدد أكثر من 120 شركة بالإفلاس

100 مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر

□ تحقيق-
عبد الناصر محمد:

الجريمة الناعمة أحد المرادفات التى تطلق على قرصنة أو سرقة برامج الكمبيوتر. فمرتكبوها عادة ما يكونون من أصحاب الياقات البيضاء الذين يشترون برامج الكمبيوتر وينسخون منها المئات ثم يقومون ببيعها أو استعمالها فى الشركات والمكتبات والمنازل ومحلات العاب الأطفال.

وترتبط تلك الجريمة عادة بالمجتمعات المتقدمة والتى تعتمد على الكمبيوتر بدرجة مرتفعة فى تعاملاتها اليومية.. لكنها بدأت تعرف طريقها إلى مصر مؤخرا، حتى باتت تهدد أكثر من 120 شركة منتجة تعمل فى مجال برامج الكمبيوتر بالافلاس والتوقف عن العمل، وتتسبب فى خسائر للاقتصاد المصرى تصل إلى 100 مليون دولار سنويا.

ويقول الدكتور على الحفناوى المسئول عن برنامج التنمية التكنولوجية فى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء المصرى إن قيمة سوق برامج الكمبيوتر الأصلية فى مصر تبلغ 40 مليون دولار. وإن كان برنامج أصلى يوجد به تسعة برامج أخرى غير أصلية «منسوخة» وأن مصر قامت العام الماضى بتصدير ما قيمته 4.9 مليون دولار من البرمجيات.

جريمة دولية

ويشير الدكتور حسام لطفى استاذ القانون بحقوق بنى سويف إلى أن مصر تأتى فى مركز متأخر نسبيا بين الدول التى تنتشر فيها ظاهرة القرصنة. فإحصائيات اتحاد انشطة الكمبيوتر B.S.A تشير إلى أن الخسائر التى تسببها تلك الجريمة على مستوى العالم تصل إلى 12.8 مليار دولار. ودعا إلى تدخل سياسى على أعلى مستوى من جانب القادة الاوروبيين للتصدى لهذه الظاهرة.. وأشار إلى أن خسائر الدول الاسيوية من قرصنة برامج الكمبيوتر بلغت 3.9 مليار دولار بينما خسرت دول أمريكا الشمالية 2.4 مليار دولار وكان نصيب أمريكا اللاتينية من الخسائر 821 مليون دولار.

ويضيف تقرير «B.S.A» أن مبيعات البرامج الاصلية بلغت 10٪ فقط من نشاط سوق برامج الكمبيوتر فى 14 دولة أوروبية. أما فى أندونيسيا وباكستان وتايلاند والإمارات فإن 99٪ من البرامج المستخدمة مقلدة..

حق المؤلف

ويؤكد الدكتور حسام لطفى أن عملية القرصنة تعد من جرائم الاعتداء على حق المؤلف. وأن القانون المصرى رقم 354 لسنة 1954 والمعدل بالقانون 24 لسنة 1968 والمعدل بالقانون رقم 29 لسنة 1994 قد نص على توقيع عقوبة مالية لا تقل عن 1000 جنيه مع جواز الحبس. وفى حالة العودة مرة اخرى لعملية الاعتداء توقع عقوبة مالية قدرها عشرة الاف جنيه والحبس لمدة ثلاث سنوات. وفى المرة الثالثة تكون المصادرة لصاحب الشركة أو المكتب الذى يستخدم البرامج المنسوخة. ومع ذلك فإن الجهات المنوط بها تنفيذ القانون لا تتفهم حتى الآن طبيعة تلك الجريمة. وبذلك نجد أن 90٪ من البرامج الموجودة فى السوق مقلدة وغير أصلية.

وأشار د. لطفى إلى أن الأمر يتطلب فى المرحلة القادمة ضرورة التوعية وتدريب جهات الضبط بمدى خطورة تلك السرقات وتهديدها للاقتصاد الوطنى. ويحدد هانى دراز من شركة «ابتك مصر» معنى القرصنة فى أنها نسخ أو إعادة انتاج برامج الكمبيوتر بأى طريقة غير تلك المصرح بها طبقا لقانون حق المؤلف أو مصرح بها من المنتج فى رخصة الاستخدام. وفى المتوسط فإن كل نسخة برنامج اصلية مرخصة يقابلها على الأقل نسخة غير مرخصة. وفى بعض البلاد تصل إلى 99 نسخة غير مرخصة.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحماية القانونية

ويطالب الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة توفير الحماية القانونية للمنتج الاجنبى من برامج الكمبيوتر وطرحها فى الاسواق بسعرها الحقيقى مهما كان مرتفعا. واوضح أن هذا الأمر سوف يشجع المستثمر المصرى على الدخول فى هذا المجال للمنافسة. وتكون وسيلته فى ذلك هى طرح منتج وطنى منخفض السعر.

وقال إن ترك عمليات النهب لنتاج الفكر الاجنبى يجعل سعره أقل من سعر التكلفة الحقيقية، حيث لا يتحمل المقلد سوى ثمن تكلفة الدعامة التى ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح قليل يكفى حاجة المقلد لعدم تحمله أى اعباء مالية فى سبيل الحصول على هذا المنتج. ويضيف أن شيوع عملية القرصنة يترتب عليه عدم التطوير فى البرامج الحالية، حيث إن جزءا من ثمن كل برنامج يخصص لعمليات التطوير.. وهو ما لا يفعله المقلد الذى لا يعنيه إلا تحصيل الأموال والتهرب من الضرائب.

وأوضح أن المستهلك العادى يحرص على اقتناء الأرخص بشرط توافر المواصفات القياسية له وهذا ما يدفع المقلدين إلى وضع علامات تجارية لشركات اجنبية على منتجاتهم المقلدة لجذب هذا المستهلك. ويؤكد الدكتور فؤاد عبد المنعم أن حماية الاستثمارات الاجنبية فى مصر ستحد من ظاهرة استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض اسعار باهظة وغير حقيقية مقابل نقل التكنولوجيا المتقدمة.. حيث يحتجون بعدم وجود حماية لهم فى مصر.

ويتفق معه فى الرأى أشرف السنوسى من شركة «بروجكت» ويؤكد أن حماية الشركات الوطنية تبدأ من حماية الشركات العالمية لأن ذلك يصب فى مصلحة الشركات المصرية أولا..

ويقترح المهندس اشرف السنوسى أن يتم دعم الأشرطة المتخصصة. حيث تحتاج مهمة مكافحة القرصنة إلى عدد أكبر من الكوادر ومبالغ تفوق الاعتمادات المالية الحالية وقال إنه يمكن توفير هذا الدعم من الغرامات المالية التى تحصل من المخالفين.



المصدر : ....الأهـــرام............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٢ يونيو ١٩٩٥..........

قرصنة سينمائية

الموزع الخارجي يسرق نيجاتيف الأفلام!

عاطف صدقى

فاروق حسنى

جمال أمين

لابد من وقفة أمام هذا الحدث السلبى المفاجئ من خلال قوميته لكى يعلم المسئولون ان السينما المصرية يتم اليوم سرقتها علنا بعد بيعها المستتر!.. والدلالة على هذا كانت هذه الواقعة التى حدثت فى يوم ذهاب احد المنتجين لنقل فيلم فى حدائق الامم بمدينة نصر التى يتم نقل الافلام فيها من (٣٥م) الى شرائط الفيديو «تليسين» وفوجئ بان نيجاتيف فيلم من انتاجه موجود فى غرفة النقل.. هذا بالاضافة الى (١٦) فيلما.. وتساءل.. من احضر هذه الافلام من معامل مدينة السينما.. وكان الرد.. بان الموزع الخارجى لهذه الافلام هو الذى قام بسحبها لنقلها على شرائط الفيديو لبيعها للمحطات الفضائية.. وذهب المنتج صباح اليوم الثانى لمعامل السينما للتاكد من ان نيجاتيف فيلمه مازال خارج المعمل لاثبات حالة عدم وجوده بعد ان خرج من المعمل بدون علمه كمنتج مع ان المفروض ان نيجاتيف اى فيلم لا يخرج من معمل مدينة السينما إلا بموافقة المنتج كتابيا.. ومن هنا احضر هذا المنتج شرطة النجدة التى قامت بعمل اثبات حالة عدم وجود نيجاتيف فيلمه بالمعامل.. وفى نفس الوقت علم منتج الفيلم ان نيجاتيف فيلمه بجانب الـ(١٦) فيلما قد خرجوا من معامل مدينة السينما بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٨ فى حين ان يوم الواقعة كان ١٩٩٥/٤/١٦ - اى ان نيجاتيف هذه الافلام غير موجود بالمعامل ما يقرب من سبعة شهور.. فى حين ان المعامل الجديدة بمدينة السينما بها مخزن لتخزين الافلام بطريقة حديثة.. وبها أجهزة تكييف وحفظ خاص للنيجاتيف.. بحيث لا يتعرض للتلف.. وتم عمل محضر بما حدث فى قسم شرطة العمرانية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٦ ورقمه ٥٧/ احوال.. وبعد ان علمت شركة مصر للاستديوهات بهذه الواقعة بدات فى البحث عن المسئول الذى امر بتسليم نيجاتيف الافلام الى الموزع الخارجى دون موافقة المنتج.. وقام قطاع الشئون القانونية بالشركة بعمل اتصال بالموزع الخارجى الذى ابدى استعداده لدفع قيمة حصة المنتج فى القنوات الفضائية وهى ٥٠٪ من قيمة البيع وعرض عليه (٥٢٥) دولارا على اساس ان هذه حصته هى قيمة بيع فيلمه.. وانه لم يقم ببيع الفيلم إلا للإمارات واوروبا وامريكا فقط.. وعليه ان يقبض هذا المبلغ ويتنازل منتج الفيلم عن المحضر والقضية واى شئ يتعلق بهذا الموضوع. ومن هذه الواقعة نقول لمنتجى السينما فى مصر يجب ان تبحثوا وتسالوا عن النيجاتيف الخاص بافلامكم هل هو موجود بمعامل مدينة السينما.. وهل تم سحبه ورجوعه دون علمهم.. لان هذه العمليات المشبوهة تتم فى الخفاء دون دراية اى منتج.. فى حين ان المسئول عن حفظ النيجاتيف هو الذى يسمح بخروجها دون علم اصحابها.. والمعروف ان العقد الذى يتم بين المنتج والموزع ينص على أن النيجاتيف رهن حيازته لدى شركة مصر للاستديوهات والانتاج السينمائى ولا يجوز سحبه باى حال من الاحوال حفاظا على سلامته وسلامة التراث السينمائى المصرى من الافلام.

من جهة اخرى تستهلك القنوات الفضائية افلاما مصرية منذ عامين تقريبا.. فهل جميع الافلام التى خرجت من معامل مدينة السينما خلال هذه المدة كانت بطريقة صحيحة وشرعية.. وهل عادت الى المعامل مرة اخرى.. أم خرجت بنفس طريقة هذه الواقعة الجديدة التى اكتشفت بمحض الصدفة.. نريد ان نعرف؟!!

محلوظـة:

رقم المحضر فى نيابة بولاق الدكرور ٤٤٠٠ إدارى العمرانية لسنة ١٩٩٥

محمد نصـر

١٦٪ من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب «الجات»

كتبت نادية أمين:

طالب احدث تقرير صادر عن الغرفة التجارية بالقاهرة بضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وحل مشاكلها الداخلية حتى تصمد أمام المنافسة الدولية التى ستنتج عن تطبيق اتفاقية «الجات» فى هذا القطاع.

أوضح التقرير ان الملابس الجاهزة والمنسوجات تمثل أهمية كبرى فى الصادرات المصرية، حيث تمثل ١٦٪ من اجمالى الصادرات من السلع وعلى الرغم مما تتمتع به مصر من مقومات داخلية تمكنها من تطوير وتنمية هذه الصناعة إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذى يجب ان تكون عليه فى الأسواق العالمية، خاصة وإن التخفيضات فى التعريفة الجمركية وفتح الأسواق سيكون فى صالح الدول الأكثر كفاءة فى الانتاج.

وأشار التقرير إلى ان الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية فى المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة أن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية، لذلك فإن سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبياً على المنتجات الوطنية إذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاج للوصول بالقدرات الانتاجية لمستوى الصناعات العالية.

واكد تقرير غرفة القاهرة انه فى ظل تحرير التجارة الدولية لابد من الاتجاه بالصناعة نحو التصدير ليس بهدف جلب المزيد من النقد الأجنبى فقط ولكن لتحقيق أهداف أخرى عديدة أهمها التواجد الحقيقى والصحيح بين بلدان العالم المتقدم.

- واشار التقرير إلى وجود عدد كبير من المقومات الرئيسية لقيام تلك الصناعة فى مصر اهمها وجود صناعة غزل ونسيج على درجة عالية من الجودة وتوافر الالياف الطبيعية مثل القطن والكتان والحرير الطبيعى وتوافر الأيدى العاملة ذات التكلفة المناسبة، بالاضافة إلى عدم تقيد مصر بحصص مع السوق الأوروبية المشتركة حالياً مما يجعلها فى موقف تفضيلى عن دول أخرى تعد منافسة بمنتجاتها من الملابس الجاهزة وأكد نفس التقرير ارتفاع معدل الصادرات خلال عامى ٩٢ و ٩٣ بنسبة بلغت ٥٤٪ و ١٣٥٪ بالنسبة للصادرات عام ١٩٩١، غير ان معدل الصادرات خلال عام ١٩٩٤ يشير إلى عكس ذلك حيث ان كمية الصادرات خلال الشهور الستة الأولى منه شهدت انخفاضاً عن نفس الفترة من عام ٩٣ بنسبة بلغت ٥٪ وبالنسبة لتطوير انتاج القطاع العام من الملابس الجاهزة أوضح التقرير تراجع كمية الانتاج خلال الفترة من ٨٩ /٩٠ وحتى ١٩٩٣/٩٢ بنسب متدرجة بلغت على التوالى ١٣٪ و ١٨٪ و ٢٨٪ و ٣٤٪ وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخزون نتيجة تراجع الطلب على منتجات القطاع العام من الملابس الجاهزة وبالنسبة لانتاج القطاع الخاص من الملابس الجاهزة أوضح التقرير ارتفاع كمية الانتاج خلال الفترة من ٨٩/ ٩٠ وحتى ٩٣/٩٢ بنسبة (١٪).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٩٥

اتفاق غات: رسالة خطر إلى العالم العربي (٣ من ٧)

التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية

عمر عبدالله كامل *

■ على رغم اشارة بعض الدراسات إلى أن الدول النامية بصفة عامة ستحقق مكاسب من اتفاقية (غات) تقدر بنحو ٧٨ مليون دولار (بأسعار عام ١٩٩٢) فإن هذه الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع وباستثناء بعض الدول في اميركا اللاتينية) خاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من اتفاقيات الغات. إذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية خاصة الرز والحبوب الزيتية والقمح وإلغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية سينجم عنه ارتفاع في أسعارها بما لا يقل عن ١٠ في المئة وإن كان البعض يقدره بنحو ٢٥ في المئة.

الجدير بالذكر ان دول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر من أكثر الدول تضرراً من جراء هذه الاتفاقية التي ستتجاوز خسارتها ستة بلايين دولار سنوياً، إذ أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن قارة افريقيا بصفة عامة ستكون الخاسر الأكبر، إذ من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ ان تتناقص المبادلات الافريقية في حدود ٤ في المئة أي ستتراجع قيمة صادراتها وترتفع تكلفة وارداتها مما سيزيد من مديونيتها الخارجية.

كما ان تقليص المعاملة التفضيلية لبعض الدول النامية في أسواق الدول الصناعية سيضر بالعديد من الدول النامية، إذ ستكون اندونيسيا من كبار الخاسرين اسوة بدول البحر الكاريبي التي تستفيد حالياً من صادراتها - مرتفعة الثمن نسبياً - من المنسوجات والموز التي تعامل معاملة تفضيلية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي فضلاً عن أن تحرير قطاع الخدمات وكذلك صناعة الملابس تدريجياً سيؤثر بلا شك في معظم الدول النامية وإن كان هذا الوضع سيدفع هذه الدول إلى إعادة النظر في هياكلها الاقتصادية.

باستعراضنا لأثر اتفاقية الغات على الدول العربية لا بد أن نميز بين مجموعات الدول العربية التالية:

(١) الدول الأعضاء في «غات» حالياً وهي: مصر، تونس، المغرب، الكويت، قطر، البحرين، والإمارات... وتطبق فيها كافة الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية الغات وبما في ذلك المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة للدول النامية.

(٢) الدول التي تتفاوض حالياً للانضمام إلى الغات وهي: السعودية، الأردن، والجزائر التي ستنضم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بمجرد انتهاء المفاوضات الحالية.

ويحق لهذه الدول أن تحصل على المزايا المنصوص عليها في الاتفاقية كافة خلال مفاوضات الانضمام وتأخذ في اعتبارها تماماً المرونة الممنوحة للدول عند تقديم جداول التزاماتها للانضمام إلى المنظمة، وفي الوقت نفسه الحصول على كل الحقوق من الأطراف الأخرى خاصة الدول المتقدمة من جهة فرص نفاذ صادراتها الزراعية إلى أسواق هذه الدول.

(٣) بقية الدول العربية وهي ليست أعضاء في الغات ولم تتقدم بعد بطلبات انضمام. وتعتبر هذه الدول في حل من أي التزامات منصوص عليها في الاتفاقية. وفي الوقت نفسه من غير المؤكد ان يطبق على صادراتها على أسواق الدول المتقدمة شرط الدولة الأولى بالرعاية، حتى إذا كانت هذه الدول تحصل على بعض المزايا من الدول المتقدمة في اطار النظام GP ذلك ان هذه المزايا تنصب اساساً على السلع الصناعية ولا تسري على السلع الزراعية التي تعتبر من القطاعات الحساسة، وبالتالي فإن استفادة صادرات هذه الدول الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة ستكون محدودة للغاية ان لم تكن معدومة نظراً لأن مزايا هذا النظام تمنحها الدول المتقدمة من جانب واحد على أساس تطوعي.

وتعتبر التزامات تخفيض الدعم للانتاج والتصدير للسلع الزراعية بمثابة سلاح ذي حدين للدول العربية الاعضاء في الاتفاقية وهو ما سينطبق على الدول في سبيلها لعضوية المنظمة الجديدة.

من ناحية تستطيع هذه الدول تخفيض الدعم الداخلي أو دعم التصدير، إذا كانت تمنح دعماً لانتاجها أو صادراتها الزراعية بنسب اقل من التزامات الدول المتقدمة وعلى فترات زمنية اطول (مدتها عشر سنوات) مما يجعل نسب التخفيض التي تلتزم بها ليست كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة. وفي الوقت نفسه تستطيع هذه الدول استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الانتاج ودعم التصدير بهدف مساندة قطاع الانتاج الزراعي والحيواني فيها لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، خاصة أسواق الدول المتقدمة التي سيترتب على التزاماتها بتخفيض الدعم اما إعادة هيكلة قطاعات الانتاج الزراعي والتركيز على السلع الرئيسية أو ارتفاع الأسعار نتيجة تخفيض دعم التصدير وفقاً للنسب المشار إليها من قبل. من ناحية أخرى يحتمل أن تؤدي التزامات الدول المتقدمة بتخفيض دعم الانتاج ودعم التصدير إلى ارتفاع أسعار واردات الدول العربية من السلع الغذائية خلال فترة تنفيذ الاتفاقية.

ويهمنا الاشارة إلى حقيقة مهمة في هذا الصدد وهي أن تخفيض الدعم كان أمراً حتمياً في المفاوضات لعلاج التشوهات في تجارة السلع الزراعية ووقف سباق الدعم بين الدول المتقدمة الذي أسفر عن تشديد السياسات الحمائية التي تنتهجها هذه الدول لغلق أسواقها أمام منتجات الدول



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٥

الصغيرة من ناحية واستمرار كسب اسواق للتصدير من ناحية اخرى.

وإذا ما انتقلنا من هذا العرض النظري للآثار المختلفة لاتفاقية الغات على الدول العربية إلى توضيح هذه الآثار بلغة الأرقام، يمكننا القول إن التوقعات تشير بان اتفاقية الغات سوف يكون لها تاثير سلبي في المنطقة العربية، خاصة على الدول المستوردة للغذاء، إذ سيترتب على تطبيقها، في ضوء تحري اسعار السلع الغذائية، ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية من ١٠.٣ بليون دولار إلى حوالى ١٥ بليون دولار سنوياً.

وليس هذا فحسب، بل إذا كان احد اهداف تحرير قطاع الخدمات السياسية والمصرفية والتامينية... الخ وفقاً لاتفاقية الغات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا، فإن استفادة معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات إلى الدول حديثة التصنيع في اسيا وإلى دول شرق ووسط اوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن ان عدداً من الدول العربية يعتمد حالياً على فتح واقامة مناطق حرة من اجل الاستثمار الاجنبي.

وكان من اهم الدوافع التي تجذب الشركات الاجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلد الام من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، الأمر الذي ادى إلى ازدهار هذه المناطق بسبب إقدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف كبلد المنشا للصادرات بدلاً من البلد الام، ولكن نظراً لما تضمنته اتفاقية الغات من التوجه نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حالياً في نظام التجارة الدولية، فإن هذا يعني فقدان الشركات الاجنبية للدافع الرئيسي للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة.

وبالاضافة إلى ما سبق سيؤثر تحرير صناعة الملابس والمنسوجات بلا شك في هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة ان الاموال المستثمرة في صناعة الملابس والنسيج العربية ضخمة جداً وتصل بالنسبة إلى مصر وحدها إلى نحو خمسة بلايين جنيه او ما يعادل نحو ١.٥ بليون دولار اميركي.

ومن المنتظر في حال تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات أن تشهد الاسواق العربية المنتجة لهذه الصناعة، وعلى راسها مصر وسورية والمغرب، فيضاً من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي، ما لم تنجح البلدان العربية في انتاج منسوجات وملابس من نوعية افضل وبسعر اقل.

ويؤخذ في الاعتبار ان هذه السلبيات لن تقتصر فقط على هذه الصناعة فقط انما ستتعداها ايضاً إلى العديد من الصناعات الاخرى العربية، خصوصاً إذا علمنا ان الجزء الاكبر من الصناعات العربية يدخل ضمن المنشات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع اسعارها وانخفاض انتاجيتها مقارنة بما هو قائم في العديد من البلدان الصناعية القديمة او البلدان الصناعية الجديدة في العالم. ولا يتوقف هذا الامر عند حد السلبيات التي ستواجهها الصناعات العربية في اسواقها المحلية، بل تتجاوزها ايضاً إلى السلبيات التي ستواجهها الصادرات من هذه الصناعات إلى الاسواق الخارجية، إذ من المرتقب ان يؤدي تاثر العديد من هذه الصناعات سلباً بالضغوط التنافسية المتنامية في الأسواق الخارجية إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصادرات، خصوصاً في ظل تبعات التخصيص الجارية حالياً في بعض البلدان العربية.

كما ستؤثر هذه الاتفاقية بالسلب ايضاً كنتيجة لإلغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية وتقرر إلغاؤها مع حلول اتفاقية الغات محله والغيت معها تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية.

كذلك يمكن اضافة مسالة في غاية الاهمية والخطورة في ان واحد، وهي ان اسعار السلع الاساسية في الاسواق الدولية التي تشكل حوالى ٩٠ في المئة من صادرات الدول العربية ستستمر على تقلبها، لا بل قد تزداد تقلباً خصوصاً في ظل هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية، إذ من المرتقب ان لا تكون هذه التقلبات في غير صالح الدول العربية، مما سيخلق المزيد من التجارة غير المتكافئة ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

هذا من ناحية السلبيات المتوقع ان ترتبها اتفاقية «غات» على الاقتصادات العربية، أما في ما يتعلق بالايجابيات، فلا يعتقد انها ستكون بالقدر الذي ستلغي، او على الاقل تسهم في اهميتها في تقليص السلبيات المتوقع أن تنتج عن هذه الاتفاقية، إلا في حال واحدة، هي ان تتمكن هذه الدول خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ عشر سنوات من مواءمة اوضاعها الاقتصادية مع التزامات «غات» الأمر الذي نشا في حدوثه إذا تم ذلك بشكل افرادي خارج نطاق تكتل اقتصادي عربي شامل حسب ما نرى ذلك لاحقاً.

وبالعودة إلى الايجابيات التي يمكن ان تنتجها هذه الاتفاقية بالنسبة للبلدان العربية، يمكن ايجاز اهمها بالآتي:

١- على رغم استثناء النفط من اتفاقية الغات، فإن الدول العربية بشكل عام ودول الخليج خاصاً سوف تستفيد من الاتفاقية، وسيتوقف مدى استفادتها (خاصة صناعة البتروكيماويات) على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر ان، سياسة التسعير المنخفض للغاز ومشتقاته التي بدات بعض دول الخليج في معالجتها تمثل احدى سياسات الاغراق في التجارة الدولية من عدمه، كما ان سياسة الدعم التي تتبعها السعودية بالنسبة للقمح سوف تتاثر ايضاً وهي الخطوة التي بدات تعد لها المملكة العدة بعدما اتجهت الى انتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ - في الجانب الآخر ستستفيد الدول العربية، وفي طليعتها دول الخليج العربية من اتفاق الغات وان سياسة منع الاغراق ستقود الى افساح المجال للصناعات الخليجية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٠

الخاصة التي لها ميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي من دون ضغط وتنافس من المنتجات الاخرى اي ان المصانع الوطنية ستواجه ضغطاً وتنافساً اقل في السوق المحلية عما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية.

لكن هذا لا يعني ان الصناعات العربية، ومن بينها الصناعات الخليجية، لن تواجه ضغوطاً تنافسية كبيرة في اسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح لان تحرير التجارة الدولية في ظل الغات، اذا كان يعني محاربة المنافسة الاغراقية فانه يتيح في المقابل في المنافسة غير الاغراقية التي من المتوقع ان تكون لها تاثيراتها عن طريق الانتاج بنوعية افضل وبسعر اقل.

٣ – من المحتمل ان تجد حاصلات زراعية عربية كانت تخضع من قبل لنظام الحصص والقيود النوعية في السوق الاوروبية فرصة افضل في هذه الاسواق، خاصة في مجال الزيوت النباتية والفاكهة والخضر والنباتات العطرية.

٤ – يمكن ان يستفيد قطاع المقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية الى داخل او خارج الدول العربية في حال تحرير قطاع المشتريات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صناديق التنمية العربية كلياً او جزئياً.

٥ – من المرتقب ان يكون اثر اتفاقية الغات على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية ايجابياً في المدى المتوسط والطويل، اذ ان من شان ذلك تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الناشرين والمؤلفين والمترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعاملة في مجالات مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الأمر، ان اتفاقية «الغات» ستفرز العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخليجية، على المدى القصير، ومن الممكن ان تكون لها آثار ايجابية في الامد الطويل لكن بشرطين اساسيين:

- الاول هو الارتقاء بنوعية الانتاج السلعي والخدمي العربي.
- والثاني هو تحقيق المزيد من التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك.

ومما يذكر في هذا المجال، ان هذا الأمر، اذا كانت تبرره ضرورة مواءمة الأوضاع التجارية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات الغات نظراً لما سيرافقها من تغيير في طبيعة وجوهر العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية بمعناها الواسع، لا شك ان هذا الامر تفرضه ايضاً حتمية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي وصلت الى مرحلة من الضعف والتفكك باتت تهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية باسرها، حسب ما سنبينه في الحلقة الآتية.

---

* باحث اقتصادي سعودي.

غداً: تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية

المصدر : الحياة اللندنية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٥

اتفاق غات « رسالة خطر الى العالم العربي (٤ من ٧)

تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية

عمر عبدالله كامل *

■ تشير اطلالة سريعة على واقع البلدان العربية عشية بدء فعاليات تحرير التجارة العالمية، بوضوح الى مدى ضخامة حجم الأعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترقى الى تلك المرحلة المتقدمة من النضج الاقتصادي والاعتماد المتبادل على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الغات الدولية وما رافقها من اتجاه مكثف من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجمع في تكتلات اقتصادية اقليمية، وفي مقدمها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم والمتمثلة في كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان، والتي تقترب حصتها في التجارة العالمية للمواد والمنتجات المصنعة من نحو ٨٠ في المئة.

ويعتبر ميلاد الوحدة الاقتصادية الاوروبية، وانشاء منطقة للمبادلات الحرة في اميركا الشمالية (النافتا) والاتجاه نحو تكوين منطقة اخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق اسيا (الآسيان) بمثابة ثلاثة نماذج حية لما يتوقع ان تكون عليه تاثيرات التكتلات الاقتصادية في مجرى الاحداث التجارية والاقتصادية خلال القرن القادم.

ومما يؤسف له ان العالم العربي الذي تجمع بين اقطاره من الروابط التاريخية الوثيقة ما لا نجد له مثيلاً في اكثر المجموعات الاقليمية تكتلاً في العالم، لم يعرف طريقه الى التجمع او التكتل الاقتصادي الى الآن ضمن حركية التطور المتنامي للتجارة الدولية اذ شكلت صادرات الدول العربية مجتمعة مع بداية التسعينات ما نسبته ١.٢ في المئة من اجمالي قيمة الصادرات العالمية للمواد المصنعة، هذا مع العلم ان العالم العربي يغطي مساحة قدرها ١٤ مليون كلم ٢، اي ما يعادل ١٠.٢ في المئة من المساحة الاجمالية للكرة الأرضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٣٦ مليون نسمة، اي ما يعادل ٥ في المئة من اجمالي سكان العالم، وعدد العمال فيه نحو ٧٧ مليون عامل، اي ما يعادل ٦,٧ في المئة من اجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى اذا كان متوسط دخل المواطن العربي يبلغ ٢٠٤٦ دولاراً سنوياً، الا انه لا ينتج الا ما قيمته ٧٦ دولاراً سنوياً من المواد المصنعة.

وليس هذا فحسب، بل على رغم ضخامة الاستثمارات التي نفذت خلال عقدي السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية التي قدرت بحوالى ١٥٠٠ مليار دولار، الا ان حصيلة التنمية العربية تبدو اقل من الاهداف المخططة او المنشودة، واكثر تكلفة، واتسمت في كثير من الاحيان بتبديد الموارد اما لعدم واقعية الاهداف، او عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية، او بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتوفر بها المقومات الكافية، او لاتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة ادت الى هروب الاموال وتراجع معدلات الانتاج واستمرار ضعف قطاعات الانتاج، والخلل الهيكلي في بنية الاقتصاديات العربية.

ان التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل هذا المد المتدافع من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومتنوعة، وتتلخص في مشاكل التمويل، وقصور الاستثمارات الجديدة، وزيادة اعباء خدمة الديون الخارجية، وعجوزات الموازنات العامة، وزيادة السكان والبطالة والتخلف التقني والفجوة الغذائية، ومعوقات الاستثمار باشكالها المختلفة البنيوية والقانونية والاقتصادية والسياسية والامنية والادارية.

وهناك تحديات اخرى تتمثل في اتجاه العالم نحو تدويل الانتاج، وتحرير التجارة، وقيام التكتلات الاقليمية، وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، والسرعة المذهبة التي تتوالى بها الكشوف العلمية وتطبيقاتها العملية وظهور منتجات تقنية متطورة جديدة، هذا اضافة الى التحديات النابعة من الاوضاع النفطية والمتميزة بالضغط المستمر على اسعار النفط والتي ادت الى انخفاض قيمة صادراته العربية من حوالى ٢١٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالى ٨٧ بليون دولار عام ١٩٩٤.

في ظل هذه الاوضاع التي تمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلاً عما تواجهه من تحديات خطيرة افرزتها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخراً، بات بحكم الضرورة القصوى، اكثر من اي وقت مضى، ان تتجه البلدان العربية مجتمعة نحو العمل الجاد والمثابر من اجل اعادة بناء اقتصاداتها على اساس تكاملي، على اعتبار ان هذا هو السبيل الوحيد والاكثر فعالية لتمكين البلدان العربية من التكيف مع هذه المتغيرات العالمية الجديدة والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية مجتمعة بتعظيم ايجابيات التكيف والافادة منها، ومحاصرة السلبيات وتحجيم اضرارها الى اقصى حد ممكن.

متطلبات التكييف

وبموازاة هذه المسالة الحيوية، لا بد من تاكيد مسالة اخرى لا تقل عنها اهمية، وتتعلق بموضوع «سياسات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي» في الوطن العربي، لاعتقادها بالترابط الموضوعي والتلاحم العضوي بين نجاح

سياسات الاصلاح الاقتصادي وبين تعاظم القدرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ممثلة في بزوغ عصر جديد من التجارة الدولية يتوجب علينا التعامل معه باعلى قدر من التماسك واكبر قدر من القوة والمنعة، لان هذا النظام التجاري العالمي الجديد ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة اصبح يشكل مع مؤسسات «برتين وودز» (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حجر الرحى في النظام العالمي الجديد الذي تحاول البلدان النامية، ومن بينها بلداننا العربية جاهدة ان تجد لها موقعاً لائقاً داخله حتى لا تضيع في زحام الصراع بين الاقوياء اقتصادياً وتجارياً في عالمنا المعاصر، وخاصة عبر التكتلات الاقتصادية التي بدات فعلاً تتقاسم نتائج جولة اوروغواي، في الوقت الذي بدانا نعي فيه نحن العرب افتقارنا الى ادوات حية قادرة على التعامل مع القوى الاقتصادية الجديدة، وتمكن من جمع الصف العربي تجارياً واقتصادياً.

وعليه فان ما نعتقده انه ان الاوان في ظل هذه المتغيرات الجديدة لان نعيد التفكير والتامل في حصيلة ما تم انجازه وما لم يتم انجازه في «السوق العربية المشتركة» حتى ننطلق في مسيرة جديدة مستفيدين من عثرات الماضي ومن طموحات المستقبل في آن واحد.

ان سياسات الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة اذا احسن تصميمها والتعامل معها بكل فاعلية واقتدار انما تعتبر من موجبات تطورنا التاريخية، اذ سبقتنا الدول الاوروبية في اجرائها واستفادت حينه من ثمار اعادة الهيكلة لاحداث ثورة علمية وتقنية هائلة. لذا نعتقد بان التطبيق العلمي الصحيح لهذه السياسات الذي يراعي الظروف والاعتبارات الوطنية ومصالح الانسان العربي سوف يعجل من احراز التقدم الاقتصادي المطلوب لبلداننا العربية ويضعها على عتبة القرن الحادي والعشرين مزودين باسلحة العصر من المعلومات ونظم التدريب والبرامج الصحيحة للتنمية الاقتصادية والبشرية.

السنوات التي تفصلنا عن هذا الاستحقاق تعد محدودة نسبياً وبالتالي لا بد من استثمارها لتحسين الانتاج وزيادة مردود العمل ورفع مستوى الاداء الاقتصادي للموارد والاقتصادات العربية من خلال الارتقاء بمستوى اداء العمل من خلال التعليم والتدريب والصقل المستمر لشخصية الانسان العربي وزيادة فعاليته الانتاجية.

ولما كانت جودة الانتاج والارتقاء بنظام الجودة المتكاملة الشاملة وارتفاع الانتاجية هي المعيار الوحيد لتثبيت اقدام الاقتصاد العربي في المحفل العالمي الجديد للتجارة، وبما ان الظروف قد اثبتت ان هذه الخاصية لا يمكن ان تتحقق لكل دولة عربية على حدة مهما زاد ثراؤها المادي او عظمت مواردها الاقتصادية اكثر مما يمكن ان تتحقق بالتعاون العربي والاعتماد المتبادل على القدرات العربية في سائر المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والبشرية، يصبح بحكم المؤكد ان لا سبيل لتحقيق تنمية حقيقية ذاتية التوليد بالنسبة لاي من البلدان العربية الا من خلال تجميع ارادتها وتوحيد طاقاتها حتى لا تذهب جهودنا هباء في وقت بدأت فيه بلداً لا يربطها اي وشائج او صلات ذات طبيعة متميزة في نسج علاقات تجارية واقتصادية جديدة ناجحة، وبالتالي حري بنا كامة عربية لها تلك الصلات المتميزة ان نستخلص الدروس من هذه المتغيرات.

يبقى ان نضيف الى ما تقدم نقطة في غاية الاهمية، وتتعلق بحتمية التكامل اذا اردنا لمسيرة التنمية الصناعية في البلدان العربية ان ترقى الى ذلك المستوى من التقدم الحقيقي الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية. ذلك انه ازاء التباين الواضح بين الخصائص القطرية وبين متطلبات التنمية الصناعية الحقيقية في البلدان العربية، سواء في جانب الطلب أو في جانب العرض يتبين:

- في جانب الطلب على المنتجات الصناعية، هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية لمعظم الدول العربية وبين الحجم الاقتصادي الامثل للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية وخاصة الصناعات الأساسية.
- من جانب العرض، يتعذر على الاقطار العربية منفردة ان توفر مقومات نجاح التصنيع، من جهة متطلباته البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية.

لكل ذلك، وحتى تتمكن البلدان العربية من تفعيل مسيرتها التنموية الصناعية، خصوصاً في ظل ما تزخر به الساحة الاقتصادية الدولية من تكتلات وتجمعات اقليمية، برزت الحاجة الملحة الى وسيلة تتسع فيها السوق العربية وتتنوع فيها الموارد، وتستطيع البلدان العربية بواسطتها اقامة صناعات اساسية اكثر فاعلية وتستخدم تكنولوجية اكثر كفاءة وملاءمة، ومن شانها المساهمة في زيادة الانتاج الصناعي العربي، وادخال التغيرات المرغوبة في الهياكل الاقتصادية العربية؛ وتتجسد هذه الوسيلة في حتمية التعاون الاقتصادي العربي الاقليمي، وما اصطلح على تسميته بالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمكن للبلاد العربية عن طريقه توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص الانتاجي فيها، هذا فضلاً عن الاستفادة من المزايا النسبية الكامنة في صيغ التكامل الاقتصادي العربي، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والقدرة على توزيع المخاطر، والتسهيل من نقل عناصر الانتاج، وتحقيق مستوى متقدم من تكامل الموارد والقدرة على الاستفادة من مزايا وحجم السوق العربية الأوسع.

مراجهة التكتلات

مما لا شك فيه ان التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي زادت بدرجة كبيرة اذ ان هذه التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، بما لها من قدرات وامكانات، جعلتها اليد الطولى المتحكمة في اسواق العالم النامي، ثم تاتي الغات لتزيد حجم التحديات وحجم المخاطر.

والدول النامية بصفة عامة والعربية على وجه الخصوص يلزمها بعض الوقت للتكيف مع الاوضاع الجديدة، فهي بحاجة الى تعديل هياكلها الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والسياسات التي تمكنها من مواكبة المنافسة المنتظرة.

وربما كان الخيار الوحيد امام العالم العربي للتعامل مع اتفاقية الغات والتكتلات الاقتصادية القائمة من مركز القوة هو وجود تكتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة اذ اصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ان الأمة العربية تمتلك من مقومات وعوامل التكامل ما لا تمتلكه غيرها من الامم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الأمة ان تقطع شوطاً ملحوظاً على طريق التكامل مثلما قطعت غيرها من الامم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا القدر من المقومات والعوامل. فاذا كانت المحاولات العربية على طريق التكامل انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة وما تلاه من انشاء عدة اجهزة تكاملية عربية فان حصاد التجربة كان متواضعاً للغاية اذ لم يظهر من نتائجه سوى صيغة المشاريع



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٥

المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور انمائي تكاملي لم يحس بانجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئناً على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته.

فالمشروعات المشتركة، على رغم كثرتها العددية وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبياً، لم تزد في اهميتها النسبية على ٥ في المئة من اجمالي النشاط الاقتصادي العربي. وان كانت احد الاشكال المهمة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالي إلى الدول ذات العجز، وتوفر حجماً من راس المال لبداية بعض المشاريع التي لا تتمكن فيها الدول التي تواجه ازمة في تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب، الا ان صيغة هذه المشاريع ستبقى محدودة الاثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي، وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على اساس تفاوضي يحقق التقارب بين المنافع المحلية والقومية، وما لم تلعب المشاريع المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي في اطار العالم العربي في مجموعه.

واذا كانت هناك دعوات متواصلة الى تطوير جذري للعمل الاقتصادي العربي المشترك والتحرك به نحو اقامة مشروع فعال للتكتل الاقتصادي العربي التكاملي، فان اقامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية تشكل المرحلة الاولى من بناء هذا التكتل: هذه المنطقة الحرة تقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية، وتستند الركيزة القانونية لاقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية والقائمة بالفعل ولا توجد حاجة لاصدار اتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الأمر فقط ان تبحث المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك وتقرر صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الاركان والعناصر.

والواقع ان هناك عدة مبررات، سواء اقتصادية او قانونية، لاقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة اهمها توافر الأساس القانوني والتعاقدي لها المتمثل في اتفاقيات ومواثيق اقتصادية عربية جماعية قائمة. واهم هذه المواثيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ المنشئ للسوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

كما ان قيام منطقة حرة للتجارة يعززه انخفاض حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والاسلامية مقارنة بتجارتها مع دول العالم اذ تشير التقديرات الى ان قيمة الصادرات البينية للدول العربية والاسلامية الأعضاء في بنك التنمية الاسلامي بلغت ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت صادراتها الى العالم ٢٦١,٩ بليون دولار اي ان نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١١ في المئة من اجمالي الصادرات. كما بلغت الواردات البينية لهذه الدول ٢٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ فيما بلغ اجمالي وارداتها من العالم ٢٧٤ بليون دولار، اي ان نسبة الواردات البينية لم تتجاوز ١٠,٢ من اجمالي الواردات.

وفي ضوء هذه المستويات المتدنية للتجارة بين الدول العربية والاسلامية يجب وضع استراتيجية فعالة تنشط حركة التبادل التجاري بينها خاصة في ما يتعلق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية وازالة جميع المعوقات التي تشكل حجر عثرة امام انسياب تدفق السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

الواقع ان هناك العديد من المبررات والايجابيات الدافعة على تفصيل اداء العمل العربي المشترك وصولاً الى بناء تكتل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن ايجازها بالآتي:

١ - تمكين البلدان العربية على اختلاف احجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والاقليمية من موقع عربي جماعي منسق تعبأ من خلاله الجهود والطاقات العربية من مركز ثقل جماعي تجاه الأطراف الخارجية في عالم اصبحت فيه القوة الاقتصادية محور العلاقات الدولية وركائزها الاقتصادية الكبيرة.

٢ - تحقيق العديد من المزايا التي ما زالت تفتقر الى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية ومن اهمها السوق الواسعة والوفورات الانتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتقاء بمستوى الانتاجية وتحسينها، والاستغلال الامثل للطاقات والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الانتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التفاوضي لهذه الدول في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

٣ - تمكين الدول العربية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو لاقتصاداتها والاستغلال الامثل لطاقاتها، والوصول تدريجياً الى تحقيق شبكة تعاملات انتاجية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية القدرات التصديرية للاسواق الخارجية، وما يرافق ذلك من تعاظم وتنوع الطاقات الانتاجية العربية وتنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - تفعيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة امامه للمساهمة بشكل اكبر في تنمية وتطوير الاقتصادات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي، ومن تعبئة للموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى المتجهة نحو الاستغلال الامثل للموارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية بالمزايا النسبية او التنافسية، هذا فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من مهارات فنية وادارية وقوى عاملة منتجة وفعالة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق ايجاد فرص عمل متجددة.

واخيراً لا بد من الاشارة الى ان التعجيل في اقامة السوق العربية المشتركة وصولاً الى بناء التكتل الاقتصادي العربي، من خلال ازالة القيود الجمركية والادارية والمعوقات الاخرى بين الأسواق العربية، لا يتعارض مع بنود واتفاقية الغات التي تجيز بدورها اقامة اتحاد جمركي او منطقة حرة بين البلدان المتجاورة، تعطي من خلالها امتيازات تجارية للدول الأعضاء في التكتل دون غيرها، ناهيك عن الفوائد المتوقع ان تنجم عن تزايد القوة التفاوضية للدول الاعضاء في هذا التكتل.

في الحلقة الآتية: تطوير التجارة بين الدول العربية يتطلب التكامل والتنسيق

---

* باحث اقتصادي سعودي.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــالـــى
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

وزارة الزراعـــة تســـتعد لعصـــر الجـــات

يوسف والى : طفرة فى الإنتاج والتصدير

أعلن د. يوسف والى استعداد وزارة الزراعة لأية مخاطر أو سلبيات تتعرض لها مصر بعد العمل باتفاقيات الجات وقال د. والى إن القطاع الزراعى أوفى بجميع متطلبات الجات قبل بدء عملها مثل إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والتعريفات الجمركية أصبحت تقريبا فى نفس المستوى المطلوب لذلك - والكلام ليوسف والى - فإن قطاع الزراعة هو أكثر قطاعات الاقتصاد القومى تأهيلا للاستفادة من هذه الاتفاقية التى جاءت فى صالح المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد.

واعلن د. يوسف والى إلى أن هناك املا كبيرا ان يستعيد القطن المصرى عرشه مرة اخرى حيث تدل الموشرات إلى ارتفاع احتياجات السوق العالمى وزيادة الطلب على القطن المصرى . واضاف أن هناك طفرة كبيرة تحققت فى إنتاج الحبوب التى وصلت إلى ١٦ مليون طن سنويا ومستهدف زيادتها إلى ١٨ مليونا. كما نحتاج إلى التوسع الراسى وليس الافقى فى القصب رغم أننا نحقق أعلى إنتاجية فى العالم ٤٥ طنا فى الفدان وكذلك التوسع الراسى والافقى فى بنجر السكر فى الدقهلية وكفر الشيخ والفيوم ومحافظات الصعيد، اما الزيوت فهناك فجوة كبيرة نحاول تعويضها من خلال التوسع فى الأراضى المستصلحة، هذا وقد وصلت صادرات مصر من الخضروات العام الماضى ٣٥٠٠ الف طن وهو رقم غير مسبوق بينما عادت ٤٠ الف طن لعدم المواصفات وهى كميات قليلة بالمقارنة بالاعوام السابقة.

وعن رؤية وزارة الزراعة للمتغيرات العالمية وتاثيرها على القطاع الزراعى يقول د . سعد نصار الذى اكد ان التوقعات تشير إلى ان واردات مصر من القمح ستصل إلى ١٠٧ ملايين دولار، السكر ١٧ مليون دولار، الزيت ٦٧٠ الف دولار واللحوم الحمراء ٣٤ مليون دولار، اى بإجمالى حوالى ١٥٩ مليون دولار وبالتالى فإن الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ ستشهد زيادة ١٥٪ عن متوسط قيمة الواردات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٣ .. كما قدرت دراسة اخرى للدكتور جودة عبد الخالق الزيادة فى الواردات الغذائية إلى حوالى ٣٠٠ مليون دولار نتيجة لاتفاقية الجات..



المصدر : الأهـالـي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

أما الصادرات فالتوقعات بالنسبة للقطن والارز فى ظل بديلين :زيادة أسعار التصدير فقط، أو زيادة كمية الصادرات ٥٪ سنويا للقطن. ١٠٪ للارز.. وفى ظل البديل الأول من الممكن ان تزداد صادراتنا من القطن بحوالى ٢ مليون دولار والأرز ١,٣ مليون دولار .. أما فى ظل البديل الثانى فالمتوقع زيادة صادرات الأرز ١١٦ مليون دولار والقطن ١٠٤ ملايين دولار مما يؤكد تعويض الصادرات على زيادة فاتورة الواردات.

وأكد د. سعد نصار أن الوزارة تهدف إلى خفض تكلفة الوحدة حيث تتوقف الميزة النسبية بعد ذلك على أساس تكاليف الإنتاج مع تقليل الكميات المستخدمة من الاسمدة والمبيدات كما تتوسع فى برامج الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجى لاستنباط أصناف قصيرة العمر تحتاج إلى كميات مياه أقل وتتحمل الملوحة والجفاف مع التوسع فى تجارب استخدام المياه داخل الحقل وتسوقة الأرض بالليزر لتوفير المياه وأيضا التوسع فى برامج المكافحة البيولوجية والاعتماد على تقاوى مقاومة للآفات مع تطوير قاعدة البيانات ..

واضاف ان المزارع المصرى بدأ يستجيب للتكنولوجيا الحديثة والحوافز السعرية وهناك مشروع مشترك مع جامعة ابوا لمساعدة المزارعين لاتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة فى إطار حرية السوق.

وينبه د. عثمان الخولى المستشار الاقتصادى بوزارة الزراعة إلى تجاهل الاتفاقيات الأخرى فى جولة أورجواى مثل الخدمات ومكافحة الاغراق والتامين وضمان الاستثمار ، وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهى أكبر اتفاقية ستؤثر على مستقبل الزراعة المصرية حيث لن يتاح نقل التكنولوجيا بسهولة خاصة إذا عرفنا أن القرن القادم هو عصر الهندسة الوراثية والمواصلات فائقة الجودة وانعكاس التكنولوجيا إلى إنتاج .. لذلك فهناك ضرورة للوصول إلى اتفاقيات بين دول العالم الثالث لتسهيل نقل التكنولوجيا.

وقال إن الاتفاقية نصت على تعويض الدول الصافية الاستيراد للغذاء لذلك يجب ضرورة أن يتمسك المفاوض المصرى بذلك ،فعلى سبيل المثال أكدت دراسة جامعة هلسنكى بفنلندا مع البنك الدولى بان مصر تستورد بحوالى ١٢٢ مليون دولار قمحا..

وأشار إلى ضرورة وضع منتجات الألبان كأحد مكونات فاتورة واردات الغذاء وكذلك حساب إنتاج المصانع الخمسة الجديدة للسكر والتى ستؤدى إلى الاكتفاء الذاتى.

ويطالب د. عثمان الخولى بضرورة توافر تقديرات مبنية على التقدم التكنولوجى فى مراكز البحوث الزراعية مثل تعميم الأصناف العالية الإنتاج وأيضا اعادة توجيه الموارد والاستفادة من التخصص والميزة النسبية واستخدام عنصر العمل وتطوير التسويق المصرى جذريا.. وكذلك ضرورة دراسة التأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صناعة الغزل والنسيج التى تستهلك ٤ ملايين قنطار وهو يمثل نصف المحصول مما يؤثر على كميات التصدير.

ويؤكد د. نبيل حبشى رئيس معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان الدول المتقدمة ستتحول من الإغراق إلى الميزة النسبية أما الدول النامية فستتأثر بمدى قوة العلاقات بين القطاعات المختلفة، وأضاف ان الصادرات المصرية وصلت إلى ١٠ مليارات جنيه ممايوفر تسهيلات للمستثمرين، كما حققنا بعض الإنجازات من اجل التصدير منها إنشاء أسواق بالعبور والإسكندرية والفيوم و٦ أكتوبر وهم يمثلون البيئة الأساسية التى تساعد على ربط المزارع والمستهلك والمصدر بالإضافة إلى إنشاء شركات زراعية تسويقية فى الأراضى الجديدة.

ويقول د. نبيل حبشى ان مركز بحوث الاقتصاد الزراعى قام بإنشاء نظم معلومات سيتم من خلالها إذاعة الأسعار والكميات المرتبطة بنوعية السلع، والعرض والطلب باسواق الجملة، واشار إلى أن اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى يمنحنا تفضيلات كثيرة سواء المزايا الجمركية أو الاعفاءات أو الحصص.

وكانت ندوة السياسات الزراعية قد انتهت إلى عشر توصيات فيما يخص مجال اقتصاديات الإنتاج الزراعى استعدادا لعهد الجات وهى:

■ زيادة الاستثمار فى البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق فى الأراضى الجديدة مع المحافظة عليها لخفض تكاليف الإنتاج والتسويق والاستفادة من مزايا التخصص والميزة النسبية.

■ التخصص فى عدد قليل من السلع التصديرية ذات الميزة النسبية وخاصة تلك التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية قوية ضروريا لتحقيق اقتصاديات السعة والمنشأة وكذلك لتحقيق معايير الجودة الفائقة.

■ استمرار السياسات التى تحقق زيادات ملموسة فى الانتاجية



الزراعية لتقليل التكاليف لوحدة الإنتاج بما يؤدى إلى تحقيق الميزة النسبية والقدرة التنافسية من خلال التنسيق بين البحوث التطبيقية للتكنولوجيا الملائمة، والإرشاد الزراعى، والائتمان، وتسويق المدخلات والنواتج الزراعية.

■ دفع النمو الاقتصادى فى القطاع الزراعى فى مصر من خلال الاستمرار في تدعيم استراتيجية التنمية القائمة على الاعتماد على مبدا الميزة النسبية بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الصادرات .

■ إلغاء الجمارك المغالى فيها على مستلزمات الإنتاج الزراعى او تخفيضها لأن هذا يعيق التنمية الزراعية.

■ العمل على تجنب اى آثار سلبية لتشوهات الأسعار على الكفاءة الاقتصادية لهذه الموارد مع ضرورة العمل على تحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد من خلال ضمان تساوى قيمة الناتج الحدى لهذه الموارد بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومي .

■ دراسة اثر برامج موازنة اسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية على كل من الصادرات والواردات وصافى العائد الحقيقى لموارد المزارع مع توسيع هذا البرنامج ليشمل كافة المحاصيل الزراعية.

■ إنشاء صناديق للموازنة للمحاصيل الرئيسية يساهم فيها المنتجون لتضمن حدا ادنى اختيارياً لأسعار تلك المحاصيل تلافيا لاثر تقلبات الأسعار العالمية على الدخل المزرعى لمنتجى هذه المحاصيل، مع التامين على تلك المحاصيل.

■ تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين والتعاونيات للقيام بدور اكثر فعالية فى زيادة الإنتاج واستصلاح الأراضى على ان يقتصر دور وزارة الزراعة على مهام البحوث الزراعية.

■ تزويد مناطق ومشروعات الاستزراع بالبنية الأساسية اللازمة والذى من شانه أن ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات وكذا على تخفيض تكاليف الإنتاج.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

مكتبة الكونجرس الأمريكى تقرر:

الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير «الجات» على الزراعة

كتب ـ عبدالوهاب حامد:

قررت مكتبة الكونجرس الامريكي اعداد ملف كامل حول قرارات وتوصيات المؤتمر الدولى الذى نظمته مصر حول الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية «الجات» على المحاصيل الزراعية، وان يكون ضمن الوثائق الاقتصادية الهامة للمكتبة للتعرف عليه من الاقتصاديين الامريكيين وصانعى القرار فى الادارة الامريكية. وطالب خبراء البحوث الزراعية الامريكيون دول العالم الثالث بالاستفادة من النظرة الموضوعية التى توصل اليها المشاركون فى المؤتمر باعتبارها نموذجا يمكن الاستفادة منه فى وضع السياسات الموائمة لتعظيم ايجابيات اتفاقية الجات وتخفيض السلبيات. وصرح الدكتور فخرى شوشة عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى ورئيس الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين بان مؤتمر اثار اتفاقية الجات على الزراعة المصرية قد نظمه مركز الدراسات والبحوث والتدريب بالمعهد بالاشتراك مع قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة ومركز التنمية الزراعية والريفية بجامعة إيوا الحكومية بالولايات المتحدة الامريكية. واضاف ان الوفد الامريكى الممثل لجامعة «ايوا» قد قام باعداد تقرير حول نتائج المؤتمر واوصى بدراسته بكليات الزراعة بالجامعة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

اتفاق غات: رسالة خطر إلى العالم العربي (٥ من ٧)

تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية

عمر عبدالله كامل *

■ لا بد من التاكيد في سياق الحديث عن اتفاق الجات (غات) على مسالة في غاية الاهمية، وهي ان تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل «الغات»، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية في البلدان العربية ليتلاءم ذلك مع الاتجاه نحو ازالة او تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، وإلا فإن الاكتفاء بمجرد ازالة هذه القيود من دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الاكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصريف في الأسواق العربية، لن يؤدي إلا إلى تحقيق نتائج هامشية لا ترقى إلى مستوى المواجهة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، خصوصاً إذا علمنا ان الهياكل الانتاجية القائمة حالياً في البلدان العربية على قدر كبير من التشابه، خاصة في مجال الانتاج الصناعي، وهو ما يعني بالتبعية ان المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شان كبير ما لم يكن هناك تكامل انتاجي يؤمن قدراً كبيراً من الاعتماد المتبادل لهذه الدول العربية على بعضها البعض، وبالتالي تعزيز الاستفادة من التخصص والانتاج الواسع النطاق.

ومن هذا المنطلق، فإن المقياس الدقيق المبين لجوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية البينية يكون في الاثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات، مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

والواقع، انه على عكس ما كان سائداً من قبل، تشير كل الدلائل إلى ان المرحلة الحالية تتضافر فيها عوامل عدة على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وبما يخدم أهداف التعاون والتنمية في البلدان العربية، خصوصاً في ظل ما تزخر به الساحة الاقتصادية الدولية من اتفاقات وتكتلات اقتصادية وتجارية عالمية، إذ انه بإلقاء نظرة متفحصة على ما تمخض عنه ذلك الزخم الكبير من اللقاءات بين اقطاب العملية الانتاجية في المنطقة العربية خلال الاعوام

القليلة الماضية، يبرز، بما لا يدع مجالاً للشك، مدى ازدياد الوعي العربي على المستويين الرسمي ورجال الأعمال باهمية وضرورة تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي العربي والسير نحو خلق تكتل اقتصادي عربي يمكنه مواكبة التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل على تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها لتدعم الاتجاهات العربية المتكاملة، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية، فضلاً عن تحسين وسائل الاتصال والنقل بين الدول العربية، اخذاً في الاعتبار أن تطوير التجارة العربية البينية يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والتكامل الانتاجي بين الدول العربية، من خلال التوسع في اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بطابعها التكاملي والهادفة إلى الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية او تنافسية وفضلاً عن ضرورة الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

اهمية نسبية

وللتدليل على ذلك، نشير إلى انه على رغم ازدياد الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد التسعينات (٦.٦ في المئة في مقابل ٨.٦ في المئة من اجمالي التجارة العربية الخارجية)، وعلى رغم ان اداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان افضل من اداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل ٥.٨ في المئة سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل ٣.٩ في المئة سنوياً)، إلا ان استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى اجمالي التجارة الخارجية العربية بالاضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع اداء التجارة على المستوى العالمي (٥.٨ في المئة في مقابل ١٣ في المئة) يؤديء إلى احجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشاريع تصديرية للسوق العربية واندفاع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو تفضيل الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق الدولية. وبالتالي، فإن عدم اعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وابقاءها عند مستواها الحالي سيكونان عاملاً محبطاً للاستثمار العربي المشترك.

وسيؤدي انخفاض هذا الاستثمار إلى ابقاء التجارة العربية البينية عند مستواها المنخفض، وهو ما يشير إلى العلاقة العضوية التي تربط بين هذين المتغيرين المهمين من المتغيرات التي تتشكل منها الاقتصادات العربية، الاستثمار المتبادل والتجارة البينية، وما يعكسه ذلك من ضرورات الاتجاه في الجهد العربي المشترك من الآن فصاعداً نحو العمل على تطويرها بشكل متواز متدافع عضوياً لتحققه من وراء ذلك الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية الضخمة والأسواق العربية الواسعة في آن واحد، اخذاً في الاعتبار انه حتى يكون للتجارة العربية البينية تاثيرها الفاعل في الاستثمارات العربية المتبادلة، وبالعكس، لا بد من ان يتم تحرير هذه التجارة بين الدول العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التراخي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة، طول الفترة التي استنفدتها عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن، والتي نخشى من الا تعطي نتائجها المرجوة في ظل تعاظم الاتجاه من قبل العديد من دول العالم نحو التجمع في تكتلات تجارية واقتصادية واقليمية، وتسارع وتيرته.

اما عن الشق الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي، المتمثلة في الاستثمارات العربية البينية او المتبادلة، فيمكن التاكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات بين البلدان العربية، خصوصاً ان كل المعطيات الاحصائية تشير إلى تدني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر. الأمر الذي ما زال يعتبر عقبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية الدولية.

واقع الاستثمارات العربية البينية

لا بد من الاشارة بداية إلى ان هذه الاستثمارات تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات العربية الموظفة في الأسواق الدولية، خاصة ما تعلق منها بانتاج السلع القابلة للتسويق عبر الاسواق العربية، إذ ساهمت تجزئة الاسواق العربية، نتيجة للقيود والاجراءات الجمركية، في توجيه الاستثمارات العربية المشتركة نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة ما بين الدول العربية، مثل قطاعات السياحة والعقارات او توظيف بعضها في مجالات الانتاج للسوق المحلية والبعض الاخر في شكل ابداعات بنكية أو مساهمات في شركات محلية.

ومثل هذه التوظيفات، إذا كانت تسهم في تحقيق الانتعاش للاقتصادات المحلية للدول العربية التي يتم فيها الاستثمار، إلا انها لا تشجع زيادة المبادلات التجارية العربية البينية، مما جعل تيار الاستثمار العربي لا يقابله تيار سلعي متبادل، وبالتالي لم تستفد التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب من هذه الاستثمارات.

وعلى رغم ان الخطوات التي اتخذت لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في العديد من الدول العربية، سواء في مجال البنية الاساسية او التنظيم القانوني ومن جهود للاصلاح الاقتصادي في قطاعات عدة من ابرز سماتها اطلاق قوى السوق وتشجيع القطاع العربي الخاص، إلا انها ما زالت محاولات فردية لا ترقى إلى مستوى العمل المشترك، ناهيك عن العقبات والمشاكل التي لا تزال تقف

حجر عثرة امام انسياب الاستثمارات العربية التي انعكست في ضآلة عدد المشاريع العربية المشتركة المنتشرة في جميع الدول العربية وضعف الاستثمارات داخل الوطن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج.

وبينما بلغ اجمالي عدد المشاريع العربية المشتركة في جميع الدول العربية ٤١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢، جملة رؤوس اموالها الاسمية ٢٦ بليون دولار (المدفوع منها ٢٢ بليون دولار) يقابل ذلك رؤوس اموال عربية موظفة خارج الوطن العربي تقدر بنحو ٦٧٠ بليون دولار، اي ان لكل دولار عربي وظف في الوطن العربي هناك ٥٦ دولاراً عربياً وظف في الخارج، على رغم العديد من المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال في الخارج.

لا بل ان الاخطر من ذلك ان الاستثمارات العربية البينية العائدة للقطاع الخاص العربي، المفترض ان يقوم بدور ريادي في هذا المجال سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل، لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من الاستثمارات العربية الموظفة في البلدان العربية.

اتجاه

وفيما اتجهت الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١ نحو الزيادة عندما ارتفعت من ٢٥٨.٤ مليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٠.٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم لتقفز إلى ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بنسبة زيادة قدرها ١٣٠ في المئة)، نجد ان هذه الاستثمارات اتجهت إلى الانخفاض بشدة خلال العامين الماضيين، فتراجعت من ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٨٣.٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢ (اي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٣٨.٨ مليون دولار وبنسبة ٤٧.٦ في المئة) ثم توالى اتالانخفاض في عام ١٩٩٣ لتسجيل ٣٠٨.١ مليون دولار اي بانخفاض قدره ١٧٥.٧ مليون دولار وبنسبة ٣٦.٣ في المئة.

وبتحليل الاستثمارات العربية البينية وفقاً لجنسيات المستثمرين خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ نجد ان جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الاولى من جهة حجم الاستثمارات الوافدة إليها، إذ بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار بنسبة انخفاض قدرت ٧١.٢ في المئة عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية فبلغت قيمة الاستثمارات العربية المرخصة فيها ٥٥.١ مليون دولار اميركي بنسبة زيادة قدرها ٢١٠.٥ في المئة.

استئثار

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة باستثمارات عربية مرخصة بلغت ٢٩.٨ مليون دولار اي بنسبة زيادة قدرها ٤٧.٥ في المئة تليها جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية إذ بلغت هذه ٢٨.٧ مليون دولار، وبالتالي فقد استاثرت اربع دول عربية (مصر، الإمارت، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٢١٨.١ مليون دولار وبنسبة ٧٠.٨ في المئة من اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣.

وعن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣ نجد ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول فبلغت ١٥٤.٥ مليون دولار، اي بنسبة ٥٠.٢ في المئة من اجمالي الاستثمارات اتجه منها ٤٦.٦ مليون دولار إلى دول المجلس، اي ما نسبته ٣٠.٢ في المئة من اجمالي استثماراتها، ونحو ١٠٧.٩ مليون دولار، اي ما نسبته ٦٩.٨ في المئة إلى الدول العربية الاخرى.

واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني فبلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢.٩ مليون دولار، اي ما نسبته ٣٩.٩ في المئة من الاجمالي، واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث باستثمارات قدرها ٢٥.٧ مليون دولار، اي بنسبة ٨.٤ في المئة من الاجمالي، وجاءت مجموعة وادي النيل (السودان ومصر) في المركز الرابع، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة العائدة لها نحو ٤.٩ مليون دولار، اي ما نسبته ١.٦ في المئة من اجمالي الاستثمارات العربية في ما بين الدول العربية.

ويعطي هذا الوضع مؤشراً على مدى ما يشوب الاستثمارات الهربية (الخاصة منها والعامة) من عيوب كثيرة سواء من جهة ضعف الأموال المستثمرة وتدني المساهمات العربية فيها فضلاً عن افتقارها للطابع التكاملي.

العوامل التي تحد زيادة الاستثمارات العربية البينية

وإذا القينا النظر على اهم العقبات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالشكل المطلوب نجدها تتركز في النقاط الآتية:

ا - ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية. ويقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والادارية التي تحيط بالبيئة الاستثمارية. فعلى رغم الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية في الخارج، إلا ان هذه الجهود ما زالت محدودة، سواء من جهة استقرار السياسات المؤثرة في الاستثمارات (سياسات نقدية او ائتمانية او ضريبية). واهمها القيود المفروضة على حركة راس المال وتحويل الارباح وعدم وجود خريطة للمشاريع الاستثمارية، ومن جهة الحوافز المقدمة لهذه الاستثمارات.

ب - عدم وجود سوق منظمة للاوراق المالية. فما زالت اسواق الاوراق المالية العربية تتسم بالضيق (اي هناك عدد قليل من اوامر البيع والشراء ما يترتب على هذا محدودية حجم التداول) او عدم العمق (ويقصد بذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على اوامر شراء وبيع للاوراق المالية بسعر اعلى وادنى من الاسعار السائدة في السوق).

والواقع ان ضيق عدم عمق اسواق الاوراق المالية يعزى إلى عاملين اساسيين: هما محدودية ادوات الاستثمار المالي وذلك يرجع إلى اسباب عدة اهمها سيادة النمط العائلي لشركات المساهمة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من اسهم هذه الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام، ومحدودية فرص الاستثمار المحلية في الدول العربية المصدرة لراس المال



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلية او ضيق منافذ الاستثمار المحلي بالمقارنة بالاموال المحلية المتوافرة.

اما بالنسبة لضآلة الطلب على الاوراق المالية في الاسواق العربية فإنما يرجع إلى انخفاض معدلات الادخار في الكثير من الدول العربية وتفضيل عامل السيولة، وقصور الوعي لدى جمهور المدخرين تجاه الاستثمار في الاوراق المالية، فضلاً عن قصور الاعلام الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار. بالاضافة إلى وجود شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كضوابط للمزاولات واداة لإعادة الاحترام والثقة المفقودة بالكامل في التقارير المحاسبية خاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات القابضة. وكذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير موظفيها بان يتملكوا اسهماً في الشركات الوطنية سواء في مرحلة الاصدار او في مرحلة التداول.

ج - عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تبادل رؤوس الاموال والحصول على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى اسواق النقد الدولية لاجراء هذه العمليات.

د - تأثر المشاريع العربية المشتركة بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ - عدم وجود نظام مؤسسي متناسق لإعداد المشاريع وتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشاريع، فضلاً عن نقص الخبرات والكفاءات الادارية والتنظيمية التي تستطيع ادارة المشاريع الكبرى في ظل ظروف دولية متشابكة.

و - الافتقار إلى وجود نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي او الاقليمي، وعدم وجود دليل عربي موحد يغطي كل المشاريع المشتركة ويتم تجديده بصفة مستمرة.

ز - عدم وجود خارطة للمشاريع الاستثمارية والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

في الحلقة الآتية: ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس حضور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانات المتوافرة.

* باحث اقتصادي سعودي.

تطور الاستثمارات العربية البينية

خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

السنوات	الاستثمارات العربية البينية بالألف دولار اميركي	معدل النمو في المئة
١٩٨٩	٢٥٨٤٥٨	٥٥,٠
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	١٣٠,٢
١٩٩١	٩٢٢٦١١	-٤٧,٦
١٩٩٢	٤٨٣٨٢٠	-٣٦,٣
١٩٩٣	٣٠٨١٣٦	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

اتفاق غات: رسالة خطر الى العالم العربي (٦ من ٧)

ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانات المتوافرة

عمر عبدالله كامل *

■ على رغم المظاهر الدالة على ضعف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان العربية الا ان المنطقة تتميز بآفاق وامكانيات عدة في غاية الاهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني ان المشكلة ليست مشكلة طاقات كامنة في الوطن العربي اكثر منها مشكلة الوسيلة او المنهج المستخدم في استثمارات هذه الطاقة الذي يقوم حتى وقتنا الحاضر على اساس محلي ضيق وليس على اساس المجال العربي الواسع.

ويمكن اجمال هذه الآفاق والمقومات كالآتي:

أ- يقدّر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للوطن العربي في عام ١٩٩٢ بنحو ٤٨٣,٤ بليون دولار مقارنة بنحو ٤٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وكان هذا الناتج بلغ ٣٧٣,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥، اي ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنحو ١٠٩,٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢/٨٥.

وكان الناتج الاجمالي لاربع دول عربية هي السعودية والعراق والجزائر ومصر ٢٨٣,٧ بليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٦٤,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول العربية.

اما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، فنجد انه فيما بلغت ٦,٧٪ في عام ١٩٨٧ كمتوسط لجميع الدول العربية، انخفض هذا المعدل الى رقم سالب قدره ٤,١٠٪ في عام ١٩٩١، في اثر الغزو العراقي دولة الكويت، ثم ارتفع هذا المعدل الى اكثر من ٩٪ في عام ١٩٩٢ في اثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج اصلاح اقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الانتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب - توافر عناصر الانتاج في المنطقة العربية المتمثلة في راس المال اذ بلغ عدد المصارف التجارية فيها ٢٣٦ مصرفاً في عام ١٩٩٢ جملة اصولها حوالي ٣١٣ بليون دولار، وجملة رؤوس اموالها واحتياطاتها ٢١٧ بليون دولار، وكذا توافر عنصر العمل اذ قدرت قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عامل، وعنصر الارض إذ تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ١٠,٢٪ من اجمالي مساحة العالم (منها مليونا كيلومتر مربع صالحة للزراعة) فضلاً عن سوق واسعة قوامها ٢٣٦ مليون نسمة يمثلون خمسة في المئة من سكان العالم.

ج - اذا كان الاقتصاد العربي غني بالطاقات البشرية فهو غني ايضاً بموارده الطبيعية اذ يوفر ٢٥٪ من الانتاج العالمي للنفط ويستحوذ على ٦٠٪ من الاحتياط العالمي، كما يبلغ انتاجه من الغاز الطبيعي نحو ١١٪ من الانتاج العالمي، ٢٢,٥٪ من الاحتياط العالمي.

د - بالاضافة الى الامكانات السابقة هيأت دول عربية عدة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية سواء باصدار قوانين مشجعة للاستثمار من شانها تسهيل اجراءات الاستثمار وتحويل ارباح المستثمرين، او بتبني سياسات تتيح عائداً افضل للاستثمارات العربية كسياسة التخصيص، او البدء في تطوير وتنشيط اسواق الاوراق المالية (البورصات) لديها. وفي ظل هذه الامكانات الضخمة للوطن العربي فان التساؤل يُثار حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه، الامر الذي يحتم علينا البحث عن المعوقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي.

الاستراتيجية العربية للاستثمار

تحقيقاً لأعلى اداء تشابكي ممكن للاستثمارات العربية المشتركة وبالشكل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الاموال العربية نحو الاستثمار في الانشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية البينية، لا بد من التأكيد على اهمية التركيز على المشاريع العربية



المشتركة ذات الطابع التكاملي باعتبارها الاسلوب الافضل لتقديم صيغة ملائمة لتضافر وتفاعل الموارد والمصالح الاقتصادية العربية على اسس اقتصادية سليمة ومتكافئة.

وترى من الاهمية بمكان تشجيع هذه المشاريع وحفز انتشارها في البلدان العربية، وبما انه من المتوقع ان يلعب الاستثمار العربي الخاص دوراً اساسياً في هذا المجال، لا بد من العمل على توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع التكاملي، ودعوة كل المنظمات العربية المعنية في هذا الشأن، مثل اتحاد المستثمرين العرب والهيئة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك الحكومات العربية، لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، لان من شأن هذه الاطراف المساعدة الى حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية خصوصاً بعد التطورات الايجابية في مجال الاصلاح الاقتصادي وفي مجال التخصيص في العديد من البلدان العربية، وهذا من دون ان يثنينا ذلك عن تاكيد ضرورة قصوى لاعتماد المزيد من السياسات المنهجية في هذين المجالين لتوفير المتطلبات الحيوية للاستثمار العربي المشترك التي تاخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص. ومن بين هذه العوامل تكلفة عناصر الانتاج ونوعيتها، والاعباء الضريبية، ومدى تجاوب البيروقراطيات الحكومية مع التطلعات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية التشريعات الملائمة ومن ناحية الكفاءة في الادارة هذا فضلا عن توفير المزيد من العوامل الاخرى المحفزة للاستثمارات العربية البينية، والمتمثلة في توفير انظمة متكاملة للمعلومات والتمويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطوير اسواق المال العربية كمجال حيوي وضروري لجذب وتداول وتنظيم حركة تدفق رؤوس الاموال العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمار في اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية، والتفاهم فيما بين الجهات العربية المعنية بامور تشكل نموذجا يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى العربية.

ونعتقد انه من المتوقع ان تشكل اقامة الصناعات البتروكيماوية الامامية (الوسطية والنهائية) والصناعات الدوائية، والتصنيع الغذائي، وزيادة معدلاتها التبادلية داخل الاسواق العربية، احدى النماذج والمنطلقات الاقتصادية الحيوية سواء لجهة زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية او لجهة تنمية التبادل التجاري العربي البيني، خاصة اذا تم وضع الاسس الضرورية لتنسيق هذه الصناعات وتكاملها افقياً وراسياً على المستوى العربي، فضلاً عن ازالة معوقات انسياب منتجاتها بين البلدان العربية.

وتاكيدنا اهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لان تشكل نماذج او متطلبات يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل، خاصة تلك التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة، وهكذا لا يعني الا نعير اهتماماً لقطاعات الاعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك إذ ما نود تاكيده في هذا السياق ضرورة اعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لا تقل اهمية عن تلك المفترض توفيرها بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي العربية الكبيرة.

الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة

إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن ان تترتب على تحرير التجارة العالمية في ظل الجات (غات) يتوقف على مدى الاستعداد الجاد والمثابر لتوفير حزمة متكاملة من العوامل الدافعة على الارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي لهذه المشاريع من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل القائمين على هذه المشاريع وكذلك الجهات المعنية بتنميتها وتطويرها، حتى يتعين ان تتجه هذه الجهود للمساعدة على تحقيق الآتي:

١- ضرورة اعتماد الاساليب الادارية الحديثة في ادارة وتسيير المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة.

٢- التحول بهذه المشاريع من اطارها العائلي الى اطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والادارة.

٣- بما ان التسيير الآلي اصبح من انماط التنظيم الحديث للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يصبح من الضروري ان تواكب البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم القائمة فيها من امتلاك القدرة على ولوج باب المنافسة مع المشاريع المتماثلة سواء في الداخل او في الخارج.

٤- ايجاد الاطر التشريعية والتنظيمية التي تساعد على حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك توفير التمويلات اللازمة لتجديدها او اجراء التوسعات اللازمة فيها بما يضمن استمراريتها وتقدمها.

٥- توفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في اقامة مثل هذه المنشآت وتحديثها والتنويع في انشطتها.

٦- التوسع في اجراء المسوحات الهادفة الى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الحرص على ضرورة ان تعكس هذه الدراسات الحاجات الفعلية للأسواق العربية من هذه المشاريع، وان تتم بعناية فائقة تلافياً للوقوع في اشكالية انشاء المشاريع المتشابهة، على ان يتم تعميم نتائج هذه الدراسات على رجال الاعمال والمستثمرين العرب من خلال الندوات واللقاءات التي يمكن ان تنظمها الغرف التجارية الصناعية العربية.

شروط نجاح التفاعل مع التطورات الاقتصادية

حتى يتحقق النجاح لجهود التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية وفي طليعتها (الجات) لا بد من أن يقوم هذا التعاون على اساس من الارادة السياسية الراسخة والمصلحة الاقتصادية المتبادلة، مشددين في هذا السياق على ضرورة بذل الجهود الجادة والمثابرة من لدن القائمين على الاقتصادات العربية للتسريع من خطوات التكامل الاقتصادي باعتباره الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعتبر مؤشراً على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية اساسها التجمعات الاقتصادية الكبرى واتفاقية (الجات) وما اسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والمواطنين وكذلك رجال المال والاعمال ودعوتهم الى ممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم لتحقيق اهداف التعاون الاقتصادي لما فيه خير كل ارجاء العالم العربي.

إن القاعدة التي بنيت عليها مسيرة العمل العربي المشترك لا تزال سليمة وقابلة للتنشيط في حال اتخاذ قرار عربي بتنشيطها، اذ كان اثر هذه المسيرة في فترة اندفاعها ايجابياً الى ابعد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية، او من جهة حصيلتها في احداث بدايات تكامل انمائي عربي ملفت للنظر، إلا انها لم تتمكن من تحقيق النقلة المطلوبة. وحتى رسم اطار ثابت لتقدم مستمر في مجال التعاون والتكامل وصولاً الى سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن، وبالتالي ظلت منجزاتها

مؤثرة في دائرة متباعدة غير مترابطة وغير متكاملة، وظلت تتقدم ببطء، وحسب الظروف والصدف من دون هدف محدد ومن دون اجال مترابطة او متدافعة.

لذلك فإن المطلب الاول لتلافي هذه النتائج المترتبة على السلبيات التي شابت العمل العربي المشترك، هو الاسراع في احداث تغييرات عملية في دور وآليات واسلوب عمل المؤسسات العربية المعنية بشؤون العمل العربي المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة... الخ، لاعطائها قوة دفع جديدة حتى تصبح اكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية وصولاً الى حشد الطاقات العربية الجماعية الايجابية والفعالة في تدعيم التوجيهات التنموية العربية على اساس الاعتماد المتبادل خصوصاً انه برز الآن محور جديد لتعميق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل في الدور المتعاظم للقطاع الخاص في الغالبية العظمى من البلدان العربية.

وحتى نتمكن من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه، لا بد من مراعاة المرتكزات الآتية:

١- العمل على خلق الارادة العربية للتنمية الجادة لأنها المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا في التكامل.

٢- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك ان نجاح التنمية في اي بلد عربي سيترك بالتاكيد مردوداً ايجابياً على عمليات التنمية في الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر او غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين ابناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

٣- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من دون ترك الامر كلية كمسؤولية على الحكومات.

٤- الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فلا ننظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها من دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٥- ادراك عدم وجود فرص نمو حقيقية لاي بلد عربي منفرداً او بعيداً عن التكامل العربي حتى ان كان هذا البلد من اكثر البلدان العربية مالاً او اكبرها مساحة او افضلها نظاماً وحكماً ومجتمعاً.

٦- الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على التحرر من القيود الادارية، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي المبني لجهة فوائد المنافسة، وحتمية المعاملة بالمثل، وضرورة اعطاء الافضلية للتعامل المبني في شتى المجالات.

٧- الاتفاق على تحرير كل السلع العربية المتدفقة عبر الاسواق العربية من دون تمييز او استثناء من كل القيود، على أن يترافق هذا التوجيه وبشكل مواز مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية وأكثرها قدرة على صناعة المنتجات ذات القابلية للتسويق في الاسواق العربية، وبالشكل الذي يغطي مردوداً ايجابياً في صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

٨- تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فالدول العربية لا تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات من دون ان يتوافر فيها المناخ الملائم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط انما يتجاوزه ايضاً الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثمارات الى بلد دون الآخر، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي فإن هذا لا بد ان يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة او الامتيازات التي تعرض لاغرائه، فالسلامة قبل الربح مبدأ اساسي يحكم القرارات الاستثمارية، كما ان هناك بعض القوانين ذات الصلة باحتمالات الربح. ومن امثلتها قوانين اضافة، فاذا كانت بعض القوانين تسلب صاحب العمل حرية التشغيل والطرد او تفرض عليه مشاركة العمال معه في الارباح او الادارة فان ذلك قد يتجاوز الحدود التي يمكن قبولها. كما يتاثر المناخ الاستثماري في اي بلد بالاختلالات الماكرواقتصادية خاصة ما تعلق منها بالتضخم وتقلبات سعر الصرف. اذ ان من شان هذه المتغيرات ان تؤثر عكسياً في الاستثمارات كما تؤدي الى تشويه النمط الاستثماري ودفع المستثمر الى الانشطة الطفيلية المنتجة.

(٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار وهناك اسلوبان رئيسان لضمان الاستثمارات الاجنبية: اولهما الضمانات القانونية وهي تاخذ عدة اشكال منها الاتفاقات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لراس المال، وثانيها التشريعات القطرية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الاجنبية الوافدة لها وتقدم لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية. واذا كان معظم الدول العربية اصدر قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار، شاملة ضمانات لراس المال الاجنبي المستثمر ضد التامين والمصادرة او الاستيلاء او الحجز... الخ، فان هذه التشريعات القطرية تواجه بمقولة ان سلطات القطر المضيف للاستثمار تعتبر بمثابة الحكم والمُحكّم في ان، كما ان هذه التشريعات في العادة لا توفر للمستثمر الوافد ضمانات ضد المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الاصول المادية لاستثمارته للخسائر الناتجة عن الحروب والثورات والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فانه في خضم تزايد وتعدد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي يكون اصرار المستثمر على المزيد من الحماية اجراءاً مبرراً ومشروعاً، لذا يبرز الاتجاه لضرورة انشاء مؤسسات لضمان الودائع والصادرات، مع توفير آلية لمواجهة الغارمين (التامين الصناعي) بحيث يمكن تعويض المستثمر الصناعي عن اي خسارة تلحق به.

ولا شك ان توافر نوع ما من الحماية القانونية او التامين ضد المخاطر السياسية من شانه ان يحسن نظرة المستثمر الوافد وتقييمه للاخطار غير التجارية التي تحيط بالمشروع المرتقب، ونتيجة لذلك يقلل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب صافي القيمة الحالية وهو المعيار الذي يحدد الجدوى المالية للمشروع، وبالتالي زيادة احتمالات اتخاذ المستثمر قراراً ايجابياً بالدخول في المشروع من دون اللجوء الى وسائل أخرى غير حميدة وربما غير قانونية لتقليل المخاطر.

(١٠) توفير المزيد من فرص الاستثمار والادوات الاستثمارية: فاذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في اسواق الاوراق المالية فان الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الاموال يجب ان يتم

من خلال تنشيط تطوير سوق الاوراق المالية العربية وربطها بالاسواق الدولية، على ان يتضمن هذا التنشيط والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الادوات المالية سواء من خلال الاحكام التشريعية المتمثلة في مطالبة بعض المشاريع اصدار او طرح اسهمها للاكتتاب او الادراج التلقائي في البورصات عندما يصل راسمالها الى حد معين، او من خلال السياسات المشجعة للاستثمار في الاوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

اما من جانب الطلب فان الاجراءات اللازمة لتشجيع الاقبال على الاوراق المالية تتطلب عدداً من الاجراءات اهمها خلق الوعي الادخاري والاستثماري للافراد من خلال التوسع في تقرير مزايا اعفاءات ضريبية على عوائد الاسهم مثلاً، فضلاً عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمرين، اذ ان عامل الثقة من العوامل المهمة في اي سوق مالية ويأتي ذلك من خلال الاعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقييم قراراتهم على اسس علمية سليمة. كما يمثل اعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصراً آخر في توفير الثقة في الشركات ذات التداول النشط، فضلاً عن اهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات، وهنا تُثار نقطة مهمة وهي لماذا لا تصدر ميزانيتان لكل شركة الاولى بالقيمة الدفترية (المحاسبية) والاخرى بالقيمة الحقيقية للاصول خاصة في الدول التي تتسم بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف عملتها حتى يقف المستثمر على القيمة الحقيقية لأسهمه.

(١١) افساح المجال امام القطاع الخاص العربي للدخول في المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة القائمة او التي يمكن اقامتها في المستقبل، مع دعم هذه المشاريع بكافة الطرق والوسائل مع تركيز عملية التوسع فيها ليس على اساس عشوائي لكن على اساس الاستفادة المثلى مما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية او تنافسية متفوقة، على اعتبار ان ذاك شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل، مع انفتاح الاقتصادات العربية على بعضها البعض، احد المداخل المهمة لتحرك الاقتصاد العربي المتماشي مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٢) مزيد من الفاعلية للبنوك العربية في تشجيع الاستثمار: لا نستطيع ان نغفل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي، خاصة من جهة تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكم الراسمالي وتوجيهها الى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الاجل وبقية الاعمال المصرفية التقليدية الى التركيز على التمويل الطويل الاجل للمشاريع العربية المشتركة واصدار صناديق الاستثمار ودفع عمليات التخصيص في الدول العربية نحو الامام سواء من جهة توفير التمويل اللازم او من جهة تقييم المشاريع المطروحة للبيع او الترويج لها، او عن طريق قيامها بانشاء مشاريع جديدة، على أن تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشاريع حتى مرحلة الانتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة اخرى فهذا يعطي ثقة للمستثمر العربي.

وفي هذا الصدد يمكن انشاء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وادارة الشركات المتعثرة التي تعيد هياكلها المالية ثم اعادة طرحها للبيع الامر الذي ينعكس على تطور اسواق المال العربية وجذب المزيد من الاموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهنا لها نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي لماذا نصر على ان تكون نسبة الشريك الوطني ٥١ في المئة طالما ان هناك انظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية؟

(١٣) استكمالاً لهذا التوجه التكاملي السابق، لا بد من اقامة صلة بين الصناديق العربية والاسواق المالية العربية للمساعدة على اشتراك القطاع الخاص العربي في اكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية القائمة عن طريق الملكية والادارة، ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعطائه حق اصدار سندات في الاسواق المالية العربية على غرار البنك الدولي، فتتفرع عن هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف الى المساهمة في اقامة شركات عربية ذات طابع اقتصادي متكامل او افساح المجال امام القطاع العربي للمساهمة في انشاء مثل هذه الشركات التي يمكن ان يكون لها شانها على المستقبل الاقتصادي للدول العربية نظراً لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الوطن العربي التي من شانها ان تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات التكاملية والتشابكية بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، كما يحبذ في السياق نفسه ادخال تعديلات على اتفاقيات انشاء الشركات العربية القابضة القائمة حالياً بما يجيز لها طرح الاسهم والسندات في الاسواق العربية.

في الحلقة الاخيرة: بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار غات.

---

* باحث اقتصادي سعودي.

اتفاق غات: رسالة خطر الى العالم العربي (٧ من ٧)

بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له

عمر عبدالله كامل*

■ تناولنا في الحلقات الست الماضية اتفاقية الجات (غات) وأهم البنود التي تتضمنها الاتفاقية سواء ما تعلق بادخال بنود عليها لم تكن موجودة من قبل مثل حماية الحقوق الفكرية والأدبية وتحديد وسائل لحمايتها، او وضع اجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث اغراق السوق بمنتجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ. وتطرق البحث ايضاً الى التحرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات او في القطاع الزراعي، كما اوضحنا العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها في المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة.

واتضح ان اكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء اذ يُتوقع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين ١٠ و٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيرفع الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية العربية من ١٠,٣ بليون دولار الى حوالى ١٥ بليون دولار سنوياً من دون ان ننسى في هذا السياق ما يمكن ان يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طليعتها النشاط الصناعي خصوصاً في ظل هيمنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذا النشاط وهذه تراوح قدرتها بين ٨٠ و٨٥ في المئة من اجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية، فضلاً عن ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية او الخارجية. ولا يخفى بعد كل هذا ما يمكن ان يولده ذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العربي والمجتمع العربي في آن.

لذلك تبرز الحاجة الملحة الى توسيع رقعة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البينية وتنويع قاعدتها الانتاجية على اساس تكاملي، وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تدفقها بين الدول العربية، والا تعرضت قدرتها التصديرية للاختناق وتعرضت كياناتها الاقتصادية للاضمحلال وتعرضت التنمية فيها للتوقف خصوصاً في ظل ضيق الاسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفوائض الانتاجية في الوقت الذي تشتد فيه الاتجاهات الحمائية، بل التمييزية، والتي تواجه الصادرات العربية الى الأسواق العالمية لا سيما الى البلدان الصناعية.

ويجب ان تدرك البلدان العربية ان لا سبيل لها لمواجهة آثار الغات وما يرافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة الا بدخولها في تكتل اقتصادي عربي يكون المنطلق الصحيح والسليم نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية الواسعة تمهيداً لاعادة بناء قواعدها الانتاجية والخدمية على اساس متكامل وفقاً للمزايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للأخرى.

فاما ان يكون العالم العربي كياناً حيوياً نشيطاً بحكم قدراته الجماعية الضخمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين اوروبا وآسيا وافريقيا، واما ان يظل اداة خاضعة لا تربطه بالقوى المهيمنة على السوق الدولية الا قناتان:

- قناة تصدير المواد الأولية وبخاصة البترول، وقناة

استيراد المواد الغذائية والمصنعة لسوق تعد ٢٣٦ مليون مستهلك وتمر في تطور مستمر، لذلك قبل ان تقع الواقعة ويحدث ما لا تحمد عقباه يجب ان تبادر البلدان العربية الى التعجيل من خطوات تكاملها الاقتصادي مع ضرورة ان ترافق ذلك تعبئة دعم سياسي عربي فعال، واحداث تغيرات عملية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة وفي كيانها وأسلوب عملها في ضوء تجارب التطبيق في الماضي والمستجدات الراهنة والرؤية المستقبلية، حتى يأتي ذلك منسجماً مع طموحات القطاع الخاص العربي في المشاركة الايجابية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية العربية وفي تقديم اسهام اعظم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الاطار الامثل والطريق الوحيد لملاحقة الاتجاه المتسارع والغالب حالياً نحو التجمع في كيانات اقتصادية اقليمية وشبه اقليمية ترقى الى مستوى التعامل مع الجات وكذلك مع التطورات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية ليس فقط من اجل تحييد آثارها السلبية لكن ايضاً من اجل الاستفادة منها الى اقصى الحدود الممكنة.

وتحقيقاً لهذا الهدف الاسمى، تعرضنا في سياق الدراسة الى العديد من المقترحات والتوصيات، التي نحاول استكمالها بالآتي:

(١) تأكيد اهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع اقامة منطقة تجارة حرة عربية المقدم من الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ الفعلي نظراً لتشكيلة المرحلة الأولى من بناء تجمع عربي متكامل يقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب والظروف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية، خصوصاً انه لا توجد حاجة لاصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن اكثر مما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك بدرس وتقرير صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الاركان والعناصر يتم اصداره لهذا الغرض.

(٢) دعوة البلدان العربية الى السعي الجاد لتحقيق اعادة هيكلية مناسبة بما يتفق مع المتطلبات التي تناسب طبيعة التطورات الاقتصادية الدولية المستجدة على ان يتم ذلك من خلال التنسيق التام بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتقسيم العمل على مبدأ الاستفادة المثلى من المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للأخرى باعتباره الطريق الأسلم والأكثر قدرة على بناء كيان اقتصادي عربي متكامل له وزنه الذي يُعتد به على الساحة الاقتصادية العالمية.

(٣) الدعوة لتضافر الجهد العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل كل اقطار الوطن العربي، لكي تأخذ هذه السوق دورها المنشود، وكتكتل اقتصادي عربي له المقومات التي تحقق المصالح العربية المشتركة، والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية لخدمة هذه المصالح.

(٤) تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التحويل التدريجي المتدافع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأولي الى انشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم اهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لمنهج اسلامي.

(٥) تشجيع اقامة المشاريع الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البتروكيماويات الأساسية، والادوية، والحديد والصلب، وقطع الغيار، والتصنيع الغذائي، باعتبارها من المداخل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

(٦) تأكيد ضرورة توجيه الدول العربية كل جهودها الى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم في الاستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية والطبيعية ويعظم قدرتها على تحييد أي آثار سلبية قد تنجم عن ازدياد الضغوط التجارية والاقتصادية المتوقع ان تمارسها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية.

(٧) تأكيد اهمية الدعوة الى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية الى القطاع العربي الخاص، على ان يتم وضع هذا المقترح موضع التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة من خلال تضافر جهود مجموعات من المستثمرين العرب الرئيسيين والاكتتاب العام، وبالشكل الذي يفسح المجال امام تفعيل اداء هذه الشركات وجعلها اكثر قابلية على النمو والتوسع المطرد في المستقبل، فضلاً عن تحولها من اداة هدر للموارد الى اداة اثراء لهذه الموارد.

(٨) افساح المجال امام القطاع الخاص العربي ممثلاً بالمنظمات الاقتصادية التي تمثله، للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العربي المشترك، وتدعيم دوره في هذا المجال للافادة القصوى من امكانياته المالية والفنية والادارية في تفعيل اداء العمل العربي المشترك بالشكل الذي يستجيب لكل المتطلبات التي تفرضها طبيعة المستجدات على الساحة الاقتصادية الدولية.

(٩) تشجيع ودعم اقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصبغة التبادلية، والمشجعة لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على ان يكون للقطاع الخاص العربي دور ذو شأن في انشائها، وان يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

(١٠) العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبينها الدول النامية وخاصة الاسلامية، من اجل تعزيز القوة التفاوضية لها في اطار المفاوضات الساعية الى تقليل السلبيات وزيادة المكتسبات التي يمكن ان تنجم عن الدخول في الغات، لا سيما في قطاع الخدمات، باعتباره القطاع المتوقع ان يكون الأكثر تضرراً من تحرير التجارة العالمية بمعناها الواسع.

(١١) العمل على انشاء وحدة مختصة أو وزارة لشؤون التعاون الدولي في كل دولة عربية تُعنى بالمسائل المتعلقة باتفاقية الغات واعطاء المشورة اللازمة في هذا الشأن، على أن يُدعم هذا التوجه بانشاء لجنة فرعية عليا للتصدير تنبثق عن مجالس تنمية الصادرات او اتحادات الغرف في البلدان العربية لبلورة صيغ وسبل زيادات الصادرات العربية الى الأسواق الخارجية، والبحث في وسائل التغلب على مختلف معوقات التصدير، وتبني سياسات التصنيع التصديري وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية



التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية او تنافسية.

(١٢) تأكيد اهمية اقامة مركز عربي دولي دائم للاعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز اشعاعي للمنتجات العربية السلعية والخدمية سواء لجهة المساعدة على تحديد الفرص المتاحة لانتاجها ام لجهة تحديد الفرص والأسواق المتاحة لتسويقها فضلاً عن الدور الاعلامي الذي يمكن ان يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستهلك العربي نحو السلع العربية وترغيبها به وتفضيله اياها على السلع الاجنبية المثيلة.

(١٣) توعية المواطن العربي من خلال وسائل الاعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الاجنبية لما لذلك من أهمية في دعم وتطور المنتج العربي، على ان يقترن ذلك في المقابل بتُوفير آليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على انتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، مما يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(١٤) تأكيد ضرورة اعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المتبعة في الدول العربية وتغييرها جذرياً بما يتلاءم والتغيرات الجديدة، ومن منطلق اقتصادي بحت يقوم على وضع اسس للتعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي والخدمي، في اطار خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، ولتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة، اضافة الى ضرورة اعادة تنظيم اسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها اكثر مرونة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص العربية وللتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي تطلبها منشآت الاعمال العربية.

(١٥) صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على اساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، لتتم فعالياتها من خلال اعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من عملياتها الاستيرادية، على ان يتم تدعيم هذا التوجه بتشكيل لجنة زراعية عربية عليا تضطلع بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الأكثر استغلالاً للفرص والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية، وكذلك اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتفعيل اداء النشاط الزراعي في البلدان العربية، ومن بينها التنويع في الانتاج الزراعي، وترشيد سياسات الدعم، والتوسع في التسهيلات الائتمانية، والغاء التسعير الاجباري، والارتقاء بمستوى الاداء التسويقي، وتطوير اساليب الحماية من الاستيراد الاغراقي، تمهيداً لاحداث التكامل المطلوب في المجال الزراعي والغذائي العربي المشترك.

(١٦) ضرورة وضع سياسة مائية عربية تراعي الاحتياجات القطرية والمشتركة، وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الغذائية والسيادة العربية عليها، وتعمل على تحقيق مجموعة مهمة من المطالب مثل ترشيد استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعية المروية، وزيادة كفاءة وسائل واجهزة توزيع المياه، واعتماد التنوع في زراعة المحاصيل الزراعية، وتنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتفاع بنوعيتها، فضلاً عن التسعير الموضوعي لتكلفة الامداد بالمياه وبالشكل الذي يؤدي الى تحسين كفاءة استخدامها سواء من قبل القطاع العائلي او من قبل القطاع المؤسسي.

(١٧) تأكيد الدور المهم الذي يمكن ان تضطلع به الغرف العربية في مجال التعريف بأساليب الادارة الحديثة واهميتها في ادارة وتسيير المشاريع الاقتصادية العربية، وكذلك تأمين انسياب المعلومات بين المؤسسات الانتاجية العربية من ناحية وبين هذه المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث العلمية والتقنية من ناحية اخرى، علاوة على اهمية صياغة هذه الغرف السياسات وتقديم الخدمات الجديدة المساعدة على تنمية المهارات.

(١٨) ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للاسراع بعملية نقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية، وبوجه خاص في مجالات الانتاج والخدمات، حتى لا تبقى البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الاجنبية ومعتمدة عليها بصورة كلية، والتأكيد في هذا المجال على اهمية الاسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول انشاء برنامج او صندوق او شركة مشتركة التعاون العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التنفيذ الفعلي، نظراً لما يتوقع ان يترتب على ذلك من تقوية الاعتماد العربي المتبادل على الصعيدين الفني والتقني، وتنظيم تبادل الخبرات لسد احتياجات المشاريع العربية والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات والطاقات العلمية العربية المتاحة، وكذلك منافسة مصادر العون الفني الدولي والاقليمي المختلفة، وصولاً الى تعزيز القدرات العربية الذاتية في هذا المجال، على ان يتم في هذا السياق ربط المراكز العلمية والجامعات مع قطاع الأعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج العربي كماً ونوعاً، وتزداد قدرته التنافسية داخل الأسواق المحلية والعالمية.

(١٩) انشاء المزيد من الاتحادات العربية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبتروكيماويات، اتحاد السباحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للمواد الزراعية، اتحاد صناع الحديد والصلب ومن شأنها المساعدة على توسيع في مجال تجارة وانتاج مثل هذه السلع والخدمات وتنمية اسواقها وتحرير وتطوير تسويقها عربياً ودولياً، الدفاع الجماعي عن اسعارها وتطوير انتاجية وأساليب توزيعه.

(٢٠) نظراً للاهمية التي يمكن ان يمثلها النفط بالنسبة للدول العربية النفطية وغير النفطية لمصدر مهم وأساسي لتوفير الأموال اللازمة لتغطية متطلبات التنمية بات من الضروري اتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع اسواق النفط العالمية كي تزداد مكانة البلدان العربية النفطية، بما في ذلك دول الاوبك الأخرى، واعادة النظر في الكيفية التي تتم بها اعادة انفاق العوائد النفطية وبالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الأموال للاستثمار في المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة خصوصاً تلك التي تتمتع بمزاياها النسبية والتنافسية بما يسهم في تطويرها ويشجع في الوقت نفسه على اعادة تدفق الاستثمارات العربية في اتجاه البلدان العربية نفسها.

---

* باحث اقتصادي سعودي.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٥

☐ تقرير اقتصادى يجيب عن هذا السؤال:

اتفاقية الجات.. هل تؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة؟

اجازت إتفاقية «الجات» دخول الدول الأعضاء بها فى تكامل اقتصادى، اى تجمعات إقليمية لتحرير التجارة فى الخدمات داخل إقليم التجمع بشرط أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة وأن تنص على إلغاء او إزالة جميع أنواع العقبات بين هذه الدول.

وفى ظل البحث عن إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة التى اصبحت مطلبا ملحا هذه الأيام خاصة فى ظل تعاظم دور التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية مما يصعب دور التحركات الفردية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات الحكومية فان اتفاقية الجات تكون قد وضعت الحجر الأساسى لقيام الأسواق المشتركة التى قد تشكل افضل السبل لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الاتفاقية، خاصة انه لم يتم التوصل الى الوثيقة النهائية فى جولة اورجواى إلا بعد قيام التكتلات العملاقة للاستفادة من هذه الثغرة.

وفى تقرير اقتصادى اعده الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية اكد ان وجود سوق عربية مشتركة سيؤدى الى اتساع السوق المحلية وزيادة قدرة الدول العربية على إملاء شروط التبادل التجارى من خلال اعطائها قدرة تفاوضية على اساس مشترك ازاء الدول الصناعية، وكذلك تسهم السوق فى حماية النشاط الاقتصادى العربى من خلال جعله يعمل فى سوق واحدة كبيرة، ويرفع من مستوى التبادل التجارى العربى البينى الذى لايتجاوز نسبة ٧ او ٨٪ من مجمل التبادل التجارى العربى، ويحفز على الانتاج باحجام كبيرة ويوفر قاعدة اكثر متانة للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ويؤدى الى تنشيط الاستثمارات العربية البينية ضمن السوق العربية المشتركة الى خلق روابط تشابكية فى الانتاج والتوزيع يؤثر ايجابيا على النمو والتنمية.

واوضح التقرير أن الاموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربى تقدر بحوالى ٦٧٠ مليار دولار اى ان كل دولار عربى استثمر فى الوطن العربى استثمر مقابله مايقارب ٥٦ دولارا فى الأسواق الدولية وقد يتأتى عن وجود سوق عربية موحدة جذب لهذه الاستثمارات.

واكد التقرير أن وجود سوق عربية مشتركة يساهم فى بناء قوة عربية اقتصادية قادرة على اختيار الشركات الكبرى التى ترغب فى التعامل معها وهى الشركات التى لاتقدر إسرائيل اختراق الأسواق العربية من خلالها وخصوصا فى قطاع الخدمات خاصة ان دول الشرق الأقصى خارج المضمار الاسرائيلى مما يجعل التعامل مع الشركات اليابانية او الصينية امنا من غزوهم أما التعامل مع الشركات الامريكية فينطوى على مخاوف كبيرة.

إن إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قد فرضتا واقعا لامفر منه يحتم على الدول العربية تصور افضل السبل لمواجهة التحديات الناجمة عن السوق العربية المشتركة التى تعمل على قيام الشركات العربية الكبرى التى ستجذب التقنيات المتقدمة وتعمل على تقسيم العمليات الانتاجية بين الدول العربية، وتحفز على الاستثمار الداخلى فى سوق واحدة الى جانب انها تشجع الاستثمار الأجنبى بعد اقامة سوق مال عربية واحدة ومشاريع عربية مشتركة.

ويأتى دور القطاع الخاص المكمل للقطاع العام فى السعى لاقامة مثل هذه السوق، فالتطورات التى يعززها إنتشار نظام اقتصاد السوق الحرة القائمة على المنافسة والكفاءة والكفاية الانتاجية تعين على الدول العربية اتخاذ اجراءات جديدة تضمن لها ان تصبح شريكا نشيطا فى الاقتصاد العالمى، ومن هذا المنطلق يتحتم على الدول العربية أن تنظر الى التنمية من منظور جديد تستطيع أن تترجمه الى برامج ملائمة تتم بين القطاعين العام والخاص.

محمود الشندويلى



في الفن

أهمية الاجتماع الأخير للجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة لاتعود فقط إلى أن الطرف الآخر هو د. أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، ولكن - أيضا - لأن د. أسامة الباز فى اجتماعه باللجنة كسر القاعدة المزمنة فى الحديث عن أزمة السينما ، وواجه هو السينمائيين باتهاماته التى تجعلهم أحد أسباب الأزمة ، إلى جوار جهات الدولة الرسمية ، والأسباب الأخرى المعروفة .

وتنفرد روزاليوسف بنشر تفاصيل هذا الاجتماع الهام .

د. أسامة الباز

يواجه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة :

شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !

لحماية الفيلم المصرى فى أمريكا يمكن :

- **طلب تعاون نشط من وزارة الخارجية**
- **واللجوء للشرطة الأمريكية مباشرة والاستعانة بمحام كوكيل عن السينمائيين المصريين .. وإذا لم يوفروا الحماية لمنتجاتنا يمكن إلغاء قانون حماية منتجاتهم فى مصر**

تقرير : **وائل لطفى**

فى بداية الاجتماع الذى حضره من السينمائيين صلاح أبو سيف ووحيد حامد ومنيب شافعى - رئيس غرفة صناعة السينما - ويوسف عثمان نقيب السينمائيين بدأ د. أسامة الباز حديثه بالهجوم (وهو خير وسيلة للدفاع قائلا) :

أنا مثلكم أعتقد أن السينما المصرية تمر بأزمة .. لكن لابد من وجود رؤية موحدة للمشكلة من جانب السينمائيين أنفسهم ، ولابد للسينمائيين أن يحددوا مشاكل بعينها ، لأن الشكاوى كثيرة وغير محددة ، بعض السينمائيين يشتكى من دور العرض والبعض الآخر يشتكى من وزارة الإعلام ، وآخرون



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

يشتكون من عدم مساعدة الدولة لصناعة السينما بشكل عام .. وغيرهم يشتكون من عدم توافر الحماية للفيلم المصرى بالخارج ..

انا اقترح ان يقوم السينمائيون بإعداد بحث او ورقة عمل تضم كل المشاكل الاساسية التى تعانى منها السينما المصرية ، والحلول المقترحة .. كذلك لابد من تحديد دور السينمائيين في هذه الحلول ، وليس دور الدولة فقط ، وفي هذه الحالة فقط يمكن إقامة حوار مع اجهزة الدولة المختصة مثل وزارة الإعلام ، والخارجية والحكم المحلى .

وتعليقا على ما قاله د . اسامة قال صلاح ابو سيف رئيس اللجنة :

اعتقد ان عدم توافر الحماية للفيلم المصرى في الخارج خاصة في امريكا ، هو اهم مشكلة تواجه السينما المصرية ، ورغم انه قد صدر في مصر قانون لحماية الفيلم الأمريكى ، لكن لا يوجد في امريكا قانون مقابل لحماية الفيلم المصرى .. وعندما تبحث عن حماية الفيلم المصرى هناك تجد انك يجب ان تلجأ لمحام امريكى للحصول على الحق الضائع وهذه مسالة مكلفة .. وتستغرق وقتا طويلا .

ورد د . اسامة الباز : هناك اكثر من طريقة لحل هذه المشكلة ، واعتقد انه يمكن ان نطلب تعاونا نشطا من الخارجية المصرية ، ومن السفارة الامريكية في مصر .. كما ان لمصر قنصليات في عدد من اهم المدن الامريكية مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو وسان فرانسسكو .. كما يمكن اللجوء مباشرة للشرطة الامريكية لتقوم بتفتيش المحلات الامريكية التى تقوم بنسخ وتزوير افلامنا ، وهذه المحلات معروفة ومحددة ..

ولدى اقتراح اخر وهو الاستعانة بمحام يكون وكيلا للسينمائيين المصريين وليكن الدكتور طاهر حلمى وهو محام مصرى شاب درس القانون في امريكا ، ويتعاون مع مكتب « ماكيندى » وهو من اكبر مكاتب المحاماة ، واعتقد ان « طاهر حلمى » سيتطوع بمجهوده ووقته للعمل على تحقيق المطلوب بالتعاون مع مجموعة من السينمائيين ومجموعة من السفارة الأمريكية !

اما إذا لم يستطع الأمريكيون توفير الحماية لمنتجاتنا لديهم فيمكننا إلغاء القانون الذى صدر في مصر لحماية الفيلم الامريكى .

كذلك لابد ان يوفر السينمائيون المعلومات الكافية لوزارة الخارجية حتى يمكن ان تتوسط وتتدخل لحماية الملكية الفنية والفكرية في امريكا .

اما منيب شافعى رئيس غرفة صناعة السينما فقد فضل ان يتحدث عن حماية الفيلم المصرى في الدول العربية قائلا :

اعتقد ان الحماية في الدول العربية ايضاً غير متوافرة ، حيث ان الفيلم المصرى يدخل ضمن الأفلام العربية والتى تسرى عليها الاتفاقية التى تمت بين الدول العربية عام ١٩٦٧ ، رغم ان مصر لم توقع على هذه الاتفاقية .

وقال د . اسامة الباز يمكن ان يتم عقد اتفاق مع السعوديين في إطار اللجنة الثقافية المصرية السعودية ، وان نعبر لهم عن رغبتنا في إضافة نص لحماية الافلام المصرية هناك .. حتى يتساوى الفيلم المصرى هناك مع الافلام الأمريكية التى يقومون بحمايتها .

وبينما كان الحديث يدور عن الفيلم المصرى في الخارج فضل وحيد حامد ان ينتقل من الخارج « للداخل » .. وان يضع يده على اصل الداء قائلا :

اعتقد ان كل دولة لها دورها الأساسى في دعم صناعة السينما للنهوض بهذه الصناعة ، بينما في مصر نجد الدولة عاجزة عن ان تلعب هذا الدور .. بل ان بعض الأجهزة الحكومية هى السبب الرئيسى في ازمة السينما .. وهناك اكثر من مثل على ذلك :

وزارة الكهرباء مثلا تعامل دور العرض كما تعامل الملاهى الليلية من حيث قيمة الكهرباء المستخدمة والمفروض ان تعامل دور العرض مثلما تعامل المصانع (اى ان تخفض الوزارة قيمة فاتورة استهلاك الكهرباء) .

نفس المسالة بالنسبة لوزارة المالية التى تفرض على دور العرض ضريبة ملاه .

النقطة الثانية خاصة بالرقابة على إبداع السينمائيين .. قانون الرقابة الاصلى في بداية صدوره كان عادلاً جداً ، لكن كل التعديلات التى تمت فيه كان لها غرض واحد هو التضييق على السينمائيين ، مثلاً التعديل الذى صدر بانه إذا اختلف الفيلم عن السيناريو المكتوب يرفض الفيلم ، مع ان من يعرف الف باء سينما يدرك انه لا يمكن للمخرج اتباع السيناريو حرفيا .. المفروض ان ينظر جهاز الرقابة للسينما نظرة اخرى .

النقطة الثالثة التى اريد ان اثيرها هى انه في ظل ارتفاع اسعار الاراضى نتيجة الطفرة الإنشائية الهامة ، وتجارة العمران حيث تتحول كل قطعة ارض إلى وحدات سكنية . هنا لابد ان تطلب الدولة من كل محافظ ان يخصص قطعة ارض ، او قطعتين لإنشاء دور عرض عليها ، وان يكون الحصول على هذه الاراضى عن طريق المزاد .

كذلك اعتقد ان جميع مشاكل السينمائيين واقتراحاتهم موجودة بورقة العمل التى تناقش الآن .

انتهى اللقاء ولم تنته ازمة السينما المصرية ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وآثارها عربياً

ابراهيم نوار *

أثارت الاحكام الجديدة المتعلقة بتقديم اعانات الدعم للانتاج المحلي او الصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية (غات ٩٤) الكثير من الجدل بين الدول الموقعة على الاتفاقات، وعلى مستوى رجل الشارع العادي سواء في الدول المتقدمة او في الدول النامية، فالمزارع الاوروبي مثلاً الذي يحصل على نسبة كبيرة من دخله في صورة اعانات دعم حكومية كان شديد الولع بمتابعة اخبار المفاوضات التجارية العالمية. ونظم المزارعون في الدول المتقدمة عموماً خصوصاً في اليابان واوروبا الغربية مظاهرات واحتجاجات مختلفة في محاولة لدرء الاخطار التي قد يتعرضون لها بسبب الغاء او تخفيض الدعم.

وكان موضوع اعادة تنظيم دعم السلع الزراعية على وجه الخصوص سبباً رئيسياً لجذب انتباه الجمهور العادي الى مفاوضات جولة اورغواي التجارية (١٩٨٦ - ١٩٩٤) ولولا ذلك فربما بقيت هذه المفاوضات حبيسة اهتمام الحكومات والمفاوضين في اروقة المفاوضات.

لكن مفاوضات جولة اورغواي لتحرير التجارة العالمية لم تتوقف على وضع احكام للتخلص من الدعم الزراعي فقط، وانما توسع في ذلك لتشمل تلك القواعد الغاء الدعم لكل من الانتاج باختلاف اشكاله، وللصادرات باختلاف قطاعاتها. وكان الاساس الذي وقف عليه المفاوضون التجاريون في سعيهم الى الغاء دعم الانتاج والصادرات، هو ان اعانات الدعم تؤدي الى حدوث اختلافات مصطنعة في تكاليف الانتاج، وفي الاسعار، تؤدي الى تعطيل او تشويه عمل نظام المنافسة الكاملة وهو النظام الذي يعود بالفائدة على المنتج الافضل نوعية والاقل سعراً.

ويعتبر موضوع اعانات الدعم من الموضوعات المهمة جداً للدول العربية الراغبة في الانضمام الى منطقة التجارة العالمية، اذ ان اتفاقية المنظمة تضع شروطاً وقيوداً على تقديم الدعم. كما ان الدولة التي تتقدم بطلب العضوية يجب ان تحدد مسبقاً في طلب عضويتها الجدول الزمني الذي ستتبعه في الغاء او تخفيض انواع اعانات الدعم المحظورة طبقاً لاتفاقات تحرير التجارة العالمية.

ونظراً لان سياسات اعانات الدعم في الدول العربية لا تقوم على جوانب واعتبارات اقتصادية فقط، انما تقوم على اعتبارات اجتماعية ايضاً، فان تعديل هذه السياسات للتوافق مع احكام منظمة التجارة العالمية يتطلب وقتاً اكثر من غيره. (ومع ان الدول العربية كلها، او معظمها، تتبع منذ سنوات برامج اصلاح اقتصادي بتوصيات من صندوق النقد الدولي تتضمن تخفيض او الغاء الدعم لاسباب تتعلق بتحسين مالية الدولة، فان مطالب منظمة التجارة العالمية قد تفوق الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، خصوصاً انها لا تتعلق بجوانب التمويل فقط انما بمجمل العلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

تعريف اعانات الدعم:

نظراً لان الغموض في تعريف اعانات الدعم قد يؤدي الى زيادة المنازعات بشانها، فقد وضع المفاوضون التجاريون في جولة اورغواي تعريفاً لاعانات الدعم، يحدد هذه الاعانة على انها «عطاء او مساهمة مالية تقدمها حكومة او جهاز حكومي الى جهة محددة». ولا يشترط ان تكون اعانة الدعم في صورة تحويل مالي مباشر، فقد تاتي اعانات الدعم في صورة ضمانات مصرفية، او اعفاءات ضريبية او اراض بالمجان، او تعهدات حكومية بشراء كل او جزء من انتاج الجهة المستفيدة (باستثناء المرافق العامة).

ويقع في حكم الاعانة كل ما جاء مخصصاً لمشروع معين، او لصناعة معينة، او لمجموعة من المشروعات او الصناعات بواسطة الحكومة او اي جهة حكومية. وعلى ذلك فإن أحكام الدعم المعمول بها في منظمة التجارة العالمية تنطبق فقط على اعانات الدعم «المحددة» وليس على المزايا «المعممة» التي تحصل عليها كل الصناعات وكل المشروعات بنفس القدر.

ايضاً ان يقع في حكم اعانة الدعم كل ما يتصل مباشرة بالانتاج او التصدير، وتخرج عن نطاق ذلك اعانات الدعم الموجهة مباشرة الى تحسين دخل الافراد (او اعانات الدخل) أو أشكال الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة الى الافراد بدون استثناء.

انواع اعانات الدعم المحظورة:

تحظر المادة الثالثة من اتفاقية احكام الدعم والاجراءات المضادة للدعم على الدول الاعضاء تقديم اعانات الدعم او الابقاء على تقديم هذه الاعانات، سواء تلك المنصوص عليها صراحة بمقتضى لوائح وقوانين حكومية، او التي تقدمها الحكومة عملياً، حتى لو لم يكن منصوص عليها صراحة، وذلك في الاحوال الآتية:

اولاً: اعانات دعم الصادرات.

ثانياً: اعانات دعم الانتاج المحلي في مواجهة الواردات (باستثناء الأحكام المنصوص عليها في الملحق الخاص بدعم السلع الزراعية).

وفي حال خرق دولة عضو هذا الحظر فان الدول الاعضاء تتخذ بالتشاور فيما بينها (وليس من خلال اعمال منفردة) اجراءات بفرض عقوبات على الدول المخالفة، فاذا لم تستطع الدول الاعضاء الى حل من خلال المشاورات، يحال النزاع الى جهاز حل المنازعات التابع لمجلس منظمة التجارة العالمية للفصل فيه. وتستعين لجان التحكيم بمجموعة دائمة من الخبراء تتالف من ٥ خبراء مستقلين معروفين بخبرتهم العالمية في مجالات سياسات الدعم والعلاقات التجارية الدولية.

انواع اعانات الدعم المسموح بها:

حددت الاتفاقية المنظمة لأحكام اعانات الدعم انواعاً عدة من الاعانات التي يمكن تقديمها او الابقاء على وجودها، اما بصورة مطلقة، او بصورة موقتة، وهي تلك الاعانات التي لا يؤدي وجودها الى تشويه قواعد المنافسة الحرة والعادلة. وتم تقسيم اعانات الدعم المسموح بها الى قسمين:

أ - اعانات الدعم الفعالة: هي التي لا يؤدي وجودها او الاستمرار فيها الى الاضرار بمصالح صناعية معينة في دولة عضو، ولا تؤدي نتائج مترتبة عليها الى حرمان دولة عضو اخرى في منظمة التجارة العالمية من الاستفادة بمزايا تحرير التجارة.

ب - اعانات الدعم غير الفعالة: هي تشمل اعانات الدعم المعممة (اي غير المخصصة لصناعة معينة او لمشروع معين على وجه التحديد)،



المصدر : الكاتب الناشئ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥

واعانات الدعم الى المناطق الفقيرة والمحرومة واعانات الدعم المخصصة للمساعدة على تطبيق معايير المحافظة على البيئة كذلك اعانات الدعم الموجهة للمساعدة على التحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق الحر.

ويشترط لعدم خضوع اعانات الدعم هذه لاحكام الحظر، او لاجراءات مضادة من جانب الدول الاخرى الاعضاء، ان تقدم الدولة العضو قبل البدء في تقديم اعانات الدعم هذه بالإبلاغ عنها، وعن كل التفاصيل والبرامج المرتبطة بها الى منظمة التجارة العالمية ويشترط لسريانها ايضا الا تكون ذات آثار ضارة على المصالح التجارية للدول الاخرى الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

المعاملة التفضيلية للدول النامية:

نصّت الاحكام المتعلقة بالدعم في جولة طوكيو التجارية على انه يتعين على الدول النامية ان تلتزم بتخفيض او الغاء الدعم على الصادرات، عندما تدرك هذه الدول ان اعانات الدعم هذه تتعارض مع تنمية القدرة التنافسية لصادراتها، واحتياجاتها التنموية. وكان هذا النص يجعل من اتخاذ قرارات بشان الدعم مسالة اختيارية بالنسبة للدول النامية. لكن احكام غات ١٩٩٤ التي تقوم على اساسها منظمة التجارة العالمية تحدّ من حرية الدول النامية في تعيين حدود استخدام اعانات الدعم. وعلى الرغم من ذلك فإن احكام الاتفاق الذي ينظم الدعم تضمن ما يمكن اعتباره معاملة تفضيلية للدول النامية.

ومن اهم عناصر المعاملة التفضيلية للدول النامية فيما يتعلق بسياسات الدعم ما يلي:

أ - اعفاء كل الدول الاقل نمواً، والدول النامية التي يقل فيها دخل الفرد عن الف دولار سنوياً من الالتزام بالاحكام التي حظر تقديم اعانات دعم للصادرات. وقد تم تحديد جدول الدول النامية المستفيدة من هذا الاعفاء في كل الدول النامية الفقيرة، اضافة الى كل من بوليفيا والكاميرون والكونغو وساحل العاج والدومينيكان ومصر وغانا وغواتيمالا والهند واندونيسيا وكينيا والمغرب ونيكاراغوا ونيجيريا وباكستان والفيليبين والسنغال وسيريلانكا وزيمباوي.

اما الدول النامية الاخرى التي لا يشملها الاعفاء من الالتزام بالغاء الدعم على الصادرات، فانها سوق تعفى من هذا الالتزام موقتاً لمدة ثماني سنوات، بشرط ان يتم خلال تلك الفترة تخفيض اعانات الدعم عن كل الصادرات تدريجياً، حتى يتم الغاؤها تماماً في نهاية فترة الاعفاء.

ب - بالنسبة لالغاء اعانات الدعم المقدمة للانتاج المحلي لمساعدته على المنافسة ضد الواردات، تقرر اعفاء الدول النامية كلها، بما فيها الاقل نمواً من الالتزام بهذا الحكم، على ان يكون الاعفاء مؤقتاً لمدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية وثماني سنوات بالنسبة للدول الاقل نمواً.

ج - تلتزم الدول النامية بوقف اعانات التصدير لمنتجات محددة، عندما تصل صادرات هذه المنتجات مرحلة «القدرة على المنافسة». وتتحدد القدرة على المنافسة بنصيب الصادرات من اجمالي التجارة الدولية. وتكون صادرات منتج معين قد وصلت الى مرحلة القدرة على المنافسة، عندما تبلغ نسبة الصادرات من ذلك المنتج ٣,٢٥ في المئة من اجمالي الصادرات العالمية لمدة عامين متتالين. وتحددت المدة التي يتعين فيها على الدولة النامية الغاء دعم الصادرات في احوال كهذه بعامين للدول النامية التي يرتفع دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً، وبثمانية اعوام للدول النامية الاخرى والدول الاقل نمواً.

دعم السلع الزراعية:

من القضايا التي اثارت الكثير من الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان والدول الاخرى المنتجة للحبوب قضية دعم السلع الزراعية، وتم الاتفاق في نهاية مفاوضات جولة اورغواي على المبادئ الآتية:

- تخفيض مقدار الدعم الكلي للانتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المئة للدول المتقدمة و١٣,٣ في المئة للدول النامية مع اعفاء الدول الاقل نمواً من ذلك. وتسري التخفيضات لمدة ست سنوات في الدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية. ويتم احتساب نسبة التخفيض من مقدار الدعم الكلي وليس على اساس محصول بمحصول. وعلى هذا الاساس ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض مقدار الدعم الكلي للانتاج الزراعي من ٢٣ بليون دولار الى ١٩ بليوناً واليابان من ٤٨٠٠ بليون ين الى ٣٩٠٠ بليون والمجموعة الاوروبية من ٧٣ بليون ايكو الى ٦١ بليوناً.

- يتم اعفاء الدول النامية عموماً من الالتزام بالغاء اعانات دعم الاستثمار الزراعي عموماً واعانات دعم مستلزمات الانتاج مثل البذور والاسمدة.

- تخفيض اعانات دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المئة لصادرات الدول المتقدمة و٢٤ في المئة لصادرات



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٩

الدول النا[illegible]ية مع [illegible] الدول الاقل نمواً. ويتم بالترافق مع ذلك تخفيض كمية الصادرات المستفيدة من الدعم بنسبة ٢١٪ في المئة للصادرات الزراعية للدول المتقدمة و١٤ في المئة للدول النامية. ويتحقق ذلك على مدار ٦ سنوات للدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية.

– وتم خلال مفاوضات جولة اورغواي استثناء قطاعين مهمين هما الطائرات المدنية والصلب من عدد من الاحكام المتعلقة بتنظيم اعانات الدعم، حتى يتم اجراء مفاوضات اكثر بين الاطراف المعنية.

الدول العربية والدعم:

يتضح مما سبق ان هناك العديد من اشكال الدعم المحظورة او المقيدة، التي يتعين على الدول العربية الراغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مراجعتها خلال السنوات المقبلة. ومن اكثر اشكال الدعم اثارة للجدل على المستوى التجاري دعم انتاج وصادرات صناعة البتروكيماويات في الخليج، خصوصاً ان الدول الصناعية الغربية تفرض رسوماً باهظة على الصادرات الخليجية من هذه المنتجات قبل دخولها اسواقها المحلية.

وتستخدم الدول الصناعية الغربية حجتين لفرض رسوم جمركية عالية على البتروكيماويات الخليجية: الاولى ان هذه الصناعات تحصل على اعانات دعم حكومية سواء في الانتاج او التصدير والثانية ان نصيب صادرات هذه الصناعة الخليجية تجاوز حدود «القدرة على المنافسة» ومن ثم لا يجب ان تتمتع باي مزايا تفضيلية.

كذلك على الدول العربية ان تراجع سياسات دعم الانتاج الزراعي

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

المحلي خصوصاً في الدول التي يحصل فيها القطاع الزراعي على دعم ايجابي مثل دول الخليج. اما في الدول العربية الاخرى التي يتعرض فيها القطاع الزراعي لظاهرة الدعم السلبي (تحصل الدولة على المحاصيل الزراعية باسعار تقل عن اسعار السوق) فإن سياسة تحرير تجارة السلع الزراعية ستكون في مصلحة المزارعين.

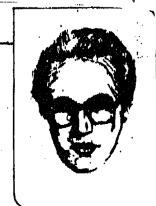
ويبقى ان نذكر هنا ان اشكال الدعم الموجهة للانتاج المحلي الموجه للسوق المحلية فقط الذي لا يؤدي الى الاضرار بالواردات يمكن ان تستمر من دون ان يتعارض ذلك مع احكام غات ١٩٩٤.

كذلك فان الدعم المباشر للدخل، ودعم الاسعار بصورة عامة في الاسواق المحلية، وتقديم الدعم الى مراكز البحوث والتطور، والدعم لاغراض حماية البيئة، وتقديم دعم اولي الى الصناعات التي في طور التحول من الملكية الحكومية الى الملكية الخاصة، كلها اشكال من الدعم لا تخضع للحظر طبقاً لاحكام غات ١٩٩٤، وان كانت الاتفاقية تطلب من الدول الاعضاء ابلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها بالكامل.

---

* صحافي مصري مقيم في لندن.

حوارات وقراءات



بضاعة عصام الدين جلال

رشدي أبو الحسن

ميزة هذا الاجتماع، الذى استمر ثلاث ساعات، فى إحدى قاعات المركز القومى للبحوث، أنه بدد بعض الأوهام، التى تستقر كالحقائق، بسبب دورانها على ألسنة مسئولين وكتاب.

وآخر هذه الأوهام، الإيحاء بقرب حصول بعض المنتجين على علامة الجودة فى منظمة التجارة الدولية (الجات). بل إن إعلانا نشرته الصحف، يزف صاحبه إلى الناس بشرى قرب حصوله على هذه الشهادة الدولية.

ونتمنى من كل قلوبنا ان تحوز سلع مصرية على هذا التقدير الرفيع، ولكن يجب أن نعلم - وتمام العلم - أن الحصول على مثل هذه الشهادة دونه خرط القتاد.

ويضيف الدكتور على السلمى - استاذ علم الإدارة المعروف - أن هناك عناصر عديدة، تصل إلى عشرين عنصرا، لابد من توافرها فى السلعة لتحظى بالاعتراف الدولى، وهناك فى مصر مكتبان استشاريان، ليس مهمتهما إصدار الشهادة، ولكن إبداء الرأى والتزكية.

وهذا يشير إلى صعوبة الامتحان. ولا يهدف احد بهذه الإشارة إلى تكسير المجاديف، ولكن إلى التنبيه لمدى شراسة المنافسة فى العالم الجديد.

وبالنسبة لاتفاقية الجات أيضا، فهناك استثناء تتضمنه الاتفاقية لمساعدة الدول الأقل تقدما، يعطيها فسحة من الوقت، قبل أن تطبق عليها الشروط المطلوبة.

ويذكرنا الدكتور عصام جلال - الخبير الكبير فى قضايا العالم الثالث - أن هذا الاستثناء لن يكون قائما إلى اى وقت، فهناك وقت محدد تتابع بعده الهيئات الدولية مدى التقدم فى الالتزام بالقواعد والمواصفات المقررة، فالأمر جد لاهزل فيه، فالمطلوب الا يضيع المرء دقيقة واحدة، مستكينا إلى هذه الرخصة.

وعند الحديث عن البطالة، مطلوب أن نستشعر صعوبة مواجهتها، والوقت الطويل الذى نحتاجه للإفلات من قبضتها، والطابع العالمى لهذه الظاهرة الخطيرة.

بل يلفت الدكتور محمود الإمام - استاذ التخطيط - انظارنا إلى بروز «ظاهرة النمو بدون تشغيل» وفى الغرب اى حدوث نمو حقيقى فى الاقتصاد، دون أن يكون من أسباب هذا أو من نتائجه زيادة العمالة.

ووراء هذا الوضع اسباب عديدة، لعل فى مقدمتها التطور التكنولوجى العاصف.

فليس حقيقيا، تكرار القول بإمكانية القضاء على البطالة، فى وقت قريب، او ان صندوق التنمية الاجتماعية مثلا، يمكنه ان يساهم مساهمة ملموسة فى هذا المجال. وإذا كان هناك مليون ونصف المليون عاطل، من حملة الشهادات، فكم من بين هؤلاء يمكن ان يوفر لهم الصندوق عملا؟

ان بعض الدول الصناعية، يؤرقها ان التقدم التكنولوجى يتقدم بمعدل اكبر من القدرة حتى على إعادة تاهيل وتدريب الذين يريدون الاستفادة من فرصة إعادة التاهيل.

وليس معنى هذا الاستسلام إلى الداء، ولكن البحث عن الحلول التى تناسب اوضاعنا واختيارنا.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

المشروعات التي تجذب عمالة اكبر ومواجهة الحقائق دون أوهام.

● استثمارات ..

«وجذب الاستثمارات» اصبح شعارا يبدو من تكراره ، كان الاستثمارات في متناول اليد، وانه بمجرد فتح الباب للاستثمار الأجنبي، سيهرول المستثمرون، إلى غالمنا، وكلما تساهلنا في فتح الابواب على مصاريعها كلما تضاعف المستثمرون يطورون صناعتنا ويستصلحون صحارينا ويزودوننا بالتكنولوجيا.

وحتى الآن لم نتوقف لحظة لنحسب حصاد الاستثمار ونقيم حجمه تقييما دقيقا، ونعرف بالورقة والقلم هل يتساوى الاستثمار القادم مع حجم الإعفاءات والمزايا الممنوحة له.

ويستطرد الدكتور عصام جلال لينظر نظرة أشمل: فالاستثمارات الأجنبية لم تعد تفضل العالم الثالث، وحظ قارة افريقيا كلها من هذه الاستثمارات لا يذكر - لم حدد رقما لم اسمعه جيدا - فليس المطلوب رفع شعار جذب الاستثمار، والعقود في انتظار المستثمرين، بقدر الاهتمام بتحديد المجالات والأماكن التي يجب علينا توجيه وإغراء المستثمرين بها، بحيث يعود النفع علينا معا.

وعلى خلفية الحديث عن إمكانية استصلاح الاراضي ووجود مياه جوفية كافية وثروة معدنية هائلة، يرى إسماعيل صبري عبد الله - الاقتصادي القدير - أن مصر فقيرة في كل الموارد الطبيعية، ارضا وماء ومعادن وطاقة. ويدلل على هذا بالأرقام، فاقصى ما نستطيع استصلاحه من الاراضي حاليا هو مليونا فدان، من الدرجة الخامسة من الاراضي، والماء لم يعد يكفي، والبترول يكفينا ستة عشر عاما اخرى فقط، وهو يريد أن يخرج من هذا إلى التركيز على البشر، وإعدادهم بدنيا وعقليا وروحيا، ليضيفوا هم قيمة لكل ما نخرج به من سلع إلى الأسواق.

ويسود وهم مخدر، يؤكد انه بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، ستضع اقدامنا على طريق النجاح ، وستفيض انهار العسل واللبن على الجانبين. مع أن الأقرب للحقيقة هو أن الوصفة العالمية التي تطبق حاليا لإصلاح الاقتصاد لن تحل المشكلة الاقتصادية لأي بلد ، وليس من نتائجها المضمونة إقامة صرح اقتصاد منتج قوي ورشيد.

والمناطق الحرة التي يعلق عليها البعض شيئا من الامل ، يرى فيها الدكتور الإمام تشويهاً بل تدميراً لاقتصادنا ، ومنافسة غير منصفة لمنتجاتنا وصادراتنا .

●●

هؤلاء الذين يحاولون وضع تأثير بعض التوجهات والشعارات ، في حجم اقل مما تروج له الاحاديث والمشاعر العامة ، وينبهون إلى عدم المغالاة في الأمل . وضربوا امثلة عديدة لمثل هذه الأحلام التي لا تستند إلى واقع صلب . نقلت منها نماذج في السطور السابقة. لم يكن هذا سبب اجتماعهم، ولكنهم التقوا للمساهمة في صياغة «استراتيجية للتنمية العلمية والتكنولوجية».

وأي حديث عن مثل هذه الاستراتيجية لا يجري في فراغ ، بل لابد له أن يمس ولو من بعيد التعليم والاقتصاد وأسلوب الحكم وسبل اتخاذ القرار .

وأصحاب هذه المحاولة متطوعون لهذه المهمة، ويعملون في إطار «الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية».

وهم يسعون منذ عام لصياغة هذه الاستراتيجية وصياغة مثل هذه الاستراتيجية تقتضي الاتفاق حول مفهوم لمختلف الجوانب المتصلة بها من تمويل وإدارة وتشريع وتعليم وغير ذلك.

ولايمكن صياغة استراتيجية علمية تكنولوجية ، دون تصور لاستراتيجية شاملة ، وملامح توجه عام ، وعناصر مشروع عام ، ينظم خطى الوطن كله.

● رؤساء وزارات..

والذين اجتمعوا حول هذا الواجب ، طواعية وبوحي من إحساسهم بالمسئولية قادرون على النهوض بمثل هذا الواجب فهم غارقون طوال حياتهم في هذه الساحة ساحة العمل للخروج من



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

أسر التخلف والفقر ويحملون في صدورهم خبرة علمية وعملية عميقة كلهم كبار وموثوق بكلمتهم (في مجلس أمناء الجمعية الأهلية المشار إليها رئيسا وزراء وستة وزراء سابقون).

وهم يريدون أن يخرج تقريرهم هذا ثمرة جهد جماعي، وخلاصة أفكار وخبرات عقول عديدة.

والجلسة التي أشير إليها في المركز القومي للبحوث كانت محطة على طريق إعداد هذه الاستراتيجية . وتحدث فيها الدكتور إسماعيل صبري عبدالله في المحور الخاص بمصر سنة عشرين عشرين (٢٠٢٠) واستراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية وتوقف الدكتور الإمام عند العوامل الاقتصادية وانعكاساتها ، وتحدث الدكتور علي السلمي في الأبعاد الإدارية وشرح الدكتور عصام جلال المنسق العام أسلوب صياغة هذه الاستراتيجية . وهؤلاء المتحدثون أعضاء في اللجان الفرعية التي تعد لهذه الاستراتيجية، وليست هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها عن التنمية العلمية والتكنولوجية ولا هذا أول تقرير يعالج هذا الموضوع ولا الذين يجتمعون تحت سقف الجمعية غير الحكومية هم وحدهم المعنيون بقضية العلم والتكنولوجيا..

هناك خبراء وهيئات ومراكز عديدة تملك الباع للحديث والفتوى في هذه القضية . ويكفي أن نذكر هنا تقارير المجالس القومية المتخصصة وتقارير مجلس الشورى . ولكن حين يجتمع هؤلاء المتطوعون ، فهم يجتمعون متحررين من قيود الوظائف التي يتقلدونها ومن الالتزام بالسياسات الموضوعة . ولهذا فهم أقدر على تلمس الآثار الجانبية للقرارات والمشروعات وأقدر على النظرة من بعيد، مما يجعلهم يرون الوضع من كل جوانبه ، ومشاهدة ما لا يراه المنغمسون في التنفيذ والهدم والبناء وأقدر على الانتباه إلى ما ننسى إدراجه في جدول أعمال مهماتنا العامة.

فمثلا يتساءل الدكتور الإمام: إذا كان وزن القطاع الخاص ودوره يتزايد يوماً بعد يوم ، وبالتالي لن يكون هناك مركز واحد مسئول عن استيراد التكنولوجيا كما كان الوضع في المرحلة الماضية فهل نترك الأمر للمنافسة الضارية بين الشركات العالمية على تسويق منتجاتها بيننا أم مطلوب منا من الآن الاتفاق على الاعتبارات الحاكمة لحدود هذا التنافس؟

وعصام جلال يسأل: من الذي سوف يمول ويشرف على البحث العلمي في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن المؤسسات وهو يلاحظ أن هناك حالات توقف فيها برنامج البحث بمجرد توقف المعونة الأجنبية، والوحدات الإنتاجية لدينا .. هي عموماً وحدات صغيرة الحجم لا تستطيع إقامة مراكز بحث خاصة بها كما هو الحال في الدول الصناعية . كيف سنواجه هذا الوضع ؟ وقد كانت الدولة تقوم بمسئولية الاستشارات القانونية والفنية ودراسات الجدوى، ولها خبراؤها في هذه المجالات ، كيف سيتصرف القطاع الخاص في هذا وكيف سيقيم أدواته المعاونة هذه؟

إن هذا الفريق الممتاز يسأل ويحاول وضع إجابات لما يثيره من تساؤلات . إجابات تهتم بالضوابط والمصلحة العامة والمستقبل.

ويجمعهم التمسك بأهمية التواصل والتكامل والاستمرار في السياسات العامة.

وهم يقومون بعمل وطني يستحقون عليه كل دعم معنوي ومادي ، وعميق الاحترام. إن معظم الذين تكلموا في الجلسة المشار إليها في سبعينيات عمرهم ولكنهم جاءوا جميعاً في الموعد المضروب دون لحظة تأخر، بعضهم يتوكأ على عصاه ولكن الجبين يشع بالضياء.

إن المشاركة في نشاطات هذه الجمعية يكشف عن كل إمكانيات النخبة المصرية وكل مأساتها.

ومقتل النخبة المصرية هو تفتتها وتشرذمها، وما تقوم به هذه الجمعية وبشكل خاص رئيسها عصام الدين جلال الذي يعطي هذا العمل الكثير من مواهبه وخبراته وحرصه على جمع الصفوف، في القضايا التي يمكن الاجتماع عليها ما يستحق معه كل تقدير ومعاونة.



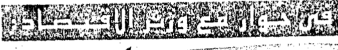
المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٥

انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية التى حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبعد المناقشات المطولة حول الآثار السلبية لاتفاقية الجات وماحملته من اجراءات لتحرير التجارة الخارجية خاصة على الدول النامية فكان لابد لنا ان نتعرف بدقة - وبعيدا عن المناظرات النظرية - على النتائج الفعلية لتوقيع مصر على الوثيقة الختامية لجولة اورجواى وقبولها الاتفاقات المتضمنة فيها. بعبارة اخرى:

ماهى التعهدات التى قدمتها مصر لتحرير تجارتها

كان هذا السؤال هو محور حديثنا مع محمود محمد وزير الاقتصاد:



ماهى التزامات مصر فى الجات؟

اشـار الوزير فى البـداية إلى ان اتفاقات التجارة الدولية التى احتوتها الوثيقة الختامية لجولة اورجواى بلغت ٢٨ اتفاقا قسمت اولا: إلى مجموعة اتفـاقـات عـدلت نصـوص اتفـاقـيـة «الجات» القديمة والخاصة بالتجارة السلعية وثانيا: مجموعة اتفاقيات عـالجت امـور التـجـارة فى بعض القطاعات السلعية مثل التجارة فى السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس واخيرا كان هناك اتفاق جديد حول التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) واتفاق حـول موضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية.

واسال وزير الاقتصاد عن مضمون هذه الاتفاقـيـات وانعكاساتها على مصر فقال ان المجموعة الاولى من هذه الاتفاقات تمثل القواعد العامة المـخـتلفة التى تحكم العـلاقـات التـجـارية الدولية التى وردت ضمن مواد اتفاقية الجات التى نشأت فى عام ١٩٤٧ ولكن بعد تعديلها لتساير التطور الذى طرا على هذه العـلاقات خلال السنوات الماضية. وترتبعلى هذه القواعد التزامات وحقوق للدول الاعضاء فى مجال التجارة فى السلع استـيـرادا وتصديرا بمـا يضـمن استقرار المعاملات التجارية بين الدول دون التعـرض لمؤثرات غيـر تجارية او تغييرات تحكمية من اى من الدول الاعضاء. واذا تحدثنا عن وضع الدول النامـيـة فى هذه الاتفـاقـيـات فـاسـتطيع القـول ان بعض هذه الاتفاقيات اعطت بعض المعـاملات التفضيلية للدول النامية كما أعطت مرونه فى تنفيذ الالتزامات ومعاملة اكثر تميزا للدول صغيرة الحجم فى التصدير ومن بينها مصر.

واما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاتفاقيات فقد شملت اتفاق التجارة فى السلع الزراعية وقد تضمن هذا الاتفاق نصوصا تؤدى الى مزيد من حرية التجـارة لهذه السلع نظرا لأن التجارة فى السلع الزراعية لم تحظ سابقا بنفس الدرجة من التحـرير مثلما حظيت به التجارة فى السلع الصناعية سواء فى تخفيض الرسوم الجمركية او الاقلال من العوائق غير الجمركية. كما غطى الاتفاق أيضا



محمود محمد

من المنتجات الجديدة والمستحدثة. وهذا يعنى ان الادوية والكيماويات التى انتهت فترة حمايتها عند تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار فى انتاجها دون قيود لأن مدة براءات اختراعها قد انتهت واصبحت بالفعل فى «الملك العام» أى لاتستحق منح البراءة.

□ واخيرا اسال وزير الاقتصاد عما قدمته مصر من التزامات فى مجال النفاذ الى الاسواق وفى مجال تحرير تجارة الخدمات... فقال فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والاقلال من العوائق الفنية قدمت مصرجدولا بما تنوى تقديمه مثل بقية دول العالم يمكن تلخيصه فى الالتزامات بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة فى فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل الى٢٠٪ وعلى ان يتم تخفيض جزء من هذه الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وعشر سنوات وبحيث يظل الرسم الجمركى اعلى من الرسم الجمركى السائد فى ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة وهذا لايمنع مصر من تخفيض رسومها عن هذه المعدلات ان رأت ان ذلك فى مصلحتها.

واما بالنسبة لالتزامات مصر فى مجال تجارة الخدمات فقد قدمت مصر ايضا جدولا بالالتزامات محددة تشمل اما الالتزام بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لموردى الخدمة الاجانب فى مجالات محدودة وفى قطاعات معينة هى البنوك - التأمين - سوق المال - الانشاءات - الخدمات السياحية والنقل البحرى ولم تخرج التزاماتنا فى هذه المجالات عما قدمته مصر فى برنامج الاصلاح الاقتصادى من خلال التشريعات واللوائح التى صدرت فى السنوات الاخيرة، كما لم تتعرض هذه الالتزامات لتعديل اى من القوانين السارية فى مجالات العمل - الهجرة - اقامة الشركات - الاستثمار او تملك الاجانب للعقارات والمبانى.

وقد استطاع عالم الاعمال الحصول على جدول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات ويقوم بنشرها تباعا...



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٥

ضوابط خاصة بدعم التصدير والدعم الداخلى للانتاج حيث أدت زيادة الدعم الذى تقدمه الدول الكبرى لانتاج وتصدير السلع الزراعية الى نزاعات فى الماضى ولهذا قررت هذه الدول الحد من هذه المنازعات عن طريق التخفيض التدريجى لهذا الدعم.

□ خفض الدعم كان من أهم النقاط التى اثارت مخاوف الدول النامية خاصة فيما يتعلق برفع اسعار وارداتها.. فهل هناك معاملة خاصة للدول النامية فى هذا المجال؟

□ وزير الاقتصاد: نعم لقد تضمن هذا الاتفاق عدم التزام الدول النامية بنفس الالتزامات التى تلتزم بها الدول المتقدمة سواء فى مجال تخفيض الرسوم الجمركية أو فى مجال تخفيض الدعم، وأن تتاح لها فترات اطول للتنفيذ تصل الى عشر سنوات بينما تلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها خلال ٦ سنوات.

كما تضمن الاتفاق ايضا نصا تقوم بمقتضاه الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى قد تنجم عن التخفيض التدريجى للدعم.

اما الاتفاق الثانى فى المجموعة الثانية من الاتفاقات فكان حول التجارة فى المنسوجات والملابس وقد تم التوصل لهذا الاتفاق لكى يزيل نظام الحصص الذى استمر فى الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة فى الجات والذى تم من خلال الاتفاقية الدولية للمنسوجات المعروفة باسم اتفاقية الألياف المتعددة.

وحتى يتم التحول من النظام السابق الى نظام حرية التجارة بأسلوب تدريجى وغير مفاجىء فقد استقر الرأى فى الاتفاق الجديد على أن يتم ازالة نظام الحصص على ثلاث مراحل تنتهى فى مجملها بعد عشر سنوات يتم خلالها ازالة الحصص الحالية كما يتم خلالها زيادة معدلات النمو للحصص خلال فترة التحرير.

وهنا نجد ايضا ان الاتفاق قد تضمن نصوصا تعطى مزايا أفضل للدول النامية والمنتجة للقطن وللدول صغيرة الحجم فى التصدير.

□ وماذا عن تحرير تجارة الخدمات؟

□ وزير الاقتصاد: هذا يأتى ضمن المجموعة الثالثة من الاتفاقات والتى تضمنت اتفاقيتين احدهما للتجارة فى الخدمات والاخرى خاصة بالجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة لاتفاق التجارة فى الخدمات كان المقصود منها هى للخدمات القابلة للتجارة دوليا ومن بينها الخدمات المالية وخدمات النقل وخدمات الاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات وانتقال العمالة والنقل والسياحة وغيرها.

ويمثل هذا الاتفاق الاطارى مجموعة من المبادىء العامة تؤكد سريان مبادىء حرية التجارة مماثلة لمبادىء حرية التجارة فى السلع مثل عدم التمييز بين الدول وتحديد ماتسمح به كل دولة فى مجال تحديد العلاقة بين الخدمة المستوردة والخدمة المنتجة محليا.. ولايشمل هذا الاتفاق الاطارى أية التزامات محددة على أية دولة وانما ترك ذلك للمفاوضات بين الدول والتى يسفر عنها تقديم كل دولة لما تراه من شروط بشأن فتح اسواقها لموردى الخدمة الأجانب.

وقد اعترف هذا الاتفاق ايضا بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وضرورة تقديم الدول المتقدمة للمعونة الفنية والمعلومات الضرورية لانتقال الخدمات.

واما الاتفاق الثانى المرتبط بحقوق الملكية الفكرية فهو ينظم العلاقة بين صاحب الحق فى الملكية الفكرية والدولة والشركات التى تستغل هذا الحق، كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الاجهزة القضائية والبوليسية فى كل دولة.

□ وماهى مجالات الملكية الفكرية المحددة فى هذا الاتفاق؟

وزير الاقتصاد: لقد تعرض الاتفاق للملكية الفكرية فى ٧ مجالات هى:

- حقوق التأليف والنسخ وتتعرض للافلام وشرائط الفيديو والموسيقى والكتب.
- العلامات التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التصميمات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة.
- حماية المعلومات السرية.

□ لقد اثارت قضية حماية الملكية الفكرية مخاوف كثيرة داخل الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية وماستشهده من ارتفاع فى الاسعار نتيجة لهذا الاتفاق...

□ وزير الاقتصاد: لقد اعطى هذا الاتفاق ايضا معاملة متميزة للدول النامية فسمح لها فى مجال براءات الاختراع بتأجيل تطبيق احكامه لفترات انتقالية مدتها خمس سنوات ككل وخمس سنوات اضافية بالنسبة للصناعات الكيمائية والدوائية ولاتسرى أحكام براءات الاختراع الا



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٥

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها.

القطاع	القيود على النفاذ الى الاسواق	القيود على المعاملة الوطنية
ـ اعمال الانشاءات للهندسة المدنية: ● الكبارى والطرق السريعة المعلقة والانفاق والممرات الفرعية. ● القنوات المائية والموانىء والسدود والاشغال المائية الاخرى. ● خطوط الانابيب الطويلة وخطوط الكهرباء والاتصالات (الكابلات). ● الانشاءات التعدينية والتصنيعية. ـ اعمال الانشاءات التجارية الخاصة: وثنى تركيب حديد التسليح (بما فى ذلك اللحام). ● اعمال الانشاءات التجارية الخاصة الاخرى ـ اعمال التركيبات: ● اعمال تركيبات وتجهيزات الغاز ● الاعمال الكهربائية: ● اعمال تركيبات اجهزة الانذار للحريق ● اعمال الانشاءات الكهربائية الاخرى ● اعمال تركيبات اخرى ● اعمال انشاءات المصاعد والروافع ● خدمات التأجير لمعدات بناء أو هدم المبانى	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: غير ممكن من الناحية الفنية (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: غير ممكن من الناحية الفنية (٣) التواجد التجارى: * التواجد التجارى مسموح به فقط للشركات المشتركة * نسبة رأس المال الاجنبى لايجب ان تتجاوز٤٩٪ من اجمالى رأس المال اللازم للمشروع . (٤) تواجد الافراد الطبيعيين: لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول.	(١) غير ممكن من الناحية الفنية (٢) غير ممكن من الناحية الفنية. (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود

الاسبوع القادم: جدول الالتزامات فى الخدمات السياحية



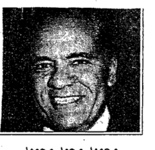
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٥

في مباحثات وزير الاقتصاد غدا بجنيف:





محمود محمد محمود

يغادر القاهرة غدا السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية متوجها إلى جنيف لاجراء مباحثات اقتصادية هامة مع المسئولين فى لجنة المدفوعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية «الجات»، تتناول عددا من الموضوعات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير فى اطار تنفيذ التزامات اتفاقية «الجات».

وتأتى هذه الاجتماعات بعد الاجراءات الايجابية التى اتخذتها مصر فى مجال تحرير التجارة الخارجية والتى تركزت على الالغاء التدريجى للقيود الكمية اى رفع الحظر عن العديد من قوائم السلع المستوردة، ولم يبق حاليا سوى عدد قليل من السلع، مع احتفاظ مصر بحقها، فى فرض هذه القيود فى حاجة الضرورة خاصة اذا تعرض منتج معين للضرر بسبب الاستيراد.

وصرح مصدر اقتصادى مسئول بأن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الاجراءات الجديدة خاصة فيما يتعلق بحماية المنتج المحلى فى ظل حرية الاستيراد والتصدير مشيرا إلى ان اتفاقية «الجات» وضعت العديد من الضمانات التى تكفل حماية الانتاج كما ان الدول الكبرى تعهدت بتقديم تعويضات للدول النامية ومن بينها مصر فى حالة ثبوت ان اقتصاديات هذه الدول غير قادرة على المنافسة الحرة فى السوق الدولية.

وأوضح انه من الضمانات التى وفرتها الاتفاقية ان يتم تحرير الاستيراد فى إطار برنامج زمنى مدته ١٠ سنوات وذلك لدعم القطاعات الانتاجية التى سيتم تحريرها مشيرا إلى انه فى مصر سيتم تحرير استيراد الاقمشة فى عام ١٩٩٨ القادم والملابس فى عام ٢٠٠٢.

وقال المصدر: ان وزارة الاقتصاد وضعت كافة الاستعدادات لمواجهة آثار تنفيذ اتفاقية «الجات» بالتنسيق مع الجهات المعنية الاخرى بالدولة، كما انه سيتم انشاء جهاز رقابى لمتابعة عمليات الاستيراد والتصدير بما يحقق الضمانات الكافية لحماية الانتاج المحلى.

علي محمود



إتفاقية الجات والسينما المصرية

شىء غريب ان تشهد القاهرة ندوة ثقافية تكاد تكون اهم ندوة ثقافية عن السينما خلال عام ١٩٩٥ ولايدرى بها احد ! إنها ندوة « اتفاقية الجات وتاثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة السينما ! شارك فى هذه الندوة والتى عقدت هذا الاسبوع عدد من المتخصصين منهم المخرج صلاح ابوسيف ؟ وسعد الدين وهبه رئيس مهرجان القاهرة السينمائى والباحث الدكتور عبد الفتاح الجبالى ، ومنيب شافعى رئيس غرفة صناعة السينما ، ود . فوزى فهمى رئيس اكاديمية الفنون ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية ، والدكتور حسام عيسى استاذ القانون الدولى ، وهاجر الاسلامبولى الوزير المفوض بوزارة الخارجية ، واسامة المجدوب المشرف على وحدة ابحاث الجات بوزارة الخارجية . واقدم هنا مقتطفات من اهم ما قيل فى هذه الندوة الهامة :

○ دكتور حسام عيسى : لاشك انه من خلال اتفاقية الجات سيتم تحرير الاسواق العالمية ودمجها وربطها من خلال نظم وقواعد تسرى على جميع الدول النامية بعد مرور فترة انتقالية محددة اقصاها عشرة سنوات ، لتعيد تاهيل اقتصادياتها فى مختلف القطاعات كى تواكب التحول الاقتصادى العالمى ، وتبنى قدراتها فى مجال التنافس والتى تمكنها من تحقيق التواجد المطلوب على الساحة العالمية ، ولاشك انه عندنا لابد وان تكون البداية من الداخل وليست من الخارج . وقوانين الجات تلزم الدولة ايضا كما تتضمن قوانين الجات معاقبة سرقة الابداع الفكرى جنائيا ، من هنا لابد من توحيد الارادة الوطنية لانقاذ السينما واعطاء دعم لهذه الصناعة المنهارة وبعد ان كان حجم الانتاج قد وصل الى اكثر من تسعين فيلما فى العام ، هبط فى الاعوام الاخيرة الى ٢٥ فيلم !

○ هاجر الاسلامبولى : ثقافات الشعوب اليوم اصبحت فى ظل اتفاقيات الجات تتعرض لتيارات مختلفة مالم يتم بناء تعزيز وتقوية الصناعات الوطنية القائمة على هذا الابداع الفكرى الذى يشمل الكتاب حق المؤلف وصناعة السينما كانتاج وتوزيع ودور عرض وفيديو .. الخ ، لابد من تعزيز صناعة السينما ليس فقط لانها تحقق مكاسب للدولة انما لانها تحمى وتصون الثقافات المتوارثة للشعوب المختلفة

وحول الحماية الفكرى قالت : ان حماية الانتاج الادبى للدولة خارج حدودها تتطلب مواجهة نسخ وطبع وتزييف هذه الافلام بطريقة غير مشروعة وعلينا اثبات ذلك بالوسائل القانونية وهذا ياتى رهنا لقدرات منتج الفيلم فى اثبات مدى التزييف ، او التغيير فى اصل الفيلم ؟ ثم ياتى بعد ذلك دور الدولة فى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة فى اطار منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها واهمها اتفاقية الجات .

○ د . عبد الفتاح الجبالى : اتفاقية الجات تقدم لنا شيئا لابد من الالتفات اليه الا وهو مبدا عدم التمييز بمعنى ان تتم التجارة على اساس عدم التمييز بين البلدان ، والتزام جميع الاطراف بان تمنح بعضها البعض المعاملة التى يمكن ان تقدمها لاى بلد اخر فى العالم ، كما تؤكد الجات ايضا على ضرورة ان تمنح السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية من حيث كافة اللوائح والقوانين ، بالنسبة لنا وبصناعة السينما المصرية فاذا ماطبقنا عليها قواعد الجات هذه سنفيد كثيرا من تطبيق قوانين دول الجات على دخول الافلام المصرية الدول الاجنبية ، اى تحظى السينما المصرية بميزات السينما المحلية فى جميع الدول اعضاء الجات وهذا فى نظرى مكسب ثانوى وسينمائى كبير لمصر .

ثم قال : اتفاقية الجات تتم الآن فى ظل تطورات تكنولوجية غاية فى الخطورة خاصة بين التكنولوجيا المعلوماتية ، وبين تقنيات السمعيات والبصريات وادوات الاتصال ، وهو ما ولد ثورة عارمة فى مجال ارسال الصوت والصورة التليفزيونية عن طريق الكابل مثلا وغيره من الادوات التى نسمع عنها الآن .

ثم يتساءل د . الجبالى قائلا : هل السينما المصرية بوضعها الراهن ومؤسساتها القائمة قادرة على التعامل الايجابى مع نتائج الاتفاقية ؟

يجيب د . الجبالى نفسه : هناك صعوبة بالغة فى التنبؤ بالمكسب او الخسارة الصافية للسينما المصرية من هذه الاتفاقية حيث ان نصف ايرادات الفيلم المصرى تاتى من التسويق الخارجى كما لاحظنا من الدراسات التى اجريت مؤخرا ان الفيلم المصرى سوف يحظى بقدر كبير من الحماية نتيجة الاتفاقية الجات بما يضمن اعادة الملايين من الدولارات سنويا والتى كانت تضيع بالفعل على المنتج السينمائى المصرى . وبالتالى فان مثل هذه الاموال ستساهم بلاشك فى زيادة انتشار الفيلم المصرى فى العالم وبالتالى زيادة نشر الثقافة المصرية .



○ سعد الدين وهبه : هذا مانتمناه من الجات رغم احساسى الداخلى بان اتفاقية الجات هذه ستحل مشاكل العالم الاقتصادية على حساب الدول النامية ، اما الميزة او الحسنة الهامة فى هذه الاتفاقية فهى فيما يتم انشاؤه بمعرفة وزارة الثقافة لمتابعة بنود الاتفاقية ، فلايمكن لوزارة الخارجية وحدها متابعة ذلك .

ثم يقول : البعض ـ للاسف ـ يظن ان الجات كمنظمة عالمية ستنضم الى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وانها ستساعد الدول النامية لكن العكس هو الصحيح ؟ لانه كيف لنا كدول نامية ان نصارع الدول المتقدمة الغنية التى لها خبرة اكثر من اربع قرون فى الصناعة ؟ !

○ صلاح ابوسيف : مع احترامى لآراء الجميع ؟ انا كل مايهمنى هو الفيلم المصرى ، اتفاقية الجات اذا اثرت بالايجاب على صناعة السينما المصرية فانا معها ، اما إذا ، رجُنا فى الزجلين ، فانا بالطبع ضدها ، كل مايهمنى هو توزيع الفيلم المصرى والحفاظ على حقوق الابداع المصرية سينمائيا وفى كل مجالات الابداع .

○○ واخيرا .. اننا نفتقد لمثل هذه الندوات الجادة التى يجتمع فيها الخبراء حول موضوع او قضية ثقافية او فنية تهمنا جميعا ، فما بالنا بقضية السينما فى مصر ، كنت اتمنى ان تذاع هذه الندوة على شاشة التليفزيون وان يشارك فيها العاملون فى مجالات السينما المصرية المختلفة ، لقد كان اغلب الحضور فى هذه الندوة لرجال الصناعة والاقتصاد والمال فى مصر !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطنى

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٥

فى ضوء الجات وتحرير التجارة العالمية :

« وطنى » تناقش مستقبل صناعة السيارات فى مصر

« محمد لطفى منصور » :

□ ٥ مليارات جنيه .. جملة الاستثمارات الوطنية فى صناعة السيارات فى مصر

□ الصناعات المغذية تغطى حاليا ٥٠ ٪ من مكونات السيارة .. وزيادتها الى ١٠٠ ٪ خلال السنوات القادمة

« د . عبد المنعم سعودى » :

○ اهمية التكامل العربى فى الصناعات المغذية للسيارات .

مما لا شك فيه ان سياسات التحرر الاقتصادى التى تتبعها الدولة كان لها اثرها الواضح فى جذب رؤوس الاموال للاستثمار فى مصر . وفى ضوء دعم الدولة وتشجيعها لمبدا توسيع قاعدة الملكية الخاصة اقبل العديد من رجال الاعمال المصريين على الاستثمار فى مختلف المشروعات سواء كانت صناعية او خدمية ومن هذه الصناعات تاتى صناعة عملاقة تعد بالفعل من الصناعات الراسمالية الثقيلة الا وهى صناعة السيارات وقد اقبل على الاستثمار فيها عدد من رجال الاعمال المصريين حيث بلغت جملة استثماراته نحو ٥ مليارات جنيه مصرى . وقد إتاحت هذه الصناعة فرص عمل لنحو ٧٢ الف مواطن من خلال ٩ مصانع رئيسية ونحو ٨٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التى ترتبط إرتباطا وثيقا بهذه الصناعه .

تحقيق -

القسم الاقتصادى



□ محمد لطفى منصور □

وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار « الصناعة الوطنية للسيارات اولا » ووفرت لها الحماية حتى اصبحت هذه الصناعة تغذى بالفعل نحو ٥٠ ٪ من مكونات السيارة المصنعة فى مصر وتسعى الحكومة لرفع هذه النسبة إلى ١٠٠ ٪ خلال السنوات القادمة

« ووطنى » فى هذا التحقيق تناقش إثنين من كبار المستثمرين المصريين فى صناعة السيارات لمعرفة مستقبل هذه الصناعة فى ضوء إتفاقية الجات ، وإنفتاح الاسواق العالمية على بعضها البعض مما يرفع من حدة المنافسة اخذا فى الاعتبار قدرات السوق المصرى والاسواق القريبة على استيعاب ماتنتجه هذه الصناعة فى مصر .

يقول « محمد لطفى منصور » رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات منصور ، بان مصر وإن كانت لم تقدم إلتزاما فى مفاوضات الجات بخفض التعريفة الجمركية على السيارات نظرا لما تشكله حصيلة الجمارك من اهمية لموارد الدولة إلا اننا يجب أن ندرك جيدا ان الاتجاه العالمى يسير نحو اقتصاديات السوق الحر مما سيدفعنا ان عاجلا وإن اجلا للخضوع لاليات السوق .

ويؤكد « محمد لطفى منصور » ان من الامور المهمة التى تشهدها مصر حاليا هى قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية المهمة الى جانب ابعادها الاقتصادية فصناعة السيارات فى اية دولة تعد من الصناعات المكلفة والتى تستوعب عمالة كبيرة ، ومن ثم فقد كانت المبادرة الحقيقية من قبل الدولة بتشجيعها المستثمرين على إقامة صناعة وطنية فى مصر ليس فحسب من اجل الانتاج للسوق المحلى وإنما للتصدير ايضا لزيادة الحصيلة من العملة الصعبة وتحقيق إستمرارية لعملية التنمية الاقتصادية .

ويرى « محمد لطفى منصور » ان التوسعات الكبيرة التى تشهدها مصر فى صناعة السيارات تستهدف اقامة صناعات مغذية كاملة فى المستقبل القريب ومساندة الدولة واضحة فى هذا المضمار . فالحكومة تقوم بمنح المميزات للشركات العالمية العاملة فى مصر بامل الوصول الى ١٠٠ ٪ لنسبة التصنيع فى مصر خلال السنوات القليلة القادمة .

ويؤكد « محمد لطفى منصور » ان السوق المصرى وإن كان محدودا بالمفهوم الاقتصادى العالمى إلا انه قادر على إستيعاب مزيد من التوسع ، فالطلب لايزال كبيرا على المنتج المحلى والذى يتمتع باعلى مستويات الجودة فالسوق المصرية قادرة على إستيعاب

نحو ١٠٠ الف سيارة سنويا اما بالنسبة للتصدير فيتم من خلال البروتوكولات والاتفاقات الثنائية للدخول في الأسواق الخارجية .

ويرى د . « عبد المنعم سعودى » رئيس مجلس إدارة « نيسان » و« سوزوكى » اهمية الاتجاه نحو السوق العربى نظرا لكبر حجمه وقدراته الاستيعابية الهائلة فالرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر تحتم التخطيط على مستوى العالم العربى

بالاضافة الى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لمصر ضمن دول عديدة من دول العالم النامى والمتمثلة في فترة السماح الممنوحة لمواجهة الأخطار الناتجة عن تحرير التجارة العالمية .

ويوضح د . عبد المنعم سعودى « ان السوق العربى بما فيه دول الشرق الاوسط تعد بمثابة سوق جيدة لمصر في مجال التصدير ، ولهذا فإنه من الاهمية القصوى لمصر بل وللعديد من الدول العربية تحقيق التكامل العربى في مكونات الصناعات المغذية ، وعلى هذا

فإننى ادعو الدولة - يقول د . عبد المنعم سعودى - لأن تعامل الصناعات المغذية للسيارات والتى تقام في اى بلد عربى على اعتبار انها صناعات محلية اسوة بماهو متبع في دول شرق اسيا .



اللجنة الاقتصادية بالحزب :

استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردات الزراعية

كتبت قمر شاه ذوالفقار :

طالبت اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعها امس برئاسة د . سمير طوبار بوضع استراتيجية لمواجهة اثر اتفاقية الجات على اسعار الواردات الزراعية من خلال سياسات تؤدى الى التركيب المحصولى الملائم .

واكدت دراسة خاصة للجنة ان القطاعات السلعية تلعب دورا رئيسيا فى الاقتصاد القومى من خلال زيادة العرض الكلى بما يضمن تحقيق الانطلاقة الانتاجية فى المجال الزراعى والصناعى والبترول والتعدين .

وطالبت الدراسة بالاهتمام بالتعاونيات فى المجال الزراعى الصناعى واعادة تنظيمها بما يقوى من فاعليتها لاحداث التوازن فى الاسواق حماية للمستهلك والمنتج ، كما طالبت بالارتقاء بعملية التسويق الداخلى والاستثمار فى مجالات التوزيع ، وانشاء الآليات التى تساعد المنتج على التعامل مع السوق الحرة مثل صناديق موازنة الحاصلات الزراعية وصناديق التامين على الحاصلات .

ووافقت اللجنة على تحديد موعد المؤتمر الاقتصادى الخاص للحزب فى منتصف يناير القادم تحت شعار دراسة مستقبل الاقتصاد المصرى واطار التنفيذ .

الجات: البطالة قادمة!

بقلم: يحيى المصرى
خبير اقتصادى

فى الوطن العربى: النساء المشتغلات ١٣٪ وفى العالم المتقدم: ٩٠٪

□ □ □

١٢ مليون متعطل.. عربى!

□ □ □

مطلوب: مشروعات أكثر بتكنولوجيا أقل

تشكل البطالة عاملاً أساسياً فى المشاكل الاقتصادية التى تواجه عالم اليوم، وقد اتسعت فى الوقت الحاضر حتى اصبحت سبباً مباشراً فى عمليات الإرهاب التى تسود كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وهو ما يؤدى إلى ضرورة مواجهتها على الصعيدين الدولى والمحلى، وقد طالبت بذلك اغلب الدول الاعضاء فى مؤتمر القمة الاجتماعية الذى انعقد خلال شهر مارس الماضى فى كوبنهاجن وضم اكثر من مائة وثلاثين دولة، كما كانت البطالة احد الموضوعات الأساسية التى ناقشتها قمة الدول السبع الكبرى فى شهر يوليو الماضى.

اما فى المنطقة العربية، فإن تركيبة القوى العاملة العربية توضح أن هناك بطالة متزايدة بالاضافة إلى بطالة مقنعة تظهر بوضوح فى قطاع الزراعة الذى يعمل به حوالى ستة وثلاثين فى المائة من اجمالى القوى العاملة العربية التى تبلغ حوالى ٦٦ مليون عاطل طبقا للبيانات الواردة فى تقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر عام ١٩٩٣، والتى تقدرها مراجع أخرى بما يزيد على ٧٦ مليون عامل فى عام ١٩٩٥

رتبط بذلك أيضاً انتاجية العامل فى المنطقة العربية التى مازالت ضعيفة جداً بالمقارنة مع انتاجية العامل بالمناطق الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن انتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال انتاجية العامل فى الدول العربية، كما أن نسبة المراة العربية العاملة خارج المنزل لاتزيد على ١٣ فى المائة فقط، بينما تصل هذه النسبة إلى مايزيد على تسعين فى المائة من اجمالى النساء المنتجات فى الدول المتقدمة، وهو ما يؤدى إلى انخفاض ناتج العمل فى الدول العربية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التى تهدد التنمية فى كثير من الدول العربية، كما تهدد استقرارها وامنها، وسوف تزداد هذه المشكلة خطورة فى المستقبل مع زيادة عدد السكان وعدم الاستعانة بنظم الإدارة الحديثة التى تستخدم العمال فى أماكنهم العملية الصحيحة وتعمل على زيادة انتاجياتهم تدريجيا، كما أن الخطورة الإكبر لهذه المشكلة ستظهر بعد تطبيق اتفاقية الجات التى ستلغى القيود والحواجز فى ظلها، بحيث تنتقل العمالة بين الدول بحرية ودون التزامات محددة فيزيد العرض وينخفض الطلب كما تنخفض الاجور، مما يؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين بوجه عام وخاصة فى الدول النامية، ويزداد الوضع سوءا مع زيادة حجم العمالة الجديدة التى ستدخل السوق فى المنطقة العربية والتى تبلغ حوالى ١٥ مليون عامل خلال السنوات الخمس القادمة.

ان نسبة البطالة فى كثير من الدول العربية حالياً تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموع القوى العاملة، وفى اقطار بعينها مثل تونس كانت تبلغ ١٣ فى المائة عام ١٩٨٤ فارتفعت إلى ١٦٪ عام ١٩٨٨ كما بلغت هذه النسبة فى الجزائر حوالى ١٩٪ عام ١٩٩١، ويؤكد التقرير العربى الموحد القلق الواضح الناتج عن مشكلة البطالة فى هذه الدول وخاصة أن النسبة الكبرى من البطالة تتركز فى مستويات التعليم العالى بين حاملى المؤهلات العليا حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٩ فى المائة فى المغرب عام ١٩٩٠، ولعل القلق الاكبر ينتج عن ارتفاع نسبة المتعلمين بوجه عام فى اجمالى حجم البطالة، حيث تتزايد احتياجات المتعلمين سواء فى مستوى غذائهم او فى احتياجاتهم الأخرى كالزواج أو اعالة الأسرة أو الظهور بالمظهر اللائق فى المجتمع أو حتى فى النظر إلى العاملين الآخرين الذين يحصلون على كفايتهم المادية بينما هم أقل منهم كفاءة علمية وعملية.

ولذا اهتم تقرير «التعاونيات والتنمية» الذى عرض على مؤتمر العمل العربى الثانى والعشرين المنعقد بالاسكندرية خلال شهر أبريل الماضى، اهتم هذا التقرير بضرورة تحقيق أهداف منظمة العمل العربية والمتجسدة فى خلق فرص عمل جديدة واتاحة مجالات أوسع أمام شرائح معينة فى المجتمع، خاصة الشباب والنساء والمعاقين للعمل والاسهام فى برامج التنمية، وقد ركز التقرير على الشباب الذى تتراوح أعماره بين ١٥، ٢٤ سنة الذين يواجهون فى بداية حياتهم العملية اختبارا قاسيا ووضعا صعبا فى

مواجهة سوق عمل حرجة من أجل ايجاد وظيفة او مهنة تتلاءم مع استعداداتهم ومهاراتهم التى تتكون طوال فترات الدراسة والتدريب.

وفى مؤتمر العمل أيضاً اثير موضوع القيود الأوروبية الجديدة على المشتغلين الاجانب داخل دول السوق الأوروبية الموحدة، حيث ان اتفاقية الوحدة الأوروبية التى بدأ سريانها اعتباراً من اول يناير عام ١٩٩٣، ثم تم الاتفاق بينها وبين الدول الاعضاء على توحيد التشريعات التى تنظم وجود العمالة الاجنبية داخل هذه الدول وسوف يترتب عليها الاستغناء عن النسبة الكبرى من العمالة العربية العاملة بالدول الأوروبية.

وفى مجال تناول الجوانب الاخرى للمشكلة، فلابد من الحديث عماسوف تخلقه اتفاقية الجات التى انضمت إليها حوالى نصف الدول العربية حتى الآن والنصف الباقى فى الطريق، ويهمنى أن اتناول نقطتين فى مجال العمالة والبطالة بالنسبة لاتفاقية الجات:

١ ـ تطبيق الشرط الاجتماعى الذى نادى به مدير منظمة العمل الدولية والذى يعنى ضرورة مساواة الاجور بين العاملين فى الدول النامية وفى الدول المتقدمة، هذا الشرط يؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة للبطالة التى تنتشر فى الدول النامية والتى ستتزايد حتما نتيجة تطبيق هذا الشرط لأن هذه المساواة تؤدى إلى رفع اجور العاملين فى الدول النامية وبما يؤدى بالتالى إلى رفع تكلفة انتاج السلع والخدمات بشكل لايجعلها تصمد أمام المنافسة القادمة من الدول الصناعية.

وبالتالى تغلق بعض المشروعات أبوابها أو يخفض نشاطها وتستغنى عن عدد كبير من العاملين فيزداد حجم البطالة وتزداد مشاكلها.

٢ ـ زيادة الاجور والمرتبات التى تضطر الشركات المتعددة الجنسيات إلى منحها للعاملين فى الدول النامية تطبيقا للشرط الاجتماعى سوف يؤثر ايضاً على الوضع الانتاجى لهذه الدول، فالشركات المتعددة الجنسيات تملك الدول المتقدمة ٩٠ فى المائة من أسهمها ويبلغ عددها طبقاً لأحدث الاحصائيات ٣٧ ألف شركة لها فروع فى كل دول العالم، فإذا قامت هذه الشركات بزيادة الأجور والمرتبات للعاملين فيها بالدول النامية تطبيقا للشرط الاجتماعى فى ضوء ما ورد فى الاتفاقية، فانها ستقوم بتعويض ذلك عن طريق قيامها بزيادة أسعار السلع والخدمات التى تقوم بانتاجها فى الدول النامية، أو على الاقل تخفيض مستواها الكمى والنوعى، وهو ما يؤدى إلى نقص الانتاج القومى من هذه السلع وقيام هذه الدول باستيراد العجز من الخارج وقبولها اغلاق أو الاستغناء عن بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات، مما يؤثر أيضاً على حجم البطالة ويزيد من مشاكلها المتعددة.

هل من حل لهذه القضية؟ اننى اعرض فيما يلى بعض الاقتراحات للتخفيف من حجم ومشاكل البطالة:

١ ـ إنشاء جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية تتعهد أمور البطالة فى كل دولة عربية وأخرى على المستوى العربى الشامل، على أن تقوم هذه المؤسسات باستقبال العاطلين وتسجيلهم لديها والبحث عن اماكن التشغيل المناسبة لهم، بل واقامة معاهد تدريب مهنى متوسط وعال لتدريب العاطلين بالمنطقة العربية حسب التخصصات التى يرغبون فى الالتحاق بها وبالتنسيق مع النقابات المهنية والحرفية واتحادات العمال والبنوك والمستثمرين العرب المنتشرة فى الدول العربية، وعلى أن يتخرج منها هؤلاء العاملون الذين يلتحقون بجهات العمل مباشرة أو يعملون فى المهن التى تنقص المنطقة العربية.

٢ ـ قيام ممثلى الحكومات العربية وجمعيات رجال الاعمال بوضع خطة انتاجية متخصصة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة التى تستوعب حجم عمالة مرتفعا ولاتعتمد على التكنولوجيا التى توفر العمالة.

٣ ـ قيام جامعة الدول العربية، وكافة المنظمات العربية المعنية، بالدعوة إلى مؤتمر عربى شامل يضم الاقتصاديين العرب والكتاب الذين ينادون بضرورة محاربة البطالة ويعرضون مقترحات لمعالجة المشاكل الناتجة عنها، والتى تتصل مباشرة بأمن وأمان الدول العربية، على أن يبحث هذا الاجتماع وضع خطوات محددة للقضاء على البطالة وكيفية التمويل والمساهمة فى هذه الخطة من قبل الحكومات ورجال الأعمال والبنوك وبيوت المال والشركات المعنية وكذلك من الأفراد الراغبين فى ذلك ومن الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية وإذا قبلت هذه الخطوات يمكن أن يشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية او الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تنفيذها، على أن يعتبر هذا الاجتماع مسئولاً عن التنفيذ ويقوم بمتابعته وتعديل خطواته كلما اقتضى الامر ذلك، وعلى أن يدخل فى اختصاص هذا الاجتماع بحث ايجاد فرص العمل للمهاجرين العرب العائدين من الخارج ووضعهم فى أماكن تتفق مع تخصصاتهم، وحصولهم على مرتبات ومزايا لاتقل عن المستوى الخارجى ومع الأخذ فى الاعتبار فروق الاسعار ومستويات المعيشة.

ولقد أكدت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر العمل العربى على عدد من التوصيات والقرارات فى مجال البطالة وتحسين ظروف العمل وافق عليها كل وفود الدول الاعضاء إلى جانب ٢٠٥ من رؤساء وممثلى وأصحاب الاعمال العرب الذين حضروا المؤتمر وأكدت الدورة على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية بالوطن العربى يمثل فيها أطراف العمل الثلاثة، بجانب لجان عليا تعنى بقضايا التشغيل والأجور والتدريب، ومجالس وطنية لفض المنازعات العمالية، وتحقيق السلام الاجتماعى، ووضع خطة للتدريب تتناسب مع تحسين الجودة ـ فهل تحفظ هذه التوصيات فى الأدراج كتوصيات عربية عديدة صدرت من قبل فى مئات بل آلاف المؤتمرات العربية التى عقدت خلال الخمسين سنة الأخيرة؟.

أم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ العملى إزاء تحديات متزايدة تواجه الأمة العربية، وأمام مخاطر عديدة متوقعة من حجم البطالة العربية وزيادتها خلال السنوات الخمس القادمة؟ سؤال موجه إلى مدير منظمة العمل العربية وبعيداً عن منظمة العمل الدولية!!

إن معالجة البطالة العربية والقضاء على مشاكلها، بالاضافة إلى معالجة مشاكل الفقر وتحسين ظروف العمل، لايقل فى أهميته عن معالجة اية مشاكل او كوارث واجهت المنطقة العربية .

عالم الأعمال

مصر والجات

بدأنا الاسبوع الماضي في عرض الالتزامات التي تقدمت بها مصر في ظل اتفاقية الجات لتحرير تجارة الخدمات ومن المعروف ان كل دولة قدمت جدولا حددت فيه شروط فتح اسواقها لموردي الخدمة الاجانب .

وبالنسبة لالتزامات مصر في مجال تجارة الخدمات وكما جاء في حوارنا مع وزير الاقتصاد الاسبوع الماضي فانها شملت الالتزام بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها او فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الاجانب في مجالات محدودة وفي قطاعات معينة هي البنوك - التأمين - سوق المال الانشاءات والخدمات السياحية والنقل البحري.

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

وقد عرضنا الاسبوع الماضي جدول الالتزامات في قطاع خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات التي تقدمت بها مصر في مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها:



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

الالتزامات التى تقدمت بها مصر فى مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها:

(٢) خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها

القطاع	القيود على النفاذ الى الاسواق	القيود على المعاملة الوطنية
١- الفنادق والمطاعم:	(١) توريد الخدمة عبر الحدود:	(١) غير ممكن من الناحية الفنية.
(١) الفنادق ودور الاقامة التجارية الاخرى:	عبر ممكن من الناحية الفنية	
أ. الفنادق والموتيلات ب- فنادق المنتجعات ومنشآت الاقامة	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج:	(٢)
ج- فنادق الكازينوهات (ب) المطاعم والبارات والكنتينات .	لايوجد قيود (٣) التواجد التجارى:	لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود
أ. مطاعم الخدمة الكاملة ١ ب- مطاعم الوجبات السريعة والكافتيريات	* يجب الحصول على ترخيص وفقا لمتطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق (المعايير الاساسية لذلك : حاجة السوق - وجود درجات مختلفة من الفنادق) * يمكن تقديم خدمات الكازينوهات فقط فى فنادق الخمس نجوم (بيسمح بلعب الميسر للاجانب فقط). * يتوقف العدد الاجمالى لعمليات الخدمات على متطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق (المعايير الاساسية لذلك : الموقع الجغرافى والزيادة فى عدد وشرائح السائحين). * نسبة رأس المال الاجنبى يجب الا تزيد عن ٤٩٪ من اجمال راسمال المشروعات التى تقام فى سيناء. * يجب أن يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الافراد الاجانب بموجب شروط العقد .	
	(٤) تواجد الافراد الطبيعين :	(٤) لاتوجد قيود
	لا توجد قيود باستثناء ما ورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول.	
٢- التركيبات السياحية ومنظمو الرحلات:	(١) توريد الخدمة عبر الحدود:	(١)
أ. منظمو الرحلات والبرامج السياحية المتكاملة. ب- الوكالات السياحية.	لايوجد التزام بالتحرير	لاتوجد قيود
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج :	(٢)
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى:	(٣)
	* يتوقف العدد الاجمالى لعمليات الخدمات على متطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق . * يجب ان يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الافراد الاجانب بموجب شروط العقد.	
	(٤) تواجد الافراد الطبيعيين:	(٤)
	لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول.	لاتوجد قيود
٣- الخدمات السياحية الاخرى:	(١) توريد الخدمة عبر الحدود:	(١)
(١) خدمات الادارة السياحية	لا توجد قيود	لاتوجد قيود
أ. ادارة المنشآت السياحية ب- تأجير واستئجار المنشآت السياحية .		

	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: لاتوجد قيود (٣) التواجد التجارى: الالتزام فقط بالنسبة لمكاتب التمثيل. ● يتوقف العدد الأجمالى: لعمليات الخدمات على متطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق. ● يجب ان يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الافراد الأجانب بموجب شروط العقد. (٤) تواجد الافراد الطبيعيين: لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول.	لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
(ب) خدمات النقل السياحى: ا. خدمات النقل البرى: ١. اتوبيسات النقل السياحى لمسافات طويلة ٢. اوتوبيسات النقل السياحى لمسافات قصيرة.	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لايوجد التزام بالتحرير (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج لاتوجد قيود	(١) لايوجد التزام بالتحرير (٢) لاتوجد قيود

القطاع	القيود على النفاذ الى الاسواق	القيود على المعاملة الوطنية
	(٣) التواجد التجارى: لاتوجد قيود. (٤) تواجد الافراد الطبيعيين : لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجدول.	(٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
ب ـ خدمات النقل عبر الممرات المائية الداخلية: ١ـ نقل الركاب عبر الممرات المائية الداخلية ٢ـ الرحلات المحلية عبر المياه الداخلية ٣ـ السفن السياحية.	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لا يوجد التزام بالتحرير (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: لاتوجد قيود (٣) التواجد التجارى: تخضع الاضافة الى الممرات المائية الداخلية والرحلات السياحية الداخلية للسعة الطبيعية لنهر النيل. (٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين: لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول .	(١) لايوجد التزام بالتحرير (٢) لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
ج ـ معاهد التدريب السياحى :	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لاتوجد قيود (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج : لاتوجد قيود (٣) التواجد التجارى: لاتوجد قيود (٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين: لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول.	(١) لاتوجد قيود (٢) لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود

د ـ المؤتمرات المرتبطة بالسياحة:	(١) توريد الخدمة عبر الحدود :	لاتوجد قيود	(١) لاتوجد قيود
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج:	لاتوجد قيود	(٢) لاتوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى:	لاتوجد قيود	(٣) لاتوجد قيود
	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين :	لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام مقدمة الجداول	(٤) لاتوجد قيود
هـ ـ امدادات خدمات الطعام للمنشآت السياحية:	(١) توريد الخدمة عبر الحدود :	لاتوجد قيود	(١) لاتوجد قيود
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج:	لاتوجد قيود	(٢) لاتوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى:	لاتوجد قيود	(٣) لاتوجد قيود
	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين :	لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام مقدمة الجداول	(٤) لاتوجد قيود

بين التأييد والمعارضة:

مصر تدخل عصر «جات»

القاهرة. طلعت المغربي

منذ فترة قريبة أقر مجلسا الشعب والشورى في مصر اتفاقية منظمة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «جات» لتصبح سارية المفعول بانضمام مصر رسميا اليها، في الوقت الذي تراوحت فيه وجهات النظر بشدة بخصوص الاتفاقية من تأييد كامل لها الى رفض تام.

الدكتور وجيه شندي وزير الاستثمار السابق يؤكد ان اتفاقية «جات» عرفت منذ القدم بأنها نادي الدول الغنية، لأنها تساعد الدول المتقدمة اكثر من مساعدتها للدول النامية، ذلك لان الاتفاقية كان من المفروض ان تطبق على مختلف السلع سواء كانت صناعية أو زراعية بهدف رفع القيود الكمية في مجال التجارة العالمية وتخفيض القيود الجمركية، الا ان الدول المتقدمة وجدت انه من الافضل لها ان تطبق قواعد «جات» على السلع الصناعية وعدم تطبيقها على السلع الزراعية، وهي السلع التي تنتجها اساسا الدول النامية.

ولذلك كان محور اهتمام «جات» خلال السنوات السابقة تحرير تجارة السلع المصنعة التي تنتج اغلبها الدول المتقدمة اقتصاديا، وحتى عندما بدأت الدول النامية في انتاج الغزل والمنسوجات وبرزت في هذه الصناعة وبدأت تنافس الدول المتقدمة، وجدنا الدول الصناعية تستطيع في ظل الاتفاقية أن تفرض القيود على وارداتها من المنسوجات من الدول النامية.

أما في ظل قواعد الاتفاقية الجديدة، فقد تغير هذا الوضع بدرجة كبيرة اذ اصبحت السلع الزراعية تدخل في مجال اهتمام «جات». مثلها في ذلك مثل السلع الصناعية، وأن كان التقدم في هذا المجال سيحدث خلال فترة زمنية تتراوح من 6-10سنوات، اذ اشترطت مفاوضات اورجواي ان تخفف الدول المتقدمة من القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 36٪ خلال فترة 6 سنوات، بينما تخفف الدول النامية القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 24٪ خلال 10سنوات.

ويضيف الدكتور شندي انه تم الاتفاق في جولة اورجواي على تحرير التجارة في الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة بصرف النظر عن القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية المتقدمة على وارداتها من الدول النامية، وبالتالي سيتم تحرير التجارة العالمية في مختلف السلع الصناعية بما في ذلك الغزل والمنسوجات بمختلف انواعها على اربع مراحل، المرحلة الاولى تبدأ في 1995/1/1 ونسبة التحرير فيها 16٪ المرحلة الثانية 1998/1/1 ونسبة التحرير فيها 17٪ والمرحلة الثالثة تبدأ في 2002/1/1 ونسبة التحرير فيها 18٪، اما المرحلة الرابعة والاخيرة ففي 2005/1/1 ونسبة التحرير فيها 49٪ ومعنى ذلك ان التجارة العالمية في قطاع المنسوجات ستكون حرة بالكامل دون قيود مع بداية عام 2005.

العنصر الثالث في الاتفاقية هو ادخال تجارة الخدمات وهي تشمل الملكية الفكرية المقروءة والمسموعة والمرئية سواء كانت كتابا علميا أو مصنفا فنيا أو فيلما سينمائيا بالاضافة الى الخدمات المالية والتأمينية والسياحية بمختلف انواعها وفقا لقواعد معينة.

سلبيات وايجابيات

الدكتور حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات يؤكد ان اتفاقية «جات» ذات تأثير ايجابي وسلبي على الاقتصاد المصري.. ومن أهم الآثار الايجابية للاتفاقية انها تحرر

التجارة الخارجية وتفتح الابواب امام السلع المستوردة من مختلف الدول مما يؤدي الى اضطرار المنتجين المحليين الى تحسين الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية العالمية حتى يكونوا قادرين على التصدي لمنافسة السلع الاجنبية وتخفيض التكلفة وسعر البيع، وهو ما يكون في مصلحة المستهلك المصري.

ومن ايجابيات الاتفاقية ايضا انها تتيح لمصر، بعد الغاء الدعم الاوروبي على الحاصلات الزراعية، القدرة على المنافسة وتصدير السلع الزراعية في الاسواق العالمية بعد انتهاء الميزة التي كانت عقبة امام الصادرات الزراعية المصرية التي كانت تتمتع بها الصادرات الزراعية الاوروبية وغيرها من الدول الاخرى.

ايضا من ايجابيات الاتفاقية ان مصر دولة لديها خدمات هامة وتحرير تجارة الخدمات يساعد مصر على الحصول على عوائد بالعملة الاجنبية خصوصا في قطاع السياحة والطيران المدني وشركات التأمين واعادة التأمين والملاحة البحرية وخدمات البنوك واسواق المال. كذلك تتيح الاتفاقية حماية منتجات الملكية الفكرية للأدباء المصريين في الخارج من حيث الابداع وبراءات الاختراع وبعض المسلسلات والافلام المصرية والمؤلفات العلمية التي كان يتم تزويرها في الخارج دون ان تحصل مصر على شيء منها. كذلك ايضا فان تخفيض الرسوم الجمركية يتيح زيادة المعروض من السلع في الاسواق المحلية مع انخفاض الاسعار بدلا من زيادتها بمقدار الرسوم الجمركية المرتفعة مثلما يحدث الان.

اما بالنسبة للسلبيات فأهمها ان مصر من الدول المستوردة للغذاء والغاء الدعم الزراعي يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المصري المستورد من الخارج. وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الداخل، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن إذا لم تقم الحكومة بزيادة الدعم المخصص للسلع الغذائية في الموازنة العامة، والذي يؤدي حدوثه الى زيادة عجز الموازنة وما يرتبط به من تضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

ومن سلبيات اتفاقية «جات» ايضا انه في الاجل القصير تؤدي المنافسة الى اغلاق بعض المشروعات المصرية التي تعاني من اختلالات هيكلية وهذا يؤدي الى وجود بطالة في المجتمع بعد اغلاق هذه المصانع غير القادرة على المنافسة، وهو ما يكون له آثار انكماشية على الاقتصاد المصري كما ان زيادة عدد حالات الافلاس يمكن ان تسيء الى مناخ الاستثمار في مصر.

ايضا من سلبيات الاتفاقية ان تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي الى انقاص حصيلة الجمارك في الموازنة العامة رغم انها من الموارد الاساسية وجزء رئيسي من الموارد السيادية مما يساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة.

كذلك فان كثيرا من الدول الاجنبية بعد تحرير التجارة والغاء الدعم سوف تقوم بتعويض ذلك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على منتجاتها مما يؤدي الى زيادة اعباء الواردات المصرية بصفة عامة مع انخفاض حصيلة الصادرات المصرية الامر الذي ينتهي الى وجود عجز ملحوظ في ميزان المدفوعات واتجاه قيمة الجنيه المصري للانخفاض مقابل العملات الاجنبية.

الاستيقاظ متأخرا

اما الدكتور محسن الخضيري، الخبير الاقتصادي، فيرى ان اتفاقية «جات» والدوي المصاحب لها بمثابة مأساة كبرى، فإننا استيقظنا من سبات عميق لنجد أمامنا هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت اتفاقية «جات» فيه ما هي الا بديل مؤقت عابر من الضلع الثالث الذي اسسته الامم المتحدة لتنظيم الاقتصاد الدولي منذ عام 1945 وهي منظمة «تحرير التجارة الدولية» فهي الضلع الثالث لمثلث البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتنظيم امور الاقتصاد العالمي.

ومن ثم فان التوقيع على ميلاد منظمة التجارة الدولية ما هو الا أمراً تم بعثه من الماضي وليس امرا حديثا.

وتضم اتفاقية ميلاد منظمة التجارة الدولية التي تحل محل «جات» 28 اتفاقية وملاحق متعددة لها كل منها يختص بنشاط من الانشطة الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة، وقد نجحت «جات» في آخر جولة لها في تنظيم كل من تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والافكار التي تفتح المجال واسعا امام قدرات وابداعات البشر وعلى عكس ما قد ذهب اليه البعض في مصر من أن الاتفاقية تمثل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي، فانها على العكس من ذلك تمثل لنا فرصة عظيمة يتعين انتهازها للتصدير والتعامل دوليا. فهي تفتح الباب واسعا امام الصادرات المصرية لجميع دول العالم والتي نملك نحن فيها مزايا تنافسية لم تمتد اليها يد الاستغلال. بل ان المستغل حاليا ضعيف للغاية وبشكل سيء ويحتاج الامر الى اعادة هيكلة تنظيمية ادارية للوحدات والانشطة القائمة لتعطي انتاجا افضل يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين في الخارج.

ولنعطي مثالا على ذلك بصناعات الغزل والنسيج والسياحة وبرامج الكمبيوتر فصناعة الغزل والنسيج تم قتلها في الماضي نتيجة استنزاف الخبرات البشرية، وارهاقها بنظم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

المنافسة المفتوحة قد تؤدي الى اغلاق المصانع عديمة الكفاءة وبالتالي زيادة البطالة

ادارية عتيقة وعدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج واستخدام خامات رديئة للغاية سواء من حيث الاقطان او الغزول في الوقت الذي يصدر فيه القطن المصري طويل التيلة عالي الجودة، ويستورد بدلا منه أقطان رديئة تؤدي الى مشاكل في الانتاج. ولقد آن الاوان لتصنيع القطن المصري داخل مصر وتصدير المنتجات نهائيا في شكل ملابس، وهو ما يمكن ان يعطي ناتجا اجماليا اضافيا قدره 50 مليار دولار. أما بالنسبة لقطاع السياحة فمصر تمتلك امكانيات هائلة فيها لم تستغل بعد، فمصر لم تستغل سوى واحد من خمسين من امكانيات السياحة باعتمادها على قطاع الاثار فقط، في الوقت الذي يعرف فيه العالم 49 نوعا من انواع الخدمات السياحية من بينها سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والثقافية وسياحة الترفيه المزدوج الى آخره. فاذا ما اعطيت للسياحة البعد الكافي والاهتمام المطلوب فانها يمكن ان تحقق لنا ما يزيد على الـ20 مليار دولار سنويا.

واذا نظرنا الى قطاع خدمات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر فان لدينا العقول الموهوبة التي اذا امكن استغلالها الاستغلال الامثل فانها يمكن ان تعطي لنا برامج متنوعة سواء في برامج الترفيه أو التشغيل او التنفيذ أو برامج التزامن التكتيكي، وكل هذا يعطي عوائد ضخمة قد تصل الى 10 مليارات دولار اذا ما احسن استخدامها.

شر لا بد منه

محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية يشير الى ان اتفاقية «جات» بمثابة شر لا بد منه، وكان لا بد ان نوافق عليها لاننا جزء من العالم. والمطلوب من الحكومة المصرية الان طبقا للاتفاقية ان تعيد حساباتها خلال 10سنوات مع رجال الاعمال المصريين الموجودين في الداخل والخارج لتشجعهم على استثمار اموالهم عن طريق نظام ضريبي افضل يؤدي الى انشاء شركات عملاقة تقوم بتصنيع المنتجات العالمية في الداخل بذات الجودة والتكلفة حتى نصبح قادرين على المنافسة فعلا.

واذا كان البعض يتخوف من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى خفض حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة خفض الجمارك والضرائب على السلع المستوردة فهذا التخوف مبالغ فيه ويؤدي الى العكس من ذلك الى زيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة زيادة حجم المبيعات اما بالنسبة لتخوف البعض من ان الاتفاقية سوف تؤدى الى اغراق السوق بالسلع الاجنبية المستوردة والرخيصة للسيطرة على السوق. وهذا التخوف صحيح وسوف يحدث فعلا قريبا حيث تعمد العديد من الشركات الاجنبية الى بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة احيانا للسيطرة على السوق ثم رفعها بعد ذلك .وهذا يتطلب من الدولة اعداد مشروع قانون ضد الاغراق بفرض رسم على السلع المستوردة يسمى رسم مكافحة الاغراق بحيث لا يقل سعر السلعة عن السعر الحقيقي حتى لا يشعر المستهلك بأي طفرة في السعر لسلعة تعود عليها.

اخيرا بقي ان نذكر ان اتفاقية «جات» تتطلب من الدولة اجراء اصلاح هيكلي في الاقتصاد المصري والغاء القوانين واللوائح المعوقة للاستثمار.

وحول تأثير الاتفاقية على سوق الاوراق المالية يرى الدكتور محمد حامد مدير بورصة القاهرة انه سوف يكون تأثيرا بعيد المدى وبطريق غير مباشر. وسوف يتراوح التأثير عموما على ارباح الشركات المساهمة اما سلبا او ايجابا حسب انخفاض الارباح او زيادتها وسوف يكون التأثير سلبا اذا ادت الاتفاقية الى انخفاض الارباح لان هذا سيؤثر بالتأكيد على اسعار الاسهم فيجعل الطلب عليها قليلا نتيجة قلة العائد على الاسهم وفي هذه الحالة يجب الموازنة بين العوائد على الاسهم والعوائد الاخرى المتاحة لرؤوس الاموال مثل الفوائد على الودائع والفوائد على السندات.

من ناحية اخرى قد تؤثر «جات» ايجابا على سوق الاوراق المالية اذا قدر للصناعة المصرية أن تتماشى مع الجودة العالمية. فتزيد الصادرات وتزيد بالتالي ارباح الشركات مما يؤدي بالتالي الى زيادة العائد على الاسهم ثم زيادة الاقبال عليها.

توصيات عديدة

وحول تأثير «جات» على الاقتصاد المصري تشير دراسة هامة للمجالس القومية المتخصصة الى انه لا بد ان تأخذ مصر زمام المبادرة بالتعاون مع البلاد النامية الاخرى لحث المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية على الوصول الى صيغة توفيقية حسما للنزاع بينهما فيما يتعلق بالحماية الزراعية. ويترتب على الغاء

او تقليل الدعم للانتاج الزراعي في المجموعة الاوروبية ارتفاع اسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن ولذلك آثاره السلبية على البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية ومن بينها مصر.

وتقدر التكلفة الاضافية التي تتحملها مصر بسبب هذا الارتفاع بما يعادل نحو 300 مليون دولار. وقد اعترفت البلاد الصناعية الرئيسية بهذا الاثر السلبي لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية لذا لا بد ان نبادر بالتعاون مع بعض البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية الى حث البلاد الصناعية على انشاء لجنة خاصة مشتركة في اطار اتفاقية «جات» لتحديد مقدار التكلفة الاضافية التي تترتب على تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وان يمثل التعويض الممنوح للبلاد النامية المستوردة لمواد غذائية اضافة للمعونات الاخرى وليس خصما منها او على حسابها.

وتطالب الدراسة ايضا بازالة القيود الكمية التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق الالغاء التدريجي لاتفاقية المنسوجات المطبقة منذ 1962 وادخال هذا القطاع الهام بعد فترة انتقالية في نطاق الاحكام العامة للاتفاقية ، ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية واخضاعها لقيود جمركية اخف وطأة على صادرات البلاد النامية. لذا لا بد ان تعمل مصر من الآن على ترشيد تلك الصناعة ورفع مستوى كفاءتها وازالة المعوقات التي تحد من استغلال امكاناتها الكبيرة، ولا بد كذلك من ازالة القيود الجمركية التي تحد حاليا من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية وصناعة الاثاث والأواني الفخارية والزجاجية.

كذلك تطالب الدراسة بعدم المغالاة في مستويات التعرفة الجمركية وتضييق الفجوة بين اعلى تعرفة وادناها تشجيعا للمنافسة ومنعا من عزلة المنتج المحلي عن متطلبات المنافسة في الاسواق العالمية، وان يتم تحرير التجارة الخارجية، وان يتم الانتقال من الوسائل الكمية الى الوسائل السعرية بصورة تدريجية وكذلك من الواجب الانتقال تدريجيا من درجات الحماية العالية الى درجات الحماية المعتدلة دون ان نصل بالضرورة الى حرية التجارة تماما، كما ينبغي اعطاء المهلة الكافية للمنتج المحلي لكي يتواءم تدريجيا مع الانفتاح على الاسواق العالمية.

وبالنسبة للدعم تطالب الدراسة بالتحول تدريجيا من دعم الاسعار الى دعم دخول المستحقين وذلك لما ينطوي عليه نظام دعم الاسعار من هدر اقتصادي جسيم، ولا ينبغي محاكاة البلاد الصناعية التي تطبق احيانا نظاما باهظ التكاليف لدعم انتاجها الزراعي، كما هو الحال في بلاد المجموعة الاوروبية.. فالدعم لديها هو الاستثناء وليس القاعدة ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

« طلاسم » الجات .. من يفكها؟

عصام رفعت



لم يتقدم احد لفك طلاسم هذا اللغز المسمى «الجات» .. لقد وافقت مصر على الانضمام إلى الاتفاقية .. وحددت التزاماتها فى مختلف القطاعات .. غير انه لم يتحرك اى قطاع لكى يناقش كيف يتعامل ويتفاعل مع الجات ؟

صحيح ان هناك فترة عشر سنوات مهلة لكى نعدل من اوضاعنا بما يتناسب مع الجات .. غير ان سنة من تلك المهلة قاربت على الانتهاء .. ونحن نخشى ان سنة تمر وراء الأخرى قبل ان تبدأ خطوات الاعداد والاستعداد ..

إننا نتصور عملا قوميا كبيراً فى هذا المجال .. نتصور ان الأحزاب تدرس فى لجانها الاقتصادية الطريق إلى التعامل مع الجات ..

نتصور ان الجامعات ومراكز ابحاثها وكليات التجارة بها وغيرها من الكليات المتخصصة تعطى التفاتة إلى هذه القضية الهامة ..

نتصور ان جمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية .. كلها معا تبحث وتدرس .

نتصور ان يتقدم اتحاد البنوك خطوات تجاه دراسة اوضاع الجهاز المصرفى وتأثيرات الجات..

نتصور ان قطاعات بعينها تتحرك لتعرف كيف تتعامل مع الجات وفى مقدمتها السينما المصرية والثقافة المصرية والكتاب المصرى .. وصناعة الدواء وصناعة المقاولات .. وصناعة النقل بكافة انواعه .. وباقى قطاع الخدمات ..

نتصور أن التركيب المحصولى لمصر يحتاج إلى دراسة على ضوء ما جاءت به اتفاقية الجات بشأن الغاء الدعم الممنوح من الدول لقطاع الزراعة.

ان الجات هى حجر رشيد القرن الواحد والعشرين وعلينا أن نبحث كيف نفك رموزها.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٥

مصر والجات

على مدى الاسبوعين الماضيين قدمنا للالتزامات التى تقدمت بها مصر لتحرير تجارة الخدمات في اطار اتفاقية الجات.

وهذه الالتزامات في مجملها تحدد الشروط وقواعد دخول الاجانب سوق الخدمات في مصر بما يتضمنه من انشطة مختلفة.

وقد تناولنا في العددين السابقين جداول الالتزامات المصرية في كل من قطاع خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها وقطاع خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها نعرض هذا الاسبوع لقطاع غاية في الاهمية. وهو الخدمات المالية والتى يندرج تحتها كل من الخدمات التامينية والمصرفية . واذا كان القطاع المصرفى قد شهد منذ فترة طويلة نشاطا اجنبيا داخل السوق المصرى فانه مختلف بالنسبة لقطاع التامين ولاشك انه سيشهد تغيرات هامة نتيجة دخول المنافسة الاجنبية الا ان المفاوض المصرى في اتفاقية الجات استطاع ان يقدم الالتزامات المصرية بالشكل الذى يحافظ على استقرار السوق وعلى حقوق ومصالح شركات و التامين الوطنية .

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

ويلاحظ ان جداول الالتزامات التى تقدمت بها مصر لتحرير التجارة في مجال الخدمات التامينية يتضمن في بعض الحالات . شرط « تطبيق حاجة السوق الاقتصادية».

وقد علم « عالم الاعمال» من مصادر بوزارة الاقتصاد أن المعايير الاساسية لحاجة السوق الاقتصادية فيما يتعلق بخدمات التامين واعادة التامين (فروع الشركات الاجنبية والشركات المشتركة) تتكون من اربع نقاط هى:

■ أن يعطى الفائض فى الطلب على الاشكال التقليدية للتأمين للشركات الجديدة فرصة للعمل دون حدوث منافسة ضارة للسوق أو المواقف المالية للشركات القائمة وبالتالى حاملى الوثائق

■ استنفاذ نسبة ٥٠ ٪ من طاقات الشركات القائمة . ويتم حساب هذه النسبة على اساس هامش الملاءة بحيث يكون هناك فائض فى الطلب يتجاوز الطاقة التى تمكن الشركة الجديدة من تحقيق هدفها.

■ أن يؤدى انشاء شركة جديدة الى زيادة فى اجمالى نسبة الاحتفاظ فى السوق مع الاخذ فى الحسبان الاعتبارات الفنية.

■ أن تقدم الشركة الجديدة تغطية تامينية جديدة.



٣- الخـــدمات المــاليـــة

٣-١- التـــأمـــين

القطاع	القيود على النفاذ الى الاسواق	القيود على المعاملة الوطنية
التامين واعادة التامين: ١ - التامين على الحياة ، التامين الصحى التامين ضد الحوادث	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لاتوجد قيود (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: لاتوجد قيود (٣) التواجد التجارى: ■ يسمح الشركات الاجنبية والشركات المشتركة بممارسة نشاطها فى المناطق الحرة فقط ويشرط أن تقتصر تعاملاتها على العملات الحرة ■ التواجد التجارى داخل البلاد ، بخلاف المناطق الحرة، وسوف يسمح به فى غضون خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات حيز التنفيذ (اول يناير ١٩٩٥) وعندئذ يتم تطبيق حاجة السوق الاقتصادية للتامين ■ نسبة رأس المال الاجنبى لايجب أن تتجاوز ٤٩٪ من اجمالى رأسمال الشركة. ■ يجب اسناد نسبة ٥٠٪ من التجاوز عن الاحتفاظ باقساط مخاطر التامين الى الشركة المصرية لاعادة التامين ونسبة ٥ ٪ من اجمالى عمليات الشركة الاجنبية او المشتركة الى الشركة الافريقية لاعادة التامين. (٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين: *يجب أن يكون مديرو الشركات من المصريين.	(١) لاتوجد قيود (٢) لايوجد قيود (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
٢ - التامين العام	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لايوجد الالتزام بالتحرير (٢) استهلاك الخدمة فى الخارج لاتوجد قيود (٣) التواجد التجارى * يسمح لشركات الاجنبية والمشتركة بممارسة نشاطها فى المناطق الحرة فقط ويشرط أن تقتصر تعاملاتها على العملات الحرة. ■ التواجد التجارى داخل البلاد بخلاف المناطق الحرة، سوف يسمح به فى غضون خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات حيز التنفيذ (أول يناير ١٩٩٥) وعندئذ يتم تطبيق حاجة السوق الاقتصادية التامين ■ نسبة رأس المال الاجنبى لايجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالى رأسمال الشركة المشتركة ■ يجب اسناد نسبة ٣٠٪ من إجمالى حجم التعاملات الى الشركة المصرية لاعادة التامين ونسبة ٥٪ من اجمالى عمليات الشركة الاجنبية او المشتركة الى الشركة الافريقية لاعادة التامين.	(١) لايوجد التزام بالتحرير (٢) لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود



القطاع	القيود على النفاذ الى الاسواق	القيود على المعاملة الوطنية
٣ اعادة التامين و اعادة اعادة التامين	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين:	(٤)
	يجب ان يكون مديرو الشركات من المصريين	لاتوجد قيود
	(١) توريد الخدمة عبر الحدود لاتوجد قيود	(١) لاتوجد قيود
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: لاتوجد قيود	(٢) لاتوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى: * يسمح للشركات الاجنبية والشركات المشتركة بممارسة نشاطها فى المناطق الحرة فقط وبشرط ان تقتصر تعاملاتها على العملات الحرة * عدم تطبيق متطلبات حاجة السوق الاقتصادية على التواجد التجارى داخل البلاد (بخلاف المناطق الحرة) * نسبة رأس المال الأجنبي لا يجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالى رأسمال الشركة المشتركة . * لايسمح لشركات التامين وشركات اعادة التامين بالتعامل مع معيدي التامين غيرالمسجلين بسجل الهيئة العامة للرقابة على التامين * يجب اسناد نسبة ٥ ٪ من حجم عمليات الشركات الاجنبية للشركة الافريقية لاعادة التامين * تتعهد الشركة المصرية لاعادة التامين بقبول الانظمة التالية: . فى مجال التامين على الحياة ٥٠٪ من التجاوز فى الاحتفاظ على اساس اقساط المخاطر لاى شركة . فى مجال التامين العام: ٢٠٪ من اجمالى حجم العمليات	(٣) لاتوجد قيود
	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين: لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمة الجداول	(٤) لاتوجد قيود
٤ - الخدمات المعاونة للتامين (بخلاف الوساطة): ١ - الخدمات الاكتوارية	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لايوجد التزام بالتحرير	(١) لايوجد التزام بالتحرير
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج لايوجد التزام بالتحرير	(٢) لاتوجد التزام بالتحرير
	(٣) التواجد التجارى: يجب ان يكون الخبير الاكتوارى مقيما فى مصر	(٣) لاتوجد قيود
	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين: لاتوجد قيود	(٤) لاتوجد قيود
ب - خدمات الاستشارات (تقدير المخاطر وادارة المخاطر فقط)	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لاتوجد قيود	(١) لاتوجد قيود
	(٢) استهلاك الخدمة فى الخارج: لاتوجد قيود	(٢) لايوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى: لاتوجد قيود:	(٣) لايوجد قيود
	(٣) التواجد التجارى: لاتوجد قيود	
	(٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين لاتوجد قيود	



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٥

		(٤) لايوجد قيود
ج - تقدير الخسائر	(١) توريد الخدمة عبر الحدود : لايوجد التزام بالتحرير (٢) استهلاك الخدمة في الخارج : لايوجد التزام بالتحرير (٣) التواجد التجاري : يجب ان يكون مورد الخدمة الأجنبي مقيما فى مصر ومرخصا له بمزاولة المهنة من جهة مختصة في بلده الأصلي وان يسجل في سجل مصري لهذا الغرض . (٤) تواجد الأشخاص الطبيعيين لاتوجد قيود	(١) لايوجد الالتزام بالتحرير (٢) لاتوجد التزام بالتحرير (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
د. مكاتب الاتصال	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: لاتوجد قيود (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد قيود (٣) التواجد التجاري: تقتصر التواجد التجاري لاغراض العلاقات العامة والابحاث فقط (٤) تواجد الاشخاص الطبيعيين لاتوجد قيود باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجداول	(١) لاتوجد قيود (٢) لاتوجد قيود (٣) لاتوجد قيود (٤) لاتوجد قيود
هـ . الوساطة	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: الالتزام فقط بالنسبة لخدمات: التامين وخدمات اعادة التامين (٢) استهلاك الخدمة في الخارج: الالتزام فقط بالنسبة لخدمات التامين وخدمات اعادة التامين. (٣) التواجد التجاري: لايوجد التزام بالتحرير (٤) تواجد الأشخاص الطبيعيين لايوجد التزام بالتحرير	(١) لاتوجد قيود (٢) لاتوجد قيود (٣) لايوجد التزام بالتحرير (٤) لايوجد التزام بالتحرير

خبير اقتصادي أردني:

الانضمام إلى اتفاقية "غات" سيزيد أسعار وارداتنا السلعية

□ عمان - من صلاح حزين:

■ أكد الخبير الاقتصادي الأردني والوزير السابق تيسير عبدالجابر ان انضمام الاردن إلى الاتفاقية العامة التعرفات الجمركية والتجارة (غات) سيؤدي إلى آثار سلبية عليه، غير ان هذه الآثار اكثر سلبية في حال عدم الانضمام.

وقال إن بين الآثار السلبية زيادة اسعار الواردات السلعية إلى الأردن. واضاف، في محاضرة ألقاها عن أثر الانضمام إلى «غات» ان عدم انضمام أي دولة إلى الاتفاقية يعني انها لن تستفيد من امكان دخول اسواق أوروبا واليابان بسهولة.

وأشار إلى ان زيادة الاسعار ستشمل السلع الغذائية التي يستورد الأردن منها سنوياً ما قيمته ٥٠٠ مليون دينار. وأوضح ان واردات الاردن عام ١٩٩٤ بلغت نحو ٢.٣ بليون دينار مقابل صادرات قيمتها ٦٦٥ مليون دينار دنها نسبة ٤٢.٥ في المئة إلى البلدان العربية.

وذكر عبدالجابر أن الأدوية، وهي من اهم الصادرات الاردنية ستتأثر سلباً لدى الانضمام إلى «غات». وذلك نتيجة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية. وأوضح ان معظم الأدوية التي تنتج في الأردن لا تحصل على موافقة البلد صاحب الاختراع، مشيراً إلى ان التقارير الدولية تؤكد أن ٢ في المئة فقط من منتجات الأردن الدوائية يتم بموجب اتفاقات دولية.

واشار إلى ان اضافة كلفة براءة اختراع ستزيد كلفة الأدوية الأردنية وصادراته دنها، موضحاً أن الأردن يصدر من الادوية ما نسبته ١١.٥ في المئة من اجمالي صادراته.

في المقابل، اعتبر عبدالجابر أن بين الآثار الايجابية للانضمام إلى الاتفاقية سيتيح الافساح في المجال للاقتصاد الأردني لزيادة قيمة الصادرات الزراعية والاستفادة من فتح الأسواق أمام المنسوجات والملابس. وهي سلع لم تكن تدخل السوق العالمية. كما اشار إلى ترشيد التعرفة الجمركية المطبقة في الأردن والاجراءات الحكومية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذلك الانضمام إلى السوق العالمية.

اما على المستوى العربي فقال إن أحد الآثار المباشرة للانضمام إلى «غات» انخفاض الدخل القومي في البلدان العربية بما قيمته ٣.٥ بليون دولار. إذ أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية، اضافة إلى زيادة اسعار السلع الزراعية. لكنه اشار إلى ان هناك في المقابل امكان تحسن صادرات البلدان العربية غير النفطية، خصوصاً المنسوجات والملابس.

ولاحظ أن اتفاق الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مع اليابان على انشاء منطقة للتجارة الحرة سيؤدي إلى تخفيف الآثار السلبية للانضمام إلى «غات» لأن ذلك سيقلل منافسة بلدان وسط اوروبا وشرقها.

مـــال
تجارة
اقتصاد

قبل بدء تطبيق اتفاقية الخدمات المالية فى «الجات

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يطلبان زيادة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصريين

الجانب المصرى يطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيل دخول العمالة المصرية

كتب - ياسـر صبحى

طالبت الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبى مصر بمزيد من التحرير فى جدول التزاماتها الخاص بتجارة الخدمات المالية فى إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية (الجات) و التى انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية. كما طالبت مصر الولايات المتحدة بإزالة بعض المعوقات فى اسواقها المالية كذلك تحرير دخول العمالة المصرية الى اوروبا وأمريكا . و بينما كانت هناك طلبات خاصة بجدول الالتزامات فى قطاعى المصارف و التامين لم تكن هناك اية ملاحظات او مطالب اضافية فى تحرير سوق راس المال.و من المنتظر الوصول الى حل بين الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالميةحول اتفاقية الخدمات المالية (و التى تشمل التامين و المصارف و أسواق المال) قبل ٢٨ من شهر يوليو الحالى و هو الميعاد الجديد الذى تم تحديده لبدء سريان الاتفاقية بعد صعوبة الوصول إلى إتفاق لعدم رضاء الولايات المتحدة عن جداول التزامات بعض الدول المتقدمة والنامية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٥/٦/٢

و توضح الدكتورة فائقة الرفاعى وكيلة محافظ البنك المركزى ان اتفاقية دورة اوروجواى التى تم توقيعها فى ابريل من العام الماضى لم تتضمن اتفاقية التجارة فى الخدمات المالية نظرا للاختلافات القائمة و اتفقت الدول الاعضاء على ان تستمر المشاورات بخصوصها لمدة ستة اشهر بعد سريان اتفاقية دورة اوروجواى و بدء عمل منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥ اى ان تمتد المفاوضات حتى ٣٠ يونيو الماضى . و قد تم خلال الفترة اجراء مفاوضات ثنائية لتحسين جداول إلتزامات الدول و معنى التحسين هو الاتجاه نحو مزيد من التحرير وإزالة القيود خاصة المتعلقة بالنفاذ الى الاسواق (عدم وجود عوائق للدخول) و المعاملة الوطنية (عدم التفرقة بين المؤسسات الاجنبية و الوطنية) و مبدا تطبيق الدولة الاولى بالرعاية (اعطاء ميزة لدولة ما يعنى سريانها على جميع الدول الاعضاء فى الاتفاقية) بحيث تصبح الاتفاقية سارية المفعول من اول يوليو الجارى.

و تضيف انه بناء على طلب الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبى تمت مفاوضات ثنائية لمصر معهما حيث يوليان اهمية لمصر نظرا لارتباطها معهما ببرنامج للشراكة الاقتصادية .

و توضح ان مصر والهند و باكستان هى الدول النامية التى كانت محل اهتمام الوفدين الاقتصاديين و كانت اهم المفاوضات الثنائية الاخرى تتم مع اليابان و كندا و استراليا و النرويج و بالطبع بين الاتحاد الاوروبى و الولايات المتحدة.

و قد شملت طلبات الوفدين الامريكى و الاوروبى من مصر خلال المفاوضات الثنائية مزيدا من التحرير للخدمات ،فطبقا لقانون الاستثمار يتم تملك الاجانب لرؤوس اموال المصارف بحد اقصى ٤٩٪ و طبقا للقانون رقم ٣٧ للبنوك و الائتمان و اللائحة التنفيذية له سمح للبنوك الجديدة و التى تنشا بعد صدور القانون أن تمتلك الاجانب حتى ٥١٪ و يطالب الوفدان بالتوحيد بين القانون الجديد و القديم بحيث تصبح ملكية الاجانب ٥١٪ على الاقل فى كل الحالات . و فيما يتعلق بمنح التراخيص لبنوك اجنبية جديدة فوفقا لجدول الالتزامات المصرى يخضع ذلك تحت إختبار مدى الحاجة الاقتصادية ، و هما يطالبان بإلغاء هذا القيد

بحيث يكفى للبنك الاجنبى أن يقدم خطة لمدى حاجة المنطقة للبنك يشير فيها لخطة عمل البنك فى المنطقة التى يرغب فيها و يؤكد المامه بظروف السوق و اوضاعها و المنافسة التى سيواجهها فى مصر . و وتوضح وكيل المحافظ أن هذا منظور على المستوى الصغير اما مستوى الحاجة الاقتصادية التى تطبقه مصر فهو على مستوى الاقتصاد القومى ككل. و هو يشمل مدى وجود البنوك الاجنبية فى مصر نسبة للبنوك الوطنية من حيث العدد و الحاجة اليها كما يشمل السياسات الاقتصادية المتبعة مثل التحول للقطاع الخاص سواء للبنوك او لقطاع الاعمال و سياسة

إنعاش و تطوير سوق المال و التى من شانها احداث تدفقات راسمالية من البنوك لسوق المال فى اطار واسع و حتى تتوازن الاصول المالية لدى سوق راس المال بصورة مناسبة مع مع الاصول المالية لدى الجهاز المصرفى يثار التساؤل حول مدى امكانية دخول بنوك جديدة فى ظل هذه السياسات. هناك ايضا مؤشر اخر

و هو تعبئة المدخرات و نسبتها للائتمان المصرفى و الوضع الحالى يشير الى ان الجهاز المصرفى قادر على تعبئة المدخرات القومية بصورة كبيرة و توجيهها للاستثمار عن طريق منحه - الائتمان بل و لديه فائض فى السيولة اذا كانت الحاجة الى بنوك جديدة.

اما فيما يتعلق بالمنافسة فى الجهاز المصرفى فانه بتطبيق معايير بازل و كفاية راس المال و تطوير المصارف لمواكبة التطورات العالمية و دمج البنوك الوطنية للتنمية اصبحت المنافسة فى السوق المصرفية محليا منافسة قوية و بالتالى لا يوجد حاجة لبنوك جديدة تزيد من تلك المنافسة. و من الضرورى ان يعطى الفرصة اولا للبنوك الاجنبية القائمة ان تصل بمساهماتها إلى ٤٩٪ حيث بعضها لم يصل لهذه النسبة بعد. كما طلب الجانبان الامريكى و الاوروبى من مصر السماح بمنح تراخيص لإنشاء شركات لبيع المعلومات و البيانات المالية و المصرفية ومعالجة هذه البيانات ببرامج جاهزة (سوفت وير) و بيعها الى الخارج. ووفقا للقوانين السارية فإن جهاز

التعبئة العامة و الاحصاء هو المسئول عن جمع البيانات و على اى جهة ترغب فى تجميع المعلومات ان تحصل على الموافقة منه. و تشير الى ان وجود تلك الشركات لا يعنى الغاء أو التاثير باى صورة على نشاط و مسئولية جهاز التعبئة العامة و الاحصاء حيث انه المسئول القومى عن تجميع الاحصاءات بكافة اشكالها و انواعها وهو يقوم بتوفيرها بشكل منتظم ووفقا للمعايير الدولية. و تطبيقا لمبدا الشفافية و الذى يتمشى مع توجهات الاقتصاد الحر المعتمد على القطاع الخاص فاتخاذ القرار لا بد ان يتم من خلال وضوح الرؤية و من خلال بيانات تفصيلية . و تشير الى أن الجانب المصرى لا يختلف عن مبدأ الافصاح و لكن كون هذه الشركات محلية او اجنبية فهى تخضع لرؤية الاقتصاد القومى فى التنفيذ و هو ما يجرى دراسته حاليا.

المطالب المصرية

و تقول د. فائقة الرفاعى انه على الرغم من المطالب الخاصة بمزيد من التحرير فى جدول الالتزامات المصرى فى الخدمات المالية الا ان هذا الجدول فى رايهما يعد من افضل الجداول المقدمة من الدول النامية. و قد ساعد على ذلك تحرير التعامل بالنقد الاجنبى و تعديلات قانون البنوك و قانون سوق راس المال بالاضافة الى صدور قانون التاجير التمويلى و الذى لم يدخل بعد فى جدول الالتزامات فى انتظار صدور اللائحة التنفيذية.

اما فيما يتعلق بمطالب مصر فهى تتمثل فى الحصول على نفس المعاملة فى الولايات المتحدة و دول الاتحاد الاوروبى و قد عبرت مصر عن وجهة نظرها للقيود العديدة بالنسبة للنفاذ للاسواق و المعاملة الوطنية خاصة فى جدول إلتزامات الولايات المتحدة حيث ان لكل ولاية قوانينها و قيودها الخاصة . و طالبت مصر إعادة النظر فى تلك القيود حتى تكون الولايات المتحدة قدوة فى مجال تحرير الخدمات المالية.

كذلك فإن مصر تطالب كلا الوفدين بتقديم التزامات تتعلق بحرية انتقال العمالة المصرية اليهما فى مقابل مزيد من تحرير الخدمات المالية فى مصر.

و توضح ان وجود اتفاقيتى الشراكة فيما بين مصر و الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبى يظهر مدى أهمية التوصل لاتفاق فى تحرير الخدمات المالية معهما. حيث ان ذلك سيدفع بالاستثمار الخاص المتبادل و يساهم فى زيادة التبادل التجارى و تيسير التعاملات المالية . و بقدر حرية التجارة و تدفق الاستثمارات بقدر ما يجب ان تتحرر الخدمات و التدفقات المالية بين الأطراف.

امريكا كالعادة

و كانت الولايات المتحدة قد اثارت المشكلة فى اجتماع مجلس الخدمات بمنظمة التجارة العالمية. فبعد ان انتصرت السياسة الامريكية فى الضغط على اليابان فى مشكلة السيارات و قطع الغيار مارست الولايات المتحدة ضغوطها على الدول لتحقيق مزيد من التحرير فى تجارة الخدمات المالية.

ففى ضوء إختلاف وجهات النظر بين الدول خلال المفاوضات الثنائية التى سبقت الاجتماع الجماعى اعلنت الولايات المتحدة فى الاجتماع الجماعي عن عدم رضاها عن جداول إلتزامات عدد كبير من الدول و انها حاولت خلال العام الماضى المطالبة بمزيد من التحرير الا ان الدول لم تلتزم بالقدر الكافى لذلك اتخذت الولايات المتحدة قرارين الاول يتعلق بالمعاملة الوطنية حيث اعلنت الابقاء على الوضع الراهن دون منح المزيد من المزايا للاجانب و الثانى هو عدم الالتزام بتطبيق مبدا الدولة الاولى بالرعاية و استخدامه على اساس ثنائى و ليس جماعى بمنح امتيازات لبعض الدول دون غيرها . و يعنى ذلك نسف المبدا الاساسى الذى تقوم عليه اتفاقية تحريرالخدمات المالية . و قد اعربت الدول الاعضاء خاصة اليابان و المانيا و كندا او النرويج و الهند و باكستان و سويسرا و نيوزيلاندا و استراليا عن شعورها بالصدمة و الاحباط تجاه الاعلان الامريكى. وبعد مداولات قد تم اتخاذ قرار بإعطاء مهلة اخيرة لمدة اربعة اسابيع حتى ٢٨ يوليو الحالى تقوم خلالها الدول باجراء تحسينات ملموسة على جداول التزاماتها حتى يمكن اقرار الاتفاقية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٥

نحو الهدف

إن تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية لها اثر كبير على سوق الدواء المصرى ومن ثم على السياسة الدوائية المصرية .. فتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية سيؤدى الى اغراق السوق المصرية بادوية مستوردة باهظة الثمن بمستوى لا يتماشى واهميتها العلاجية ولكنه يحقق مكاسب ارباح وفيرة فى فترات قصيرة لاصحاب مصانع الأدوية المستوردة .. وبالرغم من ارتفاع اسعار الدواء المستورد فانه ينفذ الى السوق المصرى من خلال وسائل الدعاية والترويج، بل ويؤثر على مثيله من الدواء المصرى رغم ما له من مميزات من حيث الفعالية ورخص السعر .. اما فى حالة عدم توافر البديل المصرى فان الدواء المستورد باسعاره الباهظة يفرض نفسه على المواطن المصرى، ومع زيادة احتياجاتنا من الدواء المستورد تفاقمت ظاهرة الغش التجارى للادوية .. لقد تزايدت مصانع الدواء غير المرخصة فى المناطق العشوائية لانتاج الدواء دون اتباع المواصفات المطلوبة ودون ان تمر على الأجهزة الرقابية بما يستلزم اغلاق هذه المصانع .. كما تزايدت معدلات تهريب الدواء المستورد عبر المنافذ الجمركية ، وخاصة مشتقات الدم والبلازما حيث تشترى الشركات العالمية الدم الإفريقى المحمل بفيروسات كثيرة غير معروفة ويدخل البلاد دون المرور على الأجهزة الرقابية .. ان هذه الادوية المخالفة للمواصفات، سواء التى انتجت فى مصانع محلية غير مرخصة أو التى تم تهريبها عبر المنافذ الجمركية، تحمل الموت الزعاف لكل مواطن مصرى، وتهدد بانتشار الأوبئة والامراض الخطيرة، بما يؤدى الى تهديد الصحة العامة فى مصر، الامر الذى يتطلب وجود جهاز تفتيش فعال قادر على الرقابة وحصار السموم وادوية الموت التى تتسلل الى كل مصرى من البر والبحر والجو.

ومن ناحية اخرى فان الارتقاء والنهوض المستمر بمستوى الدواء المصرى كسلعة استراتيجية متميزة من حيث الكفاءة والسمعة يؤدى الى فتح أسواق جديدة لحركة التصدير التنافسية فى عصر تحرير التجارة، ولن يتم هذا الارتقاء إلا من خلال تحقيق الاشتراطات والتطلبات الخاصة بهذه الصناعة من اجل تحقيق وتاكيد الجودة العالية للادوية حيث لا يوجد دواء درجة اولى ودواء درجة ثانية، بل ان الخطا فى الدواء سواء اثناء تصنيعه او تخزينه او توزيعه او رقابة انتاجه امر غير وارد .. كما ان الارتقاء بالدواء يتطلب الحصول على حق المعرفة والذى يؤدى الى كسر احتكار عدد محدود من الشركات العالمية والتى تقسم العالم الى مناطق نفوذ لها بالنسبة لانتاج وتوزيع الادوية.

والسؤال الذى يطرح نفسه :

هل يتم التخطيط لسياسة دوائية جديدة تحقق الامان للمواطن المصرى كما تحقق النفع للاقتصاد المصرى ؟

د. محمد فؤاد

رئيس المجلس المحلى للتبين

فى ضوء «الجات» والتكتلات الدولية:

التعاون العربى فى قطاع «التأمين» ضرورة حتمية

٤ مليارات دولار.. جملة الأقساط التأمينية فى العالم العربى و٨٠٪ منها يذهب للأسواق العالمية

تحقيق القسم الاقتصادى :

فى ضوء المتغيرات الاقتصادية التى تسود الساحة العالمية فى وقتنا الراهن.. أصبحت التحديات الخارجية التى تواجه عالمنا العربى بالفعل خطيرة فى كافة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع «التامين» الذى يلعب دوراً مؤثراً فى الاقتصاديات الوطنية ليس فحسب على مستوى دول العالم الثالث بل وعلى مستوى الدول المتقدمة ايضا.

حول امكانات التعاون العربى المشترك وحتمية هذا التعاون فى قطاع التامين لمواكبة الدول المتقدمة فى هذا المضمار من جهة، ومواجهة المنافسة الاجنبية الشرسة من جهة أخرى حاورت «الصفحة الاقتصادية» عدداً من رؤساء شركات التامين لمعرفة وجهات نظرهم حول مستقبل التعاون العربى وافضل السبل لتحقيقه.

يقول د. «برهام عطا الله» عضو المجلس الأعلى للتامين فى مصر ورئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتامين إن أخطر التحديات التى تواجهنا هى التى جاءت حديثاً مواكبة لاتفاقية «الجات». ففى ظل سياسات التحرر الاقتصادى التى تسود العالم حالياً، وازالة الحواجز بين الاسواق، اصبح على عاتق شركات التامين العربية مسئوليات جسيمة تتمثل فى التطوير والتحديث والبحث المكثف عن الاسواق الخارجية فى ضوء منافسة ضارية للشركات الاجنبية التى تمتلك امكانيات وقدرات هائلة.

ويرى د. «برهام عطا الله» ان العديد من شركات التامين العربية قد نجحت بالفعل فى الماضى فى تكوين احتياطيات مالية كبيرة تؤكد متانة المراكز المالية لهذه المؤسسات وارتفاع حقوق الملكية وضخامة الاموال المستثمرة فيها. وفى هذا السياق - يقول د. برهام عطا الله - ان التعاون العربى فى تلك المرحلة يعد أكثر اهمية من ذى قبل، وانه علينا كعرب أن نسبق الزمن خاصة واننا اكثر خبرة وعلماً بأسواقنا العربية من غيرنا ولايجب أن يقف تعاوننا المشترك عند حدود «تجميع الطاقات الاحتفاظية» وتبادل اعادة التامين».

ويرى «محمد الشاذلى» رئيس مجلس ادارة شركة التامين الاهلية ورئيس مجلس ادارة معهد التامين لتدريب الإدارة الوسطى ونائب رئيس الاتحاد المصرى للتامين أن صناعة التامين هى فى حقيقتها صناعة عالمية، ويعتبر التامين فى اى دولة بمثابة النافذة التى نطل منها على العالم ومن خلالها يتحقق تعاون وثيق وأكيد بين الدول. فالتعاون بالفعل موجود ومستمر بين كافة الدول بما فيها المتقدمة والنامية. ونحن فى مصر وفى ظل تعاون عربى فعال لانخشى المنافسة. فكلما كانت هناك منافسة قوية كلما كان ذلك دافعاً لأن ننظم انفسنا بصورة اقوى واكثر حداثة».

ويدعو «محمد الشاذلى» الى ضرورة ايجاد الية عربية متقنة تهدف الى توفير اكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأنشطة التامين العربية، كما يدعو لخلق سوق تأمينية عربية متكاملة لأن هذا التعاون لو كان موجوداً بالفاعلية المنشودة لكانت اسواقنا العربية قادرة على استيعاب نحو ٨٠٪ من جملة الاقساط التأمينية فى عالمنا العربى والتى تقدر بنحو ٤ مليارات دولار بدلاً من ذهابها للخارج.

ويؤكد «محمد الطير» رئيس الاتحاد الدولى لشركات التامين واعادة التامين فى العالم الثالث ورئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاعادة التامين على ضرورة انشاء وتأسيس مجمعات عربية مشتركة تكون محفظة رأسمالية ضخمة تكون كافلة وضامنة للمخاطر المحتملة واهمية تبادل الخبرات والمهارات

العربية فى هذا المضمار.

كما يؤكد «محمد الطير» اهمية البحث عن مواطن استثمارية دافئة فى منطقة الانتاج فى شتى انحاء العالم العربى وذلك من منطلق اهمية مشاركة قطاع التأمين فى جميع مشروعات التنمية العربية فى ضوء متغيرات خطيرة تحيط بنا ابتداء من التكتلات الاقتصادية الدولية ومروراً بالجات وانتهاء بالسوق الشرق أوسطية المزمع انشاؤها. فكل هذه التحديات تحتم علينا بالفعل دعم وتكثيف التعاون العربى المشترك.

مصر والجات

مازلنا نتابع الالتزامات التى قدمتها مصر لتحرير تجارة الخدمات فى اطار اتفاقية الجات والتى تحدد الشروط والقواعد لدخول الاجانب قطاع الخدمات فى مصر . فقدمنا على مدى الاسابيع الثلاثة الماضية الالتزامات المصرية فى كل من مجالات الانشاء والخدمات الهندسية وكذلك فى قطاع السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها وكذلك قطاع الخدمات المالية والذى قدمنا اول جزء منه الاسبوع الماضى واستعرضنا فيه الالتزامات الى قدمتها مصر فى قطاع التأمين.

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

وهذا الاسبوع نقدم قطاعا اخر من قطاعات الخدمات المالية الهامة وهو الخدمات المصرفية بما فى ذلك البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية ومكاتب تمثيل البنوك الاجنبية.

الاسبوع القادم
خدمات سوق المال



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٥

من غير عنوان

اتفاقية الجات تمنع عروض المقاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسجيلى

الاسماعيلية ـ من أشرف مفيد:

★ افتتح امس فاروق حسنى وزير الثقافة مهرجان الاسماعيلية الدولى الرابع للافلام التسجيلية والقصيرة بقصر الثقافة الجديد الذى افتتحته السيدة سوزان مبارك ظهر امس. وقد تاخر الافتتاح ساعة عن موعده بسبب عدم تنظيم وسيلة دخول الجمهور الى القاعة المخصصة للحفل، مما دفع رئيس المهرجان سمير غريب الى الاعتذار ٣ ـرات للجمهور قبل بدء فقرات الحفل لتى تضمنت تكريم المخرج العراقى ـيس الزبيدى ثم المخرج المصرى ؤاد التهامى والمخرج الانجليزى جون فينى واسم المصور الراحل ـسن التلمسانى. وعرض بعد ذلك ـيلم (ينابيع الشمس) الذى شارك ـيه جون فينى وحسن التلمسانى .

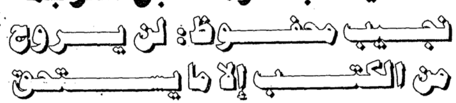
المهرجان يستمر اسبوعا وتشارك فيه ٢٣ دولة بـ ٤٠ فيلم فى المسابقة الرسمية الى جانب افلام اخرى خارج المسابقة ؛ الجدير بالذكر ان المهرجان فى دورته الحالية الغى عروض المقاهى والحدائق العامة استجابة لرغبة عدد كبير من اصحاب الافلام المشاركة فيه، وقد اوضح رئيس المهرجان ان قرار الغاء هذه العروض يتمشى مع احترام المهرجان لاتفاقية الجات التى وقعت عليها مصر والتى تحمى حقوق اصحاب المصنفات الفنية وتمنع عرض هذه المصنفات دون موافقة اصحابها.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٥

اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة



يتأثر الأدب بما يتعرض له العالم من تطورات، ونراه يتأثر باتفاقية الجات التى الزمت الناشر ان يدفع حقوق التاليف للمؤلف الأجنبى، وكذلك لدار النشر المالكة لحق الترجمة، مما احدث تراجعا واضحا فى ترجمة الأدب علما بان اتجاه بعض دور النشر لترجمة كتب بعيدة عن الابداع والفكر املا فى الربح ومحاولة لاستهواء القارىء دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأدب العربى الذى اخذ طريقه للعالمية.. كان لصفحة الأدب لقاء مع المهتمين بحركة الترجمة..

فى البداية يقول كاتبنا الكبير نجيب محفوظ:

•إذا كانت التجارة ستكون حرة ليس من شك أن ترجمة الكتب ممكن أن تستفيد من ذلك، ولكن لن يروج منها إلا ما يستحق الرواج، سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية.. على كل حال نحن نتحدث بحذر لأن الجات مازالت مسربلة بالغموض».

□ بنود اتفاقية الجات قد اغلقت الابواب أمام ترجمة الآداب فى العالم العربى، وخاصة أن من حق أمريكا ـ مثلا ـ خصم حقوق ناشريها ومؤلفيها عن اعمالهم المترجمة من المدونة مما أتاح الفرصة لظهور مجموعة من المترجمات الأجنبية للعربية حسب اختيار وفكر الدور الأجنبية التى تعمل على نشر افكار بعينها..

د. عنانى: اتفاقية الجات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب

د. رمسيس عوض: ضرورة إعفاء مصر من قيود الجات

فى ذلك يقول الدكتور محمد عنانى استاذ الأدب الانجليزى:

□ فى الوقت الذى اصبح انطلاق الأدب العربى وظهور اللغة العربية ضرورة على المسرح العالمى الذى حاول جذب القادرين على الترجمة للعمل فى روما وباريس وعواصم البلدان المتحضرة وجدنا الغاء منظمة التجارة العالمية التى سمحت بحرية التبادل التجارى حتى للمصنفات الأدبية والفكرية لإحداث رواج للفكر عندما اصبحت سوق الخصخصة مفتوحة لتسويق اعمال أدبية عديدة بما يثرى الأدب العربى، الا اننا فوجئنا بقيود اتفاقية الجات تقف امام حركة الترجمة، والحرية سلاح ذو حدين صحيح يطلبون ترجمة لأدبنا، لكننا عاجزون عن ترجمة العلوم التكنولوجية.. فمنظمة التجارة العالمية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.. فهى تدعو للحرية المطلقة الا انها بالنسبة لدول صغيرة مقارنة بامريكا مثلا يصعب التشابه والمساواة فى التعامل مع حقوق النشر والطبع وحقوق المؤلف، الأمر الذى يستحيل معه الاستفادة من ترجمة اداب الغرب مقابل ترويج ترجمة أدبنا.

والمعروف ان دور النشر تريد الكسب من خلال ترجمة الكتب التى لها سوق ويدفعون مقابلها الكثير دون الالتفات للأدب او الثقافة لذلك لابد من تشجيع الحكومة للترجمة برفع أجر المترجم وتقديره فهو لم يعد ترجمانا انما هو مبدع وليس كاتبا من الدرجة الثانية.. لا نريد أن يصبح الابداع غائبا باتفاقية الجات التى أغلقت ابوابها امام ترجمة الأدب العربى ولينظر المسئولون بعمق لحال الترجمة حتى لا نندم بعد ذلك على ما ينشر فى السوق ونتساءل ما السبب ونحن نرى زحف نصوص لا معنى لها.

□ الدكتور رمسيس عوض الذى ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى انه ليس من مصلحة البلاد المحدودة الدخل الاشتراك فى مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات المتضمنة العديد من القيود والالتزامات المالية التى لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملها، وذلك لأن أحد بنودها هو الحفاظ على حقوق الابداع بجميع صوره وبداية نعترف بضرورة الاطلاع على الانتاج الأدبى للغرب حتى لا تتسع الهوة الحضارية بين الغرب والشرق.. وقد نبه لذلك رفاعة الطهطاوى حتى نتعرف على فكر وثقافة الغرب لنواكب الابداع الذى يولد كل يوم..

الترجمة تعيش فى مصر أزمة طاحنة، رغم التيسيرات المتاحة امامها، وليس خافيا ان الناشر الحكومى عندنا لا يستأذن مؤلفا اجنبيا فى ترجمة أدبه والدول الغربية تعلم ذلك لكنها لاتريد خلق مشاكل وتشعر بأن ترجمة اعمالها للعربية مكسب ثقافى لأدبها برغم الاعتداء على حقوق مؤلفيها وحقوق المعاهدات الدولية كمعاهدة «بيرن» التى تحمى حق المؤلف.. فترجمة اى عمل غربى للعربية يؤكد رواج الابداع الأوروبى والأمريكى بوجوده فى السوق العربية..

ومع ان الثقافة فى مصر تعانى انيميا حادة نتيجة ارتفاع أسعار الورق واتفاقية الجات وقيودها على الانتاج الفكرى والأدبى، الا ان المهتمين بالابداع مصابون بالرعب خوفا من القضاء على حركة الترجمة نهائيا، فلو اننا بلد نصدر الثقافة لحدث نوع من التوازن بين الدخل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٥

والمنصرف لكن البلاد البترولية لن تتأثر بالجات، انما من مصلحة مصر ان تطلب استثناءها من القيود المادية المفروضة على الناشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة من فكر الغرب، أى ان تفعل مصر ما فعلته الصين مع أمريكا ولكن باسلوب متحضر..

وعن انتشار الكتب للمشاهير والرؤساء والعزوف عن كتب الابداع اكد الدكتور رمسيس عوض والدكتور محمد عنانى ان السوق تسعى بما هو رخيص وهناك مؤسسات ملأى لتدمير العقل العربى بإبعاده عن الابداع والادب، لكن الضرورة تؤكد محاولة الوقوف أمام ذلك بنشر الكتب المترجمة التى يمكن الاستفادة منها لنأخذ الافضل ويكون القارىء على دراية بما يقدم عليه من الكتب لمواكبة التقدم والارتقاء.

ميرفت اسماعيل عبد التواب



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

من مشاكل تطبيق اتفاقيات «غات» إلى هموم الشيكات المرتجعة

المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية

حقق القطاع المصرفي العربي قفزات متلاحقة خلال السنوات الاخيرة بحيث سجل نموا ملحوظا في موجوداته الى درجة انها تجاوزت ستمائة مليار دولار، وقاربت 700 مليار دولار، كذلك ارتفعت ارباحه بنسبة 13 بالمائة اي حوالي خمسة مليارات دولار. كما ارتفعت موجودات تلك البنوك بنسبة 13,4 بالمائة، اي انها وصلت الى اكثر من 198 مليار دولار.

وقال الامين العام لاتحاد المصارف العربية عدنان الهندي، الذي اعلن ذلك، ان الاتحاد انجز صياغة مشروع قانون التشريع المصرفي الموحد، وكذلك مشروع تسوية المدفوعات البينية العربية، وينتظر اصدارهما قبل نهاية العام الحالي. كما اعلن ان البنوك العربية تسعى لتنشيط سوق الأوراق النقدية وتحديد مخاطرها وفوائدها في آن واحد. ولفت الى ضرورة منح المزيد من الاهتمام بانشاء صناديق استثمار عربية. واوضح ان عدد الصناديق التي تم انشاؤها داخل اسواق المال العربية بلغ عشرة صناديق، بلغ اجمالي رؤوس اموالها حوالي المليار دولار.

وتلك الصناديق تساهم بجذب المدخرات المالية المحلية والعالمية الى اسواق النقد العربية وفي تنشيطها. كما ان تلك الصناديق بدأت تستقطب المدخرات والاستثمارات العربية في الخارج، البالغ حجمها 670 مليار دولار، وكذلك استقطاب الاموال الاجنبية لتوظيفها في الاوراق المالية والسندات المالية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد ندوة حول صناديق الاستثمار المشترك ودورها في تطوير اسواق المال العربية في القاهرة خلال حزيران (يونيو) الماضي. وحددت الندوة كيفية تطوير تلك الاسواق، والمعوقات التي تحول دون نموها، وسبل تنشيطها، كل ما يتعلق بمجالات عملها واجراءات تأسيسها.

هذه المهمات التي تقوم بها البنوك العربية تؤكد على اهمية دورها في هذه المرحلة التي تواجه فيها الاقتصادات العربية تحديات المنافسة فيما بينها، وكذلك التحديات الاتية مع التطورات المتوقعة مع الصيغة السياسة الجديدة التي ستسود المنطقة العربية والشرق الاوسط ككل.

من جانبه، تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز، عن دراسة يجريها الاتحاد هدفها دعم استقلالية البنوك العربية المركزية، وزيادة سيطرتها على ادواتها المصرفية، والمساعدة في رفع مستوى الاداء لدى الاجهزة المصرفية، اضافة الى تحرير السياسات النقدية في المنطقة العربية ككل، واكد ان العلاقات بين البنوك التجارية وبين البنوك المركزية تزداد تحسنا، وكذلك العلاقات بين البنوك المركزية العربية فيما بينها دون اللجوء الى طرف ثالث. وهذا كله يساعد في تطوير الاداء الحسن للبنوك العربية ككل، اضافة الى تحسن اسواق النقد العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمرا في برلين مؤخرا تحت عنوان «الصناعة المصرفية وعالم التمويل الحديث»، بالاشتراك مع «برلينر بنك» الالماني، ورغم ان جلسات المؤتمر تعطلت بسبب تهديد بوجود قنبلة في مقر الاجتماعات، الا ان التهديد كان وهميا، وتابع المؤتمر اعماله، واكد خلالها على الغاء الحدود امام العمل المصرفي وتنشيط المنافسة بين البنوك في المنطقة العربية، وانتظار عشر سنوات وربما اكثر لكي يمكن تطبيق لوائح اتفاقية «غات» حول القطاع المصرفي.

وتوصل المؤتمر الى طروحات ذات اهمية، وهي تلك التي اشار اليها رئيس المؤسسة المصرفية العربية احمد عبد اللطيف عندما تحدث عن اثار اتفاقات «غات» على صناعات الخدمات المالية العربية، وجاء في تلك الطروحات ان الاتجاه السائد هو رفع القيود عن الاسواق المحلية، إذ آجلاً أم عاجلاً ستدخل الدول العربية في عملية رفع تلك القيود.

والواقع ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اطار جولة اورغواي يخص السلع والبضائع فقط. أما ما يتعلق بتحرير الخدمات، ومنها الخدمات المالية، فما يزال موضع نقاش. لكن



المصدر : الــــــواحة

التاريخ : ٢١ يوليو 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتوقع الوصول الى اتفاق بشأنه يمنح الدول مهلة عشر سنوات قبل تطبيقه كي تتمكن تلك الدول من تحضير اقتصاداتها ومؤسساتها للدخول في منافسة عامة حسب نظام الاسواق ككل.

واخذ المؤتمرون بالاعتبار عوامل المقاومة الداخلية لتحرير الخدمات، رغم ما لتحرير الخدمات من آثار ايجابية تستند إلى المنافسة، ورأى ممثلو البنوك العربية والاجنبية ان لدى العرب الوقت الكافي لاعادة الهيكلة للدخول في المنافسة، واعادة الهيكلة تلك تأخذ في اعتبارها تغيير السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح بتقوية الشركات الخاصة، وتعزيز رؤوس اموال البنوك، وزيادة شفافية تقاريرها المالية، واصلاح انظمة صرف العملات، مع برامج تخصيص ثابتة، واستحداث اسواق مالية. وهذه الاجراءات كلها يجب الاخذ بها بسرعة وتنفيذها.

واشار المؤتمر الى ضرورة فتح المنافسة داخل الاسواق العربية قبل الوصول الى فتح المنافسة الدولية امام البنوك العربية هو فرصة لهذه المصارف لشراء مصارف اخرى وتوسيع نشاطاتها الدولية، لان البنوك والمؤسسات المالية العربية تمنع من التوسع الخارجي لمجرد انها ذات اصل عربي. واضاف انه لا يدعو الدول العربية للموافقة على اصلاحات صناعة الخدمات المالية ، كما وردت في جولة «اورغواي» فالتحرير المطلق وعدم مراقبة الأسواق المالية والخدمات تعتبر مسألة خطرة ومضرة.

اما وجهة النظر الالمانية في المؤتمر فكانت في ما قاله احد المسؤولين في بنك «برلينر بنك» فولفغانغ ستانيرايد، المتحدث الرسمي بأسم احد البنوك الرئيسي في برلين، اذ قال ان تجربة برلين في تخصيص المؤسسات العامة يمكن أن تفيد عددا كبيراً من الدول العربية، فالمانيا لا تنظر الي العالم العربي كمجرد سوق للتصدير، وانما تبحث عن شراكة اقتصادية حقيقية وكاملة معه، بما في ذلك مشاركة المؤسسات الألمانية في استثمارات داخل العالم العربي، خصوصا وان تحرير التجارة الدولية، بعد اتفاقات «غات» الاخيرة، وتحرير اقتصادات الدول العربية، هذا كله يسمح بالاستفادة من التسهيلات المتوفرة في العالم الغربي.

هذه المعطيات كلها توضح ان الهموم التي تشغل العاملين في حقل العمل المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار أن التأثير الخارجي على قطاع البنوك العربية هو تأثير كبير جدا يجب ان يكون في حساب اي تخطيط عربي لاصلاح قطاع البنوك العربية، اذ لم يعد ممكنا العزلة عن العالم، ولا تحديد المجالات التي يتم فيها اي نشاط اقتصادي، بل ان اتفاقات «غات» العالمية، اضافة الى قيام منظمة التجارة الدولية، هذا كله يوضح مدى كبر المسؤولية التي القيت على عاتق المؤسسات المالية العربية، ان في حفظ مصالحها الذاتية، ثم في حفظ مصالح الاقتصادات العربية ككل.

وهذا بالطبع فرض على البنوك ان تتقوى وان تكون ذات ملاءة مرتفعة، وهذا ايضا يتم عن طريق تجمع عدة بنوك في اطار بنك مشترك موحد. الامر الذي يرفع حجم رأس المال والقدرة الخدماتية، ولقد أدركت البنوك العربية أن الدمج بين بنكين او أكثر هو البداية لمثل تلك الملاءة المالية المطلوبة. فالصراع المالي الناتج عن المنافسة الحادة ستكون فيه الغلبة للقادر. وهذه القدرة تنتج عن تجميع الامكانات المشتركة، وليست البنوك العربية بغريبة عن طرح التجمع والدمج، بل ان اكثر من عشرة بنوك عربية في اكثر من بلد عربي اندمج بعضها مع بعض، وهدفها من ذلك هو الوقوف فوق ارض صلبة في المنافسة المالية والبنكية الحادة.

الى جانب هذه الهموم العامة لدى البنوك العربية كانت هناك هموم محلية ذات أهمية أيضا لأنها تتجاوب مع ما يحيط بالمنطقة العربية من تغييرات جذرية بفعل عمليات التسوية التي تهدف الى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ككل.

من تلك الهموم ما جاء في تقرير مطول لاتحاد المصارف العربية حول ظاهرة الشيكات المرتجعة والمتأخرة الدفع، وهذه مشكلة تعاني منها دول عربية عدة منها، حسب التقرير نفسه، لبنان والاردن وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، واشار التقرير الى ان هذه الظاهرة قديمة/جديدة، لكنها خطيرة تطال اقتصادات عربية عدة. هذه المشكلة باتت تعترض التعامل بهذه الورقة التجارية وتحد من استخدامها كأداة رئيسية للدفع في المعاملات التجارية والبنكية، رغم ان هذه الاداة وجدت لتجنيب المتعاملين مخاطر حمل النقود والتنقل بها، خصوصا وأن الاعتماد علي النقد في المعاملات تراجع كثيراً.

وبعد ان عرض التقرير تفاصيل المشكلة ومخاطرها وابعادها، اكد على اهمية القوائم التحذيرية للعملاء الذين ترتجع شيكاتهم، وتشجيع تداولها بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدول التي تعاني من تلك المشكلة، واقامة اسابيع توعية للتعريف بالشيكات واهميتها ونتائج اعادتها واسترجاعها، والتوقف كليا عن الاخذ بالشيكات المتأخرة التاريخ، سواء للتسليف أو لتسديد التزامات قائمة، مع التأكيد على ضرورة حث السلطات التنفيذية والقضائية على سرعة البت في قضايا الشيكات المعادة، وإيقاع أقصى العقوبات المنصوص عليها في القانون بحق المخالفين.

واقترح تقرير اتحاد المصارف العربية ايضا اقامة جهاز صراف آلى فى البنك المركزي في



المصدر : الــــــواحة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٥

الدولة المعنية، بحيث يتوفر لكل مصرف فرصة ادخال المعلومات عن كل شيك لديه مباشرة بعد تسلمه، وبحيث لا توجد ضرورة اخذ الشيكات الى البنك المركزي في اطار عمليات التسلم والتسليم، وانما ترسل الشيكات المقبولة للبنك المسحوب عليه مباشرة، وهنا تبقى احتمالات اعادة الشيك لعدم صحة التوقيع فقط، اضافة الى ذلك استعمال بطاقات الائتمان «كريديت كاردز» يخفف كثيرا من المشكلة، ويمكن ان يصار الى استخدام الشيك مع ابراز بطاقة يطلق عليها اسم بطاقة الشيك «شيك كارد» صادرة عن البنك المصدر لدفتر الشيكات نفسه، وبحيث تغطي قيمة معينة. وفي هذه الحالة يلتزم البنك بالدفع طالما أن رقم البطاقة مكتوب على ظهر الشيك، وطالما ان قيمة الشيك لا تتجاوز القيمة المبينة على البطاقة. وجاء في التقرير ان كل بنك يمكن ان يزود عملاءه بدفاتر شيكات مع بطاقات، وبقيم مختلفة اعتمادا على تقييم البنك لهؤلاء العملاء وقدرتهم على السداد.

وفي هذا المجال، قال الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي ان قضية الشيكات هذه لم تعد تقتصر على دولة عربية دون اخرى، بل الحقيقة ان عددا من الدول العربية اصبح يشكو من ازدياد الشيكات المرتجعة، وتعمل جاهدة لايجاد الوسائل والسبل للحد منها.. واعلن الدكتور الهندي عن ان ندوة دعا اليها الاتحاد تعقد في مدينة صلالة بسلطنة عمان في آب (اغسطس) المقبل لبحث المشكلة والخروج بحل لهذه الظاهرة الخطيرة.

الى ذلك اكد صندوق النقد الدولي أن الدول العربية تتعرض لضغوط من اكثر من جهة مالية ومصرفية لبدء عمليات التخصيص في حقل البنوك، وقد وضع الصندوق ورقة عمل بشأن هذه القضية، جاء فيها ان 94 دولة ترتبط ببرامج تصحيح متفق عليها مع صندوق النقد الدولي تشمل بيع موجودات عامة الى القطاع الخاص في 23 دولة منها، واشار الصندوق الدولي الى ان الدول العربية من بين تلك الدول التي تتعرض لتلك الضغوط.

هذه الهموم كلها، وغيرها الكثير، تعاني منها البنوك العربية، وتجد نفسها ملزمة بالاخذ بالكثير منها اذا ما أرادت أن تسير في ركب الاقتصاد العالمي المندفع في خط سير اقتصاد السوق، ايا كانت النتائج!

لندن ـ «الحوادث»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٥

رأى مصرفى

آثار الجات على قطاعى الزراعة والصناعة



عبد الله طايل

المدير العام والعضو المنتدب لبنك مصر اكستريور

بعد سبع سنوات من المفاوضات الشاقة وجنب الأطراف أقرت وفود ١١٧ دولة فى ١٩٩٣/١٢/١٥ بالاجماع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة The General Agreement for Tariffs & Trade المعروفة بـ (الجات) GATT والتى تهدف الى فتح الاسواق وحفز النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات التوظيف الكامل والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية خلال القرن الحادى والعشرين. فمن شأن هذا الاتفاق وبداية عمل منظمة التجارة العالمية التى شهدتها بداية العام الحالى ان يرتفع دخل الدول الاعضاء فى الاتفاقية بقيمة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار سنويا اى مايعادل ١٪ من اجمالى الناتج القومى العالمى.

لاشك ان هذه الاتفاقية قدمت خدمة طيبة للتجارة الدولية وقد ساعد على ذلك نجاحها فى احداث تخفيضات للرسوم الجمركية. الا ان انتشار التكتلات الاقتصادية المختلفة ادى الى تقسيم العالم الى تكتلات تجارية تتبع سياسات تنطوى على التمييز مما حد من آثار الجات. كما انه على عكس موقف الدول المتقدمة المستفيدة والمؤيدة للاتفاقية فان الدول المتخلفة لم تحظ بالشىء الكثير بل كان اثرها عليها محدودا نظرا لان اساس التبادل فيها المعاملة بالمثل وهذا غير متيسر فى العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما ان الجات لم تعمل على حل المشكلات المرتبطة بالمواد الاولية، حيث يتم التفاوض عليها خارج الجات ولم تعمل على تنسيقها ولكن يبقى التساؤل الجوهرى والهام، هل ستستطيع منظمة التجارة العالمية ايجاد استراتيجية ملائمة للعمل والتعايش مع دول العالم الثالث. ان الخبراء من دول العالم الثالث يؤكدون على ان بلدان العالم الثالث لن تحصل الا على نصيب صغير قد لايتعدى الفتات من هذه الغنيمة الضخمة فى عالم بات بمنأى عن سياسات الحماية المباشرة. ولاشك ان مصر وهى من دول العالم الثالث لايمكن ان تعزل نفسها بعيدا عن اتفاقية الجات ليس فقط لكونها عضوا بالاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ ولكن لانه لايمكن أن تعزل عن ٩٥٪ من التجارة العالمية وتغلق حدودنا فى مرحلة يتجه فيها اقتصادنا الى السوق العالمى. ان الجات عبارة عن مجموعة اتفاقات تبلغ ٢٨ اتفاقا ولكن أهم هذه الاتفاقات التى من شأنها التأثير على الاقتصاد المصرى ماهو متصل بالجانب الزراعى. فبلاشك سيكون هناك اثر سلبى على الاقتصاد المصرى نتيجة زيادة اسعار وارداتنا من السلع الغذائية وقد تم معالجة هذه المشاكل التى تعانى منها الدول النامية بصفة عامة باقرار لجنة المفاوضات بحق التعويضات بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء مثل مصر. بمعنى أن الدول التى تضررت من مراحل التطبيق الاولى من الاتفاق من حقها الحصول على مشتريات من السلع الغذائية باساليب ميسرة وبقروض يتيحها المجتمع الدولى او فى شكل منح لاترد ولكن من ناحية اخرى وعلى الامد البعيد هناك اثر ايجابى ناتج عن هذه الاتفاقية لان ازالة التشوهات. واقصد بها هنا الدعم. من الزراعة الدولية من شأنه تعزيز امكانيات مصر فى التوسع الزراعى وايضا زيادة فرص تصدير الحاصلات الزراعية التى كانت تقابلها منافسة نتيجة الدعم من الدول الاخرى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٥

اما بالنسبة لتجارة المنسوجات والملابس فان الاتفاق مرحلى مدته عشر سنوات يبدأ فى ١٩٩٧/١/١ وينتهى فى ٢٠٠٥/١/١ لازالة القيود والحصص الحالية على تجارة المنسوجات من خلال الازالة التدريجية للحصص على ثلاث مراحل ١٦٪ فى بداية الاتفاق و ١٧٪ بعد ثلاث سنوات و ١٨٪ فى السنوات الاربع اللاحقة. ومعنى ذلك ان ٥١٪ من القيود ستزال خلال عشر سنوات والباقى سيتم ازالته مباشرة بعد نهاية الاتفاق. هذا وقد حصلت الدول الصغيرة الحجم فى التصدير ومن بينها مصر على معاملة افضل سواء فى مستوى الحصص او معدلات النمو وبشكل يتم الاتفاق عليه بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة. كما تضمن الاتفاق ضرورة ان تفتح الدول النامية اسواقها لمزيد من التجارة الدولية للمنسوجات بعد ان ظلت تفرض القيود لمدد طويلة. وكان ذلك مطلبا من الدول المتقدمة التى رات ان فتح الاسواق يجب ان يكون التزاما على جميع الدول الاعضاء فى هذه التجارة. وينقلنا ذلك الى الصناعات الموجودة بمصر والتى تتمثل فى صناعات اما قديمة او وليدة. اما الاولى فقد تاكلت الاتها ومعداتها وتحتاج ليس فقط الى تاهيل فنى واخيرا تاهيل مالى نتيجة سوء الادارة وتكبيلها بالفوائد والديون المتراكمة. واننى ارى فى خطوات الحكومة الثابتة والجريئة فى تخصيص قطاع الاعمال العام الحل الامثل لتحويل ادارة هذه الصناعات تدريجيا الى القطاع الخاص باستثناء الصناعات الاستراتيجية. والثانية المعروفة بالصناعات الوليدة او الـ In-fant Industries فكلما طالت فترة حمايتها كلما حققت الامل المرجو بتحقيق نهضة صناعية بالبلاد. وليس بالضرورة هنا ان تكون الحماية فى شكل دعم مادى او فرض حصص على الصادرات المنافسة وانما فى تخفيف الاعباء غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والرسوم الخفية. هذا بالاضافة الى ضرورة استقطاب الاستثمار الاجنبى المباشر فى هذا القطاع كوسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا المتقدمة المتميزة ولاشك ان نجاحنا فى تلافى سلبيات الجات وتعظيم فوائدها له اثار ايجابية غير مباشرة على القطاع المصرفى المصرى كله من حيث نمو حجم الاعمال وارتفاع معدلات الربحية الناتجة من تشغيل المصانع وتمويل عمليات التصدير. لذلك يلزم علينا وعلى رجال البنوك الاهتمام ليس فقط بتحليل الخدمات ذات التاثير المباشر على اقتصاديات القطاع المصرفى بل ايضا بمبادىء الاتفاقية الخاصة بالتبادل التجارى للوقوف على سلبياتها المتوقعة فى قطاعى الزراعة والصناعة حيث تستثمر معظم اموال المودعين. فتقدم البنك ونجاحه فى استثمار هذه الاموال يعتمد بدرجة كبيرة على ازدهار كافة قطاعات الاقتصاد القومى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٥

لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات

■ بحث إنشاء جهاز لحماية حقوق الملكية الفكرية المصرية

■ نوعية الجهات المعنية بالاجراءات المطلوبة فى الفترات الانتقالية

■ تحليل التزامات مصر.. والالتزامات المقدمة من الدول المختلفة

■ الخدمات المالية.. وانتقال العمالة والبيئة مازالت محل تفاوض

بقلم: محمود محمد محمود
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لقد سعدت بالاطلاع على المقال الافتتاحى «طلاسم الجات... من يفكها؟»
فى عدد الأهرام الاقتصادى... ذلك المقال الذى وضعتم من خلاله تصوركم لضرورة «عمل قومى كبير» للبحث والدراسة والتعامل مع الجات «وفك» رموزها باعتبارها حجر رشيد القرن الحادى والعشرين.
واسمحوا لى أن أضع امامكم بعض الجوانب والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وما أتخذته وزارة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٥

الاقتصاد والتجارة الخارجية من خطوات واجراءات استهدفت تحقيق «العمل القومى» الذى تطالبون به وذلك استمرارا للدور المحورى الذى تضطلع به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية جولة أوروجواى عام ١٩٨٦ وحتى انتهائها فى ديسمبر ١٩٩٣ باعتبارها الوزارة المنوط بها تمثيل مصر فى الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأود فى البداية أن أنهى لسيادتكم أن مصر قد اصبحت عضوا كاملا وأصليا فى منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١٩٩٥/٦/٣٠ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية انشاء المنظمة والوثيقة الختامية المتضمنة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى.

وتقديرا لطبيعة المرحلة القادمة التى يتعاظم فيها دور العمل المتعدد الاطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة... ونظرا لتنوع وتشعب اتفاقات جولة أوروجواى والموضوعات المتعلقة بها وتداخلها فى كثير من الاحيان بين الوزارات والهيئات المختلفة... وبغرض ضمان تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتنا وفقا لاحكام هذه الاتفاقات... وحيث أن هناك عددا من الموضوعات ذات الاهمية لنا مازالت محل التفاوض فى جنيف مثل موضوعات الخدمات المالية وحرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة.

واستمرارا للدور المحورى الذى تضطلع به وزارة الاقتصاد، فقد قامت الوزارة بانشاء «لجنة قومية» برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لمتابعة نتائج جولة اوروجواى واعداد موقف مصر التفاوضى فى الموضوعات محل التفاوض فى جنيف، وتضم هذه اللجنة فى عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والاتحادات لممثلى شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة اوروجواى وتقوم ادارة المنظمات الاقتصادية والدولية والاقليمية بالتمثيل التجارى بأعمال الأمانة العامة للجنة القومية.

وقد عقدت اللجنة القومية أول اجتماع لها يوم ١٩٩٥/٤/٢٠ فى اعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقات اوروجواى «١٩٩٥/٤/١٦» وبدون الانتظار لاكتسابنا العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتى تحققت يوم ١٩٩٥/٦/٣٠ وذلك تقديرا لاهمية المرحلة المقبلة وحرصا على أهمية الاعداد والاستعداد الجيد لتلك المرحلة.

لجان فرعية

وخلال الاجتماع الأول للجنة القومية برئاستنا تم تشكيل تسع لجان فرعية:

- لجنة الوصول للاسواق الخارجية.
- لجنة الخدمات.
- لجنة الجوانب التجارية للاستثمار.
- لجنة الزراعة.
- لجنة المنسوجات والملابس.
- لجنة التجارة والبيئة.
- لجنة حماية الانتاج المحلى.
- لجنة المواصفات الفنية.
- لجنة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

وأسندت رئاسة كل من هذه اللجان الفرعية لاحد السادة من كبار المسئولين ذوى الخبرة الرفيعة والمتخصصين فى الفروع المختلفة وفقا لنطاق عمل كل منها. وتحددت مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية، كما حرصت على أن أؤكد للسادة رؤساء اللجان الفرعية اعطاء مزيد من الاهتمام للجوانب التالية:

- تأكيد المنظور القومى لدراسة الموضوعات على اساس قومى وليس من منظور كل وزارة أوجهة على حدة.
- اتخاذ اساليب عملية لتعظيم الايجابيات والاستفادة من المزايا والمرونة التى تسمح بها الاتفاقات وتحديد الجهات المستفيدة والمساعدات المالية والفنية التى يمكن لمصر - باعتبارها دولة نامية - الحصول عليها من الدول المتقدمة وفقا لاحكام الاتفاقات المختلفة.
- التأكد من مواءمة التشريعات والقوانين وعدم تعارض الاتفاقات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٥

التى تبرمها مصر مع الدول الأخرى مع التزاماتنا فى نطاق اتفاقات أوروجواى.

● توعية الجهات والهيئات المصرية المعنية بالجوانب المختلفة لنتائج اوروجواى ووسائل الاعداد والمواءمة والتعامل معها.

● اعداد موقف مصر التفاوضى فى الموضوعات التى مازالت محل تفاوض فى جنيف وذلك بالتنسيق والمشاركة بين كافة الوزارات والاجهزة المعنية حتى يمكن اصدار التوجيهات المناسبة لفريق المفاوضين المصرى فى جنيف.

جمع البيانات

ولقد بدأت اللجان الفرعية بالفعل فى ممارسة اعمالها ونشاطها بفاعلية وتناسق.. وتضع الأمانة العامة للجنة القومية كافة البيانات والمعلومات المتاحة امام اللجان الفرعية وكذلك التطورات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية فى جنيف ومواقف الدول فى الموضوعات المختلفة، والاخطارات والتشريعات السارية فى الدول الاخرى والتى يهم القطاعات الانتاجية والتصديرية المصرية الوقوف عليها مما يساعدها على تطوير قواعد انتاجها.

وتناولت هذه اللجان عددا من الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى ونذكر منها على سبيل المثال:

● بحث انشاء الية أو جهاز يتولى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية فى العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفكرية.. وكما تعملون سيادتكم هناك بعض التقديرات التى تشير الى أن هذه الحقوق تقدر بحوالى ٤ مليار دولار.

● وضع وسائل عملية تكفل الاستفادة من جوانب المرونة والمزايا التى توفرها الاتفاقات المختلفة.

● حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التى تسمح بها بعض الاتفاقات والتى يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

● دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الاستفادة من الفترات الانتقالية وتوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والاجراءات المطلوب اتخاذها لمواءمة الصناعة المصرية خلال الفترات الانتقالية المتاحة.

● تحليل النظم والمواصفات الفنية التى تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كعائق امام وصول صادراتنا لاسواق تلك الدول.

● تعريف الصناعة المحلية بالاجراءات الواجب اتباعها وفقا لنصوص الاتفاقات والمسموح بها لحماية الانتاج المحلى من الاغراق والدعم الخارجى والتوعية باجراءات الوقاية.

● تحليل التزامات الدول المختلفة وجداول التخفيضات الجمركية التى ادخلتها وخاصة التى تهم الصادرات المصرية، واعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للاستفادة من الفرص المتاحة فى اسواق تلك الدول.

● تحليل الالتزامات المقدمة من الدول المختلفة فى مجال الوصول الى الاسواق فى قطاعات الخدمات المختلفة التى تضمنتها جداول التزامات هذه الدول، واعلام الجهات المصرية المعنية بهدف دراسة هذه المجالات واسلوب الاستفادة من الفرص المتاحة.

ولعل النظام التجارى العالمى الجديد والذى بدأ يرسى قواعده مع ميلاد منظمة التجارة العالمية يرسخ من مبدأ «العمل القومى» الذى تطالبون به سيادتكم فى المقال والذى تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية.. فلقد تشابكت الاتفاقات والموضوعات التى تتناولها اتفاقات أوروجواى وتداخلت بالشكل الذى يتطلب منا جميعا العمل المشترك من منطلق قومى لنحقق ما نصبو اليه جميعا من خير وتقدم للاقتصاد القومى. ولن يكتمل هذا الدور بعيدا عن اعلامنا وصحافتنا القومية خاصة المتخصصة منها وعلى قمتها «الاهرام الاقتصادى» الذى أسهم ويسهم وبكل حماسة وفاعلية فى كافة قضايا اقتصادنا القومى سواء بالنشر او المساهمة الموضوعية فى الندوات المتخصصة التى كان فيها لسيادتكم شخصيا دور بارز ومؤثر.. ■

مصر والجات

هذا الاسبوع نقدم جدول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات فى مجال سوق المال والذى يتضمن ثمانى نقاط هى الاكتتاب - السمسرة - التجارة فى الاوراق المالية - المقاصة والتسوية - التسويق وتنشيط السوق وادارة محفظة الاوراق المالية كما يتطرق جدول الالتزاما ت ايضا الى انشاء صناديق الاستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر.

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

ويأتى هذا الجدول ضمن سلسلة التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات التى قدمتها فى إطار اتفاقية الجات والتى بدأنا نشرها منذ اربعة اسابيع وتناولنا فيها قطاع الانشاءات والخدمات الهندسية وقطاع السياحة وخدمات السفر وقطاع الخدمات المالية من خدمات تأمينية وخدمات مصرفية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٥

الجات والركود الاقتصادى العربى ورؤيــــة اســــرائيل الســلامية

كتــــب

إعداد: جمال فاضل

تحت عنوان رؤية سياسية اقتصادية يقدم عمر عبد الله كامل ثلاثة كتب هى بالترتيب « قراءة فكر ونبض اسرائيل عن السلام » و الركود وسبل معالجته فى الاقتصاد العربى والاسلامى» و «رسالة الخطر» للعالم العربى اتفاقية الجات وحتمية المواجهة» لايسعى المؤلف فى الدراسة لاستقرار سياسى مستقبلى بالمعنى المباشر بقدر مايحاول اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القادمة... خشية ان يتم تجاهلها فى خضم انبهار السلام... كما تم تجاهل نذر التغيرات العالمية الجديدة.

وتؤكد الدراسة بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلبا عربيا ملحا، فهو مطلب اسرائيلى اكثر الحاحا وتوضح الدراسة ان اسرائيل مهما كتلت من أسلحة تكنولوجيا ، إلا انها تعرف تماما ان ذلك ليس هو نهاية المطاف لمشاكلها ،لأن المحيط الذى تعيش فيه ، حتى ان خضع بمنطق التفوق العسكرى سنوات فان حتمية التطور الطبيعى لهذا المحيط انتفاضات اكثر دموية ، واستشهادا يعادل التفوق التكنولوجى بل ويفوقه قوة وتأثيرا.

بقدر ما تعدالدراسة مخاطبة للعقل العربى المفاوض فى سنوات الصراع السلامى، فانها أيضا تخاطب العقل الاسرائيلى بالمنطق الذى يفهم والعلمانية التى يعتنقها سياسيا، وهى مخاطبة من واقع ماهو موجود داخل المجتمع الاسرائيلى.

ان على اسرائيل التفكير فى اظهار حسن النية، ليس للمفاوضين وليس للزعماء وانما للشعب العربى ويختتم المؤلف « قراءة فى فكر ونبض اسرائيل عن السلام

■ ويسأل المؤلف الاسرائيليين: ماذا انتم فاعلون بالمستوطنات؟ هل يعقل ان تظل مزروعة فى

رؤية سياسية اقتصادية (١)

قراءة فى فكر ونبض اسرائيل عن السلام

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (١)

الركود وسبل معالجته فى الاقتصاد العربى والاسلامى

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢)

رسالة الخطر للعالم العربى

اتفاقية الجات وحتمية المواجهة

عمر عبد الله كامل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان ؟ لايمكن بقاؤها فلايوجد سند قانوني لابقائها؟. ان عملية السلام تحتاج الى تضحية ، والتضحية يجب ان تتمثل في إعادة توطينهم داخل اسرائيل ويمكن أن يدفع لهم تعويض عن ممتلكاتهم يخصم من التعويض الذى يخص المهجرين الفلسطينيين.

وفي مسألة مدينة القدس يقول المؤلف انها مسألة لاتقبل المساومة في الوجدان العربي والاسلامي، ولن يسود السلام الذهني والصفاء الصدري لدينا الا بحل مرض وعادل أقله أن القدس تظل الشرقية عربية بما تحتويه من مقدسات اسلامية ومسيحية، أو حل بديل وهو تدويلها.

■ السرعة في انهاء فرض الحكم الذاتي على الضفة الغربية في موعد اقل بكثير مما هو محدد في الاتفاقيات.

ويعرض المؤلف في الدراسة الثانية « الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والاسلامي» لأهمية المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي والاسلامي . فقد اتضح أن مشكلة التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم المشكلات التي تعترض مجتمعاتنا الاسلامية حيث اتضح لنا انه بينما يستأثر ٢٢٪ من سكان العالم (وهؤلاء هم سكان الدول الصناعية) على ٨٥ ٪ من الدخل العالمي فان ٧٨٪ من سكان العالم (وهؤلاء هم سكان الدول النامية يحصلون على ١٥ ٪ فقط من هذا الدخل ، وان هذا يرجع الى أن معدلات النمو الاقتصادى بينما ترتفع بشكل كبير في الدول المتقدمة فانها تسير ببطء في البلدان النامية.

وقد تناول المؤلف في بداية بحثه لمفهوم التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اسلامية والمحاور التي ترتكز عليها وأهمها مفهوم العدالة في التنمية والتي تحقق تنمية شاملة ومتوازنة ، حيث ان مفهوم التنمية في الاسلام يبدأ في مسلمة ان الموارد كلها مسخرة لخدمة الانسان بما يضمن للفرد المسلم. اشباع حاجاته الأساسية كلها. اشباع الكفاية بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع.

ويعرض الجزء الثاني من الدراسة لأولويات ومصادر تمويل الاستثمار في المنهج الاسلامي حيث أوضح ان تحديد هذه الاولويات انما يخضع أساسا لأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأهمها ان الاستثمار في الاسلام لابد وان يلتزم التزاما كاملا بقاعدتي الحلال والحرام، اما بالنسبة لمصادر تمويل الاستثمار فهي تشمل - بجانب المصادر الرئيسية المعروفة مثل الزكاة والخراج والجزية والعشور - فهي تشمل المدخرات الحقيقية والتي تعتبر اهم مصادر



التمويل تليها التمويل المصرفى والادخار الاجبارى . هذا بالاضافة الى الدين العام والتمويل الأجنبى بأشكاله المختلفة.

وفى الجزء الثالث من الدراسة تناول المؤلف أساليب معالجة الركود فى الاقتصاد العربى والاسلامى حيث تعرض لأهم المشاكل التى تواجه الدول العربية والاسلامية والتى انحصرت فى فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الاجنبى اليها وتزايد العجز فى موازين مدفوعاتها وتصاعد مديونياتها الخارجية ، حيث اتضح لنا ان جميع الدول الاسلامية (ماعدا اندونيسيا) تواجه عجزا فى ميزان مواردها (الفرق بين مدخراتها واستثماراتها) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وان كان ذلك يعتبر مؤشرا على تبنيها لبرامج استثمارية طموحة.

اختتم المؤلف بحثة بأساليب معالجة الركود فى الدول العربية والاسلامية والتى تركزت فى استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الاسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الاسلامى للتنمية والدعوة الى انشاء المزيد من البنوك ومؤسسات التمويل الاسلامية لتعمل جنبا الى جنب مع البنك الاسلاميللتنمية، وأخيرا تحقيق التكامل الاقتصادى حيث أصبح ضرورة ملحة فى الوقت الحالى الذى يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديدة سواء فى أوروبا أو أمريكا الشمالية أو فى آسيا ويرى المؤلف :

■ يجب ان تدرك الدول العربية والاسلامية وتسعى نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها واسواقها من أجل بناء قواعدها الانتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيد والتطلع المستقبلى

■ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضريبية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

■ التنسيق بين الدول العربية والاسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات المتشابهة منعا للتنافس، والحصول على أسعار جيدة فى مواجهة العالم الخارجى.

■ ضرورة قيام سوق اسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الانفاق والطلب، وبالتالى توفير المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة والاهتمام بالتجارة البينية من خلال ازالة كافة القيود التى تحد من انسيابها

■ اعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الاسلامية والتخلص من الاقتصاديات الساكنة وعملية المضاربات سواء فى العقارات أو فى الأسهم والقضاء على عمليات الاحتكار.

■ ضرورة اقامة جهاز لجباية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

■ اقامة جهاز تأمين حكومى لرأس المال المخاطر يقوم بتحصيل الثمن للغارمين، ينفق منه على الغارمين من ذوى المشاريع الخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الاسلامية.

ويحاول المؤلف فى رسالة الخطر للعالم العربى اتفاقية الجات وحتمية المواجهة.

وهى الدراسة الثالثة والأخيرة ان يجيب فيها على موقعة العصر القادم أو مايعرف بعصر الجات

وحينما يحدد المؤلف سلبيات وايجابيات اتفاقية الجات فى الواقع يتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٥

الكتاب : قراءة فى فكر ونبض اسرائيل عن السلام
الركود وسبل معالجته فى الاقتصاد العربى والاسلامى
رسالة الخطر: للعالم العربى اتفاقية الجات وحتمية المواجهة
المؤلف : عمر عبد الله كامل
الناشر ابى للنشر
عرض : اسلام عفيفى

علمى ... بعيدا عن العبارات «المطاطة» حيث تستعرض الدول المستفيدة من تلك الاتفاقية وعناصر استفادتها .. بل والكيفية التى يتم بها تلك الاستفادة ثم تحديدا بالضرورة ايضا حجم الخسارة التى ستعود على الدول الخاسرة من هذه الاتفاقية ، ولاتتردد الدراسة فى ان تحدد ان من بين اهم الخاسرين الدول العربية بواقعها وهى فى تلك الخسارة تحدد عموميات الدول الخاسرة ثم تعرج بتحديد دقيق الى الدول العربية ومدى حجم الخسارة المحتمل ليس فى قبولها بتطبيق بنود الاتفاقية وانما من خلال واقعها الذى يمثل ضعفا لايتفق مع ايجابيات الجات نفسها.

ولا ينطبق من موقف مسبق ضد الاتفاقية، وانما تأتى منطلقاتها من شرح واف لواقع الدول العربية المعاصر، من خلال احصائيات وارقام محددة ، توضح حجم الواقع الحقيقى الذى تدخل به الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١١ يوليو ١٩٩٥



الجات والزراعة المصرية

وفى مواجهة مع الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة للشئون الاقتصادية سألناه عن الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية ؟

د . سعد نصار

قال من المتوقع ان الغاء اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية فى المجموعة سوف يؤدى الى ارتفاع اسعار سلع مثل منتجات الألبان واللحوم والدواجن والزيوت بالاضافة الى القمح مما يعنى زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وباقى دول اعضاء الجات.

وتشير البيانات الى ان قيمة الواردات المصرية بلغت نحو ٢٤,٤ مليار جنيه منها ٥,٩ مليار جنيه واردات زراعية كمتوسط للفترة من ٨٩ الى ٩٣ بنسبة ٢٤٪ ويعتبر القمح والسكر وزيوت الطعام واللحوم الحمراء اهم هذه الواردات الزراعية المصرى. واذا اخذ فى الاعتبار مقدار التغير فى الأسعار العالمية نتيجة لتنفيذ إتفاقية الجات ومع افتراض ثبات الكميات المستوردة من تلك السلع ان نصف واردات مصر من القمح تأتى من الولايات المتحدة و٣٥٪ من استراليا و٩٪ من فرنسا. وان الزيادة الاجمالية فى قيمة واردات مصر من القمح كمتوسط للفترة من ٩٥ الى ٢٠٠٠ سوف تصل إلى ٣٠,٥ مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفترة من ٨٩ الى ٩٣ اما السكر فإن فرنسا والبرازيل اهم الدول المصدرة له مصر وينتظر أن تزيد قيمة وارداته فى المتوسط بنحو ١٦,٢ مليون دولار. أما زيوت الطعام فإن سويسرا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا اهم الدول التى تستورد منها مصر هذه السلع، وتقدر الزيادة فى قيمة وارداتها فى المتوسط بنحو ٢,٦ مليون دولار. وبالنسبة للحوم الحمراء فنستوردها من المانيا والولايات المتحدة وايرلندا وفرنسا وهولندا وتقدر الزيادة المتوقعة فى قيمة وارداتها فى المتوسط بنحو ٢٠ مليون دولار. اى ان اجمالى الزيادة المتوقعة فى قيمة واردات مصر لتلك السلع الاربع كمتوسط عن الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ يبلغ حوالى ٦٩ مليون دولار. هذا بفرض تغير الاسعار العالمية وثبات الكميات المستوردة.

ويواصل الدكتور نصار حديثه فيقول انه عند اخذ احتمالات التغير فى الانتاج والاستهلاك فى الاعتبار، وتقدير التغير فى الفجوة الغذائية من هذه السلع وخلال نفس الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بالاضافة إلى التغير فى الاسعار العالمية يمكن تقدير الزيادة المتوقعة عن نفس الفترة للقمح ٥٥,١ مليون دولار، السكر ٢٧,٥ مليون دولار، زيوت الطعام ٥,٣ مليون دولار، اللحوم الحمراء ٦٠,٤ مليون دولار اى اجمالى حوالى ١٤٩ مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفترة من ٨٩ - ١٩٩٣. ولكن يجب ان نعلم انه يمكن اعادة النظر فى هذه التقديرات السابقة كلها وفقا لما قد يترتب على تنفيذ اتفاقية الجات من تغير فى الاسعار العالمية وفقا لظروف العرض والطلب للدول الاعضاء

ولا مفر كما يضيف د . نصار من زيادة الانتاج والصادرات وتخفيض الواردات وذلك يأتى عن طريق الاستمرار فى برامج استصلاح الاراضى، وزيادة الغلة الفدانية، وتخفيض تكلفة الانتاج وتحسين الجودةويوفر ذلك قدرة تنافسية فى

عبدالعزيز جيره



المصدر : الأ[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

حسن خضر: إدارة جديدة فى عصر الجات

شارك د. حسن خضر رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى مؤتمر بمدينة إسطنبول بتركيا حول "استراتيجية الجودة الشاملة فى المصارف العربية لمواجهة المنافسة وتحسين وتنويع الخدمات المصرفية" كما قام بزيارة للبنك الزراعى التركى. ويقول د. خضر:

إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعد أحد أساليب الإدارة الحديثة فهى تعد استراتيجية جديدة تسعى إلى تحقيق متطلبات العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات وأجود المنتجات وخلق مناخ أفضل للعمل الملائم لتحفيز العاملين وتحقيق الأرباح، وهذه الاستراتيجية الجديدة تم تطبيقها منذ عدد قليل من السنوات فى عدد من الشركات والمصارف والهيئات بهدف وضع نظام للإدارة يتواكب مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد وما تحتويه من متغيرات تستلزم وضع اتفاقية الجات وما تفرضه من التزامات بقواعد الميزة النسبية وتجويد المنتج وتوسيع النظام السوقى.

وهذا الفكر الجديد لتطوير الإدارة لا يشتمل فقط على فكرة الجودة بالمعنى الشامل ولا يقتصر على الأداء فى العمل وتطوير المكان والمناخ فحسب ولكن يمتد أيضا ليشمل تطوير العلاقة مع العميل والتجويد بالصورة المتكاملة واستنباط أنظمة للخدمات تضاهى نظام الأيزو فى السلع.

سياسات جديدة

لرفع القدرة التنافسية للانتاج الوطنى في ظل التطبيق العالمي لاتفاقية «الجات» وتحرير التجارة الدولية

علم «الأسبوع الاقتصادى» أن الحكومة تبحث حاليا وبصورة تفصيلية تأثيرات اتفاقية الجات على جميع الأنشطة الاقتصادية فى مصر وتهدف الدراسات التفصيلية الراهنة إلى تحديد السياسات والإجراءات الجديدة التى يجب تنفيذها وتطبيقها خلال الفترة القادمة لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى مواجهة ماتضمنته اتفاقية الجات من تحرير للمعاملات وفتح للسوق المحلية وإنهاء إجراءات الحماية المباشرة.

وصرح مصدر اقتصادى مسئول بأن فى مقدمة التأثيرات التى تتم دراستها وتحديد الحلول اللازمة لمواجهتها مايرتبط بتخفيض التعريفة الجمركية فى حدها الأقصى، وكذلك الحدود المختلفة للتعريفة على السلع المختلفة والمصنفة طبقا لأهميتها للإنتاج والاستهلاك والخدمات، حيث سيتم تخفيض الحد الأقصى بنسبة ١٠٪، وكذلك تخفيض معدلات التعريفة المختلفة القائمة حاليا بنفس المعدل ومايتنظر أن يتبعه من تخفيضات أخرى فى المستقبل بنفس المعدلات حتى يصل الحد الأقصى للتعريفة إلى ٥٠٪ مع بعض الاستثناءات التى ستظل فى معدلاتها العالية.

واشار المصدر إلى أن تعديلات التعريفة الجمركية سيراعى فيها فى المرحلة القادمة إجراء تخفيضات على جمارك مستلزمات الإنتاج بصورة واضحة للمساعدة فى تخفيض تكلفة إنتاج السلع المحلية ورفع قدرتها على المنافسة فى السوق الداخلية مع تدعيم النظم المطبقة حاليا التى تعطى إعفاءات كاملة من الجمارك وضرائب المبيعات على مكونات الإنتاج المستوردة التى تستخدم فى السلع التصديرية.

وأوضح المصدر أن فى مقدمة المقترحات الحالية لدعم الإنتاج الصناعى المصرى وعلى الأخص الإنتاج الصناعى التصديرى منح حوافز اعتبارا من السنة المالية القادمة ١٩٩٧/٩٦ لمجموعة من السلع الصناعية التصديرية المهمة حتى تتمكن من المنافسة الواسعة النطاق فى الأسواق العربية والإفريقية والدولية وأنه يجرى حاليا دراسة القواعد التى سيتم بناء عليها تحديد معايير أهمية السلعة الصناعية التصديرية، واحتياجات كل سلعة من الحوافز التصديرية وأن جانبا مهما من الحوافز التصديرية يرتبط بتوفير الخبرات التكنولوجية لهذه الصناعات ومساندتها فى عمليات تحديث الإنتاج وتطويره، وكذلك عملياتها التسويقية الخارجية.

وصرح المصدر الاقتصادى المسئول بأن الجوانب الخاصة باتفاقية الجات المرتبطة بالإنتاج الزراعى وتوقعات ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والزراعية خلال السنوات القادمة تتطلب تغييرات جذرية فى هيكل الزراعة المصرية وتكثيف الجهود فى مجال التوسع الراسى وتوفير الاستثمارات اللازمة للتصنيع الزراعى والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة فى مجال الإنتاج الزراعى مع التركيز على إجراءات فعالة للقضاء على الفاقد والضائع الزراعى، خاصة فى مجال الخضر والفاكهة الذى ترتفع معدلاته بصورة واضحة وتصل فى بعض المنتجات إلى نحو ٥٠٪ لتخلف وسائل التعبئة والتغليف والحصاد بالإضافة إلى عدم توافر القدرات اللازمة للتصنيع.

وتتضمن الدراسات تحديد مجموعة من المشروعات الجديدة، وكذلك تحديد حجم الاستثمارات اللازمة للتحديث والتطوير وأولوياتها والسياسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للخطط والبرامج الجديدة والتيسيرات التى سيتم إقرارها فى توفير التمويل للأفراد والقطاع الخاص.



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٥

لامخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات

متوقع ارتفاع سعر الدواء بعد المغالاة في شراء الاختراعات الدوائية !

اجرت الحوار – رشا عفيفي

في حوار اجرته «الحياة المصرية» مع الدكتور محمود سعاده نائب رئيس اكاديمية البحث العلمي عن مستقبل الاختراعات المصرية خاصة بعد إتفاقية التجارة الدولية والتى تضمنت الحرية الفكرية بالاضافة الى التسهيلات الجديدة لتشجيع المخترعين والمبتكرين وماهو مدى الاستفادة من اكثر من ١١ مليون براءة اختراع داخل الاكاديمية

مغالاة اختراعات الدواء

فى البداية اكد الدكتور محمود سعادة ان هناك مخاوف كبيرة من إتفاقية الجات وخاصة التحديات الكبيرة فى حق الملكية الفكرية مما يهدد صناعات حيوية وهامة كصناعة الأدوية فى مصر . وبموجب هذا الحق يتم المغالاه في شراء براءات الاختراع الدوائية وبالتالى سيرتفع سعر الدواء ويتيح الفرصة امام شركات الادوية الاجنبية متعددة الجنسيات لامتلاك تكنولوجيا التصنيع واحتكارها .

وبعد عدة مناقشات ودراسة كافية مع المسئولين المصريين لامخاوف على مصر من إتفاقية الجات حيث تم توضيح العديد من الجوانب لنا ولااعتقد ان هناك مسئول يوقع على إتفاقية فيها اضرار لبلده أما الحديث عن صناعة الدواء ومايترتب على حق الملكية الفكرية هو مايتعلق على ثمن الحصول على حق الحصول براءات الاختراع من ناحية شركات الادوية العالمية ....

والان سيتم تحديد النسبة التى يتحصل عليها المخترع قبل الحصول على اختراعه حفاظا على الاختراعات المصرية

واكد ايضا ان الاختراعات ليست خدمة ولكنها تنمية تكنولوجية لان التطور لايظهر رلا فى الاختراعات ... وهناك وسيليتين لنشر العلم اما عن طريق نشر البحث في مجلات علمية وهذا يستلزم وقتا طويلا سنتين علي الاقل .... أو عن طريق تسجيله فى براءات الاختراع ومحاولة استغلال هذه الفكرة إمابيعها للاخرين او إنشاء ورشة أو مصنع لتنفيذ الفكرة

حماية الاختراعات

ويضيف ...عن طريق جهاز براءات الاختراع المصرى يتم حماية الاختراعات بعد الموافقه على التسجيل ثم يمنح البراءة والتى بمقتضاها يحصل على حماية تامة لمدة ١٥ سنه ولايسمح لأى شخص ان يأخذ او يتناول فكرة الاختراع خلال هذه الفترة وفى ظل القانون الجديد ستمتد فترة الحماية من ١٥ الى ٢٠ سنه.. ويضيف ايضا ان الاختراع لابد ان يكون له جدوى اقتصادية وقابلة للتطبيق الصناعى والجهاز يرحب بكل الاختراعات التى تتميز بهذه المواصفات لحماية وتطبيق هذه الاختراعات

ولقد انفقنا نصف مليون دولار فى الخمس سنوات الماضية على الاختراعات بمعونه من الامم المتحدة استخدمت فى عمليات التحديث والتطوير مثل شراء الالات واجهزة الكمبيوتر مما تمكنا من مكتبة بها الان ٥ر١١ مليون براءة اختراع خلال الـ ١٥ عاما الماضية ... هذا بالاضافة الى الموازنة الحكومية لهذا الغرض التى يتم من خلاله تغطية المصروفات الادارية

واشار الى التطورات الحالية فى هذا المجال يجرى حاليا بحث مشروع قانون مدة الحماية إلى ٢٠ سنه بدلا من ١٥ سنه اما بالنسبة للاعمال الادبية والفنية ستكون ٥٠ سنه وهناك اختراعات معينه سيتم حمايتها لمدةعشرسنوات مثل الالكترونيات والادوية والسبب فى ذلك يرجع الى إن هناك فروع معينه من العلم يكون التطوير فيها سريع فمن الممكن فى تلك اللحظة يظهر مايزيد على شراء اختراعات فى كل فرع على مستوى العالم

تجميع الاختراعات

كما يجرى حاليا تجمع فروع الملكية الصناعية فى مجمع واحد والملكية الصناعية تنقسم الى براءات الاختراع وهى تابعة للاكاديمية والثانية العلامات التجارية وهى تابعة لوزارة التموين والثالثة النماذج الصناعية والرسوم الهندسية وهى تابعة لوزارة الصناعة وسيتم جمع هذه الافرع فى مبنى واحد وكل فرع سيكون له مسئول واحد بدرجة وكيل وزارة

تسهيلات للمخترعين

ويضيف هناك تسهيلات للمخترعين .. من خلال جهاز تنمية الاختراعات حيث يتبنى الأبتكار وصناعة النموذج الاول له وعرضه فى المعارض الدولية والمحلية وحصلنا على جوائز فى هذه المعارض ولذلك يتقدم لنا سنويا اكثر من ١٢٠٠ طلب براءة اختراع تمنح البراءة لحوالى ٣٠٪ الى ٤٠٪ منهم اى حوالى من ٤٠٠ الى ٥٠٠ اختراع سنويا ... وبموجب الموافقة عليه يمكن لصاحب الاختراع ان يحصل على قرض من البنك بشروط ميسرة لتنفيذه أو عرضه على القطاع الخاص



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

مصر والجات

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات

نصل هذا الاسبوع الي نهاية عرض التزامات مصر في مجال تحرير الخدمات في اطار اتفاقية الجات والذي بدأنا ومنذ خمسة اسابيع باستعراض مجالات الخدمات المختلفة من انشاءات وخدمات سياحية وخدمات مالية من تأمين وخدمات مصرفية وخدمات سوق المال وقدمنا فيه الجداول التي تقدمت بها مصر وحددت فيها شروط توريد الاجانب لخدمات في تلك المجالات المختلفة.

والجدول الذي نعرضه هذا الاسبوع هو جدول الالتزامات في مجال خدمات النقل البحري الدولي متضمنا نقل الركاب والبضائع وكذلك الخدمات المعاونة للنقل البحري كتطهير المواني.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٥

الاتحاد العربى للنقل يبحث تطبيق اتفاقية «الجات»

طرابلس ـ وكالات الانباء:

يعقد فى طرابلس الشهر القادم المؤتمر العام للاتحاد العربى لعمال النقل. وجهت ليبيا الدعوة لكافة المنظمات النقابية لعمال النقل البرى والبحرى والجوى لحضور المؤتمر الذى يرأسه بشير محمد الشريف الأمين العام للاتحاد. يناقش المؤتمر تأثير تنفيذ اتفاقية الجات على تحرير خدمات النقل والمشروعات الشرق اوسطية المطروحة فى مجالات النقل بالمنطقة.. كما يبحث المؤتمر تطورات قضية لوكيربى.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٥

سرقة المعلومات.. نوع جديد من الحروب تتعرض له كافة الدول متقدمة أو نامية.. هذه الحرب الشرسة مجالها دنيا الكمبيوتر. وتقوم بها عصابات منظمة تخصصت فى هذا النوع من الجرائم.

□ بعد دخول مصر عصر الكمبيوتر:



التشريع .. هل يواجه حرب



المعلومات؟

• تعميم أجهزة الكمبيوتر يتطلب حماية كاملة لضمان عدم سرقة المعلومات الهامة

• مطلوب تشريعات جديدة توفر الأمن لنظم المعلومات المصرية

فرغم عظمة هذا التطور التكنولوجى الذى يتمثل فى هذا الجهاز الموسوعى إلا انه يواجه بهجمة خطيرة أداتها الجرائم المنظمة لاختراق شبكات الكمبيوتر والاستيلاء على ماتحتويه من مخزون معلوماتى بالإضافة إلى انتشار الفيروسات المدمرة لبرامجه والتى تفوق خطورتها خطورة الحروب لانها تلغى جهودا مضنية بذلت طوال اعوام ليست بالقليلة لانشاء هذه الصروح من المعلومات والبيانات الدقيقة الامر الذى يهدد بانهيار شعوب وامم تتعرض لأبشع عملية اغتصاب لأسرارها الدقيقة والحساسة.

ومع دخول عصر الكمبيوتر وتعميمه فى مختلف مؤسسات الدولة وفى مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار فى مصر أصبح من الضرورى علينا معرفة كيفية حماية ما نقوم بتخزينه من معلومات تمثل أدق أسرار الدولة فى كافة المجالات بعد أن تحولت سرقة معلومات الكمبيوترالى أحد أهم مهام أجهزة التجسس والاستخبار.. فيما يمكن ان نسميه حرب الكبيوتر وهذا ما يؤكده د. أحمد هشام قنديل الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة وعضو مركز البرمجيات المتقدمة قائلا: لقد بدأت حرب الكمبيوتر منذ اليوم الأول لاستخدامه فقد كتب رائد أجهزة الكمبيوتر فى عام ١٩٤٩ عن تكاثر برامج الكمبيوتر والأجهزة التى تستعمل نفس الذاكرة لتخزين المعطيات الأولية التى يستخدمها البرنامج وانتشار ظاهرة نقل البرامج من البرنامج الأصلى الأمر الذى مهد الطريق للبعض لاجراء تبديل معين من ترميز التعليمات وفك الشفرة الخاصة بالمعلومات المخزنة مما يؤدى إلى القضاء على البرامج الأصلية وما تتضمه من كنوز معلوماتيه وبياناتية.

ولم يتوقف الخطر عند هذا الحد بل تفاقم بظهور ما يسمى بفيروس الكمبيوتر عندما فوجئت المحررة الاقتصادية فى مجلة «بروفيدنس» بأن الديسك الذى خزنت فيه معلوماتها على مدى ٦ سنوات قد أصاب المعلومات التى يحويها فوضى والغاء لبعضها وفى الأشهر التسعة التالية كان هذا الفيروس قد أصاب ما يزيد على ٢٥٠ الف جهاز كمبيوتر ومن هنا بدأ الانتباه لخطورة هذا الفيروس اللعين.

● تطورات متلاحقة ●

ولقد طرات تطورات متلاحقة على الكمبيوتر تمثل طفرة علمية هائلة فى هذا المجال إلا أنها تعتبر سلاحا ذا حدين نظرا لقدرتها الفائقة الأمر الذى أدى الى استخدام الكمبيوتر كاداة خطيرة من ادوات الجاسوسية المعلوماتية والتحايل على القوانين وكشف ادق أسرار الحكومات والشعوب والسيطرة عليها.. بما يسمى «الاستعمار العلمي الجديد»

ومن بين هذه التطورات نظام «الإنترنت» الذى يشبهه البعض بشبكة العنكبوت التى تغطى كوكب الأرض ففى عام ١٩٩٣ ومع ظهور الشبكة الدولية للاتصالات بدأت فكرة «الإنترنت» فى الانطلاق وهى تقوم على مبدأ اساسى وهو التدفق الفائق للمعلومات من خلال أى مصدر رسمى أو خاص من خلال شبكات عديدة متداخلة يشترك فيها الافراد والمؤسسات الأمر الذى أدى الى سهولة اختراق اجهزة الكمبيوتر والاستيلاء على ما بها من معلومات دقيقة او القضاء عليها نهائيا.

وقد بدأ استخدام هذا النظام عام ١٩٦٨ عندما رغب العسكريون الامريكيون فى وضع نظام للاتصال يصمد امام اى هجوم او اختراق خارجي حتى ولو كان هجوما فرديا بحيث انه فى حالة قطع الطريق الرئيسى للاتصال فإن المجموعات الصغيرة الفرعية التى تمثل جزءا من الشبكة الرئيسية والتى تحمل عنوانا واحدا سوف تسلك بناء على شفرة معينة طريقها للوصول الى وجهتها ومقعدها.

وقد ساهم الاكاديميون ورجال البحث فى تطوير هذا النظام الذى يمكنهم من تبادل ليس الصوت فقط مثل التليفزيون ولكن الكلام المكتوب والصور والرسوم البيانية والتوضيحية وهذا ما استطاع نظام «الإنترنت» تحقيقه من خلال نقل ألف معلومة فى مقابل معلومة واحدة ينقلها التليفزيون فى فترة زمنية مماثلة ورغم هذه الطفرة العلمية إلا انه قد ورد فى إحدى الدراسات الصادرة عن معامل «تفريخ الافكار» فى العالم ان هذا النظام الجديد سيحقق نجاحا باهرا فى إدارة المؤسسات كالبنوك والشركات والمستشفيات إلا انه من ناحية أخرى سيؤدى الى زوال فكرة الدولة القومية بشكلها الحالى لأن «البايت» وهو وحدة المعلومات تستطيع الهروب من جميع اجهزة الرقابة عند استدعائها او اختراق شبكاتها وبالتالى اصبح هذا السيل الجامح من المعلومات والبيانات ليس له وطن وأصبحت الجرائم التي ترتكب من خلاله ليس لها ارض للمحاكمة وعلى سبيل المثال تعرض البنتاجون الامريكى الى أكثر من ٣٠٠ الف حالة اختراق.

جرائم الكومبيوتر

ولكن كيف يتم ارتكاب جرائم الكمبيوتر وسرقة المعلومات وماهى امكانية مقاومتها يوضح د. احمد هشام قنديل هذه التساؤلات ويقول انه يتم اختراق اجهزة الكمبيوتر وسرقة مابها من معلومات من خلال طريقتين

اولاهما الكشف عن كلمة السر او الشفرة الخاصة باستدعاء المخزون المعلوماتى الذى يتضمنه الكمبيوتر وهذا النوع من التجسس يصعب التحكم فيه الا من خلال تغيير كلمة السر الخاصة بكل جهاز على فترات زمنية متقاربة حتى يصعب اختراقها وكذلك انتقاء الاشخاص القائمين على تشغيل اجهزة الكمبيوتر حتى لا تتسرب كلمة السر على لسان احدهم.

اما الطريقة الثانية فهى عن طريق مايسمى بفيروسات الكمبيوتر وهى عبارة عن برنامج مثل برامج الحاسب الالى التطبيقية الاخرى ولكنه يختلف عنها فى انه مصمم بواسطة احد المخربين لتحقيق اهداف تدميرية بواسطة الحاق اضرار جسيمة فى نظام الحاسب والاستيلاء على مافيه من معلومات ويتميز برنامج الفيروس بقدرته العالية على تعديل تركيب البرامج الاخرى عن طريق الاندماج فيها والارتباط الكلى بها فضلا عن تمييز البرامج التى سبقت اصابتها والتركيز على السليم منها وقد لجأت بعض الشركات غير المتخصصة فى اعداد برامج الكمبيوتر الى استخدام برامج الفيروس لتهديد الشركات الكبرى واصابتها فى برامجها والكشف عن اسرارها.

ويتم تنفيذ برنامج الفيروس من خلال البرامج المصابة به بمجرد تشغيلها حيث تتناقل العدوى من جهاز الي اخر عند تكرار التشغيل مع كل برنامج جديد وبالتالى فإن فيروس الكمبيوتر هو أخطر مايواجه ذلك الانجاز البشرى لأن المعلومات التى يحملها ستظل معرضة للاندثار اذا تسلل اليها فيروس خاصة وان السلاح الوحيد الذى يواجه به سلاح الفيروسات هو تصغير أو الغاء معطيات الجهاز والبدء من جديد فى التخزين المعلوماتى بما يعنى ضياع المعلومات المتوافرة من قبل.

الفيروسات انواع

ويشير د. احمد هشام قنديل الى تعدد انواع فيروسات الكمبيوتر فهى كثيرة للغاية قائلا ان من اهم الفيروسات التى نالت شهرة عالمية هو فيروس «مايكل انجلو» الذى حدد انطلاقه فى السادس من مارس العام الموافق ميلاد الفنان الايطالى وهو أخطر الفيروسات التى استهدفت القضاء على ذاكرة المدنية الحديثة وفى نهاية عام ١٩٨٨ استطاع العالم الامريكى الشاب «روبرت تايان موريس» ان يزرع فيروسا فى شبكة «يونكس» ادى الى تعطيل ٦٠٠٠ جهاز كمبيوتر فى كولومبيا وستانفورد ومعامل لورنس مورد ومعمل الجيش الامريكى لأبحاث الصواريخ الباليستية وجهاز مركز ابحاث وكالة «ناسا»

كما يوجد فيروس اسمه «سكورس» ظهر على ملف جهاز «ابل ماكنتوش» ثم انتشر فى اجهزة شركات اخرى ومؤسسات حكومية مثل شركتى «بوينغ» و«اركو» ووكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» ومجلس النواب الامريكى.

وفى اكتوبر عام ١٩٨٩ ظهر فيروس اخر سمى «مجرم المعطيات» وهو مؤلف من ثلاثة برامج متتالية وقد هدد هذا البرنامج ٣٣ مليون جهاز ميكروكمبيوتر فى انحاء العالم وكان اول ضحايا هذا الفيروس



المصـدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٥

حصلية المعلومات الهولندية وكذلك الايطالية وبخاصة الابحاث المتعلقة بمكافحة الايدز وتشير الاحصائيات الى انه يتم انتاج فيروسين جديدين فى العالم كل يوم وهو مايستدعى التنبه الدائم لهذا الخطر الداهم.

ويتم الكشف عن وجود فيروس مامن خلال وجود نقص واضح فى سعة الجهاز التخزينية او بطء تشغيل الجهاز بصورة ملحوظة او انه يعرض بصورة مفاجئة بعض الرسائل غير العادية لذا يجب عدم التعامل مع برامج الحاسب الالى الجديدة الا بعد التأكد من خلوها من الفيروسات وضرورة الالتزام باستخدام البرامج الاصلية الصادرة عن مراكز اعداد البرامج درءا للاخطار.

● التشريع والجريمة ●

ولكن كيف يواجه التشريع المصرى جرائم سرقة المعلومات بالكمبيوتر؟!

المستشار فاروق عوض مساعد وزير العدل يقول ان العالم يشهد حاليا ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة او الثورة « المعلوماتية» وما نجم عنها من تحولات اقتصادية واجتماعية تشهد ببزوغ فجر مجتمع المعلومات وتزايد استخدام الحاسب كأداة لتخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات الحسابية وأداء الخدمات فى مجالات عديدة.. وأمام هذا التطور تطورت جرائم سرقة المعلومات وأصبح واضحا ان قانون العقوبات فى حالته الراهنة لم يعد كافيا او فعالا بالدرجة المطلوبة والمرضية.. فنصوصه والنظريات والمبادئ القانونية التى يتضمنها أو تقف وراءه بعضها موروث من القرن ١٩ حيث لم يكن هناك فنيون ولكن اصحاب مهن وحرفيين وتطبيق بعض هذه المبادئ القانونية على الاشكال الجديدة للجرائم - كما يؤكد مساعد وزير العدل - ولاسيما الاشكال التى تعتمد على تقنيات الحاسبات والمعلومات يصطدم بصعوبات ناجمة عن الطبيعة الخاصة للوسائل المعلوماتية المستخدمة فى ارتكابها.. كما تعترضه صعوبات أخرى رئيسية حيث يصعب تطبيق نصوص الجرائم التقليدية (المتعلقة من حيث الاساس بالماديات) على احوال معنوية كالمعلومات.

ويضيف مساعد وزير العدل قائلا انه بالرغم من الابعاد التى اتخذها الاجرام المعلومات فى دول أخرى فان ذلك لا ينفى ضرورة التصدى لبوادره التى بدات تظهر كى لا تستفحل على وتيرة النمو المتزايد فى استخدام نظم المعلومات الحديثة.

وعن موقف التشريع المصرى من الجرائم المعلوماتى يقول المستشار فاروق عوض ان النظام القانونى المصرى جاء بدون قانون يواجه هذا النوع الجديد من الجرائم مواجهة شاملة ولكن ادخلت فيه مؤخرا بضعة نصوص تعاقب بشكل صريح بعض صوره.. ففى قانون الاحوال المدنية الجديد رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ قررت المادة ٧٢ انه «فى تطبيق أحكام هذا القانون وقانون العقوبات تعتبر البيانات المسجلة بالحاسبات الآلية وملحقاتها بمراكز معلومات الاحوال المدنية ومحطات الاصدار الخاصة بها المستخدمة فى إصدار الوثائق الخاصة وبطاقات تحقيق الشخصية بيانات واردة فى محررات رسمية.. فإذا وقع تزوير فى المحررات الرسمية السابقة او فى غيرها من المحررات الرسمية تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لمدة لا تقل عن ٥ سنوات»

كما قضت المادة ٧٤ على انه «مع عدم الاخلال باية عقوبات اشد منصوص عليها فى قانون العقوبات او فى غيره من القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ اشهر وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أطلع او شرع فى الاطلاع او حصل أو شرع فى الحصول على البيانات او المعلومات التى تحتويها السجلات أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين الملحقة بها أو قام بتغييرها بالاضافة او بالحذف او بالالغاء أو بالتدمير او بالمساس بها بأى صورة من الصور او اذاعها او افشاها فى غير الاحوال التى نص عليها القانون ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فيه... فإذا وقعت الجريمة على البيانات أو الاحصاءات المجمعة تكون العقوبة بالسجن.»

ويوضح مساعد وزير العدل أن المادة ٧٥ عاقبت كل من عطل او اتلف الشبكة الناقلة لمعلومات الاحوال المدنية أو جزءا منها وكان ذلك ناشئا عن أهماله أو رعونته او عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والانظمة»

فإذا وقع الفعل عمدا تشدد العقوبة مع عدم الاخلال بالحق فى التعويض فى الحالتين.

ويضيف بأن المادة ٧٦ عاقبت بالاشغال الشاقة المؤقتة «كل من اخترق أو حاول اختراق سرية البيانات والمعلومات أو الاحصاءات المجمعة بأية صورة من الصور وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب»

● تدابير لازمة ●

وفرض القانون كذلك على مصلحة الاحوال المدنية «اتخاذ كافة التدابير اللازمة» لتأمين البيانات الشخصية والمجمعة المخزنة بالحاسبات الآلية أو بوسائط التخزين الملحقة بها ضد اى اختراق أو عبث او اطلاع أو إفشاء أو تدمير أو مساس بها بأية صورة كانت فى غير الاحوال التى نص عليها القانون ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى مادة ٦٤.

● تعاون دولى ●

ويشير مساعد وزير العدل الى جهود التعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية قائلا: لقد أهاب مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والذى عقد فى «هافانا » عام ١٩٩٠ فى قراره المتعلق بالجرائم ذات الصلة بالحاسب بالدول الاعضاء ان تكثف جهودها كى تكافح بمزيد من الفعالية عمليات اساءة استعمال الحاسب التى تستدعى تطبيق جزاءات جنائية على الصعيد الوطنى مع ضرورة تحديث القوانين والاجراءات الجنائية بما يضمن أن تكون الجزاءات والقوانين الراهنة بشأن سلطات التحقيق وقبول الادلة فى الاجراءات القضائية مطبقة على نحو ملائم وكذلك ضرورة إدخال تغييرات مناسبة عليها إذا دعت الضرورة لذلك بهدف التصدى لهذا الشكل الجديد والمعقد من أشكال النشاط الاجرامى خاصة فى حالة عدم وجود قوانين تطبق على نحو ملائم.

كما حث المؤتمر كذلك الدول الاعضاء على مضاعفة الانشطة التى تبذلها على الصعيد الدولى من اجل مكافحة الجرائم المتعلقة بالحاسبات بما فى ذلك دخولها حسب الاقتضاء كأطراف فى المعاهدات المتعلقة بتسليم المجرمين وبتبادل المساعدة فى المسائل الخاصة المرتبطة بالجرائم ذات الصلة بالحاسب ونصح القرار الدول الاعضاء بالعمل على أن تكون تشريعاتها المتعلقة بتسليم المجرمين وبتبادل المساعدة فى المسائل الجنائية «منطبقة» انطباقا كافيا على الاشكال الجديدة للاجرام مثل الجرائم ذات الصلة بالحاسب.

وقد اوصى المؤتمر بفتح افاق جديدة للتعاون الدولى فى مجال مكافحة جرائم الحاسب الالى من خلال ضرورة وضع معايير دولية لأمن نظم المعالجة الآلية للبيانات وكذلك وضع تدابير ملائمة لحل مشكلات الاختصاص القضائى التى تثيرها الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود او ذات الطبيعة الدولية مع وضع اتفاقيات دولية تنطوى على نصوص تنظم اجراءات التفتيش والضبط المباشر الواقع عبر الحدود على الانظمة المعلوماتية المتصلة فيما بينها والاشكال الاخرى للمساعدة المتبادلة مع كفالة الحماية فى الوقت نفسه لحقوق الافراد وحرياتهم وسيادة الدول.

محمد عبد السلام

أمنية عادل



المصدر : الأهــــرام
التاريخ : ١٢ أغطس ١٩٩٥

جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة فى اطار الجات

تسعى مصر من خلال المفاوضات التى تجرى فى جنيف إلى تعديل الالتزامات الخاصة بانتقال العمالة، وذلك فى اطار اتفاقية الجات التى أسفرت عنها جولة أورجواى حيث من المقرر إدراج هذه الالتزامات فى جداول التزامات الدول. وعلم مندوب الأهرام أن مصر ستكون من الدول المستفيدة بما ستقدمه الدول المختلفة من التزامات جديدة فى هذا المجال . حيث من المقرر إدراج نص يسمح لوزير القوى العاملة باستثناء مورد الخدمة الأجنبى من شرط نسبة الـ ١٠٪ الخاصة بعدد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة فى أى وحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٥

الغات: الأغنياء يزدادون غنى والفقراء... فقراً

الاعتقاد الذي تروج له الدول الصناعية الكبرى، هو أن تحرير التجارة الخارجية للدول في اطار اتفاقية «الغات» سيزيد التبادل التجاري العالمي بنسبة لا تقل عن ٣,٥ في المئة سنوياً، ما يفتح الباب امام سيولة افضل لتبادل السلع بين الاسواق على اختلافها، بالحد الادنى من الحمايات الجمركية، والغاء اللوائح السوداء للاستيراد.

ومع ان هذا الاعتقاد تشارك فيه غالبية دول العالم التي اقرت الاتفاقية، او تلك التي تتجه الى الانضمام اليها، فإن ثمة مخاوف واسعة من أن تساهم الاتفاقية في زيادة غنى الاغنياء، وتكريس فقر الفقراء.

واللافت ان هذه المخاوف لا تقتصر على الدول التي تعتبر نفسها متضررة من اطلاق حرية الاستيراد والتصدير، بل تعبر عنها جهات في دول مستقلة، مثل منظمة «اونكتاد» (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) الى منظمات ومراكز ابحاث اقتصادية وطنية.

وتستند هذه المخاوف الى اعتبارين اثنين على الاقل: الاول، ان الدول الفقيرة المصنفة على انها الاقل نمواً (مجموعة دول الـ ٤٨) لم تستفد فعلياً من المساعدات والجهود التي تقول الدول الغنية انها بذلتها في خلال العقدين الماضيين، بل ما حصل هو العكس، اذ تراجعت مستويات النمو الاقتصادي فيها الى ١,٤ في المئة أواسط التسعينات، في مقابل ١,٦ في المئة متوسط النمو في اوائل العقد نفسه، و١,٩ في المئة في الثمانينات، ما يعني من وجهة النظر هذه، ان الدول المعنية التي يزيد عدد سكانها عن ٥٥٠ مليون نسمة باتت اكثر فقراً في التسعينات، مما كانت عليه في الثمانينات او السبعينات.

وحسب التقرير، الذي انجزته «اونكتاد» اخيراً، فإن التدهور الاقتصادي في مجموعة الدول الـ ٤٨ (٣٣ دولة منها في افريقيا، و٩ دول في آسيا، و٥ دول في المحيط الهادي، ودولة واحدة في منطقة البحر الكاريبي)، نتج عن اتساع الهوة بين زيادتين: النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز متوسطه ١,٥ في المئة سنوياً، في مقابل الزيادة السكانية التي بلغت ٢,٨ في المئة، ما يعني ان هناك عجزاً سنوياً بمقدار ١,٣ في المئة، وتالياً التحول من تحقيق نمو ايجابي الى تحقيق نمو سلبي على امتداد العقدين الماضيين.

اما الاعتبار الثاني فيتصل، وفق التقرير نفسه، بالتراجع الذي حققه القطاع الزراعي، في مجموعة الدول الـ ٤٨، وهو القطاع الذي يمثل ٤٠ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي فيها، كما يوفر حوالي ٣٥ في المئة من الصادرات، الى جانب استيعابه ٧٠ في المئة من العمالة الوطنية.

ويفسر خبراء «الفاو» التدهور الذي سجله القطاع الزراعي في البلدان الاكثر فقراء باستمرار الاعتماد على الاساليب البدائية في الانتاج، واستخدام البذار غير المؤهل، ثم الجفاف الذي اصاب الكثير من البلدان، والاهم غياب آليات التسويق، ما يشجع على ابقاء اسعار غالبية الصادرات الزراعية الاساسية متدنية الى الحدود التي تعجز عن تغطية الاكلاف.

وحسب التفسيرات التي يقدمها خبراء «الفاو» فإن حكومات غالبية الدول الفقيرة لجأت، في ظل محدودية فعالية المساعدات التي قدمتها الدول الغنية، الى اعتماد صيغتين: الاولى دعم القطاع الزراعي، سواء عن طريق توفير عناصر الانتاج باسعار تقل عن الكلفة، ام عن طريق دعم اسعار المبيع للمحافظة على هامش مقبول من الربحية للمنتجين، الامر الذي شكل عبئاً ثقيلاً على موازناتها العامة.

اما الصيغة الثانية فكانت التخلي عن دعم القطاع وترك المزارعين يواجهون تقلبات الاسعار في الاسواق العالمية، الامر الذي ساهم الى حد بعيد في تحول الكثيرين منهم الى قطاعات أخرى، وفي زيادة وتيرة الهجرة من الريف الى المدن.

ويركز خبراء «الفاو» على ضرورة توسيع دور الحكومات في رفع كفاءة الانتاج الزراعي، وتحسين آليات التسويق، الا انهم يركزون على دور خاص للدول الصناعية، اذا ما ارادت فعلاً ان تتسع حلقة التجارة الحرة العالمية بصورة اكثر تكافؤاً، وهو ما يتمثل بالحاجة الى زيادة مساعدتها، لكن ايضاً، الى الافساح في المجال في اسواقها الداخلية، امام استقبال الصادرات من الدول الفقيرة، وهو ما يشكل جرعة سريعة وقوية لتحسين عافيتها ■



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٥

القانون المصرى للجات

د . حسام لطفى

أستاذ القانون المدنى المساعد

كلية حقوق بنى سويف جامعة القاهرة

انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية، القائمة على تطبيق اتفاقيات الجات، بما فى ذلك الاتفاقيات التى وردت فى الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أورجوى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف، والموقعة فى مراكش بالمغرب فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٩٤، وصدق وزير الخارجية على الانضمام فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ وجعل نفاذ هذه الاتفاقية يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٩٥، ونشرت الاتفاقية وملاحقها وقرار التصديق فى العدد ٢٤ (تابع) فى الجريدة الرسمية الصادر فى ١٥ من يونية سنة ١٩٩٥ وبذلك اصبحت الجات وملاحقها جزءا من النظام القانونى المصرى طبقا للمادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ والتى تجعل للاتفاقية الدولية قوة القانون الداخلى بعد التصديق على قرار الانضمام اليها ونشرها فى الجريدة الرسمية، فاذا ما افترضنا ان اغلبية اعضاء مجلس الشعب قد وافقت على رجعية هذه الاتفاقية ليبدا نفاذها فى مصر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٩٥، نؤكد انه لا توجد حاجة إلى تعديل اية تشريعات وطنية فى مصر، حيث اصبحت الجات وملاحقها قانونا داخليا مصريا واجب النفاذ من هذا التاريخ.

وقد غابت هذه الحقيقة القانونية، التى استقر عليها فقهاء القانون الدستورى فى مصر وقضاء محكمة النقض وافتاء مجلس الدولة. على من يسعى لتعديل القوانين المصرية الحالية لتتواكب مع ماورد فى اتفاقية، الجات وملاحقها. ولم يعد مقبولا سوى اصدار التشريعات المناسبة بما يجعل مصر تستفيد من الخيارات التى وردت فى هذه الاتفاقية وملاحقها لصالح الدول النامية .

ولعل احد اهم الآثار المترتبة على ذلك هو انهيار مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذى كانت تحاول مصر أن تستفيد منه فترة انتقالية تمتنع فيها عن توفير حماية براءات الاختراع فى مجالات المنتجات الكيماوية والزراعية والصيدلية لفترة اقصاها عشر سنوات ، «وذلك نظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لاقل البلدان الاعضاء نموا والعقبات الاقتصادية والمالية والادارية التى تعانى منها، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار» على حد تعبير المادة ٦٦ من ملحق الجات الخاص بالملكية الفكرية.

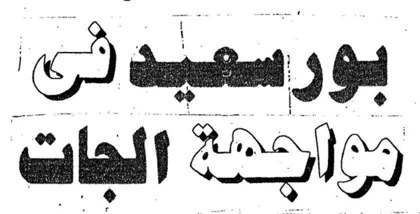
وكنت أرجو الاتصدق مصر على هذه الاتفاقية قبل أن تصدر تشريعاتها الداخلية وتضمنها ما يفيدها من الأستثناءات المقررة فى اتفاقية الجات لصالح البلدان النامية، لاسيما وقد ورد فى تقرير الحكومة الذى عرض على مجلس الشعب لتبرير الانضمام إلى اتفاقية الجات أن مصر لن تتردد فى الاستفادة من كل الاستثناءات الواردة فى مجال الملكية الفكرية بما يحقق المصلحة الوطنية ، ولكن أما وأن هذه الاتفاقية قد صارت نافذة فى مصر، فان المنطق يقتضى أن تسرع مصر – فى اقرب فرصة وبحد اقصى الاول من يناير سنة ١٩٩٦ موعد بدء التزام الدول الاعضاء فى الجات بتطبيق احكامها – باستعمال حقوقها المشروعة فى الاستفادة من الفترات الانتقالية التى وضعت تحت تصرف البلدان النامية، حتى تعيد تشكيل بنيتها الادارية والتقنية والاقتصادية.

وليس فى التراخى فى استعمال هذه الحقوق إلا إهدارا لحقوق تقررت للبلدان النامية بعد خلافات حامية الوطيس خلال دورة اورجواى لتعديل اتفاقية الجات نظير تنازلات قدمتها هذه البلدان لصالح الدول المتقدمة. ولن يكون جزاء هذا التراخى إلا الإعمال الفورى المباشر لاتفاقية الجات بكل ملاحقها فى مصر دون قيد او شرط.. فهل هذا هو ما نسعى إلية ؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥



بورسعيد في مواجهة الجات

في ١٧ ابريل عام ١٩٩٤ اشتركت معظم دول العالم في التوقيع على اتفاقية «الجات» وبقية الدول في طريقها للتوقيع.. وقد توسع نشاط منظمة التجارة العالمية منذ اول يناير من العام الحالي ليشمل مع التجارة خدمات الصناعة والزراعة والحقوق الفكرية.. وفي حين انتظمت في هذا النشاط الدول الغنية الا أن دول العالم الثالث خاصة تلك التي يقل دخل الفرد فيها عن الف دولار مثل مصر.. تحفظت وحصلت على فترة زمنية لتوفيق أوضاعها وتمتعت بمزايا فيما يتعلق بالتزاماتها أمام صندوق النقد الدولي وايضا فيما يتصل بالتعريفة الجمركية.

ووفرت تلك المزايا لمصر فرصة كبيرة لحماية تجارتها العالمية وصناعاتها الوطنية بمنع ماتراه من سلع أو فرض نظام الحصص عليها أو بإجراءات ورسوم جمركية وغير ذلك من حصانات .. كما حصلت أيضا على براءات الاختراعات العالمية لصناعات معينة وفي مقدمتها الأدوية .. وفي هذه الحماية التي باشرت مصر حقها في تطبيق بنودها تهدف الى عدم تأثر ميزان المدفوعات واصابته باي خلل أو التأثير بالسلب على الصناعات الوطنية من الناحية الاستراتيجية أو العمالة .. ومن ثم فايجابيات الاتفاقية عديدة ومؤكدة خاصة مع وجود آلية حكومية قوية تستطيع أن تتحكم في حركة الصادر والوارد الى مصر التي تزداد وارداتها عن صادراتها بأكثر من الضعف!

من هنا فان الاتفاقية لاتحدث تأثيرا جذريا فيما يتعلق بمصر وبالتالي بورسعيد.

هذا هو رأى خبراء الاقتصاد في بورسعيد .. يقول عبد الوهاب قوطة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والنائب البورسعيدي: أهم الواردات لبورسعيد هو المنسوجات والملابس الجاهزة.. أما عن المنسوجات فلدينا مهلة تنتهي عام ١٩٩٨ لتطوير تلك الصناعة وتجويدها وتعديل اسعارها.. وخلال السنوات الثلاث فان لمصر الحق في الامتناع عن استيرادها.. وهذا الحق سار بالنسبة للملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ اذن فامام بورسعيد فرصة لتجويد انتاجها من السلعتين للوصول بهما الى القدرة على منافسة الوارد منهما بعد التاريخين المذكورين اذ سيكون على مصر وقتها فتح ابواب استيرادهما وفقا لشروط اتفاقية «الجات» ولدينا حاليا تجارب ناجحة في انتاج وتجويد بقية السلع التي انفكت من حولها الحماية الجمركية بمقتضى الجات لكنها - أي تلك السلع - صمدت أمام تدفق السلع المثيلة المستوردة بعد أن نجح الانتاج الوطني في التطور والتحسن. كل السلع التي ترد الى بورسعيد حاليا ونراها في أسواقها اصبح مسموحا بدخولها الى مصر ومع ذلك فهناك فارق سعري لصالح المعروض منها في بورسعيد للاعفاء الجمركي الذي تتمتع به المدينة الحرة .. وهذا ماسيتكرر مع المنسوجات والملابس الجاهزة وستظل بورسعيد ارخص لسنوات طويلة قادمة

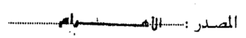
المتفائلون: لا خوف!

فلاخوف من التدفق المتوقع للسلعتين ولغيرهما على مصر مع الاعتراف بأن تقلص الفارق السعري سيحرم بورسعيد مستقبلا من الرواج مقارنة بحجمه في السنوات السابقة. لذلك لابد للمدينة من بدائل أكثر ثباتا لضمان استقرارها هذا ماانتهى اليه قوطة في حديثه عن الآثار المتوقعة للجات وهو يطرح البدائل بقوله:

لابد لأصحاب رؤوس الأموال في بورسعيد



المصدر : الأهــرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٥

المتشائمون: المستقبل مجهول!

تحقيق:
محمد ابو الشهود

وبالتعاون مع الدولة من إنشاء مخازن ضخمة للسلع الاستراتيجية الغذائية والوسيطة والاستثمارية مثل القمح والذرة والسكر والزيت والشاى وحديد التسليح والأسمدة والماكينات والآلات .. وهذه جميعها سلع ستظل مصر تستوردها أمدا بعيدا.. ومجلس ادارة المنطقة الحرة أدرك أهميتها فرفع عنها جميع أنواع الرسوم .. ويبقى تكثيف الجهود لتشجيع المستثمرين على استيرادها بدلا من الواردات الحالية التى تقترب أسعارها من أسعار مثيلتها فى أسواق مصر بعد رفع الرسوم الجمركية عليها فى المنافذ.. وبجانب النشاط التخزينى تقام مشروعات صغيرة للطحن والهدرجة والتعبئة لاستيعاب البطالة .. وكما قلت - والكلام لقوطة - فهذه السلع نستوردها بكميات كبيرة ولسنوات طويلة قادمة .

ومشروعات التخزين ستحتاج الى شركات للتجارة الخارجية ذات رؤوس أموال ضخمة فليشترك اذن المستثمرون فى انشائها .. وأما الأرض فموجود منها حاليا ٢٠٠ ألف متر خالية فى منطقة الرسوة جنوب بورسعيد..

أعنى انه لاضرر من اتفاقية الجات على بورسعيد وانما يمكن الاستفادة من ميزاتها لبناء بورسعيد التجارية والصناعية القوية والخالية من البطالة.

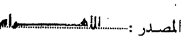
أما من يشغل قمة المسئولية الاقتصادية فى بورسعيد وهو محمد عبد الفتاح المصرى رئيس الغرفة التجارية فيقول:

«أهداف ونصوص اتفاقية الجات تدفعنا الى البحث عن وسائل الاستفادة من موقع بورسعيد الجغرافى فى مفترق الطرق بين ثلاث قارات واستثمار نشاطها التجارى الحر لتحويلها الى معبر لانتقال بضائع العالم .. وهناك دراسة جارية لانشاء سوق عربية لمواجهة التكتلات العالمية الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة ودول «النافتا» التى تضم أمريكا وكندا والمكسيك .. فى ظل المشروع العربى فان بورسعيد بمينائها وموقعها يمكنها ان تكون مركزا لنشاط المشروع وحركته بين الدول العربية خاصة اذا اتفقت على منح دول المجموعة مزايا تفضيلية جمركية وأمام بورسعيد فرصة زمنية واسعة للاستفادة من فترة السماح التى منحتها اتفاقية الجات لمصر لحين ارتفاع دخل الفرد فيها الى ألف دولار.. ولعل ماأعلنه د.محمد الرزاز وزير المالية من السماح للمصانع المصرية بأن تكون مناطق حرة خاصة مايشجع على تخفيض تكلفة السلع المنتجة محليا فى مواجهة المستورد فضلا عن تشجيع عمليات التصدير التى لاشك أن اتمامها من خلال ميناء بورسعيد سيحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد البورسعيدى خاصة والمصرى بصفة عامة .. لاأنكر أن اتفاقية «الجات» وفتح السوق المصرية للاستيراد ستؤثر بالسلب على بورسعيد لذلك ادعو الى ضرورة ايجاد مجالات جديدة بجانب النشاط التجارى الحالى مثل التوسع والتنوع فى خدمات ميناء بورسعيد والأنشطة السياحية .. ولانغفل أن الدولة بالفعل ساعدت على توفير بدائل قوية للحياة والرواج فى بورسعيد مثل المنطقة الحرة الجديدة شرق التفريعه والمنطقة الصناعية جنوب المدينة.. وفى الميناء متسع لنشاط أفضل .. وأمامنا تجارب دول قريبة نجحت فى حين أننا نملك فى بورسعيد مقومات لتحقيق نجاحات اكبر.. فميناء دبى على سبيل المثال يتداول على أرصفته ٦ ملايين حاوية سنويا فى حين أن ميناء بورسعيد لاتتعدى حركة التداول فيه ٢٥٠ الف حاوية!!

ادعو أيضا الى تنشيط مطار الجميل بتوسيعه ليسمح بتنظيم الرحلات بالطائرات الشارتر.. أيضا لمواجهة الآثار السلبية الزاحفة بسبب الجات على حركة استيراد السلع.. يمكن تحويل جزء من النشاط التجارى الحالى الى نشاط اعادة التصدير بانشاء مخازن ترانزيت ولتسهيل اجراءات انشائها واستخدام المطار فى حركة نقل البضائع .

واخيرا فمطلوب من مجلس ادارة المدينة الحرة ايفاد لجنة متخصصة لزيارة المناطق الحرة الناجحة مثل سنغافورة وهونج كونج وتايوان لاستيعاب تجاربها والاستفادة منها حتى تبقى بورسعيد منطقة حرة متطورة تساير حركة



المصدر :  الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٥

التصنيع والتجارة العالمية.. الخلاصة أنه لاخوف على بورسعيد بل أن امامها وفوق أرضها متسعا رحبا لتحقيق طموحات تحقق لها غدا أفضل كثيرا من حاضرها. وعلى النقيض - نسبيا - من اطمئنان قوطة والمصرى - المسئولين شعبيا واقتصاديا .. يقف سمير معوض وهو خبير اقتصادى بغير مقعد.. فلا قيود تضطره للتحفظ فى رأيه .. يقول:

«الطريق الى الجات أمام الاقتصاد فى بورسعيد مفروش بعلامات الاستفهام التى تجعل المستقبل عرضة لتكهنات كثيرة .. وأهم تلك التساؤلات هو أننا لم ندرك للآن ان اقتصادنا القائم على صناعة الخدمات منذ نشأته كان من أكثر الاقتصاديات العالمية تطورا اذ ان أكثر الاقتصاديات العالمية تقدما الآن تسعى لتسليح نفسها بالمزيد من انشطة الخدمات التى تتطلب استثمارات ليست كبيرة فى الأصول والركائز المادية والتنمية البشرية ومع ذلك فان عوائدها تعد من أضخم الدخول الاقتصادية .. ويكفى أن نعرف أنه فى ظل الجات تخطط المانيا الى زيادة حصتها من تجارة الخدمات من ٢٠٪ من مجمل صادراتها الى نسبة أكبر كما أنه من بين ٧ ملايين شخص يعملون فى قطاع الصادرات يعمل حوالى ٢.٣ مليون فى قطاع تصدير الخدمات وتظهر الاحصاءات أن حصة امريكا والمانيا وفرنسا فى تجارة الخدمات الدولية تبلغ نحو ٣٣٪ ونحن فى بورسعيد نمضى فى الاتجاه المضاد!! فالأنشطة التى لاتحقق لنا دخولا حقيقية هى التى تستأثر بأغلب الأنشطة الاقتصادية مع مايرتبط بذلك من بطالة سافرة ومقنعة وبطالة فى رؤوس الأموال مع مايترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية وحضارية «الجات» طوفان اقتصادى علينا أن نعد له سفينة نوح .. لاننكر ان أصولنا الجغرافية ووالطبيعية والبشرية فى بورسعيد تعد من أنسب الأصول الرأسمالية للدخول الى ترسانة صناعة الخدمات الدولية.. لكن للأسف فالتخطيط لدينا لم يرق الى مستوى اهميات ثرواتنا الهائلة فى عصر الجات علينا أن نعمل على تحويل الميناء وقناة السويس الى مصنع دولى لصناعة وتجارة الخدمات.. أمامنا خمس سنوات فقط للتأهب والتأهل للدخول فى هذه السوق الدولية وفقا لشروط اتفاقية «الجات» ..

علينا أيضا أن نتوقف عند اعتبار السياحة هى طوق النجاة لاقتصاد بورسعيد فهى لاتتمتع بأى مزايا ذات طبيعة خاصة لجذب السياحة.. علينا أن نتجه الى صناعة الخدمات التأمينية والمصرفية والصناعات ذات الصلة بالميناء مثل صناعة الحاويات وصيانتها واصلاحها وتأجيرها .. أين ترسانة بورسعيد التى كانت تتمتع بشهرة فى صناعة العائمات وصيانتها واصلاح السفن العابرة ؟ نصيب ميناء بورسعيد من صناعة الخدمات لايزيد على ٩٪ من ميناء روتردام و١٪ من ميناء سنغافورة و٣٪ من ميناء هونج كونج!!

الواقع يقول ان ميناء بورسعيد متأخر عن الموانى الأخرى بمسافة عدة عقود وليس أدل على ذلك من أن ميناء مانيلا فى الفلبين أدرك أسرار التقدم وهو الآن يحقق ٩٤ مليار دولار من عملياته الخدمية.. ومايبنغى التحذير منه بكل الجدية أنه إلى الشرق من ميناء بورسعيد تجرى محاولات دؤوبه للاستئثار بصناعة الخدمات .. فاسرائيل بالاشتراك مع الأردن تخططان لبناء شبكة خدمية متطورة للسيطرة على المنطقة على خدمة النقل الدولى المتعدد الوسائط الذى سيكون صيحة العصر فى المنطقة اننا أمام تحديات حقيقية لايفلح معها الا أن نكون على مستواها تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا والا جرفنا طوفان «الجات»!



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٥



● رغم غيابنا عن المهرجانات الدولية إلا انه عندما لاحت لنا الفرصة أدرنا ظهورنا واعتذرنا عن الاشتراك والسبب اننا نخشى على افلامنا من السرقة !!

● فـ « سلطان الكاشف » رفض ان يسافر فيلمه « سارق الفرح » لاحد المهرجانات الدولية إلا بصحبة ماجد المصرى كحارس !!

● ومنتج « هدى ومعالى الوزير » الذى رشح لدخول المسابقة الرسمية فى مهرجان موسكو رفض إرسال فيلمه ما لم ترسل له إدارة المهرجان دعوة ليصطحب نسخة الفيلم فى كل مكان !!

● ومنتج « البحر بيضحك ليه » طلب من المركز القومى للسينما ١٥٠ الف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة قبل ان يرسله لأى مهرجان دولى !!

« منتج يطلب ١٥٠ الف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة وآخر يطلب مرافقة فيلمه منذ إرساله وحتى تسلمه وثالث يصر على إرسال حارس مع فيلمه !! كل هذا لكى يشتركوا فى المهرجانات الدولية !! »

● رأفت الميهى : السينما عندنا انتهبت بما فيه الكفاية !!

● نور الشريف : احتمال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ضعيف جداً !!

● حسين القلا : أرسلت « زوجة رجل مهم » لموسكو قبل أن يعرض تجارياً ولم أخش سرقته !!



● رغم إدراك « رأفت الميهى » الشديد لقيمة وأهمية الاشتراك فى المهرجانات الدولية إلا أنه فى الوقت نفسه قد أكد لى أنه مع المنتجين الذين رفضوا إرسال أفلامهم خوفاً من سرقتها .. وأنه لو كان مكانهم لاتخذ نفس الموقف أيضاً !! ومبرراته فى ذلك أن الفيلم ممكن أن يتعرض للسرقة فى « السكة » أثناء نقله من مكان لآخر وخاصة أن السينما المصرية أصبحت فى عيون الكثيرين سينما « مستباحة » !!

وإذا كانت أفلامنا تسرق هنا وهى بين أيدينا فهل سيكون من الصعب أن تسرق وهى بعيدة عن أعيننا ؟!

ويتساءل الميهى : ثم ما المانع أن تذهب أفلامنا « بصحبة راكب » مثلما فعل سلطان الكاشف عندما أرسل فيلمه « سارق الفرح » لأحد المهرجانات الدولية بصحبة ماجد المصرى ليسلمه إلى إدارة المهرجان بنفسه ويتسلمه منها بنفسه أيضاً !!

ليس فى هذا أى إهانة لأى إدارة مهرجان ولا يحق لأحد أن يغضب منا لأننا نحافظ على حقوقنا .. ثم إن التأمين الذى يجريه أى مهرجان على الفيلم هو تأمين على النسخة الخام ضد التلف أو الحريق لا ضد السرقة ، وحتى لو كان التأمين ضد السرقة ، فإن قيمته لن تعوض خسارة سرقة الفيلم بأى حال !!

واختتم رأفت الميهى كلامه معى وهو يقول لى : يا أخى السينما عندنا انتهبت بما فيه الكفاية .. حرام بقى !!

● إلا إذا !!

● ورغم أن « نور الشريف » قد استبعد احتمال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ، إلا إذا حدث هذا من موظف صغير أثناء نقل نسخة الفيلم من مكان لآخر ، وإن كان هذا احتمال ضعيف أيضاً لأنه لم تحدث حالات مماثلة من قبل .. إلا أنه يلتمس بعض العذر للمنتجين الذين رفضوا الاشتراك بأفلامهم فى مهرجان موسكو تحديداً لأن الجو العام هناك حالياً ممتلىء بأعمال الشغب و « التهليب » ، كما أن الفيلم المصرى يأتى فى المرتبة الثالثة من حيث الشعبية فى موسكو بعد الهندى والأمريكى ، وهو ما قد يغرى البعض بمحاولة سرقته لأنها ستكون عملية مربحة بالنسبة لهم !! ولكن « نور » يعود فيؤكد أن هؤلاء المنتجين قد خانهم التوفيق عندما ظنوا أن المهرجان سيستجيب لطلبهم بإعطائهم ضمانات خاصة ضد سرقة أفلامهم لأنه بصراحة شديدة المهرجانات الدولية لا يفرق معها وجودنا من عدمه وبالتالى فهى ليست فى حاجة لأن تمنحنا أى ضمانات ، وخاصة أن هناك دولاً أخرى كثيرة تشترك بأفلامها دون أى شروط فالضمان الوحيد هو سمعة المهرجان بخلاف مبلغ التأمين على النسخة فى حالة حدوث أى شىء !!

● المشكلة !!

ويتفى « محمد خان » أن يكون الخوف من سرقة الأفلام هو المبرر الحقيقى لرفض المنتجين إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية ، لأنهم يعلمون جيداً أن مثل هذه المهرجانات الكبيرة ذات سمعة جيدة ، كما أننا قد نعذرهم فى خوفهم إذا لم تكن الأفلام قد عرضت تجارياً بعد ، ولكن الأفلام التى رفض أصحابها إرسالها نزلت إلى السوق بالفعل ، وبالتالى فالخوف هنا لا يمكن أن يكون سبباً مقبولاً للاعتذار عن الاشتراك فى أى من المهرجانات الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقة فى أن العرف قد جرى على أن توجه إدارة المهرجان الدعوة لمخرج الفيلم لا منتجه باعتبار أن المخرج ليس قادراً بالضرورة على تحمل نفقات السفر والإقامة فى حين أن المنتج فى معظم الأحيان يكون قادراً على ذلك وهو أمر يضايق بعض المنتجين فيرفضون إرسال أفلامهم !! أما حكاية سرقة الأفلام فالمنتجون يعلمون أنها مستبعدة بدرجة كبيرة ، وأنها لو حدثت فلن يكون لإدارة المهرجان يد فيها وأنه سيكون وراءها مؤكد مصرى أو عربى يستطيع أن يسوق هذه الأفلام للجاليات العربية المختلفة !!

● غير منطقى !!

« لو كنت مكان أى من المنتجين الذين رشحت أفلامهم للاشتراك فى مهرجان موسكو لكنت قد أرسلت فيلمى فوراً دون خوف ودون أى شروط » !!

هكذا بدأ « حسين القلا » كلامه معى ثم قال لى :

وقد فعلتها بالفعل منذ عدة سنوات عندما أرسلت « زوجة رجل مهم » للاشتراك فى المسابقة الرسمية فى « موسكو » رغم أن الفيلم لم يكن قد عرض تجارياً بعد ، وكان أولى بى حسب منطقهم أن أخشى من سرقته ، ولكننى لا أجد أى داع لمثل هذا الخوف لأنه كون المهرجان دولياً فهذا كفيل بالاطمئنان وإلا ما كان الأمريكان قد أرسلوا أفلامهم .. وقد كلمنى د. مدكور ثابت رئيس المركز القومى للسينما فى إرسال نسخة من « هدى ومعالى الوزير » ، ولكننى قلت له أن الأمر ليس فى يدى لأننى موزع الفيلم لا منتجه ، وعندما كلمت المنتج قال لى أن إدارة المهرجان لم توافق على طلبه بإرسال دعوة له ليسافر مع الفيلم !!



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٧ / ١ يونيو ١٩٩٥

وهو طبعاً طلب غير منطقى لأن الفيلم خاصة المرشح لدخول المسابقة الرسمية لابد أن يسافر للمهرجان قبل ميعاد الافتتاح بثلاثة أسابيع على الأقل ليتسنى للجنة المهرجان رؤيته وتحديد اشتراكه من عدمه ، ومن غير المعقول أن يستضيف المهرجان منتجاً كل هذه المدة وخاصة أن أيا من منتجى الأفلام فى أى من الدول الأخرى لم يجرؤ على مثل هذا الطلب !!

● ٥٠ فيلما !!

عندما التقى « سعد الدين وهبة » أثناء وجوده فى كان برئيس مهرجان موسكو وهو مخرج سينمائى ، كان قد حضر لمصر من قبل كعضو لجنة تحكيم فى مهرجان القاهرة الدولى - اتفق معه على أن تلعب مصر دور المنسق لكل الأفلام العربية التى ستشترك فى مهرجان موسكو ، وبالفعل بدأ سعد الدين وهبة يتصل بمجموعة من الدول العربية لإرسال أفلامها - لم يستجب منها سوى لبنان - وفى مصر اتصل بالمركز القومى للسينما وباللجنة العليا للمهرجانات فجاء ترشيح فيلمى « هدى ومعالى الوزير » و « البحر بيضحك ليه » ، ورغم التأخير الذى حدث فى ترشيح الفيلمين إلا أن سعد الدين وهبة استطاع بمجهود شخصى وباتصال منه برئيس مهرجان موسكو أن يفتح الباب من جديد للأفلام المصرية ، ولكنه فوجىء بـ د . مدكور ثابت » رئيس المركز القومى للسينما يتصل به ويخبره أن منتجى الفيلمين رفضا الاشتراك فى المهرجان خوفاً من سرقة فيلميهما هناك !!

ويتعجب سعد الدين وهبة من هذا الموقف الغريب ويقول : أنا عندى من الآن ٥٠ فيلما أرسلها أصحابها للاشتراك فى مهرجان القاهرة القادم ولم يخش أحدهم عليها من السرقة رغم أن عددا كبيرا منها لم يعرض تجارياً بعد !! وبعدين إحنا منذ فترة طويلة نعانى من حالة غياب كامل عن المهرجانات الدولية ، ولذلك كأن تواجدنا فى موسكو فرصة لنا ، وهناك ٩ مهرجانات عالمية - أو ما يطلق عليها مهرجانات الدرجة الأولى - تتمتع بسمعة جيدة جداً ولم تحدث فيها من قبل أى حالة سرقة لأى فيلم مهما كانت جنسيته ثم إن أفلامنا كانت ستسافر من المركز القومى للسينما إلى السفارة المصرية هناك ومنها لإدارة المهرجان يعنى لا يوجد أى احتمال للسرقة ، لكننى فوجئت أن المنتجين يطلبون ١٥٠ ألف جنيه تمويلا من المركز القومى للسينما وده طبعاً مستحيل وكمان عايزين يسافروا مع أفلامهم يعنى المهرجان يستضيفهم لمدة شهر وده برضه مستحيل !!

ولم يكن لدينا للأسف أى وقت لترشيح أفلام أخرى ، وفى النهاية إحنا اللى خسرانين !!

●●

وأيا كانت مبررات الذين رفضوا إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية فإن القضية لم تعد قضية منتج وفيلم ، وإنما قضية غياب كامل للسينما المصرية عن المهرجانات الكبيرة وفرص تضيع منا للتواجد وإثبات الذات ولابد من تحرك ، ولكن .. من يتحرك ؟!

ماجد رشدى

مائدة مستديرة غدا بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط

كتب ـ نصر زعلوك :

تعقد غداً بالقاهرة مائدة مستديرة حول تأثير اتفاقية الجات على بعض دول الشرق الاوسط تحضرها مجموعة من الخبراء ورجال الاقتصاد فى كل من لبنان والاردن وفلسطين.

وتناقش المائدة المستديرة مجموعة من الابحاث المتعلقة بكيفية التعامل مع اتفاقية الجات بهدف تنشيط التصدير للسلع المختلفة بتلك الدول وتأثيراتها المحتملة على التنمية ووضع حلول لأى سلبيات تعترض تطبيق الاتفاقية.

كما يعقد غدا بمقر جامعة الدول العربية اجتماع لهيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب. وصرح الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية عبدالرحمن السحيبانى بأن الهيئة ستبحث الاعمال المقدمة اليها ومدى استحقاقها لنيل الجائزة المقدمة من مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عن المشروع الاسكانى المنفذ. وقال: ان الجائزة تعكس مفهوم العمارة الاسلامية الذى يجب أن يكون متميزا فى التخطيط والانشاء والعمارة مشيرا الى انه تقدم لهذه الجائزة خمسة أعمال من خمس دول عربية. وأوضح ان الجائزة تسمى باسم المهندس المصرى حسن فتحي تقديرا لاسهاماته الكبرى فى مجال العمارة الاسلامية، وأضاف انه سيتم الاعلان عن الجائزة خلال اجتماع الدورة (٤٤) للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العربى الذى سيعقد فى ٢٩ أغسطس الحالى بالاسكندرية تمهيدا لتقديم الجوائز للفائز فى الدورة (١٣) لمجلس وزراء الاسكان العرب الذى سيعقد فى ١٣ نوفمبر القادم بمدينة الاسكندرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٥

اتفاقيات الجات والدول النامية

بالرغم من ان الوقت مازال مبكراً لتحديد أثر اتفاقية الجات التى ابرمت فى مدينة مراكش المغربية فى ١٥ أبريل من ١٩٩٤ فان معظم التوقعات تشير إلى ايجابيتها، فالبلاد النامية ستكون مكاسبها اكثر من خسائرها، كما يتوقع زيادة الدخل العالمى زيادة كبيرة.

وتعتبر جولة أورجواى أكثر الاتفاقيات شمولا منذ أبرمت الاتفاقية الاولى للجات سنة ١٩٤٧، وهى ركيزة لاتفاقية مراكش سنة ١٩٤٤، لانها تغطى تجارة السلع بالاضافة الى مجالات لم تكن تشملها الجات مثل التجارة فى الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، ولذا فان من شان هذه الاتفاقية ان تدعم قواعد التجارة الدولية كما انها تمهد الطريق لقيام منظمة التجارة العالمية بمراقبة العلاقات التجارية لـ ١٢٥ بلدا وقعت عليها.

وهدف الاتفاقية خلق بيئة دولية تجارية اكثر انفتاحاً تنتج عنها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمى، ومعايير الاستثمار المتصلة بالتجارة ويتوقع أن تتيح الاتفاقية فرصاً جديدة للبلدان النامية.

وبالرغم من أن بعض البلدان قد يفقد المزايا التى توفرها الترتيبات التجارية الحالية، فان الأغلبية سوف تستفيد بصورة جوهرية من البيئة التى تحقق قدراً اكبر من المنافسة.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية وافقت البلدان المتقدمة على تخفيض رسومها الجمركية على الواردات من المنتجات الصناعية من المعدل الحالى الذى يبلغ ٥٪ الى ٣.٦٪

أما المنتجات الزراعية فقد جعلت البلدان الصناعية كل أصناف المنتجات الزراعية مشمولة بالرسوم الخاضعة للتقييد، وسوف تخفض القيود الحالية للرسوم الجمركية فى خلال ستة اعوام بنسبة ٣٦٪ باستخدام الرسوم الجمركية لعام ٨٦ - ١٩٨٨ كأساس، وقد تحولت القيود الكمية الى رسوم جمركية يتم تخفيضها بنفس النسبة.

ومن الانجازات الأخرى للاتفاقية الإلغاء التدريجى على مدى ١٠ سنوات لنظام حصص الاستيراد بالنسبة للمنسوجات والملابس، واثناء الالغاء التدريجى سيتم دمج المنتجات الخاضعة للحصص داخل الجات تدريجيا.

ويعتبر ادراج الخدمات فى الاتفاقية انعكاساً لاهميتها المتزايدة فى الاقتصاد العالمى. كذلك تزايدت أهمية حقوق الملكية الفكرية فى التجارة الدولية فقد ارتفع اجمالى دخل الملكية الفكرية من المصادر الاجنبية من ٧.١ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩١. اما فيما يتعلق بالتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة فقد خصص نص يحظر أى اتفاق خاص بالتدابير الاستثمارية مثل الترتيبات التى تحد من التجارة كالاشتراطات المتعلقة بالمكون المحلى وشروط التوازن التجارى، وستتاح للبلدان الصناعية فترة عامين بعد تنفيذ اتفاقية الجات حتى تكفى هذه الترتيبات بينما ستتاح للبلدان النامية فترة تعتد من خمس الى سبع سنوات.

وتعزز اتفاقية الجات عدداً من القواعد الاقتصادية الدولية فى عدد من المجالات من بينها الاغراق وكيفية مكافحته والاجراءات المضادة له وكذلك الدعم الصناعى.

الا أن الشكوك مازالت تحيط بتاثير اتفاقية الجات على البلدان النامية كل على حدة. غير أن الامانة العامة لمنظمة التجارة الدولية تقدر أن الدخل العالمى الحقيقى يمكن ان يزيد بمقدار ٥١٠ مليارات دولار سنويا، يعود منها نحو ١١٦ مليار دولار الى الاقتصادات النامية والتى تمر بمرحلة انتقال، وبالتالى فان معظم البلدان النامية سوف تستفيد بدرجة كبيرة من تحرير التجارة، وعندما يتم تنفيذ الاتفاقية فان متوسط حصة التجارة التى ستتأثر بالحواجز غير الجمركية للبلدان الصناعية تجاه الواردات من الدول النامية سوف تنخفض من ١٨٪ الى ٤.٢ - ٥.٥ بالمائة مما يخلق فرصا هامة للتصدير.

وفى تقدير الامانة العامة لمنظمة التجارة العالمية ان صادرات المنسوجات والملابس من البلدان النامية الى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى يمكن أن تزيد باكثر من ٨٠ فى المائة أثناء الإلغاء التدريجى لاتفاق المنسوجات

غير أنه تم الاعراب عن القلق بشأن أوجه معينة فى اتفاقية الجات يمكن أن تلحق الضرر بالبلدان النامية وأهمها أثر تحرير التجارة فى المجال الزراعى على أسعار الاغذية، وكذلك زوال الفرص التفضيلية للوصول الى الأسواق.

ويدافع المؤيدون للاتفاقية بقولهم إنه من المرجح فى معظم الحالات أن تقابل ارتفاع اسعار الواردات الغذائية مكاسب فى المجالات الاخرى، وان ماتتعرض له البلدان النامية للخسارة بسبب ارتفاع أسعار الواردات الغذائية والغاء المعاملة التفضيلية فى الوصول الى اسواق البلدان الصناعية ومع ذلك سوف تخلق الاتفاقية فرصاً لنمو الانتاج والصادرات فى القطاعات الاخرى ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية مثل المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة، وكذلك المنسوجات والملابس.

وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية، فان الفوائد المحتملة من تحرير التجارة، بما فى ذلك الالغاء التدريجى لاتفاق المنسوجات متعددة الالياف وتخفيض دعم الانتاج الزراعى، سوف تفوق الخسارة بكثير.

د. جمال الدين صادق
أستاذ الاقتصاد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

.. يتركز الاهتمام العالمى فى الوقت الراهن
فى مجال العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة
أروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وما ترتب عنها من مسارات تحدد أسس التجارة
الدولية الحديثة خلال القرن القادم والتى تقوم بصفة أساسية على فلسفة فتح الأسواق لتصبح التجارة بلا
حـــدود جغـــرافية والأســـواق
بلا عـــوائق جمـــركية.

موجة الجات القادمة .. حماية الملكية الفكرية

● حملة دولية تقـودها واشنطن لوقف فـوضى الأسواق الدوليـة

● ٤٠ مليار دولار تضيع سنويا من أمريكا نتيجة السطو والقـرصنة على المنتجـات والابتكارات الأمـريكيـة

.. وتحظى الاتفاقية الدولية لحماية الجوانب التجارية فى حقوق الملكية الفكرية أو كما تسمى إتفاقية TRIPS «تريبس» بالقسط الأكبر من الإهتمام داخل الأوساط المالية والتجارية والدوائر القانونية فى الدول الصناعية الكبرى ذات اليد الطولى فى تصدير التكنولوجيا والإنتاج المادى والثقافى، والتى ترى أن توفير الحماية لإنتاج وابتكارات عقولها يمثل أحد الأسس المهمة والضرورية لقيام التجارة الدولية الحديثة والتى يطلق عليها الأمريكيون تجارة القرن الحادى والعشرين.

.. وكما أدخلت الولايات المتحدة حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية فى جولة الاروجواى خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ وانتهت باقرار الاتفاقية فانها اليوم بصدد التنفيذ الصارم لبنود الاتفاق الدولى الذى أقر فى ابريل من العام الماضى.. والمراقب لما يحدث داخل الدوائر الحكومية ودوائر الباحثين العلميين ودوائر المال والأعمال بالولايات المتحدة يلمس ذلك الاهتمام الذى يؤكد ان العالم سوف يدخل مرحلة جديدة من العلاقات التجارية خلال السنوات القليلة القادمة.

وكما تقول الدوائر القضائية داخل الولايات المتحدة الامريكية ان اتفاقية الجات قد ارست سلسلة من القوانين الدولية انشات معها خطوطا عريضة لمسارات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية.. وهى على حسب تعبيرهم تمثل شروطا ضرورية ومهمة فى التجارة الدولية لكنها فى نفس الوقت ليست كافية لانها لا توفر سوى الحد الادنى من الحماية.

ومن هنا وحسب ما هو مثار الآن فى الدوائر الامريكية فان اتفاقية TRIPS تحتاج إلى بعض التعديلات الأكثر صرامة حتى يمكنها ان توفر الحدود الملائمة لتوفير الحماية القانونية للجوانب التجارية فى حقوق الملكية الفكرية.

وخلال زيارة لى إلى الولايات المتحدة ناقشت خلالها مع خبراء امريكيين فى جميع الدوائر المهمة بقضية التجارة لمست اهتماما متعاظما بقضية حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وينبع هذا الاهتمام من طبيعة فريدة يتميز بها الاقتصاد والمجتمع الامريكى وهى طبيعة الافراز العلمى والقدرة التوليدية الابداعية الهائلة فى جميع مجالات الحياة، حيث تمثل براءات الاختراع الامريكية ما يوازى ٧٥٪ من حجم براءات الاختراع على مستوى العالم، وحسب الارقام التى يؤكدها مكتب براءات الاختراع الامريكى فانه يتلقى سنويا ما يقرب من ٢٠٠ الف براءة اختراع تمنح منها ١١٠ الاف براءة اختراع تبحث عن حماية لانها تتسم بالجدية وتكتنفها خطوة ابداعية ولها تطبيق صناعى بالمعنى الواسع جدا.

وهذه الأرقام فى براءات الاختراع تمثل عشرة أضعاف منتجات الابتكارات فى اكبر الدول الصناعية بعد الولايات المتحدة وضعفى أرقام الابتكارات فى الدول الصناعية الست أعضاء منظمة الدول الصناعية السبع.

تلك الأرقام حسب قول وليم كرافت مدير برنامج التجارة الدولية فى وزارة الخارجية الأمريكية بدأت تسبب موجة من القلق المتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو امر له ما يبرره خاصة ان اقرار اتفاقية تريبس جاء فى وقت تصاعدت فيه حدة السطو والقرصنة على المنتجات الامريكية.. وهناك حسب

رسالة أمريكا

رأفت سليمان

تقديرات المكتب ـ ما يقرب من ٤٠ مليار دولار امريكى ضائعة فى السوق العالمية نتيجة القرصنة بصورة مباشرة إلى جانب عشرات المليارات الاخرى التى يتم قرصنتها بصورة غير مباشرة.. وهذا الوضع، كما يقول وليم كرافت يستدعى ان تمسك الولايات المتحدة الأمريكية الامور بحزم شديد حتى تستطيع حماية حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة وهذا يستدعى جهدا كبيرا على المستويين الداخلى والخارجى.

وعلى المستوى الداخلى قال لى مستر اريك سميث رئيس الاتحاد الدولى للملكية الفكرية ان الكونجرس الأمريكى شرع خلال العام الماضى فى عمل العديد من التعديلات فى التشريعات والقوانين الامريكية حتى تتوافق مع اتفاقية تريبس وهناك مزيد من التعديلات يجرى الآن صياغتها وتبحثها اللجان قبل عرضها على الكونجرس فى نفس السياق. وعلى المستوى الدولى يقول جيمس جاجنى رئيس قسم الملكية الفكرية فى مكتب التجارة والاقتصاد الامريكى والذى يراقب حقوق الملكية على المستوى الدولى ان التنسيق بين الدول فى مجال حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مازال محدودا، وقد يرجع ذلك إلى نصوص الاتفاقية التى منحت الدول الصناعية مهلة سنة كاملة لتطبيق بنود المعاهدة من بدء دخولها حيز التنفيذ فى الأول من يوليو من العام الحالى أما الدول النامية

والدول التى تقوم بتحويل اقتصاداتها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فقد منحت ما بين أربع إلى تسع سنوات إضافية لتطبيق بنود المعاهدة.

اما الدول الأقل تطورا فقد منحت حتى عام ٢٠٠٦ لتطبيق بنود المعاهدة.. ويضيف ان فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الفترة هى الاتجاه الى مساعدة البلدان الموقعة على اتفاقية TRIPS فى اعادة صياغة قوانينها المحلية لكى تنسجم فى القوانين الدولية المتفق عليها فى حماية براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر، التصميمات الصناعية، الاسرار التجارية، برامج الكمبيوتر. وإذا كان الهاجس الاكبر الآن فى الولايات المتحدة هو حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية.. فإن الجزء الملموس من هذا الهاجس فى أوساط الدوائر الاقتصادية والتجارية والقانونية هو ان تلك الحماية أصبحت جزءا مهما فى اطار السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتضمن النهج الأمريكى فى هذا الصدد عددا من المحاور المهمة.. اهمها هو السعى الحثيث والمستمر لرفع مستويات الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية.. كذلك المواصلة الدوبة لتحسين تطبيقات الحماية من خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين.. والأكثر اهمية هنا هو ان التشريعات الأمريكية جعلت من حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية عاملا رئيسيا فى تحديد أهلية الدول الاجنبية لتلقى المساعدات الاقتصادية الأمريكية وكذلك لفتح السوق الأمريكية العملاقة أمام منتجاتها وذلك بموجب قانون نظام الافضليات التجارية المعمم.

وهنا تنص القوانين التجارية الأمريكية على إجراء مراجعات سنوية لقوانين الحماية فى الدول الاجنبية والممارسات التى تتم فيها وتخترق من خلالها حقوق الملكية الفكرية وإذا ثبت ان هناك انتهاكات وعمليات قرصنة قد تمت فان سيف العقوبات سوف يكون جاهزا فى هذه الحالة. ونظام الأفضليات المعمم هو من أكثر النظم أغراء لدخول السوق الأمريكية وكما قال لى خبراء برنامج التجارة الدولية فى وزارة الخارجية ان هذا النظام من وجهة نظرهم يعد من أهم أدوات السياسة التجارية الخارجية الأمريكية، حيث يمنح نظام الافضليات اعفاء من الرسوم الجمركية لاكثر من ٤٤٠٠ منتج او فئة من المنتجات التى تصدر إلى الولايات المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة أو منطقة نامية معينة؛ وخلال العام الماضى بلغت قيمة الواردات المعفاة من الرسوم حسب بيانات وزارة التجارة الأمريكية ١٩ مليار دولار.

..والدول التى ترغب فى الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم لابد ان تكون حاملة لمؤهلات معينة لذلك، حيث يقوم مكتب الممثل التجارى الامريكى باعداد لوائح عن المواد المؤهلة للاعفاء من الرسوم لكل بلد أو منطقة عن طريق المراجعة السنوية التى يجريها المكتب، وأهم المقومات التى يستند إليها الممثل التجارى الأمريكى فى هذا التقييم تتمثل فى مدى التنافسية الموجودة فى الأسواق وهل هناك عوائق حكومية تحد من حرية الأسواق، أيضا هل هناك عوائق تحد من تدفق السلع الخارجية إلى الأسواق

الداخلية، إلى جانب هل قامت الدولة المعنية باتخاذ إجراءات أو ممارسات تصديرية غير معقولة أوكما تسمى فى

عرف التجارة الدولية بعمليات اغراق الأسواق.. والأكثر أهمية أيضافى اهلية الدول التى ترغب فى التمتع بنظام الأفضليات هو مدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية وما تمنحه لعمالها من الحقوق الدولية المعترف بها.

وكما تقول السيدة برتشيا جين الممثلة الفيدرالية للتجارة فى وزارة الخارجية الأمريكية ان هذه الضوابط الصارمة التى تضعها السلطات الأمريكية من شأنها ان تؤدى إلى النتائج الايجابية لحماية حقوق الملكية الفكرية والالتزام بالتشريعات والمعايير الدولية المعمول بها من أولويات السياسات الاقتصادية الداخلية.

.. ومع هذا التشدد والضوابط الصارمة التى تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية فى علاقاتها مع الشركاء التجاريين بدأت الحملة الامريكية تؤتى ثمارها على المستوى الدولى فها هى الصين توقع اتفاقا تاريخيا مع أمريكا يقضى بإلزام الصين اتخاذ تدابير مشددة لمكافحة «القرصنة» وتطبيق جهود مركزة لتطبيق أحكام حقوق النشر فى المجالات السمعية والبصرية وبرامج الكمبيوتر والمنشورات.. وكانت المعلومات التى أكدها مكتب الممثل التجارى الامريكى قد أوضحت ان ٩٥٪ من برامج الكمبيوتر المنسوخة فى الصين تتم دون الحصول على الترخيص اللازم وان اجمالى المواد المقرصنة داخل السوق الصينية تبلغ ٨٦٦ مليون دولار سنويا وكانت الولايات المتحدة قد هددت الصين وفرضت رسوما جمركية بنسبة ١٠٠٪ على ما قميته اكثر من مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وخوفا من فقد حصة هائلة فى السوق الأمريكية استجابت الصين للضغوط الأمريكية وبدأت فى ملاحقة المخالفين لقوانين حقوق الملكية الفكرية على ان توفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الأمريكيين الضمانات الكافية للوصول إلى السوق الصينية.

.. كذلك استجابت البرازيل هى الاخرى للضغوط الأمريكية، حيث تم التوصل إلى اتفاق تفاهم بين الطرفين يتوقع من خلاله ان تقوم البرازيل باصدار قوانين حديثة تتناول حماية الجوانب التجارية لحقوق النشر وحقوق الملكية الصناعية، كما أبدى العديد من دول أمريكا اللاتينية رغبة فى التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

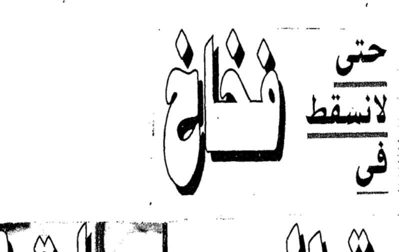
وخلال الشهور الأخيرة قام العديد من الدول التى لها علاقات تجارية جيدة مع الولايات المتحدة بعمل تعديلات جديدة لقوانين قائمة فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وهذه الدول رغبت فى ذلك ليس خوفا من السيف الأمريكى للعقاب التجارى ولكن رغبة منها فى التمتع بالتفاحة الأمريكية المتمثلة فى نظام الأفضليات المعمم والسوق الهائلة القادرة على استيعاب مئات المليارات من البضائع سنويا.

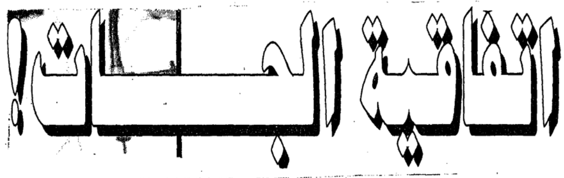
فدولة مثل أندونيسيا التى كان يصل فيها استنساخ برامج الكمبيوتر الأمريكية إلى نسبة ١٠٠٪ تجرى الآن تعديلات جديدة فى قوانينها لمطاردة القراصنة.. كذلك هناك تعديلات تتم فى استراليا، وكوستاريكا والهند، وبناما، وبولندا، ونيوزلندا، وتايلاند، كما تشهد دول أوروبا الشرقية ثورة حقيقية فى القيام بهذه التعديلات وهو ما يؤكد ان السيف والتفاحة هما سلاح أمريكا القوى لوضع حد لفوضى الأسواق العالمية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥





حتى لانسقط في فخاخ اتفاقية الجات!

فتحت إتفاقية الجات الابواب على مصراعيها نحو عصر جديد لايعترف ولا يفسح مكانا فيه الا للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والابداع المتوهج ، فهى اول إتفاقية دولية على هذا القدر من الإتساع والشمول تنظم على نحو دقيق للغاية كل ما يتصل بالإبداع والفكر والإبتكار ، بل وتحيله الى تجارة فائقة التنظيم محاطة ،بسياج جيد الإعداد من المواد القانونية والقيود المؤسسية التى تمنح الحماية للأغنياء وتعرى الفقراء والبعيدين عن إمتلاك ناصية التكنولوجيا والبحث العلمى ، وليس من قبيل المبالغة القول بان الإتفاقية جاءت بعد تزايد الإيرادات الناتجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها الامر الذى جعل الشركات الكبرى [والمعروفة بالعابرة القارات والمتعددة الجنسيه] تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها فى السوق العالمية ، فجاءت الاتفاقية متضمنة قيودا وفخاخاينبغى التنبه إليها ، كما تمنح فرصا لا مفر من إقتناصها ، ومع هذه الإتفاقية اصبح المستقبل الاقتصادى والحضارى للدول النامية ـ ومصر ـ بل ووجودها ككيان مؤثر فى خريطة العالم المستقبلية مرهونا بالاخذ باسباب التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهودها لمحاولة تذويب الفجوة الحضارية بينها وبين العالم الصناعى المتقدم ، وإلا فالبديل المزيد من التخلف والفقر والجهل والتبعية والإستنزاف المطرد للموارد البشرية والعقول بلا رحمة .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

الخطر من احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا للدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات

وفى هذا الحوار يزيح الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا الستار عن اسرار الجزء الخاص بالملكية الفكرية فى اتفاقية الجات وما احتوته من فخاخ نصبتها الشركات متعددة الجنسية واقطاب الصناعة فى العالم حماية لاسرارهم الصناعية ، وعرقلة جهود الدول النامية فى هذا الصدد ، كما يطرح تصوره الخاص لكيفية التعامل مع هذه المستجدات البعيدة الاثر فى خطورتها على مجمل الاوضاع الإقتصادية والعلمية على مصر مناديا بسياسة تكنولوجية سليمة وثابتة تعتمد على الموارد البشرية والطبيعية الموجودة فى بلادنا وتستهدف حل المشكلات الحالية والدخول بقوة فى السوق العالمية إعتمادا على ما يتوافر لنا من مزايا نسبية علميا وتكنولوجيا وحضاريا .

والحوار مع الدكتور حبيش كان لابد وان يبدأ من مدخل إقتصادى بإعتباره البوابة الوحيدة التى سيتم من خلالها ووفقا لمقتضياتها إفراز وهضم واستغلال اى نتاج علمى او تكنولوجى .ثم تطرق الحوار للإتفاقية ككل ومنها الى ما يخص الملكية الفكرية سلبا وايجابا ثم سبل التعامل معها وصولا الى إمكانات المواجهة ، وكان السؤال الاول :

● ما هو الموقف المصرى من الإقتصاد العالمى ؟

□ يؤكد التحليل الواقعى لطبيعة الإقتصاد المصرى انه يدخل فى عداد الإقتصاديات النامية التى تتسم بإنفتاحها على الإقتصاد العالمى فى مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للواردات ، لذلك فإنه لابد وأن يتاثر تاثيرامباشرا سلبا أو ايجابا بالتطورات العالمية الإقتصادية واهمها التطورات المصاحبة للإتفاقية التى تم التوصل اليها فى نهاية جولة اوروجواى عام ١٩٩٤ لتحرير التجارة الدولية والتى اطلق عليها الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة [الجات] .

● هل الإتفاقية ملزمة للأطراف الموقعة عليها ؟

□ جاءت الإتفاقية كرباط إتفاقى بين ١١٧ دولة — حاليا — يستهدف تحقيق بيئة أمنة ومستقرة لتأمين التجارة الدولية لمجتمع الاعمال واستمرارية لتحرير التجارة حيث يمكن للإستثمار وخلق الوظائف ان تنمو وتزدهر بما يؤدى بالتالى الى نمو تنمية إقتصادية عالمية ، وتكفى الإشارة الى ان دول الجات تتعامل فى ٩٠ ٪ من حجم التجارة العالمية ، واعضاء الجات يعتبر كل منهم طرفا فى عقد ، وكذلك فإن العلاقات فيما بينهم او مع الجات تتسم بتوازن مثالى بين حقوقهم مزايا عضويتهم وبين إلتزاماتهم ، ومن الجدير بالذكر ان ما إنتهت اليه جولة اوروجواى يتعين على الدول إما قبوله ككل او رفضه ككل دون ثمة إختيار فى التفصيلات ، وقد تحولت الإتفاقية مع بداية عام ١٩٩٥ الى منظمة دولية يطلق عليها منظمة التجارة العالمية وتختص باعمال إدارة ومراقبة التجارة الدولية على اساس المبادىء التى تم إقرارها فى الجات ، وتستهدف الجات وضع اطار قانونى ينظم النظام التجارى الدولى بما يضمن إستقلال الاسواق الخارجية بعيدا عن التيارات السياسية ، والتحرير الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بما لا يتعارض مع التنمية الإقتصادية .

● هل يمكن إلقاء الضوء على اهم اتفاقيات الجات ؟

□ اسفرت جولة اوروجواى عن حوالى ٢٨ إتفاقا تم التصديق على ٢٤ منها ، وتتناول هذه الإتفاقيات تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ، والسلع الزراعية ، والدعم ومكافحة الإغراق وحماية الإنتاج المحلى ، وحماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، والبيئة وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة ، والمشتريات الحكومية ، وتجارة الخدمات ، وقوم بالتدخل بدرجة او باخرى لتصحيح الاداء الإقتصادى المحلى فى الدول اطرف الإتفاق ، وهو ما نتج عنه



إحتواء الإتفاقية على أحكام تنظيم التعامل فى قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذى إقتصرت عليه إتفاقية الجات عام ١٩٧٤ ، وهما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية حينما تنتقل او تستخدم فى الاسواق ، وتعتبر الملكية الفكرية مجالا يجرى تنظيم التبادل الدولى فيه لاول مرة من خلال اتفاقات محكمة فى إطار المنظمة الجديدة .

● ما هى البنود المنظمة للإتفاق الخاص بالملكية الفكرية فى الجات ؟

☐ تعرف إتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية باسم [تربس] وتضم هذه ٧٣ بندا تغطى جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التى ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة والملامح الرئيسية لهذه البنود هى اولا بنود الحكام والمبادىء العامة وتشمل من بند ١ ـ ٨ وتتعلق بدعم الانشطة التى تخدم التنمية والإرتقاء التكنولوجى على النحو الذى يتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير ، وثانيا مجالات الحماية من بند ٩ الى بند ٤٠ وتشمل حماية المؤلف من بند ٩ الى ١٤ وحماية العلامات التجارية من بند ١٥ الى ٢١ ، وحماية المؤشرات الجغرافية من بند ٢٢ الى ٢٤ ، وحماية التصميمات والنماذج الصناعية من ٢٥ الى ٢٦ ، وحماية براءات الإختراع من ٢٧ الى ٣٤ ،وحماية الدوائر المتكاملة من ٣٥ الى ٣٨ ، وحماية الاسرار الصناعية بند ٣٩ ، والتصدى للممارسات المضادة للتنافس بند ٤٠ ، وثالثا إجراءات تنفيذ الاتفاقية من بند ٤١ الى بند ٧٣ ، حيث خصصت البنود من ٤١ الى ٦٢ لتفاصيل الإجراءات ومن ٦٣ الى ٦٤ لفض المنازعات وتسويتها ، ومن ٦٥ الى ٦٧ للترتيبات الإنتقالية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، ومن ٦٨ الى ٧٣ للترتيبات المؤسسية والاحكام الاخيرة للإتفاقية .

ملامح الاتفاقية

● قبل ان نتحدث عن الآثار المترتبة على إتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ... هل هناك ملامح رئيسية لهذه الإتفاقية؟

☐ إحتوت نصوص الإتفاقية على مجموعة من القواعد والشروط التى تحدد بوضوح الملامح الرئيسية لها ، ومنها شرط الدولة الاولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز فى المعاملتين مختلف الجنسيات ، وشرط المعاملة الوطنية بمعنى معاملة الاجنبى معاملة الوطنى ، والإلتزام بالاحكام الواردة بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل إتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها ، إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها ، وإتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة ١٩٨٩ وغيرها ، ووضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة إستخدامها باسلوب يمثل عوائق امام التجارة المشروعة ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والقضائية والجنائية والجمركية ، وحق الدولة فى حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم حقها فى فرض نظام لضبط اسعار السلع المتصلة بهذين المجالين ، مع السماح لها بإستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية اى بترخيص من صاحبه .

ونصت الإتفاقية على حق الدولة النامية فى تطبيق نظام الترخيص الإجبارى اذا ماتعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له او مارس اعمالا تعوق المنافسة ، ويتم التسويات التى تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية فى إطار المنظمة العالمية للتجارة ، ووفقا لنظامها اى بالمشاورات ثم بالمصالحة ، واذا لم تتم يعرض الامر على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة اعضاء للنظر فى المخالفات التى تقع من احد الاطراف ، ويجوز إستئناف الحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للأطراف المعنية .

ونصت على ان تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الإتفاقية خلال عام من بدء سريانها اى فى اول يناير ١٩٩٥ ، اما الدول النامية فلن تكون ملزمة بتطبيق احكام هذا الإتفاق [عدا شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الاكثر رعاية] قبل مرور خمس سنوات من سريانه حتى يتيح لها مواءمة ظروفها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق .

واعطت الإتفاقية للدول النامية الحق فى الحصول على خمس سنوات اخرى بالإضافة للخمس الاولى بإجمالى قدره عشرسنوات قبل الإلتزام بتوفير براءات الإختراع على اساس المنتج فيما يتعلق بالإختراعات الكيميائية الخاصة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية ، والتزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية عند طلبها ذلك فى مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وانشاء وتدعيم الاجهزة الوطنية القائمة

● واضح من ملامح الإتفاقية ان لها آثارا سلبية واخرى ايجابية .. فهل يمكن تحديد كل من هذه الآثار؟

☐ بداية يجب توضيح ان اتفاقية الجات جاءت لخدمة الدول المتقدمة فى المقام الاول ، فهى تحقق لهم معدلات اعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية وقواعد اعلى للعقوبات لمن يخالف احكامها ، كما هدفت الدول المتقدمة كذلك من وراء تضمين إتفاقية الجات قواعد متصلة بالملكية الفكرية للتوصل الى اتفاق دولى لمكافحة التجارة فى السلع المقلدة واضافة حماية الاسرار التجارية بإعتبارها احد افرع الملكية الفكرية ، كذلك ادى التسارع التكنولوجى الى ظهور سلع جديدة واستحداث انشطة تجارية لها اهمية كبرى تتمثل فى انتقال هذه التكنولوجيا من دولة الى اخرى ، ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها فقد اخذت الشركات الكبري [والمعروفة بالعابرة القارات والمتعددة الجنسية] تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها فى السوق العالمية .

والآثار الإيجابية للإتفاقية تتمثل فى انها اعطت مهلة خمس سنوات للدول النامية من بدء سريان الإتفاقية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال هذه المدة ان تهيىء اجهزتها الإدارية والفنية لتنفيذ الإتفاق ، كما اعطت الإتفاقية للدول النامية مهلة خمس سنوات اخرى لحماية المنتج فى الإختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية ، وبالنسبة لمصر سوف تحقق الإتفاقية مزايا إضافية فى مجال الاعمال الادبية والمؤلفات والكتب إضافة الى الاعمال الفنية الممثلة فى الشرائط والإسطوانات وافلام السينما

والفيديو والتليفزيون حيث يؤدى الإتفاق الى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به ، وسوف يكون من حق الدول النامية ان تفرض نظاما لضبط الاسعار بالنسبة للدواء فى إطار حقها فى حماية الصحة العامة ، وحق الدول النامية كذلك فى تطبيق نظام التراخيص الإجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له او مارس إجراءات غيرتنافسية .

وتوفير الشروط الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية يسهم الى حد كبير فى جذب الإستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لها ، وتحفيز الدول النامية لوضع نظام رقابى محكم لوارداتها وتحديد اسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلى ، ودفع اجهزة البحث العلمى والجامعات وجهات الإنتاج فى الدول النامية عن طريق تدعيمها لإرساء قاعدة وطنية تغنى عن جزء كبير من الإستيراد من الخارج ، والبدء فى إعداد الفنيين الوطنيين من القانونيين القادرين على متابعة الخصومات القضائية امام درجات التحكيم المنصوص عليها ضمن احكام نظام المنظمة العالمية للتجارة

اما الآثارالسلبية فتشمل اتساع نطاق التكنولوجيا التى يتوجب حمايتها حيث تلزم الإتفاقية تسجيل اى اختراع يتعلق بإنتاج او طريقة صنع فى كل المجالات التكنولوجية اذا ماكان جديدا ويشتمل على خطوة إبتكارية قابلة للتطبيق الصناعى ، وهذا على خلاف ما هو معمول به فى مصر حاليا وفقا لقانون براءات الإختراع الذى لايسمح بإسباغ الحماية على إختراع المنتجات خاصة التى ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان وان الحماية تنصرف فقط الى طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على النص المستحدث فى الإتفاق ان يحرم البحث والتطوير فى مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل الى طرية لصنع نفس المنتج ، كما تتيح الإتفاقية الحماية لأصحاب الإختراعات دون تمييز بسبب مكان الإختراع او مجال التكنولوجيا سواء كان المنتج مستوردا او محليا ، وتنص على إحتكار صاحب البراءة لحقوق إستيراد المنتجات حيث تنص الإتفاقية على انه اذا كان موضوع الإختراع انتاج سلعة فللمخترع ان يمنع الغير الذى لم يحصل على موافقته من تصنيع او إستعمال او عرض للبيع او استيراد هذه السلعة وله نفس الحق إذا كان موضوع البراءة هدفه صنع سلعة ، وتمنح الإتفاقية امتداد فترة الحماية حيث اصبحت عشرون عاما من تاريخ الطلب لكل مجالات الإختراع ، هذا على عكس الحال المعمول به حاليا فى مصر حيث ان المدة التى تمنح للبراءة فى مصر لا تتعدى عشر سنوات غير قابلة للتجديد بالنسبة للإختراعات المتعلقة بطريقة صنع الاغذية والعقاقيرالطبية والمركبات الصيدلية ، اما بالنسبة للإختراعات الاخرى فمدة الحماية خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات اخرى بشروط خاصة ،وفى حالة الترخيص بإستغلال إختراع من جانب الحكومة او استغلاله دون موافقة مالكه فإن ذلك يتطلب مفاوضات مع صاحب البراءة وتعويضه ، زد على ذلك ان الترخيص الإجبارى غير محدد بالغرض الذى صدر من اجله وهى الاغراض العامة او

احتكار التكنولوجيا

● فى ضوء ماتقدم .. هل زادت اتفاقية الجات من احتكار الدول المتقدمة فى انتاج التكنولوجيا ؟

□ ان انتاج التكنولوجيا وتداولها يتم فى إطار نظام تكنولوجى دولى محدد ، هو جزءمن النظام الإقتصادى العالمى القائم ، ونشأ على شاكلته ويسير وفقا لمقتضياته وباتباع نفس الياته ، واهم مايميز هذا النظام التكنولوجى الدولى هو عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب والذى ترتكز عليه علاقات التبعية التكنولوجية التى تستطيع وحدها تفسير الاتساع المتزايد لما سمى بالفجوة التكنولوجية التى تكونت نتيجة عدم التكافوء الرهيب فى توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية بما يترتب عليه تمركز الإنتاج التكنولوجى فى الدول الصناعية .

وحتى فى الدول الراسمالية الصناعية يتركز إنتاج التكنولوجيا بشكل اساسى فى المشروعات الخاصة الكبيرة وخاصة فى الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر سيطرة كاملة على عمليات التطويرالتكنولوجى على المستوى العالمى ، ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان الاولى سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الدولى للتكنولوجيا بما يعنيه ذلك من غلبة الطابع الخاص لعمليات نقل التكنولوجيا وخضوعها لمنطق ومقتضيات الربح فى إطار الإستراتيجية العامة لرأس المال على المستوى العالمى ، والثانية ان انتاج التكنولوجيا يتم فى اطار نظام احتكار القلة ووفقا لمقتضياته ، والمعروف ان المنافسة فى ظل نظام إحتكار القلة لا تتم عن طريق الثمن ، وانما عن طريق محاولة زيادة حصة المشروعات المنافسة فى السوق باساليب عدة منها تجديد المنتجات وتنوعها ،او عن طريق تخفيض نفقات انتاج السلع لا من اجل تخفيض اثمانها ، ولكن من اجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات البحث والتطوير والتسويق والإعلان ، ومن هنا تجىء اهمية وضرورة السيطرة على عملية التطويرالتكنولوجى بإعتبارها السلاح الاكثر فعالية فى المنافسة من اجل السيطرة على الاسواق فى ظل نظام احتكارالقلة .

● فى هذا المناخ الدولى المعقد ترى ما هوالتحدى الحقيقى امامنا كأحدى الدول النامية ؟

□ اهم تحد يواجه الدول النامية ومنها مصر فى الفترة المقبلة هو كيفية وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية المطردة [المستدامة او المتواصلة] ويعد نقل وتطوير التكنولوجيا عنصرا اساسيا فى تكوين اى استراتيجية ناجحة للتنميةالمطردة ، شريطة ان تطبق هذه التكنولوجيا تطبيقا بيئيا سليما مما يعمل على رفع الإنتاجية واستمرار توافرالموارد فى مجالات عدة مثل الإنتاج الزراعى وتوليد الطاقة ومكافحةالتلوث ، كمايتمثل جانب كبير من هذا التحدى فى ضمان انتشار التكنولوجيا والتغلب على العقبات مثل نقص المعرفة والقدرة على دفع ثمنها والتمكن من تكييفها حسب الظروف .

وهنا يجب ان نشير الى ان انتشار الإبتكارات والتكنولوجيا الحيوية والحاسبات الإلكترونية والمواد الجديدة خلال الاعوام القادمة سوف تمثل تحديات وفرصا على السواء لقدرة صادرات الدول النامية على المنافسة ونقل التكنولوجيا ، لقد اصبح النظام الإقتصادى الجديد يعتمد على استثمارالزمن باقل تكلفة ممكنة ، فلم تعد التنمية الإقتصادية تعنى التغيير بمجرد التغيير من وضع سيىء الى وضع افضل ، انما المهم الزمن الذى يستغرقه التغيير .

آثار المستقبل

● ما هى التغيرات والإتجاهات المستقبلية فى التقدم العلمى والتكنولوجى فى ضوء بروز الجات كخلفية او ارضية عامة لحركة الإقتصاد والتكنولوجيا فى المستقبل القريب؟

□ اهم من التفكير فى شكل وماهية هذه التغيرات هو الوعى بحتمية حدوثها وما يمثله ذلك من آثار ، والمتصور فى هذا الصدد ان بعض الدول سينتج ويصدر التكنولوجيا ، ودول اخرى سوف تقوم بمواءمة هذه التكنولوجيات وإدخال تعديلات عليها ، وغالبا ما تقوم هذه الفئة من الدول بإتباع الطريق الجذاب والاكثر عطاءا وكسبا وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية لديها ، والفئة الثالثة من الدول سوف تكتفى بان تقوم بإستيراد واستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدها فى تحقيق برامج تنميتها ،وتشمل التوقعات المستقبلية عمليات توليد المعرفة حيث اصبح العلم يرتبط اكثر فاكثر بالتكنولوجيا والإنتاج ، ومن هنا فإن فكرة القيام بالعلوم البحتة غير المستهدفة، وكذلك عزلة العلماء باعمالهم عن الإهتمامات العالمية الآخذة فى التغير بشكل سريع كلما تصاعدت وتكثفت التفاعلات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج ، ويقود هذا الإتجاه فى الدول المتقدمة ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمى تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة ، ولا شك ان التكاليف المالية العالية للمعدات والاجهزة العلمية فرضت ترتيبات للتعاون بين اصحاب المشروعات والدول ، وان التهجين المشترك بين الانظمة والفروع العلمية المختلفة قد جعل من الضرورى إبتكار طرق جديدة لتكامل العمل فى المجالات المتنوعة للبحث والتطبيق العلمى ، وحتمية تنظيم الأداء والواجبات البحثية بين الفرق متعددة التخصصات .

واصبحت عمليات الإبتكار خاضعة الى منهج منظومى متكامل ، فلكي يتم الإبتكار وخاصة فى الدول المتقدمة نجد من الضرورى ان توضع معا عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، وتشترك فى العمل مؤسسات متنوعة ايضا مثل المكاتب والهيئات الإستشارية وموردى الإحتياجات والوكالات الحكومية والهيئات القانونية والبنوك وغيرها ، بالإضافة الى توافر شبكة لدعم الخدمات الفنية والإدارية ، وكل هذه الامور تؤدى بالقطع الى ارتفاع تكاليف الإبتكار وتزيد من الإحتياج للقدرات الإدارية ، وتجعل من دعم الحكومة لنشاطات الإبتكار امرا هاما ، لقد بات واضحا ان ثمن التخلف التكنولوجى باهظ ، وسيكون غدا اكثر الى درجة يصعب تصور آثاره على إقتصاد وامن المجتمع ، لذلك لن تؤدى التكوينات الرأسمالية مهما بلغت الى تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية إلا اذا إحتواها وعاء نسجى يخطط له ويحكم خيوطه العمل العلمى والتكنولوجى فى إطار منظومة متكاملة للعلم والتكنولوجيا والتنمية .

● فى ضوء هذه التغيرات المتوقعة ما هى ملامح دور البحث العلمى ومستقبل التنمية التكنولوجية فى مصر خلال المرحلة القادمة ؟

□ تتجه مصر فى الوقت الحالى الى التحرر الإقتصادى ، وتعتمد فى ذلك على اليات السوق ، وتحدد لهذا التحول مدة محددة ، ولابد من ان يتم ضبط ايقاع هذا التحول بحيث نصل فى نهاية هذه المدة المحددة الى سوق حرة ، واليات السوق وما يكتنفها من عمليات الخصخصة لا يعنى تخلى الدولة عن مسؤلياتها تجاه انتاج السلع والخدمات بالجودة والنوعية والمستوى المطلوب ، وما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا نظيفة وملائمة ، فالإعمال بقوانين السوق لن يلغى دور الدولة فى الترويج للتكنولوجيا المتقدمة ، وحماية الصناعات المتعثرة ، وإنعاش وتحسين الخدمات ، وإنشاء ورعاية مؤسسات تمويل التنمية ، ومن ثم فإن الدولة ستكون بالضرورة هى الضالعة فى تحقيق الإرتقاء التكنولوجى.

وليس ثمة شك ان استراتيجية البحث العلمى سوف تتأثر بهذه التحولات الجذرية ، لأن الهدف الاساسى من هذه الإستراتيجية هو تلبية الإحتياجات العلمية والتكنولوجية لقطاعات الإنتاج والخدمات على المستوى القومى والقطاعى والمؤسسى ، وذلك عن طريق توجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة فى مراكز ومعاهد البحوث والجامعات لخدمة المجتمع المستفيد ، وقد يكون ذلك بإنتاج سلعة جديدة او تطوير لمنتج او زيادة فى إنتاجية ، او إستغلال لمصادر متاحة ، او توفير وتحسين للخدمات الضرورية للمجتمع ، ومن هنا يكون للبحث العلمى دور ضرورى واساسى وهام ، فهو سيكون المسئول عن استمرار تطوير المنتج ليساير كل تقدم علمى ، فضلا عن تثبيت مواصفات الإنتاج او تعديلها وحل كافة المشاكل الإنتاجية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

احترسوا .. حيتان الجات قادمون !!

المنتج .. يفتقد علماء مصر !!

تعيش قضية التنمية هذه الايام فى نبض الجماهير.. تشغل حيزا كبيرا من اهتماماتهم.. وقد تؤرق منامهم !!

العالم من حولنا بعد اتفاقية الجات فى ظل تحرير التجارة العالمية يلهث.. يجرى.. يقفز باقصى سرعة .. يعمل للزمن حسابه ! يقيسه بالدقيقة لانه يريد ان يطوى المشوار سريعا ويحجز لمنتجاته مكانا فى سوق العالم الموحدة ؟ المملوءة بالحيتان التى تستعد لالتهام الاسماك

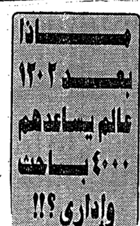


المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥



لدينا ثروة مهملة من النباتات الطبية تضاهي الثروة البترولية



لماذا بعد ١٢٠٢ عالم يساعدهم ٤٠٠٠ باحث وإداري ؟!!

نحن نعيش مع العالم هذه اللحظات الملتهبة.. نبحث عن الورقة الرابحة التى تحقق لنا الفوز فى هذا السباق الضارى لكى ندخل حلبة المنافسة العالمية بمنتجات قوية تصمد امام المنافسة الضارية.. لاتدوسها اقدام الجشعين.. الباحثين عن الربح السريع !!

الورقة الرابحة التى نملكها هى العلماء ومراكز البحث العلمى التى تستطيع من خلالها تطور المنتج المصرى !

لدينا جامعات تضم الاف الاساتذة والعلماء.. انجزوا عشرات الالاف من البحوث ورسائل الدكتوراة التى تبحث فى هموم ومشاكل المجتمع وتطوير الانتاج والارتفاع بمستوى الاداء !

لدينا وزارة للبحث العلمى.. وأكاديمية كاملة للبحث العلمى كذلك المركز القومى للبحوث الذى يعمل منذ الخمسينات ويضم ١٢٠ عالما يساعدهم اربعة الاف مساعد باحث واداري .

لدينا ايضا قلاع للصناعة فى العاشر من رمضان وفى مدينة ٦ اكتوبر وفى طنطا والمحلة الكبرى وحلوان والسويس الى جانب صناعات صغيرة ايضا .. ولان المنافسة العالمية ضارية .

فقد فرضت القضية نفسها على نبض قلوبنا وانطلقت اكثر من دعوة تطالب بسرعة تلاحم مراكز البحث العلمى بمراكز الانتاج لاحداث طفرة فى نوعية منتجاتنا !

ولهذا الغرض ترأست الدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمى مؤتمرا فى المراكز القومى للبحوث لتشحذ همم علمائنا لتطوير الابحاث ولجعلها فى خدمة مراكز الانتاج !

ومن قبل دعا الدكتور عبدالفتاح الشيخ رئيس جامعة الازهر علماء مصر واقطاب الصناعة لمؤتمر يبحث فى ضرورة التلاقى بين الطرفين.. وصحب الدكتور احمد مصطفى كمال امين عام المؤتمر رجل الصناعة ليروا بأم أعينهم إمكانيات الجامعة الهائلة وما بها من معامل ومعدات تناسب عصر التكنولوجيا وتساعد مراكز الانتاج ووضع الدكتور زكريا الشيخ عميد كلية الطب خطة عمل يدخل بها اعضاء المؤتمر عمق المشكلة .

ولندخل فى التفاصيل .

نقلة حضارية.. ولكن

الدولة من ناحيتها قدمت الكثير

لدعم الصناعة وتمكينها من نقلة حضارية وبالفعل نجحنا بشهادة كثير من رجالات الصناعة فى العالم لما رأووه ولمسوه فى المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان و٦ اكتوبر لكننا لا ننسى ماخلفه لنا القطاع العام من خسائر وعثرات فى بعض المصانع وما خلفته الحروب والديون والظروف الصعبة التى تعرضنا لها من نقص فى معدات المصانع او معاناه فى احلال التالفة منها بجديد متطور .

وعن الحديث عن علمائنا نجد ان معظم دول العالم المتقدم حرصت على اجتذاب عقول مصر المبدعة ووصلوا بها الى القمر بل استعانوا بهم فى دفع موكب التقدم فى كل نواحى الحياة مثل عطاءات الدكتور الباز عالم الفضاء فى امريكا ونابغة الليزر الدكتور زويل ونابغة الطب الدكتور مجدى يعقوب والعالم الدكتور اسامة البيومى وابن مصر الدكتور مصطفى السيد وغيرهم من علماء مصر الذين يترأسون اكبر المراكز العلمية فى العالم.. لذلك فان السؤال الملح الذى يعيش فى وجدان كل مصرى هو « لماذا لم يطور علماء مصر المنتج المصرى » الذى يكسبه العالمية بما يضفى عليه من صفات الجودة بمقاييسها العالمية وبالدرجة التى تؤهله للفوز فى حلبة الصراع لتصريف المنتجات والتى يدور رحاها على الساحة العالمية الان؟؟

تشخيص المشكلة

الدكتور محمد محمد سلام استاذ الكيمياء بعلوم القاهرة يشخص المشكلة بان المسئولية تقع على الاثنين مناصفة.. رجال البحث العلمى.. والرجال المسئولين عن نهضتنا الصناعية والانتاجية ويقول ان خريج الجامعة عندما يلتحق معيدا بالجامعة او باحد مراكز البحوث العلمية يقضى حياته مشغولا بابحاث اكاديمية لكى يحصل على الدكتوراة ثم ليجتاز بابحاث اخرى فرص الترقى من معيد الى درجة استاذ وهذه البحوث الاكاديمية ليست تلك التى تحتاجها الصناعة لحل مشاكلها اذ ان المصنع اذا واجهته مشكلة فانه يحتاج الى بحث تطبيقى صناعى يتناول المشكلة وحلها جذريا وهذا لايحدث فى الغالب .

اما فى مجالات الانتاج فنجد المسئولين عن القطاع الحكومى او قطاع الاعمال العام يتقاضون مرتباتهم وحوافزهم وبدلاتهم مهما كانت الامور وغالبا ما يعمدون الى اخفاء اى مشكلات فى اماكن عملهم ويتسترون عليها ولايميلون الى اظهار هذه العيوب وهكذا تظل الصناعة بعيوبها لاتقوى على منافسة المنتجات العالمية والصمود فى الاسواق العالمية فى ظل المنافسة الضارية بها .

اما رجال القطاع الخاص فشاغلهم الاكبر تحقيق اكبر قدر من الارباح ولايفكرون فى تخصيص نسبة من ارباحهم للتطوير ويفضلون شراء حق المعرفة او المشاركة مع احدى الشركات الاجنبية لانتاج ماركات معينة لها تاريخ واسم وشهرة.

ويبدو عمق المشكلة فى ذلك الشعور الذى يسيطر على رجال الصناعة بصفة عامة وهو ان رجال البحث العلمى متقوقعون فى معاملهم ولايمكنهم التعامل مع المشاكل الصناعية او تطوير الانتاج !

مخالفات مميتة

وفى مؤتمر جامعة الازهر يشن الدكتور احمد فؤاد العريان رئيس قسم الالبان بكلية الزراعية بجامعة الازهر هجوما على بعض مراكز الصناعة ليقول برغم حساسية الصناعات الغذائية وهى اللصيقة بصحة الانسان وحياته الا ان بعض المصانع لاتريد من الاستاذ الجامعى ان يساعدها فى تطوير انتاجها ولكنها تكتفى منه بان يوقع على الاوارق بما يفيد ان الانتاج « عال العال وكامل الاوصاف » وقال ان مخالفات كثيرة قد تقع فى بعض صناعات الاغذية فمثلا بعض مصانع البسطرمة تستخدم املاح النترات لاكسابها اللون الاحمر رغم ان هذه المادة ممنوعة دوليا منذ عشرين عاما وهناك بعض مصانع السمن تستخدم مواد بترولية لاكسابها اللون الجيد والرائحة والملمس بالرغم من ان هذه المواد تسبب السرطان..

واضاف ان لدينا بحوثا تحل جميع مشاكل الصناعة فى مصر ولكنها للاسف حبيسة فى الادراج لاتجد من يستفيد منها : على سبيل المثال تم انجاز بحوث كثيرة بكلية الزراعة بجامعة الازهر بقسم الالبان لتطوير صناعات اللبن ومنتجاتها ومنها امكانية استخدام الزيوت النباتية كبديل لدهن اللبن فى صناعة الجبن وبحث عن استخدامات اللبن المجفف لدعم اللبن الخام وانتاج نوع من الجبن الخالى من الدسم لمرضى السكر وتصلب الشرايين ببدائل لدهن اللبن وصناعة منتجات لبنية خالية من اللاكتوز وانتاج وجبات غذائية عالية القيمة رخيصة الثمن وغيرها من البحوث التى قامت بها كافة المراكز البيئية فى مصر لكن المشكلة ان اللقاء مفقود بين مواقع التنفيذ ومواقع البحث العلمى .

ويؤكد وجهة النظر هذه الدكتور محمد عبدالحليم عمر فيقول المشكلة تكمن فى غياب التنسيق بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية .

وفى ظل اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية . والسوق الموحدة لانحتاج للصمود فقط ولكننا لانريد من السمك الكبير ان يأكل السمك الصغير وحتى تنجو من أفواه الحيتان لذلك يناشد الدكتور بكرى طه عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر رجال البحث العلمى بتطوير أبحاثهم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

وربطها بمراكز الانتاج وتبنى افكار للبحث العلمى تناسب المرحلة الحالية فكم نحن فى حاجة إلى إعداد بحوث واستشارات وبرامج تدريبية مستحدثة لتواجه النظم الجديدة فى ظل مبدأ عالمية الادارة التى استوجبتها اتفاقية الجات

البنوك فى حلبة الصراع !

والتطوير المطلوب الان لايشمل

مراكز الانتاج الصناعية .. بل يشمل تطوير كل مؤسسات المجتمع ان يلعب العلماء دورهم فى ذلك بأسلوب واستراتيجية جديدة فالبنوك مثلا تحتاج نقلة كبرى كما يقول بذلك الدكتور محمد المتولى الموجى بالبنك الاهلى لرفع الاداء لتقترب من القدرة التنافسية مع البنوك العالمية وذلك بربط ابحاث الجامعات والماجستير والدكتوراه بالمشاكل الموجودة فى الحقل المصرفى .. مع إنصاف العلماء والباحثين بدعم البحث العلمى بالتمويل الكافى .

وقضية الدعم المالى هذه يؤكد عليها الكثير من رجالات البحث العلمى حتى يقوم العلماء بتطوير الانتاج فى هذه المرحلة الحساسة التى يجتازها العالم وهذا ما تؤكده الدكتورة سناء حتحوت عميدة كلية الطب بالأزهر .. إذ تقول : الكلية ساهمت بكثير من الجهود العلمية التى تبنى بها ثروة مصر من أبنائها عبر فلسفة العقول السليمة التى لاتوجد الا فى الاجسام السليمة وحيث كشفت البحوث عن كثير من الحقائق العلمية فى مجال التطعيمات ومقاومة الفيروسات ولكن المشكلة الملحة هى ان البحث العلمى يحتاج إلى دعم مالى عاجل .

ولقد ركزت وزيرة البحث العلمى الدكتورة فينيس كامل فى مؤتمر المركز القومى للبحوث على ضرورة ارتباط البحوث بمشكلات مراكز الانتاج والسعى لتطوير المنتج المصرى وحل المشكلات التى قد تعترض انطلاقته .. وعلى هذا الصعيد أكد الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى أن الاكاديمية تبنت برنامجا بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قام بتنفيذ ٧١ مشروعا لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص وقطاع الخدمات وبذلك فتح قنوات محددة للتعاون بين البحث العلمى ومراكز الانتاج لحل مشكلاته وتطويره

مزيد من الجهود العلمية

... ويشدد الدكتور المهندس محمد حليم سالم مدير معهد نقل التكنولوجيا والتنمية على هذا الاتجاه ويقول : العالم المتقدم لايرقى الاستاذ بما انجز من بحوث علمية ولكنه يرقى بما قدم من جهد علمى لحل مشكلة ما فى المجتمع

هيئة لتطبيق البحوث

وترى الدكتورة نادية مرسى الاستاذ بصيدلة القاهرة اننا فى حاجة إلى هيئة تتولى دراسة كافة الابحاث العلمية وإدخالها مجال التطبيق إما من خلال المصانع القائمة او طرحها للراغبين فى استثمار اموالهم بمصر لتصنيعها وتؤكد وجهة نظرها بأن البحوث التى أجراها اساتذة الصيدلة بجامعة القاهرة توصلت إلى ان بمصر ثروة كبيرة من النباتات الطبية لو أمكن استغلالها لقمنا بتصديرها للعالم فى صورة خامات دوائية الامر الذى يتيح لنا توفير الملايين التى نستورد بها خامات دوائية ولاصبح عندنا ثروة من هذه النباتات هى الثروات البترولية !

حتى لاتضيع جهود العلماء

ويلقى الدكتور محمد مجدى واصل استاذ الكيمياء الفيزيائية اللوم على القطاع الانتاجى ويتهمه برفض الاستجابة لتطبيق النتائج التى توصلت إليها البحوث حيث يفضل عدم زيادة النفقات مادامت الصناعة تعمل فى ظل سوق احتكارية تغيب فيها المنافسة سواء جاءت من منتجات محلية او مستوردة .. وأكثر من ذلك ان بعض المصانع التى تلتحق بها مراكز للبحث العلمى لاتهتم بدعمها ولاتزودها بالكفاءات العلمية وغالبا ما تهمش دورها !! ولذا فإن ما نحتاجه نحو التعاون المثمر بين العلماء ومراكز الانتاج

التحرك الجاد السريع !

والمؤكد انه فى الوقت الذى تشغل فيه المشكلة اهتمامات رجال الصناعة تشغل ايضا اهتمامات رجال البحث العلمى ومنهم من يسعى بكل طاقته الى تحقيق التعاون المثمر بين الطرفين فى هذا الصدد يقول الدكتور أحمد شوقى جنيدى رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية إننا الان وبعد اتفاقية الجات نواجه تحديا خطيرا يوجب على المنتجين بصفة عامة وعلى منتجى الادوية فى الوطن العربى التحرك بشكل جاد لمواجهة الخطر القادم والاستعداد له ومن خلال تطوير وتعديل الاستراتيجيات والاساليب بشكل يؤهلنا على البقاء والاستمرار والتقدم فى ظل سوق عالمية واحدة لن يصمد فيها الا المنتج القوى

والصناعات الصغيرة أيضا

وإذا كانت الصناعات الصغيرة هى الدعامة التى صنعت دولا عملاقة كاليابان فإن صرخة محمد احمد المصرى أحد العاملين بها تحتاج التفاته منا حيث اضطر تحت قسوة الظروف الى غلق مصنعه الذى يعمل منذ خمسين عاما فى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

مجال صناعة الاحذية وفى الصناعة التى تميزت بها مصر حيث كان الحذاء الذى ينتجه يتربع على القمة فى سوق الاحذية العالمى إلا ان المشاكل التى واجهت هذه الصناعة اجبرت الكثير من العاملين فيها إلى اغلاق مصانعهم بسبب ارتفاع اسعار الجلود لتناقص المنتج من الثروة الحيوانية وغلاء المعدات المستوردة من الخارج واضطرار العامل امام الغلاء وحاجته لزيادة دخله الى عدم اتقان الصناعة كذلك لملاحقة الصناع البسطاء بسقط الضرائب واولها ضريبة المبيعات مما أجهز عل المصانع وارتفع سعر الحذاء فى سوق مصر ارتفاعا جنونيا.

ويرى ان اساتذة الميكانيكا بكليات الهندسة لو انتقلوا إلى مراكز صناعة الاحذية لطوروها بابتكار معدات بسيطة بدلا من الاستيراد وهو مالايطبقه كثير من العاملين فى هذه الصناعات الصغيرة وان كانت حيوية جدا ولاسبيل للانسان للاستغناء عنها .

ويطمع من اساتذة كليات التجارة مزيداً من الالتحام برجالات الصناعات الصغيرة لحل مشاكلهم مع ضريبة المبيعات وغيرها من المشكلات المالية حتى نجد لانفسنا خطوة على سلم التقدم الذى صعدته من قبلنا الدول العملاقة غير الصناعات الصغيرة

وتنتهى هذه السطور بحقيقة هامة هى حاجتنا الى تعاون مثمر بين العلماء ورجال الانتاج باستراتيجية جديدة نسعى إليها بأقصى سرعة والا أكلتنا الحيتان

مصر والمتغيرات الدولية الحالية

في ضوء المتغييرات الدولية ودخول مصر للجات وفي ظل متغييرات السوق المفتوح والاقتصاد الحر وما يترتب على ذلك من تحديات كبيرة وفي ضوء رياح التغير التى هبت على العالم كله سياسيا واقتصاديا وفكريا من سقوط المعسكر الشرقي وانحسار الفكر الاشتراكى والشيوعي والدخول في الخصخصة واعطاء دور للقطاع الخاص ودخول عصر الجات وتحول العالم كله الى قرية صغيرة في ضوء الاتصالات العالمية المتطورة .. فإن الامر يتطلب وضع سياسة جديدة .

هذه السياسة تواجه تحديات جديدة تفرض علينا التحرك فمثلا باعتبار ان مصر دولة مستوردة من الدرجة الاولى فيترتب على الغاء الدعم الذى نص عليه في اتفاقية الجات ارتفاع اسعار مثل هذه السلع المستوردة - بالاضافة الى الغاء التميز في التعامل بمعنى انه لا توجد دولة اولى بالرعاية من الاخرين . ومن المعروف أن مصر والبلاد العربية تصدر عددا كبيرا من السلع المستفيدة من هذا التحرير فالمنسوجات والملابس تمثل سلعة تصديرية هامة بالنسبة لمصر وبعض البلاد العربية ولا شك ان ذلك يتطلب من الدول النامية ومن بينها مصر تطوير منتجاتها والارتفاع بنوعية الصناعة وجودتها مما يفتح لها أسواقا في الخارج تستطيع بمقتضاها المنافسة وتحمل سياسة الاغراق التى تتبعها بعض الدول وإذا كانت اتفاقية الجات قد جاءت لمصلحة الدول المتقدمة فإنها تعود بمنافع ايضا على الدول النامية .

فالاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية امام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية مما يفرض علينا أسلوبا جديدا للجوده لمواجهة هذا التحرير العالمي ودخول الاسواق وحماية صناعاتها الوطنية ودخول السوق باسعار وسلع تنافسية ومن ثم فإن الامر يتطلب ان نعيد حساباتنا واكتشاف طاقاتنا وبحث سياسة الاحلال محل الواردات .

في محصلة ذلك فإن الامر ينتهى بالتوازن الداخل والخارجي ولا شك ان الانتاج الداخل هو المخرج الوحيد سواء للتوازن الداخلى او التوازن الخارجي ومن ثم فإن العمل على تحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد موجه للتصدير يعنى الاهتمام بالانتاج السلعى منذ مراحله الاولى ونقل الاقتصاد القومي من مرحلة تصدير فوائض الانتاج الى مرحلة تحديد اهداف التصدير والعمل على تحقيقها مما يتطلب اعادة تشكيل قائمة الصادرات المصرية بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية التي تتسم اسواقها الخارجية بالاستقرار وعلى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة بدلا من تصدير المادة الخام وتطويره ليصبح اكثر قبولا في السوق الخارجي ومن ثم يتعين على الادارة الاقتصادية في مصر عند وضع برنامج للاصلاح او تعديله او الاستمرار في تنفيذه التعامل مع المتغييرات الجديدة التي طرات على الاقتصاد العالمي وهي متغييرات نشيطة التفاعل بعضها البعض سواء بالنسبة للصادرات او الميزان التجارى ككل او ميزان المدفوعات او معالجة الدين ومن ثم أصبح التمويل الخارجي يتيح موارد اضافية اضافة للاقتصاد القومي واصبح ايضا استقطاب التمويل الخارجي يتطلب فلسفة في الاستخدام . وتحصل مصر على المنح والقروض لتمويل العديد من المشروعات للبنية الاساسية ولاشك انه يؤخذ في الاعتبار اثر المشروع على ميزان المدفوعات بالاضافة الى التوسع في المنح والاقلال من القروض عن طريق تعميق التصنيع المحلى للسلع الاستثمارية ومن ثم تخفيض المكون الاجنبى مع العمل على تحسين شروط الاقتراض على ان يقتصر الاقتراض الخارجي على القروض الضرورية لمشروعات ذات عائد مرتفع على ان تقوم هذه المشروعات بسداد هذه القروض بذات العملة التي تم الاقتراض بها وفقا لما يجرى عليه العمل بوزارة التعاون الدولى .

ان تدبير التمويل سواء من القروض او المنح الاجنبية لا يتم إلا بعد مراجعة ادراج المشروع بالخطة والمبالغ المخصصة له سواء نقد محلى او اجنبى ومعرفة الرقم الكودى . للمشروع وانه يجب ان تتحمل الجهة المقرضه لكافة اعباء القرض من اقساط وفوائد وعمولة ارتباط وكذلك مخاطر تغيير اسعار الصرف خلال مدة الاقراض كذلك عدم التفاوض للحصول على قرض لتمويل شراء معدات او الات من الخارج إلا بعد التاكد من ان هذه المعدات والات لا تنتج محليا وفي حالة القروض غير المقيدة بجهة توريد معينة فإن الالات والمعدات الممولة من القرض تطرح في مناقصة عامة ويمكن للجهات المحلية المنتجة لمثل هذه الالات والمعدات التقدم بعروضها لتوريدها .

ولا يمكن ان يحقق تعميق التصنيع المحلى هدفه من خلال مراقبة العطاءات الحكومية فقط وانما من خلال قوائم السلع المحظور استيرادها التى تصدر عن قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتى تستهدف اساسا حماية الانتاج المحلى ويجرى تعديلها من آن لآخر طبقا لظروف الصناعة المصرية .

يتعين مقاومة اتجاه المقرضين للربط بين منح القرض وطرح المناقصة في دولة المقرض - لما يترتب على هذا الشرط من حرمان المقترض من الاستفادة من عنصر المنافسة في الوصول لانسب العطاءات مما يمثل تكلفة إضافية لاعباء التمويل .

وهنا ينبغى ان ننوه الى ان الحصول على منح لا ترد لا يعنى اعطاءها للجهات المستفيدة بدون مقابل إلا في حالات استثنائية لاسباب اجتماعية او سياسية محدده ومن ثم فإن القاعدة العامة هي اعادة اقراضها لهذه الجهات ولعل في برنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة وتمويل العديد من الشركات للقطاع الخاص

وبهذه المناسبة نود ان نذكر انه بدلا من ان يساعد التصنيع في بعض الاحيان على تقليص الواردات فقد تزايد الاستيراد نتيجة التزايد السريع في الاحتياجات من السلع الراسمالية والوسيطة ثم السلع الاستهلاكية المستحدثة التى تسربت الى انماط الاستهلاك التى تنشرها ادوات الاعلان الجذابة مما يجعل هنك معادلة صعبة للغاية مما لا تستطيع التحكم في الاستهلاك بين الانتاج والاستهلاك ومن ثم يتطلب الامر مواجهة هذا الغول الكبير .

للتصدير اهداف استراتيجية وهى نمو الصادرات بمضاعفه مصر لصادراتها غير التقليدية (اجمالى الصادرات السلعية باستثناء البترول والقطن) خلال اربع سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٩) وزيادة صادراتها بمقدار ٣ امثال حتى عام ٢٠٠١ ، والتنوع في الصادرات : بان تمثل الصادرات غير التقليدية ثلثى دخل مصر من الصادرات السلعية بحلول عام ٢٠٠٠ ..

وستسعى استراتيجية التصدير في مصر الى تطوير قدرة البلاد على انتاج وبيع السلع في ضوء الهيكل الحالى للصادرات والذى يتمثل في استمرار ضآلة حصة الصادرات في الناتج المحلى ، واستمرار التركيز على التركيب السلعى للصادرات والتنوع النسبى لصادرات مصر غير التقليدية .

قد يرى مساعدة الصناعات التصديرية في العمل على خفض نفقات انتاج السلعة التصديرية ومنح تسهيلات للتصدير (كتدعيم) والتوسع في تقديم القروض طويلة الاجل الميسرة لتمويل مستلزمات انتاج السلع التصديرية باسعار فائدة متميزة ويمكن ان يشارك بنك تنمية الصادرات بجهد كبير في ذلك كذلك قيام وزارة التعاون الدولى بتقديم قروض من خلال برنامج المعونة الامريكية .

واخيرا فان السياسات الاستيرادية غير المستقرة والسياسات غير المحددة بالاضافة الى الضغوط التضخمية المختلفة ونمو الواردات بمعدل يفوق الصادرات والخلل بين الموارد الاقتصادية والاستخدامات وتمويل العجز الخارجي بالمنح والقروض الاجنبية والارتفاع التدريجى في التكلفة السياسية والمالية للحصول على هذه الموارد من الخارج تحتم علينا النظر نظرة جديدة في ضوء متغيرات لا يمكن التحكم فيها بعد ان اصبح من العسير الآن اتخاذ قرار بفرض الحماية لحماية الصناعة او اتخاذ قرار ما بالحظر او الانفتاح بعد ان رفعت الدولة يدها في ضوء المتغيرات الحتمية وبعد دخول القطاع الخاص والقطاع الاستثمارى بالمزايا التى ياخذها اصبح الانتاج المحلى في وضع حرج للغاية ومن ثم فان الامر الوحيد هو التنسيق بين الجهات الحكومية ونشر الوعى الكامل لهذا الموضوع الحيوى الذى يعنى قفل المصانع وتشريد الالاف من العمال والامر يتطلب اعطاء ذات المزايا للعطاءات المحلية عندما تطرح هذه العطاءات في مناقصات عالمية حتى يتسنى للعطاءات المحلية اخذ فرصتها .

ولا شك ان قطاع الصناعة من القطاعات الهامة التى ستتاثر تاثرا كبيرا في ضوء المتغيرات الدولية سواء في ضوء دخول الجات او في ضوء ما تنتهى اليه مباحثات الشراكه مع اوروبا ولا شك ان التحدى الحقيقى هو الارتقاء بقطاع الصناعة للوصول الى الدرجة المطلوبة للمنافسة وضرورة تلافى عقبات كثيرة في هذا المجال مما يكفل لقطاع الصناعة الوقوف والمنافسة وسط موجات تهب من شتى بلاد العالم ووسط قرارات كثيرة غير متسقة .



لقد اصبحنا وسط مهب الريح من تكتلات ومن ظروف اصبحت تفرض علينا ملاحقة ذلك فلم يعد هناك مجال على الاطلاق للكيانات الصغيرة من الجات الى الشراكة الأوربية الى المبادرة الأمريكية الى دخول متغير آخر وهو التطبيع ومحاولة اسرائيل على سبيل المثال بناء مصنع للسيارات في غزة يكون السوق الرئيسى ومطالبتها بالاستفادة من المزايا التى تعطى للانتاج المحلى فى الوقت الذى تقف التعديلات والمتغيرات عائقا ضد الانتاج المحلى فلم تعد هناك حماية الا للاجود والاصلح بعد فتح الاستيراد على مصراعية وبعد دخول الاستثمار المشترك والاجنبى والتحول للقطاع الخاص وانخفاض مرونة الجهاز الانتاجى واشتداد حدة المنافسة العالمية وانخفاض مستوى الجودة وضعف القدرات التسويقية والترويجية للدولة وعدم وجود نظام يتيح منح (دعم) او معاونة للصادرات على غرار ما تفعله بعض الدول الناشئة .

لقد تغيرت الظروف ومن ثم ينبغى على مصر اللحاق بهذه المتغيرات الجوهرية .

ابراهيم عياد المراغى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الادارة فى عصر الجات

د. حنفى سليمان

عميد تجارة الزقازيق

يعيش العالم الان عصر التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية ، كما يعيش عصر المعلومات وعصر اتفاقية الجات وعصر المواصفات العالمية ايضا، لذا فان الطوفان قادم لا محالة. فهل يبتلعنا الطوفان وتجرفنا امواجه؟ ام هل نحن من انصار الانتظار ثم التصدى له ، لعل وعسى؟ ام هل نحن قادرون على ان نسبقة ونركب موجاته؟

هنا تبرز اهمية الادارة كقضية محورية ومصيرية مسئولة عن احداث التغيير المطلوب، وبالشكل الذى يجعلنا نركب موجات الطوفان، لا ان ننذثر تحتها.

ولعل من اهم معالم الفترة التى نعيشها الان: هو عصر اتفاقية الجات وهى الاتفاقية التى لا نعلم عنها الكثير، بالرغم من وجود المعارضين والمؤيدين لها، وهو الامر الذى ادى الى قلق وزعزعة ثقة الكثيرين تجاه ماقد يحدث لنا مستقبلا.

وكنقطة بداية، فان السؤال الخاص بمدى او عدم مناسبة اتفاقية الجات لنا سؤال خاطئ، يذكرنى هذا السوال بنظرية متعارف عليها لدى الادارة الامريكية ولدى اساتذة الادراة الامريكيين، والتى مؤداها ان التقدم الكبير الذى طرا على المجتمع الامريكى منذ الحرب العالمية الثانية ، انما يرجع الفضل فيه الى النقابات العمالية بضغوطها المستمرة للحصول على المزيد، وهو الامر الذى حدا بالادارة الامريكية الى التحسين والتطوير والابتكار الدائم لمواجهة هذه الضغوط، بل ولتحقيق فائض ايضا.

لذلك فان اتفاقية الجات، على عكس ما يظنه البعض، قد تمثل كم الضغوط المناسبة بل والقوة الدافعة التى تمكن الاقتصاد المصرى من الانطلاق، مثلها فى ذلك مثل الضغوط النقابية السابق الاشارة اليها بمعنى اخر فانه بدون الضغوط التى تنطوى عليها هذه الاتفاقية ، فان الاقتصاد المصرى قد يدخل فى مرحلة جديدة من السبات العميق. ومن ناحية اخرى فان اتفاقية الجات قامت بتقدير كم التبادل التجارى العالمى، كما قامت بتحديد حصص لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية، يمكن لكل الاستفادة منها شريطة ان تكون كل دولة قادرة على اللحاق بركب المواصفات العالمية. وبذلك فان السؤال الصحيح الذى يجب اثارته لا يتعلق بمدى مناسبة الاتفاقية لنا ام لا، وانما يتعلق بمدى قدرتنا على الاستفادة منها . بمعنى اخر، فان العيب قد لا يكون فى الاتفاقية ، بل فينا نحن. فماذا اعددنا لذلك؟.

مما تقدم يتضح ان الدور الحقيقى للادارة المصرية ينحصر فى انها «ادارة التغيير» وان اى تقاعس فى تادية هذا الدور سوف تكون له عواقب وخيمة فى مواجهة الطوفان القادم.

وبصفة عامة، فان قضية التغيير ترتبط ببعدين اساسيين هما، البعد المعرفى والبعد السلوكى. فالمجتمع الذى يغيب عن ذهنه كلا البعدين، اى انه لا يعرف ماذا تحمله اتفاقية الجات؟ كما يفتقر الى القدرة على تغيير سلوكه الانتاجى والتسويقى سوف يبتعله الطوفان. اما المجتمع الذى يتوافر له البعد الاول ويغيب عن ذهنه البعد الثانى فهو المجتمع الذى سيعانى من اتفاقية الجات، كما ان احتمالات فشله فى مواجهة الطوفان اكبر من احتمالات نجاحه. واخيرا فان المجتمع الذى يتوافر له كلا البعدين فهو ذلك المجتمع الذى سوف يتخطى العقبات ويركب موجات الطوفان . الا ان ذلك كله لا يعنى ان قضية التغيير اصبحت قضية واضحة المعالم ، بل على النقيض من ذلك، فان هناك العديد من المحاور التى يجب طرحها للمناقشة، والتى تشكل فى مجملها لب قضية التغيير.

هذا وقد شهدت مصر فى الاونة الاخيرة العديد من المؤتمرات التى دارت جميعها حول تحديات المستقبل واساليب مواجهته، حيث تم طرح العديد من المفاهيم مثل، مفهوم الادارة بالمعلومات، مفهوم الجودة الشاملة، مفهوم فرق العمل، مفهوم المواصفات العالمية، مفهوم اعادة هندسة التنظيم، مفهوم التطوير، مفهوم التميز الادارى، ومفهوم الادارة التحويلية.... الخ. ومن الغريب ان جميع هذه المفاهيم ظهرت فجاة، وكانها مفاهيم جديدة على المجتمع الادارى، ومن الغريب ايضا ان سادت نغمة مؤداها انه بدون تطبيق هذه المفاهيم الجديدة فانه لا امل فى التطوير، وحيث ان هذا المقال لا يمثل المجال المناسب لمناقشة هذه المفاهيم العلمية، الا اننى سوف اكتفى بالقول ان هذه المفاهيم جميعا ليست بالجديدة كما يظن البعض، كما انها تندرج تحت قاعدة عامة مشتركة لا تختلف كثيرا عما تعلمنا من مفاهيم الادارة ، وهى قاعدة المشاركة فى الادارة.

على اية حال فان المواجهة الحقيقة للطوفان تتعاظم كثيرا عن مجرد الاخذ باحد او بعض هذه المفاهيم، اذ انها ترتبط بالعديد من المحاور، والتى يجب الخوض فيها جميعا باعتبارها محاور مكملة لبعضها. واهمها:-

- محور القيادة الادارية - محور التخصيصية - محور الاجهزة الحكومية الخدمية وعلاقتها باجهزة الانتاج – محور المساءلة على كافة الاصعدة. - محور التشريعات.
- محور العلاقة بين الاجهزة المركزية والمحليات، باعتبارها المظلة التى يندرج تحتها باقى المحاور السابقة.

وجميع هذه المحاور تتطلب الوقت الكافى للتعامل معها تفصيلا، وهو ليس موضوع هذا المقال ايضا.

ان المواجهة الحقيقية للطوفان لا ترتبط بمفهوم او عدة مفاهيم ادارية جديدة مجردة، وانما تتطلب ضرورة وجود اطار مرجعى يمكن الاستناد اليه كاساس للمواجهة وكوسيلة لتسكين جميع المفاهيم الادارية لسابق ذكرها . وفى هذا الصدد فان الاطار المرجعى للمواجهة يتكون من ثلاثة مناهج منطقية ومتتابعة ومكملة لبعضها البعض وهى : المنهج التنظيمى ، المنهج الفردى، والمنهج الجماعى.

هذا، ويمكن النظر الى عملية التطوير كفريق لكرة القدم على سبيل المثال، فحتى يتوافر لدى هذا الفريق روح الفريق والقدرة على الانتصار، فان هذا لن يتاتى الا اذا تمتع افراده بمهارات وقدرات خاصة ، كما ان كلاهما لا يتحقق الا اذا وجد الملعب اصلا.

* وعلى ذلك يعتبر المنهج التنظيمى بمثابة الملعب.

اى انه يمثل نقطة الانطلاق الاولى والمنطقية تجاه المواجهة. وعليه فان المنهج التنظيمى يعبر عن ذلك البناء الذى يقوم على اسس الادارة العلمية مؤكدا صحة العلاقات التنظيمية بين الادارات والوظائف وشاغليها، التحديد الواضح للانشطة، التحديد الدقيق للسلطات والمسئوليات، ودقة وكفاءة اجراءات ونظم العمل، ووجود الادلة التنظيمية، الى اخر كل ما يتعلق باقامة بناء تنظيمى سليم مرة اخرى ، فانه لا مجال ولا مكان للتطوير الا بعد استكمال هذا البناء اولا.

اما المنهج الفردى، فإنه ذلك المنهج الذى يعنى ببناء الافراد، اى بناء المهارات والقدرات اللازمة والمطلوبة لتادية مختلف الاعمال. ولاشك ان هذا البناء يقودنا الى بحث مجموعة السياسات التى ترتبط بنظم توصيف وتقييم الوظائف، نظم ومواصفات شاغليها، نظم تخطيط القوة العاملة المطلوبة، نظم اختيار العاملين – خاصة شاغلى المناصب الادارية الوسطى والعليا- ، نظم التدريب والتنمية لاعداد العاملين وصقل مهاراتهم، نظم تقييم الاداء ، نظم التدريب والتنمية لاعداد العاملين وصقل مهاراتهم، نظم تقييم الاداء، نظم ربط الاداء بالحوافز ، نظم الترقية ، نظم اعداد الموارد والمسارات الوظيفية وبعد اتمام بناء الملعب اى بناء التنظيم ، وبعد الانتهاء من بناء البشر ، اي صقل القدرات



والمهارات ، يأتى الحديث عن تكوين فرق العمل الفعالة ، استنادا الى ان الفعالية النهائية للمنظمة هى ناتج محصلة التفاعل بين مهارات وقدرات جميع العاملين كفرق عمل متجانسة على جميع المستويات داخل بناء تنظيمى سليم .

وهناك العديد من الطرق التى يمكن استخدامها فى تكوين فرق العمل الفعالة ، أى تلك التى تتصف بوجود قدرات عالية مكملة لبعضها البعض . وكذلك بالسلوك الايجابى فى ذات الوقت ، ومن بين هذه الطرق مفهوم التنظيم الشبكى ، والذى يعنى بتكوين فرق عمل متصلة من الادارات المعنية تحت قيادة جديدة وذلك بانسلاخ أعضائها من اداراتهم الاصلية ، وحتى الانتهاء من العمل ، مثل ماحدث فى ادارة نهر وادى التنس بالولايات المتحدة . كذلك توجد طريقة تدريب الحساسية بما تحمله من تغيير لاتجاهات وسلوك الافراد من السلبية الى الايجابية .

واضافة الى ماسبق ، فهناك ايضا الاسلوب الذى يعرف باسم « ورش العمل» او اسلوب « المختبرات» ، والذى يقوم على الجمع بين عينات مختارة من العاملين من جميع المستويات الادارية بالمنظمة الواحدة ، أى الجمع بين المخطط والمنفذ ، وذلك لتحديد الأهداف التطويرية ، والقوى المعوقة والقوى الدافعة . مع وضع خطط وبرامج العمل لازالة حدة التعويق من الأولى وزيادة درجة الدفع للثانية ، وذلك كله باستخدام اسلوب « العصف الذهنى» ، والذى يعطى فرصا لانهائية ومتساوية للجميع للمشاركة الحقيقية فى اتخاذ القرار .

وفى النهاية ، فان كل ماسبق يعنى ان مواجهة الطوفان ينطوى على ثلاث مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الاولى دراسة اوجه الخلل التنظيمى ، أما المرحلة الثانية فانها تتضمن التعرف على نواحى القصور فى المهارات والقدرات وكيفية صقلها ، اما المرحلة الثالثة فهى مرحلة البدء فى التطوير والتى تتطلب تقييم قدرة المنظمة على بناء فرق العمل الفعالة ، حيث يمكن هنا استخدام وتسكين المفاهيم الادارية السابق ذكرها .

واخيرا ، فاننا نكون قد قدمنا اطارا مرجعيا للادارة والتغيير فى مواجهة الطوفان ، حتى لاتجرفنا امواجه ، ونندم حينما لانستطيع - حتى - الاستغاثة .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس

مع أن من الشائع بين النخبة الاقتصادية فى القطاعين العام والخاص، أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية المنصوص عليها فى "جات"، سيجعل "الاسبرينة، بجنيه"، فقد فوجئنا بان قراراً جمهورياً صدر بتطبيق اتفاقيات تحرير التجارة كلها، بما فيها الملكية الفكرية، باثر رجعى منذ ١٩٩٥/١/١. كشف ذلك د. حسام لطفي عضو جمعية الملكية الصناعية ومدرس القانون بحقوق بني سويف، وقال فى بساطة - وشجاعة : إن القرار خاطئ. جاء القول فى ندوة بمعهد الهندسة الوراثية أقيم باموال هيئة التنمية الدولية الامريكية، وفى حضور السفير الأمريكى ود. يوسف والى ود. أحمد جويلى ود. فينيس جودة، وممثلى الشركات متعددة الجنسية، والخبراء المصريين.

وقال د. حسام: إن المشرع المصرى سبق التنفيذ الدولى، الذى سيبدأ من ١٩٩٦/١/١، وان لهذا "السبق" انعكاسات خطيرة على اقتصادنا، كما أنه يشير إلى أن مصر قد لا تكون راغبة فى الاستفادة من الخيارات التى تمنحها الاتفاقيات، فى شان البراءات، ومنها فترة انتقالية قدرها عشر سنوات للدول النامية، غير أن الخيار يبقى قائماً لو شاء صاحب القرار السياسى. وبدا د. حسام - بعد أن استعرض تاريخ مصر مع حماية الملكية الفكرية - غير متحمس لصدور قانون جديد للحماية، على الأقل الآن، لأن القضاء المصرى، والقانون الحالى يكفلان حماية مدنية وجنائية كافية، بل إن النظام المصرى يتميز بانه يحمى الملكية الفكرية من المنافسة غير المشروعة. أما السفير الأمريكى فقد قدم حيثيات ضاغطة لدفع مصر إلى التخلى عن الخيارات المقررة والمتاحة، بل والى إصدر قانون جديد لبراءات الاختراع، وكشف هو نفسه أن د. فينيس شكلت فريقاً أعد مشروعاً ممتازاً للبراءات.

السفير استدعى حضارة مصر وتاريخها وريادتها وتعاملها المتكافئ مع الولايات المتحدة (لغة جديدة اليس كذلك؟) ووفرة ابداعات علمائها التى تحتاج إلى الحماية من السرقة والقرصنة، وشدد على حماية النباتات والمستحضرات الطبية بنحو خاص، وقال إنه كمراقب للاقتصاد المصرى (؟) لا يرى داعياً للفترة الانتقالية لتشجيع الشركات الاجنبية على أن تاتى وتستمر لأن عدم صدور قانون عقبة. وطمأن المستهلك فى أنه سيستفيد من المنافسة، وأن اسعار الدواء لن ترتفع، كما أن شركات الأدوية الأجنبية فى مصر قررت - كما علم - مضاعفة انفاقها على البحوث والتطور إذا صدر القانون وتم تخفيض المدة الانتقالية، وطمأن العمال أيضاً بأن قانون البراءات لن يؤدى إلى خفض العمالة بل إلى زيادتها.

حقيقة كان ينقص ان يقول السفير أن من سيشترى قرص اسبرين بعد صدور القانون، سياخذ معه "وجبة كنتاكى فوق البيعة". غير أن المحير هو موقفنا نحن كما قال د. حسام فى تصريح خاص. لماذا نقبل ما يتعارض مع مصالحنا؟

اشير إلى أن د. يوسف والى ايد فى كلمته ضرورة تغيير نظمنا القانونية، وان نختصر الوقت، وقال: إن التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات سيجعلنا من النمور. واشير أيضاً إلى ان السفير ووكر ذكر ان حكومته تسعى للتحول من الاتصالات بين الحكومات الى الاتصالات بين الشعوب (سيصبح السفير متوفراً من الآن وصاعداً فى مناسبات كثيرة وربما لهذا عزف الصحفيون عن حضور لقاء صحفى معه كان مقرراً فى البرنامج؟) غير أنه أشاد بشجاعة د. والى وبعد نظره.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤-١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انسجاماً مع التزاماته في إطار "غات"

المغرب في صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ كشف مسؤول في وزارة التجارة والصناعة المغربية لـ «الحياة» ان المغرب في صدد وضع قانون جديد لحماية الملكية الصناعية سيعرض لاحقاً على البرلمان، وذلك بهدف وقف استخدام الماركات الدولية من جانب الشركات المحلية من دون ترخيص.

واشار الى ان القانون الجديد ينسجم مع التزامات المغرب في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) التي وقعت في مراكش من جانب نحو ١٢٤ دولة ربيع ١٩٩٤ في شان العلاقات التجارية الدولية.

واعتبر المسؤول ان استمرار بعض الشركات المحلية في تصنيع ماركات اجنبية وتسويقها من دون ترخيص «يضر بمصالح المغرب التجارية، ويؤثر سلباً في الصادرات»، وان الوقت حان لاتخاذ اجراءات صارمة للحد من ظاهرة السرقة الصناعية التي شدد على انها تمس مستقبل المبادلات التجارية الخارجية للمغرب وتحد من توسع الصادرات الصناعية.

واوضح ان القوانين الجديدة التي ستحل محل تشريعات ١٩١٦ و١٩٣٨ ستستهدف ادخال تعديلات جوهرية على قطاع التصنيع والملكية الفكرية في المغرب وايجاد مناخ مساعد للاستثمار لتحديث الاطار القانوني المحلي مع قوانين الدول المتعامل معها.

وكانت شركات دولية معروفة شكت لدى الحكومة المغربية من وجود «تسيب» في تصنيع وتسويق ماركات دولية من دون ترخيص مسبق من تلك الشركات، مما يجعلها تتكبد خسائر ضخمة في السوق المغربية.

وكانت شركات فرنسية عاملة في صناعة العطور واخرى في تصنيع الملابس الجاهزة اعترضت على استخدام علاماتها التجارية من جانب شركات مغربية من دون موافقتها. كما اكدت شركات ايطالية والمانية وسويسرية تضررها من عمليات قرصنة العلامات التي تمارسها بعض الشركات المغربية في مجال قطع الغيار والصناعات الاستهلاكية المختلفة.

السلع المهربة

وتقدر مصادر جمركية قيمة السلع المهربة والتي لا تخضع للمراقبة والرسوم بنحو بليوني دولار يتم جلبها في الغالب من مدن سبتة ومليلية المحتلتين شمال البلاد، ويصعب تحديد اصلها واماكن صنعها. كما تقوم شركات مغربية في مناطق عدة بتصنيع منتجات تضع عليها علامات دولية وتبيعها في السوق المحلية من دون ترخيص مسبق من اصحابها.

وتعرض تلك المنتجات في الغالب على جمهور واسع من المستهلكين من الذين تستهويهم العلامة التجارية والسعر الذي يقل غالباً بنسبة الثلث عن السعر الذي تعرض به الماركات الحقيقية المسجلة. ويمكن للمشتري ان يقتني علامات دولية باسعار تنافسية يصعب احياناً تمييزها عن المنتجات الاصلية. وتعتبر الجهات المغربية هذا النوع من الاعمال مخالفاً للاعراف والاتفاقات الدولية ويضر بسمعة المغرب الصناعية والتجارية.

ويراهن المغرب على تطبيق القوانين الجديدة للحد من هذه الظاهرة بما يسمح للشركات الام بالوجود في المغرب او التعاقد مع شركات محلية تمنحها حقوق التصنيع وترخيص استعمال علاماتها التجارية.

وتقول مصادر اقتصادية مراقبة ان التزامات المغرب الجديدة داخل الاتحاد الاوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة المنتظر قبل نهاية السنة يُلزم الشركات المحلية تطبيق اجراءات حماية الملكية الصناعية والفكرية للتمكن من دخول الاسواق الاوروبية.

ويعتبر قانون حماية الملكية الصناعية واحداً من قوانين عدة جديدة تتعلق بالاستثمارات والاعمال والتجارة وانشاء الشركات والمنافسة والمحاكم التجارية والدعاية. وسيعتمد المغرب هذه القوانين قريباً لتحديث تشريعاته الاقتصادية التي يصفها المسؤولون بانها ضرورية للتكيف مع المستجدات الدولية والاستفادة من مناخ الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته الرباط والذي تراهن عليه لزيادة حجم رؤوس الأموال الاجنبية، وفتح الاسواق الدولية امام المنتجات المغربية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

ندوة مهرجان الاسكندرية تناقش

تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم «الغيبوبة» كاد يتحول الى مشاجرة

عقدت مساء أمس واحدة من أهم ندوات مهرجان الاسكندرية السينمائى الدولى الحادى عشر عن تأثير إتفاقية الجات الدولية على سينما البحر المتوسط شارك فيها من فرنسا بيير جارسيا مدير مهرجان «أميان» وفيليب جالادو مدير مهرجان «نانت» ومن ايطاليا المخرج انطونيو سوكاميلى ومن اليونان المخرج والكاتب نيكوس ساباتس ،وأدارها من مصر السيناريست د . رفيق الصبان .

فى البداية تحدث جارسيا فقال : ان هذا الموضوع يهم العالم كله وليس فرنسا وحدها مشيرا الى ان بلاده ليست ضد حرية حركة بيع المنتجات التجارية ولكن المواد الثقافية يجب أن تعامل بالاستثناء الثقافى .

وأوضح ان امريكا تصر على اعتبار الابداع والثقافة والاعمال السينمائية منتجات تجارية شأنها شأن أى سلعة اخرى ..لكن الابداع فن انسانى موقع ويجب ان يستثنى من هذه القواعد .

واضاف ان السينما الامريكية تهيمن على سوق اوروبا لدرجة أن البلاد الاوروبية لاتجد دور عرض لإنتاجها من الافلام المحلية .

وقال مواطنه فيليب جالادو ان فرنسا تطلب الاستثناء الثقافى دفاعا عن حق المواطن الفرنسى فى مشاهدة افلام بلاده وافلام من دول اخرى مثل مصر والدول الافريقية . واشار الى ان فرنسا حصلت على تاجيل مؤقت لمعاملة المواد الثقافية على انها منتجات تجارية الا أنه قال ان ذلك بمثابة الانتصار فى معركة واحدة وليس الحرب كلها .

أما المخرج والكاتب اليونانى ساباتس فاكد ان اليونان ضحية كبرى لهذه الاتفاقية ،وكانت ترفضها وزيرة الثقافة اليونانية الراحلة «ميلينا ميركورى» ومازالت افكارها باقية فى حكومة اثينا .

وأوضح ساباتس ان عزلة اليونان السينمائية كانت قائمة قبل الجات حيث كان اليونانيون لايعرفون شيئا عن السينما الاوروبية او الافريقية او اللاتينية ،بمعنى ان الجات جاءت لتقرر حقيقة موجودة بالفعل وهى سيطرة امريكا على السوق السينمائية العالمية مشيرا الى انه بالطبع من الصعب منافسة الامريكيين فى امكانياتهم الانتاجية الضخمة .

واضاف قائلا انه على الرغم من ذلك مازالت السينما اليونانية تصارع لتحيا والدليل على ذلك حصول مخرج يونانى مؤخرا على الجائزة الاولى لمهرجان كان الدولى .

وفى النهاية قال المخرج الايطالى سوكاميلى ان الجات لم تؤثر على السينما فقط ولكن على كل المجالات الاخرى مشيرا الى ان الحل الوحيد هو فتح ابواب الانتاج المشترك بعيدا عن الهيمنة الامريكية .

ومن ناحية اخرى عرض أمس بمقر المهرجان فيلمان يشتركان فى مسابقة العمل الاول الدولية هما الفيلم الاستونى «ماء النار» من اخراج هاردى فولمر ..والفيلم الايطالى «الخط الازرق» للمخرج انطونيو سوكاميلى .

وفى اطار المسابقة الرسمية الدولية عرض الفيلم الفرنسى «الابتسامة» للمخرج كلودميلر فى عرض خاص بالنقاد والسينمائيين واعضاء لجنة التحكيم الدولية ..حيث رفضت الرقابة عرض هذا الفيلم جماهيريا .

وفى اطار القسم الاعلامى عرض الفيلم الارجنتينى «زيادة عن الحد» للمخرج انيريوماسا .

ولعل هذا المخرج الارجنتينى اصغر المخرجين المشاركين فى المهرجان حيث لايزيد عمره على ٢٤ عاما .

وفى الندوة التى اعقبت عرض الفيلم قال ماسا انه ليس «الصغير» الوحيد فى الفيلم حيث ان كل العاملين فيه تتراوح اعمارهم مابين ٢٠ و٢٥ عاما .

واضاف أن هذه هى اول زيارة له لمصر واول مهرجان دولى يشارك فيه حيث لم يعرض الفيلم سوى فى مهرجان محلى بالارجنتين وفاز بجائزة العمل الاول وفى مهرجانين لفيلم امريكا اللاتينية بكوبا ولندن .

وفى اطار مسابقة بانوراما السينما المصرية عرض فى الفترة المسائية فيلم «الغيبوبة» للدكتور هشام أبو النصر وشهدت الندوة التى اعقبت عرض الفيلم مناقشة حادة بين المخرج والنقاد الذين شنوا هجوما شديدا على الفيلم وكاد النقاش يتحول الى شجار حقيقى لولا تدخل العقلاء .

الاسكندرية -
اسامة عبد الفتاح



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

لقطات سريعة

■ وصل عدد الافلام التى أمرت الرقابة بعرضها للنقاد واعضاء لجنة التحكيم فقط الى عشرة افلام وهو مايماثل قرابة ربع الافلام المشاركة فى المهرجان .

■ كما رفضت الرقابة عرض فيلم «العصفور فى اطار تكريم يوسف شاهين لانتهاء مدة الترخيص بعرضه وعدم تجديدها .

■ يعرض اليوم بمقر المهرجان فى السابعة مساء فيلم «عتبة الستات» لعلى عبد الخالق الذى يشارك فى مسابقة البانوراما .



المشاركون فى مهرجان الاسكندرية :

الجات .. موت محقق لسينما المتوسط

عجزنا عن مواجهة الزحف الأمريكى ..

الاسكندرية ـ عمرو الفار :

كشف المشاركون فى مهرجان الاسكندرية السينمائى عن ازمة طاحنة ستواجهها السينما العالمية عند تطبيق اتفاقية الجات.. اكد المشاركون فى ندوة « اثر الجات على سينما البحر المتوسط » ان تطبيق الجات على الانتاج السينمائى والثقافى يعنى موتا محققا للسينما فى معظم دول العالم وفرض الولايات المتحدة لهيمنتها على السينما العالمية .

طالب المشاركون بضرورة استثناء الاعمال الثقافية والفكرية من هذه الاتفاقية وعدم التعامل مع الانتاج السينمائى على انه سلعة تجارية .

وكشف الناقد رفيق الصبان عن ان ٨٠٪ من دور العرض الايطالية و٩٥٪ من دور العرض الاسبانية تعرض افلاما امريكية لضخامة انتاج هذه الافلام وقوة الدعاية الامريكية

وقال ان الانتاج السينمائى فى مصر يتناقص باستمرار بعد الزحف السينمائى الامريكى على دور العرض المصرية مما يشكل خطرا على هوية السينما المصرية .

وكشف جون فينى جارسيه مدير مهرجان داميا السينمائى عن ان دول العالم لم تعد قادرة على حماية انتاجها الفنى فى مواجهة الغزو الامريكى، وطالب بمعاملة الانتاج الثقافى بالاستثناء من اتفاقية الجات .

وقال المخرج اليونانى ليكوس سفاكس ان اليونان هى الضحية الاولى لهذه الاتفاقية..

وكشف المنتج المصرى فايز غالى عن ان السينما المصرية تواجه شروطا مجحفه تضعها دول الخليج امام انتاجها مما يضر السينما المصرية

فايز غالى



كيف نواجه تحديات الجات ؟

من المعلوم ان الدول المتقدمة – من خلال تحكمها في الاقتصاد العالمي– تعتبر المحركة بالدرجة الاولى لصياغة بنود اتفاقيات الجات التى عقدت فى مدينة مراكش فى عام ١٩٩٤ والتى وضعت اسس نظام التجارة العالمي الجديد والذى يهدف الى تحرير التجارة الدولية تماما. ان هذه الحقيقة تقودنا الى حقيقة اخرى مفادها ان عملية التحرير الكامل للتجارة العالمية– باعتبارها رغبة ملحة للقوى المسيطرة اقتصاديا– انما اصبح امرا مؤكدا وان تنفيذه هو فقط مسألة وقت. ورغم عدم ادعائى بمعرفة حقيقة ما قامت به الاجهزة المعنية فى مصر منذ توقيع الاتفاقية التى مضى عليها اكثر من سنة ونصف السنة حتى الآن لمواجهة تحديات الجات بالنسبة لنا والتى تتركز فى انه لابديل امامنا حتى نشغل مكانا فى النظام التجارى العالمي الجديد من ان يكون لنا القدرة على انتاج سلع تتمتع بالمواصفات العالمية باسعار قادرة على المنافسة الامر الذى يعد تحقيقه بالغ الصعوبة فى ظل ظروفنا المعروفة واهمها التعقيدات الادارية ومحدودية تكنولوجيتنا... الخ.

رغم ماتقدم فان الشواهد حتى الآن توحى باننا مازلنا على عهدنا من وضع «محلك سر» وهو الوضع التقليدى والتلقائى الذى تتخذه اجهزتنا المختلفة تجاه التحديات العظام التى تواجهنا باعتبار ان هذا الوضع هو الوضع الاكثر راحة. ولما كان تحدى الجات هو من اكبر التحديات التى تواجه الدول النامية فى هذه الحقبة الامر الذى يجب ان تتعامل معه الدول المذكورة تعاملا خاصا فانني اناشد كبار المسئولين فى الاهمية البالغة التى يجب ان يعطوها لسرعة التصدى لهذا التحدى المصيرى قبل فوات الاوان وحتى لاتظل مصر مدى الحياة سوقا لسلع الدول التى تتعايش وحقائق الجات، وقد يكون من العملى فى هذا الخصوص ان نبادر بسرعة تشكيل جهاز من خيرة رجالنا الاقتصاديين يناط به اولا وضع تصور لاسس استراتيجيتنا تجاه انتاج سلع منافسة على الصعيد العالمي.. وثانيا يتولى التنسيق والمتابعة مع كل الجهات المعنية للوصول الى الهدف المنشود، ومن الطبيعى ان يتوافر لهذا الجهاز المقترح حرية الحركة فى ممارسة صلاحيته بالاضافة الى الامكانيات التى تؤهله لاداء المهام المنوطة به.واخيرا ونظرا للاهمية القصوى لتحديات الجات فانني كلى امل فى ان يبادر كبار المسئولين بسرعة طرح اية عقبات فى سبيل دخولنا مجال النظام التجارى العالمي الجديد على الرئيس مبارك والذى اثبتت التجارب انه الوحيد القادر على التدخل الفورى وفى الوقت المناسب لحل معضلات جسام ماكان من الممكن حلها دون تدخله نظرا لجديته وقدرته الكبيرة على الحسم.

سفير عمرو عبداللطيف هاشم



ندوة ساخنة في المهرجان :

سينمائيو البحر المتوسط يرفضون « الجات »

★ في الندوة التي اقامها مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي الحادي عشر حول اثر اتفاقية «الجات» على السينما في البحر المتوسط.. والتي ادارها الأستاذ رجاء النقاش وشارك فيها نقاد من ٦ دول من البحر المتوسط مشاركة في المهرجان رفض السينمائيون ان يتم تنفيذ الاتفاقية على السينما والمرئيات والصوتيات باعتبار ان تطبيقها يعني سيطرة تامة وشاملة للسينما الامريكية على السينما الاوربية بصفة عامة.

قال رفيق الصبان (مصر) : ان الدول الاوربية حاولت تجميع نفسها ضد الاتفاقية باستثناء فرنسا التي لديها تشريعات لحماية صناعة السينما الفرنسية امام السيطرة الامريكية وان نسبة الفيلم الامريكي في ايطاليا ٨٠٪ وفي اسبانيا ٩٥٪ من مجموع الافلام السينمائية المعروضة باعتبار ان الفيلم الامريكي يتمتع بالدعاية القوية وعناصر الجذب.. وقال ان هذا يحدث في مصر إلا ان هناك دور عرض للافلام المصرية التي بدأ عددها يتناقص وهذا يمثل امرا خطيرا.

وقال جون بيير جارسيا الناقد الفرنسي : ان هذا الموضوع لا يهم فرنسا فقط بل يهم العالم كله، ان «الجات» معناه حرية التجارة والتبادل الحر بين المنتجات ولكن الانتاج الثقافي يجب أن يتمتع باستثناء من هذا المبدأ.

وقال «لباكوس سفاكس» المخرج اليوناني : ان اليونان هي الضحية الكبرى لهذه الاتفاقية وان وزيرة الثقافة السابقة «ميلينا ميركوري» كانت ضد اتجاه السيطرة السينمائية الامريكية

وقال : ان السينمائيين في اليونان معزولون لا يعرفون شيئا عن السينما في اسبانيا أو فرنسا أو ايطاليا وكذلك السينما المصرية لقد اثبتت «الجات» حقيقة كانت موجودة من قبل وهي سيطرة السينما الامريكية

وقال السيناريست «فايز غالي» : يحق للسينما الامريكية أن تفرض شروطها في النظام العالمي الجديد ولكن يحق لنا كافراد أن نرفض هذه الهيمنة.. والمدهش ان هناك ١٥٤ حكومة قد وافقت على «الجات» باستثناء فرنسا بالنسبة للسينما.. ولابد قبل أن نناقش «الجات» أن نناقش العلاقة بين الشمال والجنوب خاصة بعد إن أصبحت مصر «جنوبية» فالسينما المصرية لها وضع مختلف وهي رائدة ولها فرص وأسواق عرض في العالم العربي ولدينا دور عرض مخصصة لعرض الافلام المصرية وهي بالتاكيد في وضع افضل من السينما الاسبانية.

ورد على السيناريست «فايز غالي» ممثل فرنسا في الندوة قائلا : اننا نقدم دعما لـ ٢٠ فيلما سنويا من كل أنحاء العالم.. ومدينة باريس هي المدينة الاوربية الوحيدة التي بامكان الشخص أن يشاهد فيها أفلاما من كل مكان في العالم.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الاقتصاد المصرى .. وتحديات الجات

جاءت اتفاقية الجات تتويجا للتطورات الاقتصادية العالمية وما تعرضه من تحديات امام الدول النامية ومن بينها مصر ، خاصة ان هدف التطورات تكرس فى مجملها مبادىء واسس النموذج الرأسمالى ابتداء من سياسات حرية .

السوق والانتاج وتشجيع الاستثمارات والذى تدعمه الولايات المتحدة باعتباره النموذج الاقتصادى الذى يجب أن يسود حتى تكتمل لها هيمنتها العالمية لاعلى المستوى السياسى فحسب بل والاقتصادى ايضا انطلاقا من تلازم العلاقة بين السياسة والاقتصاد .

ولم يستغرق فرض النموذج الاقتصادى الرأسمالى نفس القدر من الجهد الذى بذلته فى صراعها لتحقيق هيمنتها على المستوى السياسى العالمى وذلك لسبب بسيط وهو استمرار الأليات والهياكل الاقتصادية التى برزت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والتى عكست هيا كلها أوضاع وتوازنات القوة السائدة انذاك والتى عبر عنها نظام « برتموت ود » ممثلا فى انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وكذا ما أرساه من قواعد ونواميس اقتصادية ظلت سارية حتى اليوم .

وأكد ذلك أن الأوضاع الحالية للنظام الاقتصادى العالمى الحالى

جميل كمال جورجى
مدير إدرة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

ماهى الا امتداد للأوضاع التى سادت فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حيث تسود سمة التفاوت أو التحجر والجمود فى الفوارق بين الدول والتى فى ظلها يزداد الغنى غنا والفقير فقرا ، وفى ظل هذه المقولة تحمل اتفاقية الجات الجديدة فى طياتها المزيد من النكوص والتدهور فى أوضاع الدول النامية .. وهو ماليس بجديد اذ ان الكثير من المحللين والاقتصاديين قد أقروا منذ زمن أن معدل التبادل التجارى الدولى فى الامد البعيد لا يعمل فى صالح الدول النامية وانه سيظل كذلك طالما استمر النظام الاقتصادى القائم يعمل وفق النواميس التى سنتها الدول الاوربية الصناعية وطالما ظلت الدول النامية غير قادرة على تغيير ملامح ذلك النظام أو تعديله على النحو الذى يسمح بالتعبير عن مصالحها حتى ولو بقدر ضئيل .

من هنا أصبحت القضية الجوهرية للدول النامية ومن بينها مصر التى قطعت شوطا فى تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى هى محاولة الاجابة على ذلك التساؤل الكبير كيف يمكن لها أن تدعم من قدراتها الاقتصادية حتى يمكن لها الاشتراك فى المعترك الاقتصادى العالمى وأن تحاول اجادة اللعب فى هذا الملعب وفقا لقواعده ونواميسه التى لا تملك هى ولا غيرها من الدول النامية تغييرها على الاقل فى الوقت الراهن وخاصة ان الرفض او الجمود لن يؤدى الا الى المزيد من الفداحة فى حجم الخسائر التى تفرضها معطيات وخصائص النظام الاقتصادى العالمى .

ومهما تعددت الاراء والاجابات ، فانها تجمع على شىء واحد اساس للمواجهة ، وهو ضرورة زيادة الانتاج وتجويده على النحو الذى يؤدى الى رفع معدل النمو الاقتصادى الى ثلاث اضعاف معدل النمو السكانى على الاقل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

وذلك من اجل رفع كفاءة الاداء للاقتصاد المصرى .. كما ان خاصية تجويد الانتاج سوف تهيىء له القدرة على المنافسة فى الاسواق وتفتح امامه المزيد من الأسواق لتسويق منتجاته وهو مايعد ركيزة هامة فى عملية تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة اذ سوف يترتب على اتساع الاسواق زيادة حصيلة الصادرات وماتوفره من النقد الأجنبى لشراء الالات والمعدات الرأسمالية احد المقومات الهامة فى عملية التنمية الاقتصادية .

ويستلزم ذاك اجراء عملية ترتيب البيت من الداخل وذلك من خلال تعديل التشريعات واللوائح التى قد لاتتلاءم أو تواكب التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة والتى قد يكون من شأنها اعاقة قيام المشروعات الاستثمارية وتشجيعها ومايترتب عليه من دعم وزيادة المكون الاجنبى من رأس المال التى يعد احد المصادر الهامة التى تعتمد عليها الدول النامية فى تمويل متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية حتى يمكنها الفكاك من اسر التبعية والتخلف الاقتصادى .

أولى ثمار الجات:

شركة أمريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات.. ونحن نغلق مصانعنا!!

أحمد عبد المنعم

لماذا ناقش اتحاد العمال الآن آثار «الجات» وما الدوافع القوية التي جعلت قيادات العمال تبحث على مدار ثلاثة أيام ما ترتب على تلك الاتفاقية من نتائج؟! الشيء الظاهر للعيان أنه منذ تطبيق تلك الاتفاقية في يناير الماضي حتي الآن سقطت في الطريق بعض الشركات في القطاعين العام والخاص على حد سواء.. وسادت أسواق كثير من السلع الوطنية موجات من الإغراق والتهريب وبخاصة من منفذي بورسعيد والإسكندرية.. ربما كان هذا سببًا.. والسبب الثاني ما طرأ على أسعار السلع الزراعية بالتحديد من زيادات بعد رفع الدعم في الدول الأوربية، ربما أيضًا كان التعجيل بتوقيع اتفاقية الشراكة مع أوربا أحد الهواجس التي أثارت قلقًا في الأوساط العمالية.. وتتعدد الأسباب.. وتخرج الندوة برفض عمالي واسع النطاق لكل آثار الجات السلبية مع تجديد الرفض التام لأية محاولات للتبادل التجاري مع العدو الصهيوني تحت مزاعم أن هذا من ضمن بنود الجات.. العمال قالوا كلمتهم وأساتذة الجامعة أيضًا عرضوا صور المخاطر ونماذجها.. وبين هؤلاء وأولئك دار حوار صاخب كانت السطور التالية أبرز ما فيه..

غول الإغراق

كان ماثلاً في ذهن العمال منذ بداية أعمال الندوة هذا العدد من الضحايا الذين خلفتهم الجات منذ بدأ التفكير في تنفيذها.. فها هي الشركة المصرية للجرافيت وأقلام الرصاص تصارع للبقاء وتستصرخ المسئولين أن ينقذوها من هذا الغول المسمى «الإغراق»، والذي نتج عنه أن باع المسئولون بالشركة خامات الإنتاج لسداد مرتبات العمال -كمن باع ملابسه لسداد ديونه- بعدما انحسرت المبيعات إلى رقم ضئيل جدًا لايتجاوز نسبة الـ١٦٪ من حجم الإنتاج!! هذا الإغراق الذي غزا السوق المصرية من منفذ بورسعيد.. حيث تصل كميات الأقلام إلى بورسعيد على أنها منطقة ترانزيت إلى ليبيا ثم تنزل الكميات إلى السوق المحلية.

وهذا نوع من الإغراق والتهريب لكن الكارثة الأكبر أن المسئولين بالشركة طلبوا من وزارة المالية رفع الرسوم الجمركية على الأقلام المصنعة إلى ٧٠٪ لحماية الإنتاج المحلي. لكن كيف للحكومة أن تفعل ذلك؟! وهي التي وقعت اتفاقية الجات.. وفعلاً تصرفت وفقًا لذلك وخفضت الرسوم الجمركية إلى ٤٠٪ بدلاً من رفعها إلى ٧٠٪ كما طلبت الشركة.. فالحكومة ملتزمة إذن بالجات وتلك كانت النتيجة.

.. والقطاع الخاص يعاني

نموذج آخر كان في ذاكرة قيادات العمال وهم يناقشون آثار الجات وهو هذه المرة في القطاع الخاص، وفي شركة زهران الهندسية و٦ شركات أخرى مماثلة.. شركة زهران هذه والشركات الأخرى بعثت باستغاثة إلى اتحاد الصناعات تطلب النجدة وضرورة التدخل لمنع عمليات الإغراق والتهريب لأنواع محددة من الشرائط البلاستيك اللاصقة.. قالت الشركات الخاصة في مذكرة إلى اتحاد الصناعات: إن أرقام مبيعاتها انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات التهريب لتلك النوعية من الإنتاج والتي تباع بأقل من سعر التكلفة بعد أن تتلاعب شركات الاستيراد في فواتير الجمارك وتنقص من سعرها بغرض سداد رسوم منخفضة وهنا تتمكن من بيعها بسعر منخفض جدًا.

ارتفاع أسعار المحاصيل

كل هذه نماذج للضحايا.. أيضًا كانت الزيادات الكبيرة في أسعار المحاصيل الزراعية سببًا من أسباب البحث في نتائج الجات.. وعلى حد قول إبراهيم الأنور -نائب رئيس نقابة عمال الغزل والنسج- في الندوة من أن تحرير تجارة القطن.. وفقًا لاتفاقية الجات وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ترتبت عليه زيادات هائلة في أسعاره.. وإن كان هذا في صالح المزارع لكنه سوف ينهي صناعة الغزل والنسج في مصر بعدما تعجز المصانع عن الشراء وتنعدم لديها مستلزمات الإنتاج.. تلك أيضًا إحدى النتائج.. كذلك ارتفاع أسعار السكر عالميًا والأسمدة والأسمنت وراءه الجات والإصلاح المزعوم.. إذ ترتب على تلك الاتفاقيات أن تركت الحكومة السوق لقوى العرض والطلب، وراحت عصابات من المحتكرين تستنزف قوى الناس بعد أن تتحكم في المعروض من السلع وبخاصة في ظل تراجع دور الرقابة سواء من قبل جهاز المحاسبات أم مباحث التموين.. وربما لهذا السبب كانت مطالب العديد من ممثلي العمال وبخاصة عبد الرحمن خير أمين عام نقابة الإنتاج الحربي، وعبدالله حمودة عضو مجلس الإدارة المنتخب واللجنة النقابية بشركة عمر أفندي، وكذلك محمد رزق نائب رئيس اللجنة النقابية بروز اليوسف.. هؤلاء وغيرهم من قيادات العمال انتقدوا تسرع الحكومة توقيع اتفاقية



الجات قبل إنشاء الآليات التى تحمى صناعتنا الوطنية من الإغراق، وفى هذا الشأن أيضا أيدوا جهود وزارة التموين فى محاولة ضبط السوق حاليا ومكافحة الغش والتهريب.. ودعوا إلى الإسراع إلى تكوين جمعيات حماية المستهلك لتكون نوعا من الرقابة الشعبية تحل محل رقابة الدولة التى تقلصت إلى حد كبير.

ماذا كسبنا؟

ولم يفت الدكتور سعيد عمارة أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان وعضو مجلس إدارة إحدى الشركات القابضة أن يؤكد أن الجات قد تزيد الدول الفقيرة فقرا بحيث تبلغ خسائرها نحو ١٢ مليار دولار سنويا، وبعد تخفيض الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية سوف تنخفض أسعار المواد الخام، وهى ما تملكه الدول النامية وهى المصدر الرئيسى لتمويل التنمية بها.. وفى حالة انخفاض هذا المورد لن تقوى تلك الدول النامية على مواجهة المنافسة فى الصناعة ولا فى الخدمات.. فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة وتحقيق مكاسب للدول الغنية من جراء تبادل السلع قد تصل إلى ٢١٥ مليار دولار فى العام، وذلك لأن الدول الغنية وهى تمثل (٣٠٪) من دول العالم تستحوذ على ٨٠٪ من التجارة الدولية.. بينما لايزيد نصيب الدول النامية على (٢٠٪) رغم أنها تمثل نحو ٧٠٪ من دول العالم.

ولأن الجات بكل المقاييس فى صالح الدول الغنية، فإن هذا دفع الرئيس الأمريكى السابق «بوش» إلى إن يعتبر توقيع تلك الاتفاقية وإقرارها رهنا بنجاحه فى السلطة، بل هى أحد أسباب الخلاف الآن بين أمريكا واليابان. هكذا يقول د.سعيد عمارة.. ويضيف: إن من أبرز نتائج الجات ارتفاع معدلات البطالة إذ تتعقد فرص العمل نتيجة انخفاض صادرات دولة مثل مصر وعدم قدرتها على المنافسة مع تفاقم تلك المشكلة مستقبلاً.. ويذكر الدكتور سعيد عمارة بعض الأرقام ذات المعانى فيقول: إن أمريكا سوف تستفيد من تلك الاتفاقية بما يعادل ١٤ مرة من استفادتها من اتفاقية النافتا التى تضمها مع كندا والمكسيك.. وإن إحدى الشركات الأمريكية (كاتربيلر) سوف تصل مبيعاتها إلى أكثر من ٣ مليارات دولار، الأمر الذى جعل السفير الأمريكى فى المجموعة الأوربية يقول إن الجات تساوى عند الأمريكان اتفاق تأسيس الأمم المتحدة أو مفاوضات إنهاء الحرب العالمية الثانية، وكذلك ترى فرنسا أن هدف أمريكا من الجات سوق عالمية تديرها شركات أمريكية ويكون المترددون عليها من جميع شعوب العالم.. تلك كانت مكاسبهم.. فما مكاسبنا؟! لهذا السؤال كانت الندوة..

رؤية

نقل التكنولوجيا والتعاون الدولى (٢)

تؤكد الحقائق الراهنة واقعا معينا.. فالدول الاغنى التى تمتلك التكنولوجيا، والصناعات المنتجة لها، لايدخل فى دائرة اهتمامها بدرجة كبيرة ان تهب هذه التكنولوجيا مجانا، إذأن قيمة الملكية الفكرية- التى تغطيها براءات الاختراع وتعكس فى الوقت ذاته استثمارات سابقة- تتطلب الحماية والتشجيع. وبينما تبحث الدول النامية عن طاقة بتكلفة مقبولة ولا تولى بالضرورة الأهمية العالية ذاتها للكفاءة او المعايير البيئية، فإن الاهتمام الرئيسى للشركات الصناعية صاحبة التكنولوجيا الملائمة (فى هذا السياق) ينصب بالدرجة الأولى على تلبية حاجات الدول النامية التى تريد طاقة بتكاليف مقبولة. ويعتقد العديد من خبراء الدول النامية أن التكنولوجيات عالية الكفاءة لاتحتاج الى دعم، وأن أى شىء يحتاج فى واقع الامر الى إصلاح مالى لم يعد يتمتع بعد بأية كفاءة. وهناك فى الوقت الراهن عدد من التناقضات الداخلية والاهداف المتعارضة التى تحتاج الى حل، غير ان الكثير سيتوقف على مدى وسرعة حدوث التغيرات على المستوى المحلى فى الدولة المتلقية فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وتوفير رءوس الأموال المحلية، وجذب رءوس الاموال الاجنبية. وفى هذه العملية المعقدة، ينبغى التأكيد على ضرورة نقل التكنولوجيا الملائمة التى تناسب الاحتياجات المحلية، وعلى تقديمها بشروط تستطيع الدولة المتلقية الوفاء بها. فقد حفل الماضى بالكثير جدا من عمليات نقل التكنولوجيا غير الملائمة، وبمشارطات القت على عاتق الدول المتلقية بأعباء اقتصادية ثقيلة على نحو غير ضرورى (خاصة المديونية الخارجية المتزايدة)، وعندما وهنت الاقتصاديات المحلية وزادت معدلات الفائدة العالمية فى السبعينيات انكشف بجلاء عدم ملاءمة العديد من أوجه النظام البنكى الدولى مما أكد ضرورة إيجاد شروط افضل لنقل التكنولوجيا تستطيع الدول النامية الاستجابة لها.

م. ماهر عزيز



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

«دجاج الجات» .. يهدد صناعة الدجاج العربية

١٤ مليار دولار استثمارات عربية .. كيف نحميها ؟

اعادة التنظيم - التدريب - الادارة العلمية الرعاية الصحية .. طريق الانقاذ

تحقيق :
احمد الشريف

من اجل توفير البروتين الرخيص كان مؤتمر الاغذية والاعلاف فى الوطن العربى الذى ناقش كيف نحمى ثرواتنا التى تقدم الغذاء للانسان العربى فى ظل المنافسة الشرسة للسوق العالمى الواحد بعد تطبيق اتفاقية الجات .



د . يوسف والى — خطط علمية سليمة

د . حسن ايوب — تاثير الجات

د . ممدوح شرف الدين — تنظيم التسويق

تقول بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان قطاع الدواجن يمثل ٨ فى المائة من دخل قطاع الزراعة فى مصر وفى سوريا يمثل ١٤ فى المائة من الانتاج الحيوانى .. وانتاج العالم العربى من اللحوم البيضاء والبيض يصل الى مليون ونصف المليون طن لحوم و(٨٧١ الف طن بيض) فى العام وان هناك نهضة كبيرة فى الانتاج خلال العشر سنوات الماضية .

ولكن هناك فجوة فى الاكتفاء من اللحوم البيضاء والبيض بلغت ٤٦٢ الف طن لحوم .

ولاجل تامين هذه الصناعة وتنميتها .. واثر اعتماد هذه القائمة على مستلزمات الانتاج المستوردة اقيمت ندوة فى وزارة الزراعة على شكل مؤتمر عربى للدواجن والاعلاف .. اشترك فيه علماء وخبراء فى هذه الصناعة من الدول العربية من اجل وضع اسس النهوض بهذه الصناعة .

الجات وصناعة الدواجن

ويقدم الدكتور حسن ايوب الاستاذ فى كلية الزراعة جامعة عين شمس بحثا عن تاثير اتفاقيات الجات على مستقبل صناعة الدواجن .

اذا كانت الاعلاف تمثل ٧٠٪ من صناعة الدواجن وحجمها يصل الى ٨ ملايين طن فى العام من جملة الاعلاف فى العالم العربى ٩٥ مليون طن . الا انها تستورد نسبة كبيرة منها فى الخارج قيمتها تتراوح مابين (٥ و ٦ مليارات دولار) فى العام !

واذا كانت اتفاقيات الجات تنص على رفع الدعم عن السلع والمنتجات وترك ثمن السلعة المنتجة يتحدد بتكلفتها الطبيعية فاما ما يستورد من اعلاف (ممثلة فى فول الصويا ، والذرة ، والمركزات) والادوية البيطرية سوف يرتفع ثمنها وبالتالى سوف ترتفع تكلفة الانتاج عندنا .

وبذلك ستشهد المنافسة بين المنتج المحلى والمستورد من الدواجن الامر الذى يستلزم ترشيد الانتاج واستغلال الطاقات العاطلة (ثلث مزارع مصر طاقتها معطلة) وزيادة على ضرورة تكثيف الاستثمارات فى هذه الصناعة .

يقول المهندس موسى فريحه من تونس .. استثمارات صناعة الدواجن فى الدول العربية ١٤ مليار دولار وبها عمالة تقدر بأربعة ملايين عامل ، وحتى يتم الاكتفاء الذاتى فى العالم العربى فلابد من مضاعفة حجم هذه الاستثمارات حتى تعطينا ٣ ملايين طن لحم عام ٢٠٠٠ ويرتفع نصيب الفرد من ٦,٥ كيلو فى العام الى ٨كيلو .

ثلث العالم المتقدم

يشرح الدكتور فلاح سعيد الامين العام لصناعة الدواجن فى العالم العربى .. ان نسبة صناعة الدواجن الى الانتاج الزراعى فى العالم العربى تصل الى (١٥ فى المائة) وما يستهلكه الفرد فى العالم العربى ٢٠ كيلو لحم ثلثها تقريبا من الدواجن بينما الدول المتقدمة متوسط استهلاك الفرد ٦٠ كليو جراما والمتوسط العالمى (٣٥ كليو جراما)

ويقول فلاح سعيد « ورغم ان مايستهلكه الفرد من الدواجن مثل ثلث ما يأخذه من كل انواع اللحوم الا ان الدواجن تحقق وفرا فى الاقتصاد القومى فإن جملة ما تستهلكه صناعة الدواجن من الاعلاف لايتعدى ١٠٪ فقط .

القدرة على المنافسة

تم وضع سياسة ترفع قدرة مصر على المساومة عند دخولها مشترية للماصلات الداجنة والحيوانية فى الاسواق العالمية فى ظل سياسات منظمة التجارة العالمية . وتتمثل هذه السياسة التى اعلنها مستشار وزارة الزراعة .

ينحصر دور الدولة فى المرحلة المقبلة على الجانب البحثى والارشادى والخدمى والتنظيمى والرقابى والتشريعى مع العمل على تشجيع القطاع الخاص فى القيام بدور كبير فى الانتاج وذلك لكى تنمو مواردنا فى هذا القطاع واستغلال كل طاقاتها .

اعطاء اولوية لانتاج الجزء الاكبر من « مدخلات الانتاج » من اعلاف ومركزات محليا . وحتى لانقع تحت رحمة الاسواق العالمية .. وذلك بتوفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة وقمح العلف والشعير وبدائل كسب الصويا مثل الترمس الحلو .

الاكتفاء الذاتى من الامصال واللقاحات وتشجيع القطاع الخاص على ذلك مع تدعيم المختبر المركزى للرقابة على الجودة .

ويؤكد الدكتور ممدوح شرف الدين فى بحثه على ضرورة تنظيم العملية التسويقية واعطائها شكلا تسويقيا لايجاد التوازن فى اسعار البيع للمستهلك بما لايرهق المستهلك ولايسبب خسارة للمنتج .

ويقدم الدكتور ممدوح شرف الدين مستشار فنى وزارة الزراعة بحثا عن واقع صناعة الدواجن فى مصر فى نقاط .

ويبلغ الاستهلاك السنوى للفرد ١١,٣ كيلو جرام لحوم حمراء ، ٥,٢ كليو جرام دواجن ٥,٨ كيلو جرام اسماك ٣,٣ كيلو جرام بيض ، ٤٣ كيلو حليب ومنتجاته .

الاحتكار مرفوض !

تم تحرير ادوات الانتاج من الاحتكار وتم رفع الدعم عن مدخلات الانتاج وترك اسعار الدواجن لآليات السوق الحر والمستقبل يشير الى ان صناعة الدواجن عندنا سوف تتحمل عبئا كبيرا فى المستقبل من أجل تقديم البروتين للمستهلك خاصة ان مصر لاتتوافر بها المراعى الطبيعية التى تعطى ميزة تستطيع ان تنافس بها فى مجال انتاج اللحوم الحمراء .

ويتفق أعضاء الندوة على ضرورة قيام كيان مؤسس لصناعة الدواجن وعمل تشريع يهدف الى الالتزام ببيع بدارى اللحم مذبوحة ومبردة او مجمدة بمنطقة القاهرة الكبرى والاسكندرية حيث يمثل ذلك وجها حضاريا ويعطى مردودا اقتصاديا يعود على المربى .

طاقات معطلة

وتقدم وزارة الزراعة بياناتها عن صناعة الدواجن فى مصر فلدينا .

- ١٨٦١٩ مزرعة طاقتها الكلية ٤٦٨ مليون طائر ولكن لاتعمل بغير (٥٣ فى المائة) من طاقتها . وهذه بالنسبة لبداري التسمين
- ٢٨٧٦ مزرعة دجاج بياض طاقتها ٤٣٠ مليون بيضة ولكنها لاتعمل الا بمقدار (٤٤ فى المائة) فقط من طاقتها .
- ٦١ مزرعة أمهات تسمين طاقتها ٦٤٧ مليون بيضة ولاتعمل الا بغير ثلاثة ارباع طاقتها .
- ١٤٨ مزرعة طاقتها ١٦٤ مليون بيضة « أمهات بياض » ولاتعمل الا بأقل من نصف طاقتها .

فما السبب فى عدم استغلال هذه الطاقات رغم حاجتنا .

هنا تتقدم الدكتورة عقيلة حمزة مدير المعمل المركزى للاغذية والاعلاف ببحث يلقى الضوء على بعض جوانب هذه المشكلة .

الانتاجية والجودة كانتا هدفين متعارضين فى النظرة التقليدية فى صناعة الاعلاف ولم تكن هناك علاقة طويلة الاجل بين مصانع الاعلاف والمربين فانخفضت الانتاجية ، وقلت ربحية المنتج وبدأت تظهر طاقات عاطلة ومن هنا بدأ الاهتمام بضرورة مراعاة الجودة فى تقديم الاعلاف وتصنيعها .

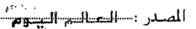
رفض الاغراق

ويشير الدكتور حسن ايوب الى نقطة اخرى اثرت على هذه الصناعة واوجدت طاقات عاطلة بها . فكم ارتفعت الشكوى من سياسة الاغراق فى السنوات السابقة وان كانت هذه الصناعة وليدة فالمستوردون يغرقون السوق بالمستورد من الدواجن وقت انتاجها فى المزارع المحلية فتصاب المزارع بالخسارة وبالتالى تثقل بالديون . ويتوقف الكثير منها . رغم مالدى صناعة الدواجن عندنا من قدرة تنافسية . فتكلفتها عندنا تعادل تكلفتها فى دول متقدمة مثل فرنسا وهولندا فتكلفة الكيلو من لحم الدواجن عندنا يقارب ثلاثة جنيهات وهو اقل من تكلفته فى فرنسا وهولندا .

ادارة سليمة للمزارع

ويتفق الدكتور حسن ايوب مع الدكتور ممدوح شرف الدين فى ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتحكم فى عرض الدجاج الحى وفقا للطلب الفعلى عليه حتى لايتعرض المنتجون الى تغييرات سعرية تؤثر على اقتصاديات انتاجهم وربما تكون الوسيلة فى هذا هى الاتجاه الى الذبح الآلى وحفظ الدجاج المجهز تحت ظروف التبريد والتجميد المناسب مع العمل على استغلال مخلفات الذبح الآلى لتحقيق تكلفة الانتاج .

ويؤكد الجميع بالندوة على ضرورة وجود ادارة سليمة للمزارع مع تدريب عمالة فنية تدريبا جيدا وتوفير الرعاية الصحية البيطرية وهذا مابدأ التفكير فيه بالفعل وايجاد كيان مؤسس مستقل لصناعة الدواجن يضع الخطط العلمية السليمة من أجل النهوض بها .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : 
العالم اليوم
التاريخ : ٤ ٢ سبتمبر ١٩٩٥

منظمة التجارة الدولية تصدر القواعد الجديدة للتحكيم الدولى

200 مليون دولار زيادة فى التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات

□ القاهرة ـ يوسف هلال:

أصدرت منظمة التجارة الدولية اجراءات وقواعد التحكيم الدولى التى تتخذ فى حالة نشوب منازعات بين الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية حيث يتوقع المسئولون فى الجات أن يضيف هذا الاتفاق سنويا نحو 200 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمى نتيجة زيادة الحركة التجارية العالمية بأكثر من 750 مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة والتى ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة.

وأكد المستشار حسين مصطفى فتحى رئيس مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى: أن قواعد التحكيم الجديدة التى اصدرتها منظمة التجارة الدولية لن تطبق على النزاعات التى قدمت طلبات المشاورات بشأنها طبقا لاتفاقية «جات 1947» أو بموجب أى اتفاق سابق للاتفاقيات المطبقة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الدولية، حيث سيستمر العمل بشأنها بالقواعد والاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التى كانت نافذة قبل بدء اتفاقية التجارة العالمية.

وبالنسبة لنطاق تطبيق القواعد التى تحكم تسوية المنازعات أشار المستشار حسين مصطفى إلى أنها تشمل كلا من الاتفاقيات متعددة الاطراف بشأن التجارة فى السلع والانفاق العام بشأن التجارة والخدمات واتفاقيات التجارة فى الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية فى مجال منتجات الالبان ولحوم الابقار وتطبيق اجراءات الصحة والصحة النباتية واتفاقيات المنسوجات والملابس والحواجز الفنية على التجارة بالاضافة إلى اتفاقيات الدعم والاجراءات التعويضية والأزمات المالية وخدمات النقل الجوى.

ويضيف المستشار حسين مصطفى: أن هناك ثلاث وسائل لحل المنازعات الدولية فى إطار منظمة التجارة الدولية منها اسلوب المشاورات، حيث تقدم طلبات عقد المشاورات كتابة وتدرج فيها الاسباب وتحدد الاجراءات المعترض عليها مع ذكر الاساس القانونى للشكوى وعلى العضو طالب المشاورات أن يخص جهاز تسوية المنازعات والمجالس واللجان ذات الصلة بطلب المشاورات.

كما تشتمل المنازعات الدولية على سياسة المساعى الحميدة والتوفيق والوساطة، حيث تتخذ هذه الاجراءات طواعية إذا وافق على ذلك طرف النزاع بشرط أن تتم فى سرية خاصة المواقف التى يلجأ إليها طرفا النزاع خلال هذه الاجراءات بما لايخل بحقوق أى من الطرفين فى اللجوء إلى اى من سبل التقاضى الأخرى.. ويجوز عند بدء اجراءات المساعى الحميدة فى أى وقت أن يقوم مسئول جهاز تسوية المنازعات بعرض المساعى الحميدة أو التوفيق والتدخل بهدف مساعدة الاعضاء على تسوية المنازعات.

أما ثالثة وسائل حل المنازعات الدولية فتتضمن فرق التحكيم حيث يتم تشكيل الفريق فى حالة طلب الطرف الشاكى وذلك فى موعد لايتجاوز اجتماع جهاز تسوية المنازعات الذى يلى الاجتماع الذى يدرج فيه الطلب لأول مرة كبند من بنود جدول الاعمال الجهاز إلا إذا قرر فى الاجتماع توافق الآراء نحو عدم تشكيل فريق التحكيم.

ويذكر المستشار حسين مصطفى اختصاصات فريق التحكيم بأنها تتضمن فحص الموضوع الذى قدم إلى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهاز تسوية المنازعات بحيث يتوصل إلى نتائج يكون من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصية أو اقتراح الاحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقيات.

ولاتشترط منظمة التجارة الدولية أن يكون فريق التحكيم من الافراد الحكوميين أو غير الحكوميين ولكن ينبغي استقلالهم وتوافر تنوع كاف في معارضهم وخبراتهم، ولايجوز أن يعين في فريق التحكيم المعني بنزاع ما أن تكون حكوماتهم أهدافا في النزاع أو طرفا ثالثا إذا كانت لهم مصلحة جوهرية في الأمر المعروض على فريق التحكيم إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

كما لايجوز اجراء اية اتصالات من طرف واحد مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التي ينتظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف وتعامل المذكرات المكتوبة المقدمة إلى فريق أو جهاز الاستئناف على أنها سرية ولايوجد مايمنع طرفا من اطراف النزاع من كشف موافقته للرأى العام.

ويشير إلى أن جهاز تسوية المنازعات يراقب تنفيذ التوصيات والقرارات، حيث يحق لأى عضو في الجهاز أن يثير مسألة تنفيذ التوصيات متى شاء بعد اعتمادها ويدرج ذلك على جدول أعمال اجتماع جهاز التسوية بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية وتستمر على جدول الاعمال حتى يتم حل المسألة مالم يقرر الجهاز خلاف ذلك.

وإذا كانت الدولة العضو من دول العالم النامي يحق لجهاز تسوية المنازعات أن ينظر فيما يمكنه أن يتخذه من اجراءات تتناسب مع ظروف هذه الدولة بشرط الا يقتصر في الاجراءات على موضوع الشكوى فقط بل بحث آثارها على اقتصاد الدولة النامية المعنية ايضا.

ويؤكد المستشار حسين مصطفى: أنه في حالة رفض إحدى الدول الاطراف تنفيذ توصيات أو قرارات فريق التحكيم خلال فترة زمنية معقولة أن يشترط عليه للسماح للدخول في مفاوضات مع أى دولة اخرى أن يطبق القرارات المتخذة ضده أو غيرها من الالتزامات التي تم التحكيم فيها، حيث لاينظر المحكمون في طبيعة التنازلات أو غيرها من الالتزامات التي يطالب تعليقها بل لابد أن يقبل قرار المحكمين كقرارات نهائية وعلى الاطراف المعنية الا تتقدم بطلب تحكيم جديد.

كما لايجوز للدول الاعضاء الأخرى في المنظمة العالمية الدخول في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين اللذين وافقا على اللجوء للتحكيم على أن يلتزم اطراف النزاع بالقرار الذي تتخذه وترسل قرارات التحكيم النهائية إلى جهاز تسوية المنازعات لمتابعة تنفيذه.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولى فى مصر بعد الجات؟

التقى د. والى الثلاثاء الماضى والدكتور / جون ميلر مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية حضر اللقاء عدد من كبار المسئولين بمكتب الوكالة بالقاهرة وأثار أعضاء الجانب الأمريكي للموضوعات التالية:

موقف التركيب المحصولى فى مصر بعد اتفاقيات تحرير التجارة الدولية .

الترابط بين ماتحقق من زيادة في إنتاجية معظم الحاصلات الزراعية وزيادة دخول المزارعين .

أزمة الأسمدة فى الموسم الصيفى الماضى. اقتصاديات الإنتاج الحيواني فى مصر وشمل حديث د. يوسف والى خلال اللقاء العناصر التالية :

أن خريطة التركيب المحصولى تحددها مستويات أسعار المحاصيل في السوق المحلية والدولية فى ظل تحرير اقتصاديات الزراعة المصرية.

أن الوزارة تحدد تركيباً محصولياً تأشيرياً فى إطار المستويات السعرية السائدة للمحاصيل والاعتبارات الفنية الخاصة بتجاور وتتابع المحاصيل.

أن الزراعة المصرية تستطيع التعامل بمرونة وكفاءة مع حركة العرض والطلب فى السوق الدولية وهذا ما تتأكد نتائجه الإيجابية بشكل تدريجي.

أن مستقبل الزراعة المصرية مع زراعة المحاصيل عالية القيمة النقدية ، كما أن فرص إنتاج محاصيل دون إستخدام مبيدات أو أسمدة كيماوية فى مصر تشكل عنصراً إضافياً لزيادة القدرة التنافسية لمحاصيلنا فى السوق الدولية ونحن بصفة عامة مع الترشيد المستمر فى استخدامات الأسمدة ومياه الرى على حد سواء.

أزمة الأسمدة فى الصيف الماضى أكدت حقيقة هامة وهى ضرورة السماح بالتصدير والاستيراد معاً حفاظاً على المستويات السعرية لهذه الأسمدة وسهولة انسيابها للأسواق فى الوقت نفسه ، ذلك أن السماح بالتصدير فى حين تعثرت الموافقات الاستيرادية فى الموسم الماضى خلق الأزمة المشار اليها.

تمتلك الزراعة المصرية ميزة نسبية فى إنتاج الأقطان الطويلة والقصيرة التيلة ولكن نجاح الولايات المتحدة فى خفض الفروق السعرية بين الأقطان الطويلة والقصيرة التيلة حد الاستفادة من هذه الميزة النسبية وهو نفس ماحدث بالنسبة للفروق السعرية بين الأرز والقمح التى انخفضت أيضاً الى حدود كبيرة. التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة تتيح تحقيق إنتاجيات عالية بصرف النظر عن مستوي خصوبة التربة وهذا يفتح آفاقاً جديدة أمام زيادة الرقعة الزراعية فى مصر فى إطار استخدام أساليب الرى الحديثة حتى أصبحت مياه الرى هى العنصر المحدد للتوسع الأفقى . فى الوقت الراهن لا توجد ميزة نسبية للإنتاج الحيوانى فى مصر والمستقبل يشير إلى تزايد الميزة النسبية في مجالى إنتاج الدواجن والألبان.

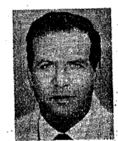
صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج يؤكد

الدول الصناعية طوعت «الجات» لخدمة اقتصادياتها على حساب الدول النامية!!

اكد صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات بالقاهرة فى تقرير له ان صناعة النسيج فى مصر تواجه تحديات دولية خطيرة نتيجة تحريرها وتطبيق اتفاقية الجات «وحث التقرير الاتحاد الدولى للصناعات النسيجية فى العالم إلى ضرورة مراعاة ظروف الدول النامية عند تطبيق الاتفاقية الدولية وانتقد سلوك الدول العظمى فى تطويع بنود الاتفاقية لخدمة اقتصادياتها على حساب الدول النامية مشيراً إلى ضرورة اسقاط مبدأ الدولة الاولى بالرعاية فى الاتفاقية وحث التقرير منظمة التجارة العالمية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية على ضرورة اعمال مبدأ عدم التمييز بين الدول واضافة بند جديد للاتفاقية يقضى بانه اذا منحت مزايا لدولة ما فى المنظمة فيجب ان تحصل على هذه المزايا سواء جمركية او غير جمركية جميع الدول الاعضاء. ارجع التقرير تردى اوضاع صناعة النسيج فى مصر والعالم العربى إلى غياب التكتلات الاقليمية بالمنطقة العربية وحث على احياء السوق العربية المشتركة مؤكداً ان الدخول فى تكتل اقليمى قوى هو السبيل الوحيد لمواجهة تحديات الجات ودلل على ذلك بزيادة حجم التجارة البينية فى صناعة المنسوجات بين دول الاتحاد الاوروبى من ٣٫٤ مليار دولار فى عام ٩٤ إلى ٤ مليارات خلال النصف الاول من العام الحالى بزيادة قدرها ١٨٪.

رأسمالية البسكويت والبلاستيك!

الشراكة تدق الابواب التى عبرتها قبلا اتفاقية الجات، وباتت الموجة الرأسمالية الخاصة مدعوة الى اعادة ترتيب اوراقها.. فهذه المرة تبدو المواجهة عارية.. المواجهة بين الرأسمالية ونفسها فى مربع الاختبار المصرى.



بقلم:
د. رفعت لقوشة

استثمارات القطاع الخاص ٢٨٪ وليس ٥١٪ كمايروج إعلام الحكومة

ولقد عرفت مصر من قبل وعلى مدى التقويم الزمنى للقرن العشرين اربع موجات راسمالية، قاد الاولى طلعت حرب. وكانت أكثر الموجات وعيا والتزاما وجدية، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية بمخاض ميلاد الموجة الثانية التى استثمرت مناخ الحرب فى البحث عن دورة سريعة لراس المال ومعدل مرتفع للربح فى ظل حماية جمركية مانعة، وفى أعقاب الحرب غالت الموجة ضاغطة بمطالب الحماية الجمركية وبمطالب حقوق الاحتكار، وانتهى بها الأمر الى الاشتباك مع كبار الملاك الزراعيين حول قسمة الريع.

نهاية الموجة الثالثة

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وجاءت معها الموجة الراسمالية الثالثة، وكانت اوفر الموجات حظا - على عكس الشائع فى ادبيات محاكمة يوليو / عبد الناصر، ففى ظل الثورة انفردت الموجة الثالثة بالتوكيلات التجارية وآلت اليها ملكية الاصول الراسمالية الاجنبية بأسعار بخسة، واتسعت أمامها رقعة السوق بفعل الاجراءات الاجتماعية، وكانت قرارات الاصلاح الزراعى لصالحها فلقد اخذت حصتها من الريع وتقاسمته مع ملاك الاراضى، وقادها - بالتالى - حاصل الموقف الى دورة اعمال موسعة تتراكم فيها الارباح وبقفزات مطردة تسابق مؤشرات الترمومتر الاقتصادى، فابورجيله وحده ضاعف رقم اعماله خلال الخمسينيات مرتين.

وفى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات.. برز الخلاف وفى نقطة الاستحكام بين قيادة الثورة واقطاب الموجة الثالثة، عندما رفضوا أن يشاركوا بالاستثمار فى صناعات راس الرمح «ومثالها المعاصر - آنذاك - هو صناعة الحديد والصلب»، وبدا واضحا أن الموجة الثالثة ترتبط عضويا بتقاليد الموجة الثانية التى تنحاز بخياراتها الى الصناعات الخفيفة وخدمات السوق، وانها مزقت تماما رباط الصلة بينها وبين الموجة الاولى التى قادها طلعت حرب وبمدركات وعى حملته الى القبول بمخاطر الاستثمار فى صناعات راس الرمح التى واكبت زمانه «الغزل والنسيج - السينما... الخ»، وفى أعقاب الخلاف... جاء التاميم.

ودار الزمن دورته.. وصار التاميم انفتاحا، وفى عنصر انفتاح السبعينيات طفحت الموجة الراسمالية الرابعة، وكانت - بالفعل - تعبيرا تراجيديا عن راسمالية رثة دفعت بأحط الفئات الاجتماعية الى مركز التكوين الاجتماعى، ومن العبث ان نتحدث عن خياراتها.. فهى لم تكن مناوئة فقط لصناعات راس الرمح ولكنها كانت مناوئة للوطن ذاته، وحولت الاقتصاد المصرى الى حالة من السيولة التى تبخرت سريعا وتركت وراءها الديون.

عائلات البسكويت

وفى الثمانينات... كانت تركة الديون مثقلة وتضغط بعنف على كاهل اقتصاد منهك، وارتفع شعار



المصـدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ اكتوبر ١٩٩٥

الانفتاح الانتاجى وفى مداه لاحت ارهاصات الموجة الخامسة، وكانت الارهاصات مبشرة.. فهى تحمل خطابا يتحدث عن التنمية والالتزام الوطنى وكان الامل كبيرا فى ميلاد راسمالية فاعلة.. تؤمن براس المال كمحرك للتطور الاجتماعى وكأداة لتشكيل مجتمع مدنى.. اكثر تحررا وارحب عطاء.ولكن معطيات الواقع - ورغم استثناءات مضيئة - تخلفت عن طموحات التمنى، واذا بالموجة الخامسة تنقلب الى مجرد رأسمالية عائلية تجهر بالخطاب الانشائى دون ان تلتزم بمسئولياته، تتحدث عن البورصة ولكنها لاتتداول اسهم مؤسساتها، تهاجم القطاع العام ولكنها لاتتقدم ابدا لشرائه، تبشر بالسوق المفتوح ولكنها تسارع دائما فى طلب الحماية الجمركية، تدين الدعم ولكنها تطلبه لنفسها «ففى عام ١٩٩٣ - على سبيل المثال - حصلت الراسمالية العائلية على حوالى ٣ مليارات جنيه كدعم مستتر».

واهم من ذلك كله.. ان الراسمالية العائلية كررت نفس الخطأ الذى سبقتها اليه الموجة الثانية والموجة الثالثة، فى الانحياز الى الخيار المناوئ لصناعات رأس الرمح، واذا بها تكتفى بمنظومة لانتاج أكياس والسجاد والملابس الجاهزة والبسكويت.. الخ، وعلى هامش المنظومة تتناثر بعض ورش تجميع السيارات والسلع المنزلية للاستفادة من حساب الطرح بين التعريفة الجمركية على المنتج النهائى والتعريفة الجمركية على المكونات الانتاجية.ولا احد يستطيع ان ينكر الجهد وراء المنظومة.. والا لكان الحكم تعسفيا، ولكن موضوعية الحكم لاتذهب ابدا الى الرهان على هذه المنظومة بمحك المعيار التكنو-اقتصادى، ففى دولاب نشاطها لاتزيد نسبة المكون المعرفى المحلى كثيرا على الصفر، فى مقابل ٤٠٪ فى الراسمالية المتقدمة و ٢٥٪ فى الاقتصاد الاسرائيلى، ولذلك فلقد عاد وفد رجال الاعمال المصريين من مؤتمر المغرب وليس فى جعبته الا بعض مقاولات الباطن وبعض التوكيلات التجارية وبعض صفقات اعادة التصدير.. لا اكثر ولا اقل، وكان مؤتمر المغرب هو بداية الكشف الحقيقى عن حجم الراسمالية العائلية وجاذبية ثقلها.

مأزق الجات

ثم جاءت الشراكة ومن قبلها اتفاقية الجات لتضيف الى الكشف ابعادا اخرى ولتأخذ الراسمالية العائلية الى زمن الوقفة مع الذات، بعيدا عن البروباجندا الاعلامية، وفى زمن الوقفة.. لا مفر من المكاشفة بالحقائق:

١ - إن معركة الراسمالية العائلية مع القطاع العام، لم تكن ابدا معركة «خصخصة» بأى ادعاء ايديولوجى، ولكن مجرد نزاع استقطابى حول حقوق ملكية امتياز الاحتكار فى الداخل المصرى، وعندما يتعلق الامر بامتيازات الاحتكار.. فان الرأى العام سوف يؤيد القطاع العام، فاحتكار القطاع العام ارحم من احتكار الراسمالية العائلية.

٢ - ولأن الهدف هو الاحتكار.. فإن الراسمالية العائلية لم تملك للاسف الا وعيا ليبراليا مزيفا يسوقها الى الدفاع عن حقوق رأس المال، ثم يستدير بها الى النفى الجدلى لكل الحقوق الاخرى: حقوق العمل وحقوق الطبقة الوسطى وحقوق الامن الاجتماعى، وبالتالى فلقد فقدت الراسمالية العائلية - مبكرة - قواعدها الاجتماعية.

٣ - إن حجم اداء الراسمالية العائلية اقل من الصخب الاعلامى المصاحب له، فهى لم توفر - ووفقا لاكثر التقديرات تفاؤلا - إلا حوالى ١٠٠ الف فرصة عمل فى مجتمع يرتفع فيه رقم البطالة الى حوالى ٣ ملايين فرد، بينما لم يتجاوز مجمل استثماراتها حوالى ٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية، وليس ٥١٪ كما تروج البروباجندا الاعلامية التى اضافت استثمارات التعاونيات الى القطاع الخاص!!!!، ولأن القاعدة الانتاجية للراسمالية العائلية ضعيفة.. فإن سوقها ضيق..

٤ - أن الراسمالية تمارس السحب على المكشوف من البنوك، فالضمانات «الاصول + الودائع» لاتغطى إلا حوالى ٧٥٪ من اجمالى القروض، وأخشى ما اخشاه ان يتم تغطية القروض المكشوفة باعتماد القيمة السوقية للارض كأصل ضمان وليس قيمتها الدفترية، وهكذا تتدافع ضغوط المضاربة على الاراضى والعقارات وكأننا نستعيد زمن الموجة الرابعة... موجة الانفتاح، وكلنا يعلم أن رأسمالية تضارب على الاراضى والعقارات.. هى راسمالية عاجزة.

هذه الحقائق تتحدث عن نفسها وينبغى أن يسبق حديثها كل حديث تطلقه الان الراسمالية العائلية بمرارة الشكوى من الشراكة والجات، فلم يعد امامها وبإملاء المستجدات الا احد خيارين: إعلان الافلاس أو القبول بمسئولية الالتزام بالاستثمار فى صناعات راس الرمح وفى بناء القاعدة العلمية الوطنية لرفع نسبة المكون المعرفى المحلى فى اطار صيغة بمشاركة مع البنوك تتخلى فيها عن صيغتها العائلية الضيقة، هكذا فعل رائد الموجة الاولى طلعت حرب.. الذين استعاروا اسمه ونسوا تاريخه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٥

□ بين السلبيات والايجابيات:

«الملكية الفكرية».. فى ميزان «الجات»

يسعى الاقتصاد المصرى الى الانفتاح على الاقتصاد العالمى. سواء فى مجال الصادرات او الورادات ، وبالتالى فان ذلك يؤثر سلبا وايجابا على الاقتصاد المصرى عند حدوث اية تطورات عالمية.

وتاتى اتفاقية الجات على راس هذه التطورات ، حيث لم تترك اى مجال الا واخضعته لبنودها التى لم تقتصر فقط على المجالات الصناعية والتجارية ، بل امتدت الى المجالات الفكرية والابداعية ، وقد تم اختيار مسمى «الملكية الفكرية» لانتاج المبدعين، وقد وضعت اتفاقية الجات ضوابط لحماية هذه الملكية .. الا ان الدول النامية سوف تعانى من تطبيق «الجات» على هذه المجالات تحديدا ، وهو ما يؤدى الى بعض المتاعب والاثار الايجابية ايضا، وفى تقييم علمى لهذه الاثار يقول الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا من الاثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به

وبالنسبة لمصر سوف يحقق مزايا اضافية لها فى مجال الاعمال الادبية والمؤلفات والكتب ، اضافة الى الاعمال الفنية الممثلة فى الشرائط والاسطوانات وافلام السينما والفيديو والتليفزيون والتى تنتهك حقوق مؤلفيها فى كثير من انحاء العالم دون ان يكون هناك وسيلة لحمايتها.

بالاضافة الى ذلك فان الاتفاقية تنص على استمرار الاستفادة من المزايا التى تضمنها ملحق اتفاقية «برن» لحماية المصنفات الادبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام الخاصة المقررة للدول النامية ، حيث سيكون من حق الدول النامية ان تفرض نظاما لضبط الاسعار بالنسبة للدواء فى اطار حقها فى حماية الصحة العامة، وسوف يكون من حق الدول النامية تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له او مارس اجراءات غير تنافسية ، مما يوفر الحماية للدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة .

كما ان توفير الشروط الاساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية سيساهم الى حد كبير فى جذب الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لها.

وبالنسبة للاثار السلبية لاتفاقية «الجات» فى مجال حقوق الملكية الفكرية على الدول النامية - والكلام مازال للدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنلوجيا - احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات، وهذا البند يقيد الحرية فى استيراد المنتج موضوع الحماية، من اى مصدر خارجى والردع الوحيد الذى يمكن ان يمنع من وقوع هذه الاضرار ، وهو ان ينص قانون البراءات الجديد على حقوق الاطراف المحلية فى الاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام او التطبيق فى الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الاجبارى وبما يتفق مع اتفاقية «الجات» المادة «٣١».

ومن بين الاثار السلبية على حماية المنتجات التى يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج المحمية و ذلك بمنح مالك البراءة التى تغطى طريقة انتاج حقا احتكاريا للعرض للبيع والبيع ايضا ، وكذلك استيراد المنتج الذى يكون الحصول عليه بطريق مباشر نتيجة تطبيق الانتاج موضوع الحماية .

مع العلم بان ذلك لا يمنع من الاستيراد الموازى لسلع حقيقية اخرى لا تتعارض مع المتطلبات الاخرى المنصوص عليها فى اتفاقية «الجات» ويفيد هذا الاستيراد الموازى فى خفض الاسعار وتحفيز اصحاب البراءات على تشغيل اختراعاتهم فى الصناعة فى مصر ومما يخدم الصناعة الوطنية فى مواجهة هذا القيد هو استخدام فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية المادة «٦٥» لفترة ٥ سنوات ، وخمس سنوات اضافية للمنتجات التى لم تكن لها الحماية فى القانون الحالى (١٣٢) لسنة ١٩٤٩ لاتاحة الفرصة امام مؤسسات البحث والتطوير فى مصر لتغيير سياستها وتنظيماتها لمواجهة هذا القيد الجديد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٥

المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث انعكاسات «الجات» على الدول العربية

يبحث المؤتمر العرب الدولي الأول للادارة في اجتماعاته والتي ستبدأ في بيروت أول نوفمبر المقبل ولمدة ثلاثة أيام تحت رعاية رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان التجارة الحرة للسلع والخدمات في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وتأثيرهما على اقتصاديات الدول العربية ينظم المؤتمر المجتمع العربي للادارة ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة ويهدف إلى اطلاع المسئولين ورجال الاقتصاد والاعمال العرب على أهم البنود والملامح الاساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال دراسة موضوع «تجارة الخدمات» والتي تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية كما سيتناول دور منظمة التجارة العالمية في ظل الجات.

وصرح طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربي للادارة: ان اهم المبادئ التي تقوم عليها الجات هي تثبيت السقوف الجمركية عند الانضمام اليها وكذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والهدف من ذلك كما يقول هو الغاء جميع القيود والحواجز التجارية امام التجارة العالمية والغاء دعم انتاج السلع في مختلف مناطق العالم وتهدف الاتفاقية ايضا إلى فتح الأسواق امام سلع جميع الدول دون تفرقة بين المنتجات المحلية والمستوردة مع تعميم المميزات التي يمكن ان تحصل عليها الدول الاعضاء مشيرا إلى أن اهمية الجات باعتبارها واقعا اقتصاديا عالميا هي التي دفعت المجمع إلى عقد هذا المؤتمر العربي والذي سيتناول ايضا جولة أورجواي

وأضاف: بانه تم اختيار الدكتور محمد عبد اللاه رئيسا لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب أمينا للمؤتمر



رفيق الحريري — محمد عبد اللاه

ماهر مقلد

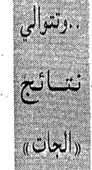
«خلاصات» تكمل عامها الثالث

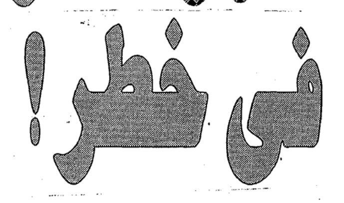
مع صدور الأعداد الأخيرة من عام ٩٥ تكمل دورية (خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال) سنتها الاصدارية الثالثة. في اعدادها الأخيرة تقدم (خلاصات) تعريبا لعدد من الكتب الرائعة التي لم يسبق طرحها في بيئة الادارة العربية. وقالت فاتن عنان المدير التنفيذي لشركة شعاع ناشر (خلاصات) ان من أهم الكتب التي ستوزع خلاصاتها على المشتركين، العناوين التالية: Trans- Return On Quality - Open- -forming Your Book Management Organization.



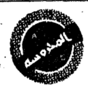
المصدر : الأحـــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥





اتفاقية الحماية الفكرية
تهدد البحث العلمي وتقتل
روح الإختراع والإبتكار



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥

في الخامس عشر من إبريل عام ٩٤ وقعت مصر على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الحماية الفكرية هى إحدى مصائب أو فروع اتفاقية «الجات» الشهيرة ومعنى التوقيع هو حماية الفكرة أو الابتكار من الاستغلال أو السرقة لمدة ٢٠ عاما .. الى هنا والأمر يبدو عاديا ولكن الخطورة فى ان بنود هذه الاتفاقية سوف تقف حجر عثرة فى سبيل قيام أى دولة أو شركة بتطوير أى منتج مسجل براءة اختراع له بطريقة تتناسب مع ظروف المجتمع الذى يتم تسويقها فيه.. وهى ببساطة تعنى ان الدول النامية سوف تتحول الى سوق لمنتجات الدول الكبرى ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبات ما يسمى بمجلس الحماية الفكرية الذى له صلاحية توقيع العقوبات على الدول المخالفة .. ويرى الخبراء ان هذا المجلس سيف جديد فى يد الدول الكبرى لتاديب من يخرج على قانون وشريعة هذه الدول وتسول له نفسه ان يتجرأ ويترك لعقله حرية الابتكار والابداع لصالح شعبه ووطنه..!!

سيف

إبراهيم عبادة عضو مجلس الشعب يرى ان مجلس الحماية الفكرية المنصوص عليه فى اتفاقية الجات هو سيف جديد مسلط على رقاب الدول الفقيرة لمنعها من محاولة الخروج عن دائرة سيطرة ألدول الغنية بالاضافة الى كبت الافكار والابتكارات التى تعمل على حل مشاكل الدول النامية ويضيف ان هذا المجلس مشكوك فى موضوعيته وسوف تستخدمه الدول المتقدمة لارغام الدول الفقيرة على الاذعان لكل ما تمليه عليها قوى الشر فى هذا العالم.

ويصبح نوعا من انواع السيطرة الاستعمارية التى تهدف لجعل الدول النامية والاقل نموا مجرد سوق رائجة لبضائع الدول المتقدمة ويدلل على صحة ذلك بجعل مدة حماية الملكية الفكرية ٢٠ عاما بدلا من ١٠ سنوات حسب القانون المصرى ويرى أن الحل هو فى معارضة الدول النامية لهذا المجلس بشكله الحالى والمطالبة بمشاركة الدول النامية لضمان موضوعية القرارات التى سوف يتخذها!!

فجوة

ويؤكد د. صلاح الدسوقى ـ الخبير الاقتصادى ـ على ان هذا المجلس الهدف منه الحفاظ على الفجوة التكنولوجية بين الفقراء والاغنياء بحيث تصبح الدول الفقيرة فى احتياج دائم للدول الغنية ويضيف ان مصر من أكثر الدول تعرضا لمضار مجلس الحماية الفكرية باعتبارها من الدول الأقل نموا وليست من الدول النامية ويرجع د. صلاح خطورة هذا المجلس الى حريته فى اصدار ما يشاء من عقوبات ضد الدول الفقيرة بحجة سرقة ابتكار او اختراع معين ومما يزيد الأمر خطورة هو سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجلس دون مراعاة لمصالح الفقراء!!

ويؤكد د. صلاح أن من الحماية الفكرية الى ٢٠ عاما معناه موت تقنية أى فكرة أو اختراع بعد انتهاء هذه المدة بما يضمن للدول الغنية التاكد من عدم استفادة الفقراء من هذه الافكار على المستوى التصنيعى مؤكدا ان من أهم عوامل تقدم اليابان استخدامها للهندسة الصناعية العكسية بمعنى أخذ فكرة اوابتكار معين من الدول المتقدمة ثم تقوم بتحليل هذه الفكرة لمبادئها الاولى وتعيد صناعتها بما يتناسب مع المجتمع اليابانى اما الآن وفى ظل قانون الحماية الفكرية الحالى فلن يعد مسموحا بذلك، ويضيف ان الدول المتقدمة قامت بمحاولة للحفاظ على ماء الوجه فضمنت قانون حماية الملكية الفكرية بندا خاصا يقضى بشراء الدول الفقيرة لتقنية الدول



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥

مجلس الحماية الفكرية.. هو مجلس أمن آخر وقراراته ملزمة ويحرم الدول النامية من التكنولوجيا!

المتقدمة ولكن بأسعار تفوق قدرة الدول الفقيرة.

ويؤكد د. صلاح أن مجلس الحماية الفكرية هو مجلس امن جديد ولكن على المستوى الاقتصادى ويرى انه لتجنب اضرار هذا المجلس لابد ان يتم تغيير جذرى فى الاسلوب الذى يسير به البحث العلمى فى مصر الآن وان تتولى امر البلاد حكومة وطنية لديها الاستقلال فى القرار السياسى وغير تابعة لأحد وبغير مصلحة الشعب المصرى وغير ذلك سوف تقع مصر تحت مقصلة الدول الغنية.

لجنة

ويؤكد د. يوسف مرسى مستشار أكاديمية البحث العلمي ان المنظمة العالمية للحماية الفكرية wipo هى المنوط بها حماية الابتكارات والاختراعات سواء بالنسبة للدول الفقيرة أو الغنية وان مجلس الحماية الفكرية لم يأخذ شكله النهائى حتى الآن.

ويضيف أن هناك لجنة عربية لدراسة هذا الموضوع والشكل الذى يجب ان تشارك به فى هذا المجلس.

أسرار

يقول د. محمد بهاء عز الدين الرئيس الاسبق للمركز القومى للبحوث ان اتفاقية حماية الملكية الفكرية تقضى بحماية حقوق المؤلف والرسومات الصناعية وبراءة الاختراع والأسرار التجارية وبرامج الكمبيوتر والدوائر الالكترونية الكاملة وغير ذلك من ابداعات الإنسان، وتنص هذه الاتفاقية فى أحد بنودها على الزام الدول الموقعة بتطبيق أحكامها والتى تتمثل فى عدم استعمال هذه الابتكارات دون إذن من صاحبها ..

ويضيف إن خطورة هذه الاتفاقية ترجع الى احكامها المتشددة وخصوصا فى مجال الغذاء والدواء وهما اهم عنصرين لضمان سير الحياة والأمر الاكثر خطورة ان هذه الاتفاقية جعلت التعاون بين الدول الفقيرة والدول النامية ينصرف الى شكل المنتج وليس الى طريقة الإنتاج وهذا من شأنه تقويض العملية الإنتاجية بالنسبة للدول الفقيرة بالإضافة الى اعطاء صاحب التكنولوجيا الحق فى ان يستفيد بها فى أى مكان فى العالم ليس على المستوى التقنى ولكن على المستوى التجارى والاستيراد السلعى.

ويؤكد د. محمد ان عقوبات مجلس الحماية الفكرية تشمل الحرمان من المعونات او الغاء عضوية الدول بالاضافة الى فرض التعويضات. كما ان قراراته سوف تكون متعلقة بغذاء الانسان وملزمة مثل قرارات مجلس الامن!!

ضمانات

وتقول المهندسة عزة أبو السعود الامين العام للجمعية المصرية لتنمية الابتكارات: إنه يجب ان يقتصر عقاب لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية على الافراد المخالفين وليس الدول.

مميزات

وتؤكد الدكتورة منى يحيى المسئولة عن الإعلام العلمى بأكاديمية البحث العلمى ان مميزات الاتفاقية تقتصر فقط على الدول الغنية اما الدول الفقيرة فهى معرضة لزيادة فقرها وانتشار المجاعات بها نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على معظم الافكار والابتكارات، وتضيف ان لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية يدور حولها كثير من علامات الاستفهام خصوصا ان هذه اللجنة سوف تسيطر عليها الدول المتقدمة!!

وتؤكد د. منى ان المخرج الوحيد من هذه الازمة يتمثل فى الاهتمام بالبحث العلمى فى مصر واحداث تغيير شامل فى اسلوب التعليم بما يسمح بتقدم البحث العلمى على ان تستفيد البلاد من هذه الابحاث فى شيتى المجالات ولاتظل حبيسة الادراج كما هو حادث الان، وغير ذلك سوف تؤدى الاتفاقية الى تهميش البحث العلمى فى مصر والاعتماد على مايقدمه الغير لنا من ابتكارات!!

منافسة

مهندس عادل السعيد مسئول العلاقات الخارجية بمكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمى يؤكد ان خطورة الاتفاقية بالنسبة لمصر ترجع الى عدم قدرتنا على المنافسة بالنسبة للدول المتقدمة .. وبالتالى صعوبة حماية افكارنا بالخارج ويضيف قائلا: إن حماية براءات الاختراع فى الخارج تحتاج لاكثر من ٦ مليارات من الدولارات وهذه المبالغ لا تتحملها ميزانية الدولة فما هو الحل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة؟ ويقول انه فى حالة قدرتنا على حماية البراءات فى الخارج فان عملية التسويق نفسها تمثل لنا صعوبة كبيرة نظرا للفارق الكبير فى الجودة وبالتالى لن يكون امامنا سوى السوق الافريقية والعربية فى ظل منافسة اوروبية لنا ايضا فى هذه الاسواق.

ويؤكد ان الصورة قاتمة خاصة فى ظل عدم الاهتمام بالبحث العلمى فى مصر مشيرا الى ان مكتب براءات الاختراع المصرى الذى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتبر العمود الفقرى للبحث العلمى فى مصر يعانى نقصا حادا فى الميزانية، ويؤكد ان دخل المكتب من الاشتراكات السنوية يدخل خزانة الدولة فى حين ان الميزانية التى تقدمها الدولة للمكتب لاتكفى لشراء آلة او ماكينة واحدة!!

ويقول: إن عملية تهميش البحث العلمى وعدم الاهتمام بمكاتب الاختراعات سوف يؤدى فى النهاية الى قتل روح البحث العلمى خصوصا فى ظل عدم الاهتمام بالمعلومات العلمية والوقوف على أخر ما انتهى اليه الآخرون.. ويدلل على صحة ذلك بقوله: إن المعلومات التى تتعلق باختراع من الاختراعات يتم نشر المعلومات العلمية عنه فى المجلات المتخصصة بعد ٢٠ عاما من تسجيل البراءة !! علاوة على ان هذا الاختراع يظل حبيس الادراج لعدم وجود ميزانية لتصنيعه فى حين ان مكاتب الاختراعات فى الخارج وبخاصة فى الدول المتقدمة مثل امريكا عبارة عن مدن علمية متكاملة تحقق ارباحا سنوية تقدر بالمليارات لاتأخذ منها الدولة شيئا بل إن هناك ميزانية سنوية من الدولة تقدمها الحكومة الامريكية لمكتب براءة الاختراع.

كذلك الامر بالنسبة لمجموعة النمور الآسيوية حيث تطور البحث العلمى بشكل جعل هذه الدول من اغنى دول العالم فى فترة وجيزة.

مشاكل

ومن المشاكل التى تواجه الباحثين والمخترعين تقول المهندسة ليلى عبد المنعم رئيس نادى المخترع: إن اهم المعوقات التى تقابل الباحث او المخترع هى ضعف الامكانات التى تخلق من الفكرة او الاختراع منتجا يتم تداوله فى السوق كذلك التعقيدات والاجراءات الروتينية التى تواجه المخترع عند تسجيل اختراعه بالاضافة الى التكلفة العالية لعملية تسجيل هذا الاختراع او الابتكار.

براءات

وتشير بيانات مكتب براءة الاختراع بقسم التوثيق والتسجيل والنشر الى انه خلال خمسة عشر عاما اعتمدت اكاديمية البحث ١٦٣ براءة اختراع خاصة بالمصريين علاوة على ٥٢٤ براءة اختراع للاجانب ومن عام ٧٩ وحتى ٩٤ قفزت هذه الاختراعات الصادرة عن الاكاديمية الى حوالى ٧٠٠ اختراع.. فهل سيستمر هذا التدفق والابداع العقلى ام سوف يقضى عليه مجلس الحماية الفكرية فى ظل عالم لايعترف الا بالاقوياء؟!

تحقيق:
محمد الصياد



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ تموز ١٩٩٥

لبنان يبحث في الانضمام الى "الغات"

□ بيروت - «الحياة»:

■ عرض وزير الخارجية فارس بويز مع الوزراء فؤاد السنيورة وشوقي فاخوري وشاهي برصوميان وياسين جابر في قصر بسترس، موضوع انضمام لبنان الى الاتفاقات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الغات» التي ستصبح في ما بعد «المنظمة العالمية للتجارة».

واستغرق الاجتماع مدة ساعة وربع الساعة، وشارك فيه عن الخارجية الامين العام للوزارة السفير ظافر الحسن ومدير مكتب الوزير السفير ملحم مستو والامين العام لمجلس الانماء والاعمار الدكتور نهاد بارودي ومستشار وزير المال الدكتور باسل فليحان وسمير كامل عن رجال الاعمال.

وبعد الاجتماع قال بويز «ان العالم يشهد متغيرات اساسية في شان الفلسفة الاقتصادية في الدول ولدى الشعوب، ولا شك في ان اتفاق «الغات» الذي شكل منعطفاً اساسياً لهذه المتغيرات والذي لحقه اتفاق التجارة العالمية وما يمكن ان يفتح من ابواب في مؤتمر برشلونة واتفاقات الشراكة التي بدات فيها المجموعة الاوروبية. كل ذلك يفرض اليوم على دولة لبنان بان تواكب هذه الاتفاقات بما فيه تحصين موقع لبنان على مستوى الاقتصاد العالمي».

ورأى «ان لبنان، واذا نظرنا استراتيجياً الى هذه الاتفاقات، لا بد من ان يجد مكاسب اساسية، خصوصاً انه من الدول المتفتحة اقتصادياً على العالم. يبقى علينا ان ندرس ما هي هذه الكلفة وما هي الضمانات او التعويضات التي يمكن ان نجدها في صلب سياستنا الاقتصادية».



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

تساؤلات

بعد توقيع اتفاقيات الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية دخل العالم مرحلة جديدة فى العلاقات الاقتصادية والتجارية وقد شملت هذه الاتفاقيات معايير الحد الادنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وقد التزم الموقعون على الاتفاقيات باعادة صياغة قوانين بلدانهم حتى تتفق مع الاعراف الدولية المتفق عليها لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتصميمات الصناعية والأسرار الكيماوية واسماء السلع التى تشير الى مناطق معينة ..

وحماية حقوق الملكية الفكرية اصبحت سلاحا فى يد بعض الدول الصناعية الكبرى ضد الدول التى يتم فيها انتهاك هذه الحقوق او تحدث بها حالات القرصنة والتزييف سواء للسلع او الادوية او اشرطة الكمبيوتر وعلى سبيل المثال لا الحصر فان الولايات المتحدة الامريكية تشترط لمنح المساعدات للدول الاخرى التزام هذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية وقد حان الوقت لأن يتم الاعداد للالتزام بهذه الاتفاقيات فى مصر بما يحمى حقوق الشركات والافراد ولا يؤدى الى الأضرار بمصر نتيجة حدوث بعض التجاوزات .. كما ان البلد الذى تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية يصبح هدفا للأستثمارات الاجنبية والشركات الكبرى التى تخشى على ابتكاراتها ومعداتها من التزييف او التقليد .. وطبقا للاتفاقيات التى تم ابرامها فى اطار الجات فأن الدول الصناعية الكبرى منحت مهلة لمدة عام اعتبارا من اول يوليو الماضى لتطبيق الاتفاقيات بكاملها .. ومنحت الدول النامية والدول التى تقوم بالتحول الاقتصادى الحر مابين ٤ و ٩ سنوات .. اما الدول الاقل تطورا فقد امتدت المهلة حتى عام ٢٠٠٦ للالتزام بالاتفاقيات .. ولعل اهم المجالات التى ستواجه موقفا صعبا فى كل بلاد العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات هى المستحضرات الطبية التى لاتتمتع بالحماية الأن فى العديد من الدول ..

ان المتغيرات على الساحة العالمية تحتاج الى وضع قضية حماية حقوق الملكية الفكرية فى دائرة الاهتمام بكل جوانبها الايجابية والسلبية .

عبدالله نصار



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ... ١٩٩٠

وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر

حذرت وزارة الزراعة من خطورة اتفاقية الجات على واردات مصر من القمح والسكر والزيوت بسبب الغاء الدول الصناعية دعمها لهذه السلع الاستراتيجية. وأكدت الوزارة فى تقرير صدر حديثا عن الإدارة المركزية للتعاون الزراعى ان الدول الصناعية كانت تقوم قبل اتفاقية الجات بحماية منتجاتها عن طريق الدعم او عن طريق تحديد حصص معينة للصادرات إليها كما كان الحال فى السوق الاوروبية المشتركة وان هذه الحماية صاحبها قيام الدول الصناعية باغراق اسواق الدول النامية ومن بينها مصر بسلع زراعية باسعار منخفضة. واشار التقرير إلى ان تزايد حماية الدول الصناعية ودعمها للسلع الغذائية ادى إلى تزايد الاعباء على ميزانيتها لذلك اصبحت الكتل المختلفة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان اكثر استجابة لقبول اتفاقية الجات والتى نصت على الغاء الدعم بجميع صوره تدريجيا فى دول العالم وذلك خلالم خمس سنوات تحت مبدأ تحرير التجارة. واوضح التقرير انه سيترتب على الغاء صور الحماية المختلفة فى العالم المتقدم اثار ضارة على مصر والتى تستورد معظم استهلاكها من القمح والسكر من الدول المتقدمة. يذكر ان الحكومة المصرية قامت باستيراد ٧٠٠ الف طن قمح امريكى الاسبوع قبل الماضى بسعر ١٩٥ دولارا للطن وهو مايوازى ضعف سعر العام الماضى وقد أكد الاقتصاديون انها المرة الاولى التى يرتفع فيها سعر القمح إلى هذا الحد منذ ١٥ عاماً.



المصـدر : روز اليوسف

التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩٠ فيلما مصريا تعرض تجاريا بباريس :

المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم

كتب نبيل أبو زيد :

أثار اتفاق بين وزارة الثقافة المصرية ، ومعهد العالم العربي بباريس مشكلة ضخمة بين مسئولى الوزارة وغرفة صناعة السينما من ناحية ، والمنتجين المصريين من ناحية أخرى .

فقد قررت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المركز القومى للسينما إرسال ٩٠ فيلما مصريا للعرض تجاريا ضمن احتفالات معهد العالم العربى بباريس بمئوية السينما التى تقام فى الفترة من ٢٧ اكتوبر إلى ٢٥ فبراير القادم .

وقد تم الاتفاق بحيث يحصل الجانب المصرى على نصف الإيرادات بعد خصم المصروفات ، ورسوم العرض .

وبينما قال إيهاب الليثى نائب رئيس غرفة صناعة السينما ان حقوق منتجى هذه الافلام ستصل إليهم من خلال المركز القومى للسينما ، اكد رأفت الميهى مخرج ومنتج فيلم « السادة الرجال » المقرر عرضه فى الاحتفالية : انه فوجىء بسفر فيلمه - من بعض أصدقائه - دون علمه ، وأن عرض الفيلم تجاريا يتطلب إخطاره بذلك من جانب وزارة الثقافة ، وانه سيثير هذه المشكلة فى لجنة السينما .

فاروق حسنى

من ناحية أخرى قال المنتج حسين القلا : ان افلامه « الطوق والأسورة » ، و « احلام هند وكاميليا » ، و « الكيت كات » ، و « يوم مر .. يوم حلو » ، و « ارض الاحلام » ، و « زوجة رجل مهم » قد تم شحنها لباريس لتعرض تجاريا ، وانه لم يعلم بذلك إلا بعدما كتب عقود الافلام الستة على انها لن تعرض تجاريا .

وفى المقابل اكد جابى خورى مدير الإنتاج بشركة يوسف شاهين : انه لا علاقة لهم باتفاق وزارة الثقافة ، وان الشركة تعاقدت مباشرة مع المعهد ، وتحصل على نسبة من حق عرض الافلام بباريس .■



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

مؤتمر دولى فى لبنان يبحث تأثير «الجات» على الاقتصاد العربى

كتب ماهر مقلد :

بدأت فى بيروت امس اجتماعات المؤتمر العربى الدولى الاول للادارة حول التجارة الحرة والخدمات فى ظل اتفاقية الجات وتستمر ثلاثة ايام ويفتتحه رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان ويبحث المؤتمر تأثير اتفاقية الجات على التطورات الاقتصادية فى الدول العربية.

وصرح طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربى للادارة بان المؤتمر الذى ينظمه المجمع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الامم المتحدة والوكالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا يهدف الى دراسة اهم البنود والملامح الاساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال استعراض تجارة الخدمات التى تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية مشيرا الى ان المؤتمر سيبحث ايضا دور منظمة التجارة العالمية فى ظل الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال طلال ابو غزالة انه سيتم بحث جولة اورجواى واقرار «٢٦٠» اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية لاجراءات الاستثمار الدولى وكذلك مراجعة نصوص اتفاقية الجات بشأن الاجراءات الوقائية وموازين المدفوعات وتسوية الخلافات ونظام مراجعة السياسة التجارية.

وتحدث فى الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى وفؤاد سنيورة وزير المالية اللبنانى ورئيس المؤتمر والدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصرى امين عام المؤتمر وكذلك امين مؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة ومساعد الامين العام لجامعة الدول العربية.

وناقش المؤتمر عددا من اوراق العمل المقدمة حول منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية النامية وسياسة الوحدة الاوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط ودور الغرف التجارية فى تنمية التبادلات التجارية ودراسة المفاهيم ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية وانتقال الموارد ا لبشرية الطبيعية خدمات النقل البحرى.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

حول الجدل الدائر عن نفاذ اتفاقيات الجـــات

اثار موعد بدء العمل باتفاقيات الجات التى ابرمت فى جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف جدلا طويلا ، انقسم فيه الراى بين القول بانها تسرى اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ كما جاء بقرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ ومعها اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية ، وبين القول بانها لاتسرى بمجرد التصديق عليها بل لابد من صدور تشريعات داخلية تدخل بها الى حيز التنفيذ . والراى الاول يتبناه عدد من اساتذة كلية الحقوق من بينهم الاستاذ الدكتور حسام لطفى الذى كتب فى جريدة الاهرام اليومية بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٩٥ مقالا بعنوان « القانون المصرى للجات» والراى الثانى تتبناه بعض الجهات الحكومية لتزيح عن كاهلها عبء البحث حاليا فيما يصلح للتطبيق وما ينبغى اتخاذ ترتيبات له قبل تطبيقه من الاحكام التى سمحت فيها اتفاقيات الجات للبلاد النامية والاقل نموا باخذ مهلة لترتيب اوضاعها طبقا له فهذه الجهات الحكومية تتخفف من عبء الدراسة والبحث وترجئه الى المستقبل عندما تاتى مطالبة بالتطبيق من منظمة التجارة العالمية او من بعض الدول الاعضاء فيها .

والراى الاول هو الصواب ، وهو مايجب ان تسعى اليه الحكومة بالاتفوت فرص الفترات الانتقالية المقررة فى الاتفاقية خاصة فى مجال الملكية الفكرية ، والافان المنافسة الحادة القادمة سوف تجتاح الكثير من الاوضاع المحلية فى طريقها لصالح المنشآت الاجنبية المتحفزة للغزو الاقتصادى الذى فتحت به باب اتفاقيات الجات وبدلا من ان ندخل فيما بعد فى مشاورات مع المنظمة العالمية للتجارة واعضائها لتعليق بعض الالتزامات او التخفيف منها او اجراء تحكيم حول الخلافات التى يسببها ذلك . فان الفرصة فى ايدينا حاليا ، وليس العاقل من يستطيع ان يخرج من مشكلة اذا وقع فيها ، وانما العاقل هو من لايقع فى المشكلة اصلا

اما الراى الثانى فانه لايستند الى حجة منطقية او قانونية تبرر الاخذ به ذلك ان نفاذ المعاهدات الدولية تحكمه المادة ١٥١ من الدستور المصرى التى تقول

« رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان .

وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة اوا لتى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها وهذا النص الدستورى واضح كل الوضوح فهذه المعاهدات الدولية لها قوة القانون بعد الابرام والتصديق والنشر وقد تم ابرام معاهدات الجات والتصديق عليها ونشرها .

وقوة القانون المقصودة هنا هى نفاذها فى كل اقليم الدولة لاخارجها . وقد استوفت الاتفاقيات موافقة مجلس الشعب عليها واصبحت قانونا من قوانين الدولة ، بل هى قانون متميز من هذه القوانين لانه عند وجود تعارض بين قوانين محلية اخرى وبين الاتفاقيات الدولية التى اكتسبت قوة القانون ، فان الاتفاقيات والمعاهدات تحتل المرتبة الاولى وتاتى القوانين المحلية الاخرى بعدها فى المرتبة الثانية ، فتسمو الالتزامات الدولية على اية اوضاع محلية تحميها قوانين داخلية اخرى فالمعاهدات والى جانبها القوانين الاخرى تبقى سارية جنبا الى جنب ومطبقة سويا مادام لا يوجد تعارض بينها فاذا برز هذا التعارض وجب تفضيل جانب المعاهدات لانها التزامات تجاه المجتمع الدولى . وليس هذا هو حكم القانون المصرى وحده بل هو الوضع العام فى مختلف دول العالم .واخذ الفترات الانتقالية والاستفادة منها ، قد يعنى اخذ نسخة من الوقت لدراسة التاثير المحتمل من تطبيق اتفاقيات الجات على المجتمع ، وقد يعنى اجراء تعديلات تشريعية فى بعض القوانين ، وقد يكون الهدف منه التدرج فى الانتقال من الاوضاع الاقتصادية المحمية الى الاوضاع الدولية المتمردة على الحماية الداخلية . وعدم اتخاذ ذلك الان او خلال الفترات الانتقالية التى تسمح بها الجات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

سيؤدى الى تحريك مسئولية الحكومة عن كل مخالفة لاتفاقيات الجات ، ويحق لكل طرف اجنبى ان يطالب بالتعويض عن الاضرار ، وان يطالب منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات على الحكومة لمخالفتها احكام الاتفاقيات ، وهذا يخالف مانهدف اليه جميعا من دفع المسيرة الى الامام لا الى الخلف .وهناك من احكام اتفاقيات الجات ماهو ملزم للدول الاعضاء لزاما يجعلها ترتبط بتطبيقه دون حاجة الى صدور تشريع اخر طالما ان التصديق والنشر قد تم فتنطبق تلقائيا على الوقائع التى تقع تحت نصوصها ، وهذه تأتى عادة فى نصوص الاتفاقيات بعبارة ان كل دولة عضو سوف تقوم بكذا وكذا وبالانجليزية تستخدم كلمة SHALL ومثل هذه النصوص يترتب على مخالفتها مسئولية دولية للدولة امام الدول الاخرى الاعضاء كما يترتب على المخالفة حق فى الحصول على تعويض عن الاضرار يطالب به من اصابه الضرر . ومن احكام الاتفاقيات مايترك للدولة حرية الاخذ بما جاء فى النص او عدم الاخذ به حسب تقديرها ومصالحها ، وتأتى صياغتها فى النصوص بلفظ الجواز اى بالانجليزية بكلمة MAY وفى هذه الحالة لايتعبر حكم الاتفاقية نافذا فى الدولة ومعدلا لما يخالفه من قوانينها الداخلية الا اذا صدر به تعديل تشريعى يجعله ملزما بدلا من كونه جوازيا وبناء على هذه التفرقة بين ماهو ملزم بذاته من احكام المعاهدات ، ومايحتاج الى الاخذ به بصفة إلزامة بعد ان كان جوازيا ، يمكن للحكومة النظر فيما ينبغى اتخاذه فى المرحلة القصيرة القادمة قبل ان تفوت فرصة الفترات الانتقالية .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٥

أزمة السينما في مصر حيال دور الدولة، وصعود الاصولية، وانتشار الاستهلاك، وتدويل المعلومات والاتصالات:

خطابات تتنافس في صناعة الأساطير والاحلام الجميلة!

نبيل عبد الفتاح*

■ تواجه صناعة السينما المصرية، والجماعة السينمائية، ازمة طاحنة تمس شروطها الاقتصادية، والقانونية، والقيمية، والسياسية، كما تطال الفن معاً. فمن ناحية هناك ازمة هيكلية تمس الصناعة على الصعيد الاقتصادي، وتقنيات الفن ذاته، وعمليات التسويق، وضيق السوق، في ظل متغيرات كبرى تفرضها ثورتا المرئيات والمعلومات.

ولكن اخطر ما في هذه الازمة، الخطابات المختلفة المتصارعة على ساحتها في مصر، بهدف تحديد وتوصيف وتحليل عواملها وابعادها ومساراتها المختلفة. ومنذ صرخة نقابة المهن السينمائية في مهرجان القاهرة السينمائي الماضي، وتشكيل لجنة الخمسين من كبار السينمائيين والمفكرين والمثقفين المصريين، عقدت اكثر من ندوة وورشة عمل. ومع ذلك لا تزال الأزمة تزداد تفاقماً، والانتاج لا يتحرك خطوة الى الامام، ومازالت الخطابات المتصارعة تعيد انتاج ذاتها على ساحة الحوار العام في مصر. والأخطر هو لا مبالاة الجميع بالازمة التي تمر بها السينما المصرية.

ان تحديد معنى الازمة امر من الاهمية بمكان، لان هناك توصيفات متعددة للازمة يطرحها صناع السينما، ممثلين، ومخرجين، ومنتجين، وفناني مونتاج وديكور، وصوت... وكل تحديد للازمة ينطوي على رؤية، ومنها ما يبدو واضحا حينا ومضمراً حينا آخر، ايا كانت مفردات صياغة الخطابات المختلفة حول الازمة.

ولابد في البداية ان نفكك الخطابات المختلفة المتصارعة او المتنافسة حول ازمة السينما.

فثمة اولا خطاب البداهة، ونعني به ان مشكلات السينما معروفة: نقص في التمويل وإحجام عن الانتاج، الاستديوهات، والضرائب والرسوم، قلة دور العرض، موقف وزارة الثقافة ووزارة الاعلام وجهاز التلفزيون... وهذا الخطاب يعامل التشخيصات السائدة، وكأنها معروفة سلفاً، ويقدم قائمة حلول تبدو وكأنها سحرية. وخطاب البداهة غامض، وهش، وينطوي على عمومية، وهو على بساطته لا يقدم، ولا يؤخر شانه شان ثقافة البداهة التي اغتالت العقل المصري، والابداع الثقافي في بلادنا.

وثمة خطاب آخر يقترب قليلاً من خطاب البداهة، ولكنه اكثر معرفة بمصالحه وموقعه من الازمة - وايضا بقوته، وهو خطاب المنتجين. ويقوم على رؤية مالية ومحاسبية، وليست اقتصادية بالمعنى السياسي. ويركز هذا الخطاب في تحديده للازمة على عناصرها المالية، من ارتفاع التكلفة الانتاجية للصناعة، وحدودية الربحية. وهنا تذكر قائمة كاملة من الرسوم والضرائب المفروضة على انتاج الفليم، ومشاكل نقص دور العرض وارتفاع كلفة الاعلان المرئي عن الفيلم، ورخص ثمن شراء التفزيون للفيلم المصري.

وهذا الخطاب المالي يسيطر على كل المحافل التي ناقشت الازمة، لاسباب عدة اولها: قوة صناع هذا الخطاب في الحقل السينمائي وقدرتهم على بلورة خطابهم ومصالحهم، وذلك أمر لا غبار حوله.

ثانيها: ان تدهور كم الانتاج السنوي يجعل الأزمة تمس فئات عدة من العاملين في الصناعة. ومن ثم فالحاجة الى تنشيط الدائرة الانتاجية يقتضي تبني هذا الخطاب حتى يمكن أن يجد مئات العاملين فرصاً للعمل.

ثالثها: ان الخطاب المالي يستمد قوته من السياق الذي يطرح فيه، ومن البيئة الاقتصادية التي يسيطر عليها خطاب الخصخصة، وسطوة رجال الأعمال، وانسحاب الدولة من قطاعات عدة، وعلى راسها الثقافة، وتركّزها في القطاع الاعلامي. ومن ناحية اخرى تبدو النزعة للمصالحة بين رجال الانتاج ورجال الابداع للوصول الى حلول سريعة وعاجلة، عاملاً موثراً على سيادة الخطاب المالي حول ازمة السينما.

فالجوانب المالية والانتاجية هي احد اعصاب الصناعة، ولكن الابداع الفني، في كل عناصره ومكوناته وفاعليته، يمثل الاعصاب الحية للفن والصناعة معاً، ولا يجوز في أي توصيف وتشخيص للصناعة والفن، إغفاله، اوتهميشه. في الوقت ذاته فإن اية رؤية الى الأزمة تهمّش وزن الأبعاد الابداعية والجمالية والثقافية تقع في خطر قاتل، لأن تهميش المكون الابداعي والفني في الأزمة، يؤدي الى نتائج خطرة في التعاطي معها.

وهناك الخطاب النقابي، وهو خطاب ينزع نحو محاولة للانقاذ حتى لا تتعثر عملية بناء وتاسيس تقاليد نقابية، وهو في مسعاه يحاول أن يقيم مصالحات مع الخطاب المالي، وصناعته. وهو خطاب يتسم بالرصانة، والسلوك النقابي المتدرج والمرن. ويستمد قوته من عناصر محدودة لديها من الوعي بالأزمة وبعض ابعادها ما يجعلها تتحرك بحثاً عن حل سريع، وعبر طرق جميع الأبواب بالحسنى والحوار.

والخطاب النقابي لديه ازماته، فهو لا يزال تعبيرا عن وعي وحركة قلة من السينمائيين - من مختلف الاجيال - وليس تعبيراً عن حركة قاعدة واسعة من العاملين في فن وصناعة السينما. ومن ناحية أخرى، فهو يتحرك بعيداً عن تقاليد نقابية ومهنية راسخة، بل في ظل غياب لهذه التقاليد، ويحاول ان يجعل من حركته على مسرح الازمة بداية لتكوينها وصياغتها.

والخطاب الآخر هو الخطاب الثقافي حول الأزمة، وهو اضعف الاصوات كلها من زاوية نبرة الخطاب، ناهيك عن انه تعبير عن قلة محددة، ترى في الفن السابع احد أبرز مكونات الثقافة والابداع الوطني المصري. وهذا الخطاب يحاول التركيز على المكونات الابداعية والفنية للأزمة، ويربط بين الأزمة - كصناعة وفن - وبين ازمة الثقافة والعقل المصري والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من انه اكثر الخطابات شمولية في النظر الى الأزمة، إلا انه ينطوي على ثغرات بنائية في تكوينه:

اولها: أنه يعكس نمطا من انماط المناهج والرؤى الشمولية التي تحيل الأزمات كلها الى عوامل كلية. ومن ثم فهو تشخيص صالح لكل الازمات ايا كان حقلها سياسيا، فنيا، ابداعيا، اقتصاديا، اجتماعيا.

ثانيها: ان هذا الخطاب بلغته، وعناصره التكوينية تصنعه قلة وتستهلكه قلة.

ثالثها: انه يواجه دوما بالسخرية واللا مبالاة من قبل قطاعات في الصفوة السياسية، ومن العاملين في المهنة والصناعة والفن السينمائي، وذلك لاسباب تتعلق بأزمات نوعية خاصة وبثقافة العاملين في الحقل السينمائي، والاعلامي حول الفن السابع. ان الخطاب الثقافي يصور دوما، وكأنه مثال ومفارق للواقع، وحينا آخر كمصدر لإثارة الإضطراب، والفوضى، والاثارة ذاتها.

وهذا الخطاب - شأن الخطابات الأخرى السابقة - يشخص الأزمة ومكوناتها، وكأن متغيراتها داخلية محضة، او اقليمية خاصة بالسوق الاقليمية للفيلم والثقافة المصرية، وربما ذهب في تشخيص وتحليل الانعكاسات التي للمتغيرات الدولية، والاقليمية، على صناعة وانتاج وابداع الفن السينمائي المصري.

وفي تقديري أن منهج التحليل الثقافي لا يزال صالحاً في تحليل مكونات الأزمة، وذلك اذا ما حاولنا ان نجعله منهجاً تركيبياً، وخلاقاً، يتغذى من موارد المناهج الأخرى ولكن يضعها في إطار الوزن النسبي لكل متغير في صيرورة الازمة، التي لا تزال تراوح مكانها في اللحظة الراهنة، على الرغم من صراخ الجماعة السينمائية والثقافية حول ضرورة انقاذ صناعة السينما المصرية، التي تعاني من وهن شديد، وتواجه ضروبا من لامبالاة الاجهزة الرسمية وضغوط القوى المحافظة ذات الاتجاه الاصولي المتشدد.

الأبعاد المختلفة:

في بداية المئوية الأولى للفن السابع، لم يكن هناك منافس للفيلم، وللغة الصورة والحركة والموسيقى والاداء التمثيلي والاخراجي والتقني، سوى المسرح. ولكن سرعان، ما شكل الفيلم، ومفرداته، وطقس «الفرجة» في القاعات الفضية، تقليداً خاصاً وفريداً في العالم كله، ومن هنا تشكل الموقع البارز للفن السابع في خريطة انتاج وابداع واستهلاك الثقافة كافة، ومن حيث الدور والنفوذ والتأثير في مخيلات البشر ووجدانهم ووعيهم. ولكن هذا الموقع تعرض لمنافسة ضارية بعد ظهور جهاز التلفزيون كمنافس لفن السينما وصناعتها على ارضية الاستحواذ على بصر ووجدان وتركيز المتلقي.

ومع ازدياد قنوات التلفزيون وتطور اساليبه وفنونه، ساد نمط من الثقافة التلفزيونية الاستهلاكية توازت وتكاملت مع سيطرة ثقافة الاستهلاك وانماطه، في المجتمع الاستهلاكي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وعندئذ ادى تطور المجتمعات الصناعية والرأسمالية الغربية تحديداً الى بروز مجتمع الاستعراض الاستهلاكي أو مجتمع الفرجة. وقد ترتبت على هذا الوضع سيطرة ثقافية تلفزيونية استهلاكية سريعة، تجاوزت صناعة السينما ودخول التلفزيون كمنتج بارز للأفلام تلفزيونية وكمستهلك للانتاج السينمائي، والدرامي، والاخباري، فضلاً عن سيطرة التلفزيون على مئات الملايين يوميا، بعد انقضاء اوقات العمل.

هكذا ظهر الدور البارز لثقافة الاعلام والاتصال التلفزيوني في تشكيل واعادة انتاج المجتمع الاستهلاكي والجماهيري الحديث، وذلك كاحد ابرز انظمة السيطرة في المجتمعات الرأسمالية والمتقدمة.

وتأثرت السينما بهذه الادوار الجديدة للتلفزيون من حيث التأثير على نمط الانتاج السينمائي وتناقص عدد المستهلكين لهذا الانتاج، والنزوع الى الانتاج الكبير الذي لا يستطيع التلفزيون ان يجاري السينما فيه، وهنا يمكن ملاحظة حالة السينما الاميركية.

وفي هذا السياق دخلت متغيرات جديدة تشكل تحديا ضخماً لصناعة وفنون السينما خلال السنوات القليلة الماضية، وهي التي سوف تشكل عالمنا كله خلال السنوات المقبلة، وتتمثل هذه المتغيرات في ما يلي:

١ - البث المباشر عبر الاقمار الاصطناعية بطول الدنيا وعرضها. وخلال السنوات القادمة سوف تنتشر اجهزة الاستقبال داخل جهاز التلفزيون دون الحاجة لتجهيزات ارضية او هوائية، بحيث يستقبل كل بيت سواء في حوض السفانا او الامازون او صعيد مصر، مئات بل آلاف الرسائل الاعلامية من جميع انحاء الدنيا.

٢ - نشوء سلطة المعلوماتية وتزاوجها مع ثورة الاتصالات، ويمكن الآن استهلاك الشرائط والبرامج عبر الديسكات ويمكن لهذا الاستهلاك أن يمتد عابرا القارات عبر طريق المعلومات السريع.

٣ - استقطاب القنوات الفضائية للعاملين في صناعة وفن السينما، الى دائرة العمل التلفزيوني ذي الصبغة

المحروسة

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٥

الاعلامية.

٤ - ستزداد خطورة هذا التنافس لا سيما في ظل محاولة النخبة الاعلامية الحكومية في مصر السيطرة على الثقافة بكل فروعها، وتحويلها الى اعلام في ظل تقاليد إعلامية سلطوية ترتكز على مفاهم التعبئة السياسية والاجتماعية. وسوف تزداد خطورة هذا الارث في السنوات المقبلة، خاصة في ظل غياب تقاليد اعلامية تحترم قيمة التعددية، والتسامح، والحوار مع الاراء المغايرة.

ومازالت الازمة قابلة للمزيد من التفاقم ببروز عدة متغيرات واشكاليات جديدة في مصر والمنطقة.

اولها: تاكل الدور الاقليمي المصري، لا سيما في ظل ادوار جديدة في المنطقة لاسرائيل ودول الجوار الجغرافي الاقليمي كتركيا وايران.

ثانيها: تاكل الدور الثقافي المصري وخاصة في ظل تكالب ازمات الصحافة والكتاب والسينما.

ثالثها: ظهور القنوات الفضائية العربية، واستعابها لبعض العاملين في السينما المصرية، لا سيما الممثلين والمخرجين، حيث اصبح الممثل يلعب دور تقدم البرامج المرئية، والمخرج يقوم بإخراج الاعمال الدرامية والمسلسلات التلفزيونية.

رابعها: تزايد النزعة المتشددة التي تؤثر على فئات اجتماعية اساسية كانت سندا ونصيرا للثقافة المرئية وللفنون والسينما تحديدا، وهي الفئات الوسطى وبعض اوساط القضاء والاجهزة الرقابية. ولعل اخطر مظاهر سيادة هذه النزعة حرائق نوادي الفيديو الشهيرة، اي الانتقال الى مجال توظيف العنف في مواجهة فن السينما.

خامسها: مزايدة السلطات الاعلامية الرسمية في التلفزيون والرقابة ووزارة الثقافة في النزعة المتشددة، من خلال تزايد مساحات الرقابة على السينما والمصنفات الفنية وذلك كجزء من الصراع الاعلامي بين الدولة والقوى الاصولية والراديكالية في مصر.

مصادر ازمة السينما:

السؤال الذي يطرحه الجميع الآن ولا تزال اجاباته غير مكتملة، هو من اين جاءت الازمة، ما هي عواملها الاساسية وما هو مسارها؟

هل هي ازمة ادراك لدى النخب السياسية والثقافية والسينمائية في مصر؟

هل هي منافسة بين السينما والاعلام؟

هل هي السياسة الثقافية الاستعراضية السائدة في مصر؟

هل هو تناقص دور العرض، وما علاقة ذلك بمناطق انتشار العنف في صعيد مصر؟

هل هي الرقابة على السينما؟

اسئلة تتناسل من اسئلة على نحو يعيدنا للمصادر الاساسية لازمة السينما المصرية، ولعل المصدر الاول هو ادراك النخبة السياسية لصناعة السينما وفنونها، حيث نشهد منذ فترة ادراكا سلبيا لدى هذه النخبة بعضه ناتج عن سيادة قيمة تقليدية ومحافظة وبعضه الآخر مرجعه التغير في ثقافة رجال السياسة والحكم، وسيطرة ثقافة عملية وحس عملي ذرائعي لا يحفل بالثقافة والفكر والفنون ويراها تمثل مصانع لانتاج الغليان السياسي، والاجتماعي، والبلبلة الفكرية.

ومن ثم يسود النظر بشك، وريبة الى المثقفين والفنانين والعاملين في السينما، ولعل هذه النظرة تتكامل مع النزعة الاصولية المتشددة والاتجاهات المحافظة في المجتمع، وتتزامن مع غلبة الرؤى الامنية في التعامل مع الفنانين والمثقفين عموما عدا هؤلاء الذين يتعاملون بالهجاء الاعلامي والدرامي مع الجماعات الاسلامية وبشروط جهاز الاعلام الرسمي ورؤيته السطحية. ويظهر ذلك في تصوير الاجهزة الرسمية للممثلين والممثلات على انهم عناصر نشطة في تعاطي وترويج المواد المخدرة وتجارتها، او العمل كسرائر في سوق الرقيق الابيض. ومثل هذه القضايا والتركيز الاعلامي الفج عليها ادى الى وجود صورة سلبية امام فئات اجتماعية واسعة اثرت في مكانة الفنان والفنون والسينما على وجه التحديد.

ويقترن بذلك ادراك لاهمية الاعلام وسطوته عبر جهاز التلفزيون. ومن اجله ترصد الميزانيات الضخمة باعتباره اداة سيطرة على العقول والمشاعر والوجدان الجماعي للمصريين.

وفي هذا السياق تقتصر السياسة الثقافية الرسمية على تشجيع ودعم ومساندة ثقافة استعراضية تنفق ببذخ شديد على المهرجانات الرسمية وعلى الاداء الاستعراضي، وهي سياسة هدفها اشاعة ايحاء بأن هناك انتاجا واداء ثقافياً، في حين ان هدفها الخدمة المباشرة لنخبة الحكم وبعض الانشطة الاخرى التي تستهدف فئات محددة في العاصمة من نخبة تستهلك بعض الفنون فقط بينما تستبعد من نطاقها اوسع الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى على اختلافها، وهي الفئات التي كانت تستهلك الثقافة المدنية لعقود عدة منذ مطلع عملية بناء الدولة الحديثة في مصر.

ويرتبط بذلك ايضا فهم معين للخصخصة والاصلاح الاقتصادي قوامه اعتبار الفنون جزءا من التجارة في اكثر معانيها سطحية وابتذالا، وان ذلك يقتضي ابتعاد الدولة عن مجال دعم السينما والفنون والثقافة، وهي رؤية تعكس بعضا من ملامح الصور الشعبية النمطية حول مفهوم التجارة والربح الذي تتبناه النخبة كجزء لا يتجزا من تكوين العقل السياسي.

ولا ننسى تاثير سيادة مفهوم الدولة الجبائية على الجهاز الضريبي، ومن ثم تزايد الرسوم من خلال القرار الوزاري ٣٤٧ لسنة ١٩٩٣، حيث ارتفعت هذه الرسوم على الفيلم المصري لتصل الى ٤٠٠٠ جنيه وهو ما يمثل عبئا على المنتجين. ومن ذلك ايضا القرار ١١٣ لسنة ١٩٩٣ بشان الرسوم الخاصة بمزاولة نشاط المصنفات السمعية والسمعية البصرية بفرض رسوم ترخيص طبقا لنوع النشاط، وذلك على كل من انشطة الانتاج والتداول والنسخ والتصدير والعرض والتسجيل الصوتي.

ويمكننا ان نرصد ايضا ظاهرة تناقص دور العرض في مصر. وبمراجعة البيان التفصيلي لدور العرض السينمائي في الجمهورية، كما رصدتها غرفة صناعة السينما يتضح ان عددها انخفض من ٤٠٠ في نهاية السبعينات الى ١٤١ فقط (١١٠ قطاع خاص و٣١ قطاع عام)، وان هناك ٢١٣ دار عرض مغلقة.

ومن الشيق ان نلاحظ العلاقة بين عدد دور العرض وطريقة انتشار بؤر العنف السياسي في صعيد مصر. ففي محافظة المنيا هناك ٦ دور عرض قطاع خاص ولا توجد دار عرض واحدة قطاع عام.

وفي محافظة سوهاج يوجد ٢ دورا عرض قطاع خاص ودار عرض قطاع عام ودار عرض واحدة مغلقة.

وفي كل من قنا واسيوط ٤ دور عرض قطاع خاص ولا يوجد دور عرض قطاع عام، فيما هناك ٣ دور مغلقة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٥

ويعكس ذلك لا مبالاة الدولة بايجاد اليات جذب للطاقة الاجتماعية العنيفة عبر سياسة ثقافية وجمالية تستوعب هذه الطاقة التي تنحدر نحو العنف السياسي.

وهناك اخيرا ازمات نوعية اخرى تتمثل في الفجوة بين التقنية المتطورة للسينما وبين تكيف العاملين والفنيين معها، ناهيك عن ازمة ثقافة الممثل والمخرج والفن والفجوة بين موروث الثقافة السينمائية والمهنية المحلية وثقافة الممثل في العالم المتقدم.

كما يلعب المحور الفني ومفهوم النجم وترويجه دورا سلبيا في تطوير ثقافة سينمائية مصرية متطورة ومواكبة للثقافة السينمائية العالمية، خاصة وان عدد النقاد في مصر محدود.

وهكذا فإن وضع الابعاد المتعددة للازمة بحسبانها ازمة هيكلية في الاساس، هو الشرط الاساسي لصياغة سيناريوهات الحلول، بحيث تستجيب لرؤى بعيدة المدى وشاملة ومركبة، وفي الوقت ذاته مرنة في وضع الاولويات بشكل يلبي التوازن بين مصالح الاطراف المتعددة، ويتيح الحوار مع العناصر المتميزة للنخبة الثقافية والسياسية في البلاد.

---

* رئيس «وحدة البحوث الاجتماعية والقانونية» في «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» - «الاهرام».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى "الغات"

□ بيروت - «الحياة»:

■ عقد في قصر بسترس امس اجتماع وزاري موسع لدرس انضمام لبنان الى الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات»، شارك فيه وزراء: الخارجية فارس بويز، الشؤون المالية فؤاد السنيورة، الاقتصاد والتجارة ياسين جابر، الزراعة شوقي فاخوري، الصناعة والنفط شاهي برصوميان، نائب رئيس مجلس الانماء والاعمار بطرس لبكي والامين العام للمجلس نهاد بارودي، مستشار وزير المال باسم فليحان، مدير مكتب الوزير بويز السفير ملحم مستو والمستشار جان دانيال عن الشؤون العربية.

بعد الاجتماع، قال الوزير بويز «ان البحث تناول المواضيع المتعلقة بدخول لبنان الى اتفاق (الغات) واتفاق الشراكة اللبنانية - الاوروبية، تحت مظلة مؤتمر برشلونة الذي سينعقد في نهاية هذا الشهر. وتم تشخيص واضح من قبل كل وزير للمكاسب والسلبيات التي قد يتعرض لها. واتفق على ضرورة تسمية منظمة او مكتب استشاري تنسيقي متخصص في الشؤون الاقتصادية العالمية لمواكبة عملية التفاوض التي ستستغرق بضعة اشهر بغية التوصل الى اتفاق شراكة مع الدول الاوروبية».

واضاف «هناك الية عمل اتفق عليها وستنشأ في كل وزارة غرفة عمليات يترأسها الوزير وتضم بعض مستشاريه المتخصصين وبعض الموظفين اضافة الى بعض المستشارين من القطاع الجامعي او من القطاع الخاص. وهذه الغرفة ستضع في كل وزارة التقويم اللازم لجمعه من ضمن طرح وطني كامل سيعرض في المفاوضات التي ستحصل. وبمعنى اخر، باشرت وزارة الخارجية هذه المفاوضات على المستوى السياسي العام وستنتقل ربما الى موضوع الصناعة وإلى موضوع الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها وفي كل مرحلة ستكون هناك الية خاصة لمواكبتها».



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

صناعة الدواء.. واتفاقية الجات

عن التكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات وأثرها على الصناعات الدوائية العربية وتوفير الدواء.. كان بحث الدكتور مصطفى إبراهيم رئيس نادى صيادلة مصر.. حيث قال إن الربع الأخير من القرن العشرين شهد: -

أولا: التقدم التقنى والتكنولوجى فى مجال الصناعات الدوائية.

- ثانيا: قيام تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمى للتعاون فى كافة الأنشطة ومنها الصناعات الدوائية مثال:

١) السوق الأوروبية المشتركة.
٢) تكتل جنوب شرق آسيا.
٣) التكتل الأمريكى الكندى المكسيكى.
٤) تكتل دول أمريكا اللاتينية.
٥) تكتل دول شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وغيرها من التكتلات.

- ثالثا: قيام الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بإنتاج وتسويق الدواء بمعنى أن يتم دمج عدة شركات من جنسيات مختلفة مع بعضها البعض، وأخيرا جاءت اتفاقية التجارة العالمية (الجات) التى جاء من بين بنودها أن الصناعة الدوائية تخضع لبنود حماية الملكية الفكرية التى تشمل - بخلاف الأعمال الفكرية والأدبية - الاختراعات والابتكارات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها، على أن يتم احتكار هذه الملكية الفكرية ومجهودات أصحابها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاما، كما أن اتفاقية الجات تمثل تحديا للصناعة الدوائية العربية، حيث شملت - بخلاف صناعة المواد الفعالة - حماية المنتج النهائى، وعليه وضعت قيود على التصنيع بنظام الاتفاقيات (UNDER LICENSE) وقد منحت الاتفاقية فترة سماح مابين خمس إلى عشر سنوات تحدد بناء على متوسط دخل الفرد السنوى، وذلك لإتاحة الفرص للدول بمواءمة ظروفها خلال تلك الفترة، ويهمنا فى هذا المقام الصناعات الدوائية العربية وتوفير الدواء للمواطن العربى بيسر وبسعر مناسب، حيث أنه معروف أن المصانع العربية الموجودة حاليا تغطى حوالى ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كأشكال صيدلية وما لايزيد على ١٠٪ من الخامات الدوائية التى تستورد أغلبها من الخارج وأن تأثير الجات سيتم من خلال:

أ) ضرورة الالتزام بالمواصفات المحددة عالميا للأدوية.
ب) الأسواق المفتوحة وعدم حماية الإنتاج المحلى.
ج) حماية حقوق الملكية الفكرية.

بمعنى أن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحا فقط من المنتجات الدوائية المطابقة للمواصفات العالمية، وأن تكون المنافسة مفتوحة للجميع، وتمنع السياسات التفضيلية أو العلاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية، كما يمنع - طبقا لنصوص اتفاقية الجات - تقليد أو إنتاج أى دواء جديد إلا بعد مضى عشرين عاما تطبيقا لمبدأ حقوق الملكية، وقد تكون حقوق الملكية فى شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو معدلة لتطبيق طرق تصنيع أكثر تقدما أو اختراع تقنية جديدة أو تقنيات علمية وليس أمام الدول العربية - أمام هذا التحدى، خاصة بعد تطبيق سياسة الأسواق المفتوحة وحماية الملكية الفكرية وعدم تطبيق نظم الحماية المحلية - سوى البدء فورا من الآن وقبل فوات فترة السماح، وذلك بالعمل على المستوى العربى بوضع استراتيجية علمية وعملية دوائية بعيدة عن الشعارات ومن أجل صالح المواطن العربى فى جميع أنحاء الوطن العربى الكبير فى تخطيط أنشطة بحوث وتطوير وتصنيع الدواء وتحديث اقتصادياته واستيعاب التقنية الحديثة فى صناعة الدواء، خاصة صناعة الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية وتطوير البحوث الدوائية وربط مراكز البحث العلمى للجامعات العربية والمراكز المتخصصة بالصناعة الدوائية العربية واستغلال الطاقات الطبيعية المنتشرة فى أنحاء الدول العربية من نباتات طبية ومواد أولية ومن مشتقات البترول للاستفادة من الصناعة الدوائية.

كما نادى بضرورة إنشاء شركات متعددة الجنسيات من الدول العربية لصناعة الأدوية، خاصة فى الصناعات الدوائية الثقيلة.

وأخيرا وليس آخرا، هناك دراسات وتوصيات عديدة فى هذا المجال صدرت عن كل التجمعات التى تهتم بالصناعة الدوائية مثل:

(١) اللجنة الدائمة للدواء العربى المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.
(٢) الاتحادات الطبية وعلى رأسها اتحاد الصيادلة العرب.
(٣) الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية.
(٤) شركة اكديما بشقيها بمصر والأردن.

واقترح أن يتم تجميع تلك الدراسات والتوصيات وعمل خطة موحدة خلال الفترة الانتقالية القادمة وقبل تطبيق اتفاقية الجات وذلك بهدف:

(١) أن تكون هناك صناعة دوائية عربية قوية مع وجود المنافسة المتوقعة.
(٢) أن يحصل المواطن العربى على الدواء بيسر وسهولة وبسعر مناسب.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

في ظل الجات:

صناعة النسيج.. من ينقذها؟

محمد فتحي البديوي

لم يدر بخلد الاقتصادي العظيم طلعت حرب منشيء قلعة صناعة المنسوجات في مصر ما يدور حاليا في هذه الصناعة من كساد وتعثر.. ولعلنا ونحن على أبواب عصر الجات خلال عقد قادم ستزول كافة الحواجز امام الانتاج المستورد من أوروبا وامريكا وشرق اسيا.. وهو الانتاج الذي يتميز بالجودة العالية والسعر المنافس.. ولنا أن نتساءل عن أسباب هذا التعثر ووسائل علاجه ونورد فيمايلي أهم أسباب تعثر صناعة النسيج في مصر:

● نقص الغزول كنتيجة طبيعية لتقلص انتاج محصول القطن الذي كان يعد محصول التصدير التقليدي الأول في مصر لسنوات طوال

● تقادم الآت الانتاج دون وجود برامج متطورة للتجديد والاحلال

● تخارج الغالبية من العمالة الماهرة بسبب التقاعد او الوفاة دون أن يتم تعويضها بذات النوعية العاشقة للعمل والمتفانية في ادائه.

● غياب البرامج التدريبية الجادة التي تتمشى مع التطور التكنولوجي المستمر في الصناعة.

● تخلف نظم الرقابة على الجودة عن اللحاق بالمستويات العالمية المطلوبة نتيجة لعدم فهم او تفهم لدور هذه الوظيفة الهام لهذا النوع من الصناعة.

● عدم مسايرة نشاط التجهيز والصباغة لاحدث التطورات من نواحي التصميم والتنفيذ والتشطيب بالشكل الذي يظهر المنتج النهائي مميزا عن غيره من الانتاج المشابه.

● تعرض الكثير من الشركات لخسائر فادحة كنتيجة لعدم استطاعتها منافسة المنتج الأجنبي جودة وسعرا خاصة اذا علمنا بأن هذا المنتج يصل الينا مهربا عن طريق المنافذ البرية ، ودون أن تبذل الجهات الرقابية اية جهود للحد من هذا النزيف الذي اصاب صناعة النسيج المصرية في مقتل

ونتيجة لكل ما سبق فقد تعرضت قلعة صناعة النسيج في المحلة الكبرى بجانب مصانع القطاع الخاص للكثير من العثرات منها تراكم المديونية لدى البنوك وهجرة العمالة المدربة بجانب وجود نسبة كبيرة من الانتاج المعيب.. ومما اثر بشكل تلقائي على اداء الكثير من مصانع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة فأشهر البعض افلاسه وغير الآخر نشاطه امام عجز السيولة وتعامل التجار مع هذه المصانع بالأجل مقابل كمبيالات اغلبها مجاملة في سوق اتسم بالكساد وسيطر عليه التجار على حساب الصناع

واستطرادا للقول بأن امامنا فرصة لتعديل اوضاعنا من أجل الأستعداد لمواجهة الجات GATT خلال عقد قادم، فانه من خلال المعايشة العملية للكاتب في مشاكل هذه الصناعة والتي ترتبط بها صناعة اخرى لاتقل وزنا او أهمية وهي صناعة الملابس الجاهزة التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على عوائد تصدير تساهم في

تخفيض عجز الميزان التجاري.
ومن هذا المنطلق فان علاج هذا الخلل يحتاج لتضافر جهود اطراف عديدة منها القطاع الخاص - صاحب الدور الأساسي - واجهزة الدولة ممثلة في وزارات المالية والاقتصاد والزراعة والتجارة الداخلية
وفيما يلي أهم المقترحات التي نراها - من وجهة نظرنا - ضرورية للنهوض بهذه الصناعة الحيوية

اصلاحات داخلية:

١ - توفير الغزول بالجودة والسعر المناسبين.
٢- اعادة النظر في التركيب المحصولي بحيث يرجع للقطن اهميته التاريخية كمحصول رئيسي تعتمد عليه صناعتي النسيج والملابس الجاهزة.
٣ - اقامة صناعة للخيوط النايلون والبوليستر عالية الجودة للاحلال محل الواردات كخامات اساسية تعتمد عليها صناعة النسيج من الألياف الصناعية مثل الستائر وأقمشة الراشيل والبرلون والبروش والليكرا.
٤- اقامة مراكز تدريب اقليمية لتخريج العمالة الماهرة المتخصصة في جودة وتعظيم الانتاج
٥- اعادة النظر في نسبة البند الجمركي المفروض على الغزول المستوردة وكذا ضريبة المبيعات بهدف تخفيض تكلفة الخامات المكونة للمنتج النهائي.
٦- القيام بتبني سياسة شاملة للاحلال والتجديد يكون الأساس فيها العمل على احلال الالات الحديثة التي تدار اليكترونيا وتتميز بكثافة الانتاج وجودته محل الالات القديمة محدودة الامكانيات
٧ - العمل على تعديل الهياكل المالية لشركات قطاع الأعمال عن طريق سداد مديونياتها لدى البنوك الدائنة مع وضع خطة مناسبة للتخلص من المخزون السلعي الراكد
٨ - دعم التخصصات العلمية في مجالات الانتاج والتصميم والتجهيز والصباغة بكليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة والهندسة الكيميائية وذلك لتخريج عمالة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة.
٩- تأسيس الشركات التي تهتم ببحوث السوق وترويج المنتجات في الداخل والخارج بالشكل الذي يضمن فتح اسواق جديدة للمنتجات المصرية وفقا للمواصفات العالمية.

على المستوى الخارجي

أ- قيام الملحقين التجاريين بسفاراتنا الخارجية بدراسة الأسواق العالمية داخل النطاق الجغرافي لسفاراتهم من اجل التعرف على طبيعة الطلب على المنسوجات المصرية والمواصفات المطلوبة والسعر المقترح
ب - الاشتراك في المعارض العالمية الشهيرة لعرض المنسوجات المصرية أمام المستهلك الأجنبي بهدف تعريفه بالانتاج المصري على الطبيعة
ج - قيام الدولة باعفاء الصادرات من كافة الضرائب والرسوم لتحقيق عنصر المنافسة في السعر.
د - استخدام القطن المصري كعامل اساسي في النسيج من شأنه بأن يحول الطلب لصالح الصناعة المصرية لما يمتاز به قطننا من قوة شد بالاضافة لنعومة الملمس وكفاءة الاستخدام.
هـ - اعادة الفعالية لبورصة القطن وربطها ببورصة الخامات بلندن LONDON COMMOD IT Y MARKET من اجل تأكيد دور الذهب الابيض المصري في دعم الاقتصاد القومي كأفضل قطن طويل ومتوسط التيلة في العالم
و - تأسيس جمعية للتكلفة المعيارية وضبط الجودة تساهم فيها المصانع وشعبة النسيج باتحاد الغرف

المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

التجارية من اجل وضع الضوابط لتحديد التكلفة المعيارية للوحدة المنتجة من كل نوع بهدف منافسة المنتج المستورد وتشجيع التصدير
ز - مساهمة الجامعات ومراكز البحث العلمى لانتاج نسيج ضد الحرارة الشديدة والبرودة الشديدة على سبيل المثال ومثلما فعلت اليابان فى الستينات عند انتاجها نسيج مقاوم للاحتراق.
ح - السعى للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO - 9000 ستعدادا لخوض سباق التنافس من اجل فتح الأسواق الخارجية امام المنتج المصرى.

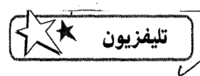
ومما سبق يتضح لنا بأن اى صناعة - مهما كانت - ليست عبارة عن الات او خامات او مبان او ايدى عاملة « مدربة وعادية» لتنتج منتجا نمطيا يستهلك المجتمع المحلى.. ولكن الموضوع ابعد واعمق من كل ذلك فالصناعة منظومة عشق بين الرجل والالة تخرج منها اعذب الالحان فى صورة منتج يعبر اولا عن شخصية العامل الذى انتجه « الاعتداد بالنفس دقة الاداء - الفن فى التشكيل من خلال ضبط الالة - اللمسة الجمالية فى التجهيز والتغليف» ثم نخرج من الخصوصية بعد ذلك الى العمومية، وهى أن العامل الذى ينتمى لمجتمع ما فانه يمثل هذا المجتمع تمثيلا صحيحا من خلال بصماته الواضحة على المنتج.. أو ما يسمى باهداء انتاج مجتمعه للمجتمعات الأخرى وكأنه يضع توقيعه عليه.

أين نحن من كل هذا؟ أهو التعليم أم التدريب أم الاسرة ام المجتمع ام كل هذا الخليط العجيب الذى لا يستطيع شخص او مؤسسة او دولة أن تبنيه فى فترة زمنية معينة.. انه تاريخ شعب وتراث أمة.. تلك هى المسألة.. ويا ليتنا نحاول أن نبدأ وباقى من الزمن ٩ سنوات و ٩ اشهر و ٩ ايام.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٥



أزمة بين غرفة صناعة السينما والتليفزيون المصرى

المنتجون المصريون يطلبون تعويضا 6 ملايين جنيه

□ القاهرة ـ ناصر حسين :

طلب المنتجون المصريون أعضاء غرفة صناعة السينما المصرية إقامة قضية تعويض على التليفزيون المصرى والقناة الفضائية الأوربيت يطالبون فيها بمبلغ 6 ملايين جنيه عن الأفلام التى عرضها خلال العام الماضى.

وقد حدد المنتجون عدد الافلام التى تم عرضها خلال العام الماضى دون الحصول على موافقتهم بعدد 300 فيلم مصرى حيث تم عرض هذه الافلام فى القناة الأولى والثانية المصرية والقناة الفضائية الأوربيت.

وكانت طلبات المنتجين محددة حيث طلبوا أن يدفع التليفزيون المصرى والأوربيت 20 الف جنيه قيمة كل فيلم تم عرضه خلال الفترة الماضية.

وجاء طلب المنتجين بعد أن تأكدوا أن القناة الفضائية الأوربيت تعرض الافلام المصرية التى اشتراها منهم التليفزيون المصرى لمدة 5 سنوات حسب التعاقد الذى تم بينه وبين القطاع الاقتصادى فى التليفزيون المصرى فى القناة الفضائية الأوربيت دون أن تحصل الاخيرة على حقوق عرض هذه الافلام حيث إن الاتفاق مقصور على العرض فى قنوات التليفزيون المصرى فقط دون غيرها بالاضافة إلى أن القناة الفضائية المصرية تقوم باتفاق مستقبل مع المنتجين المصريين لعرض افلامهم وباسعار مختلفة عن أسعار التليفزيون المصرى.

ولقد اتفق التليفزيون المصرى منذ أكثر من عام مع القناة الفضائية الأوربيت على أن تقوم الأخيرة بعرض البرامج والمسلسلات والافلام السينمائية التى تعرضها القناة الأولى والقناة الثانية فى التليفزيون المصرى نظير أن تدفع الأوربيت 80 مليون دولار للتليفزيون المصرى.

وكان المسئولون فى غرفة صناعة السينما قد طلبوا من التليفزيون المصرى استثناء الافلام المصرية من ذلك الاتفاق لأن التليفزيون المصرى اتفق مع أصحاب هذه الافلام على عرض الافلام التى يشتريها فى القنوات المصرية فقط دون غيرها كما أن المنتجين المصريين قد قاموا ببيع افلامهم لقنوات فضائية أخرى وتنازلوا عن حقوقها لمدة 5 سنوات والبعض تنازل لمدة 95 سنة، وكانت شروط القنوات الفضائية الاخرى عدم عرض الافلام فى قنوات فضائية لانهم اصبحوا اصحاب الحق الوحيد لعرض الافلام السينمائية فى أى قناة فضائية أو تليفزيونية كما ينص عقد الاتفاق الذى تم بين المنتجين وبين المسئولين عن القنوات الفضائية.

ورغم ان غرفة صناعة السينما المصرية حاولت مرارا وتكرارا تنبيه التليفزيون المصرى إلى الخطأ الذى وقع فيه الا أن المخالفة للاتفاق مازالت مستمرة وقد طلب المنتجون المصريون من غرفة صناعة السينما المصرية إقامة دعوى قضائية ضد التليفزيون المصرى الأوربيت على أن يتم دفع تعويض لهم عن الاضرار التى لحقت بهم.

ويحاول أمين بسيونى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع غرفة صناعة السينما المصرية ايجاد حلول للمشكلة قبل أن تأخذ الدعاوى القانونية مجراها الطبيعى، وإن كان المنتجون المصريون يصرون على إقامة دعوى التعويض.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١١/١٩٩٦م

التقرير الختامي للندوة وتوصياتها

شارك مائة من الخبراء والمشتغلين والمهتمين بصناعة الدواء في ندوة موسعة عقدها الأهرام يومى ٨ و٩ نوفمبر الحالى، واسهاما في تعميم الفائدة فلقد فتح أبوابها أمام الزملاء من مندوبى الصحف وشبكات الاذاعة والتليفزيون المحلية والعربية لتغطيتها ونقل أخبارها واجراء مقابلات مع المشتركين فيها وقد دارت مناقشات واسعة في الندوة عبر خمس جلسات عمل غير جلستى الافتتاح والختام وشهدها وشارك فيها وراس بعض جلساتها اثنان من الوزراء هما: الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة والدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة فضلا عن الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدكتور فاروق شقوير وكيل أول وزارة الاقتصاد ممثلا لوزيرها السيد محمود محمد محمود والدكتور احمد صفوت ممثلا للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية.

وقد انتهت «الندوة» إلى مجموعة مهمة من التوصيات اكدت على صدرها اهمية الدواء باعتباره سلعة استراتيجية متلازمة ومتلاصقة مع سلامة وصحة الانسان الامر الذى يجعل الدواء مرتبطا اشد الارتباط بالتنمية والتقدم وبالارقام فإن مصر تنتج سنويا - حسب آخر احصاء - ماقيمته ٢.٧ مليار جنيه تصدر منه بما لايزيد قيمته على ١٢٠ مليون جنيه بينما تستورد بما يقرب من مائتى مليون جنيه ذلك ان استهلاك الدواء يتزايد والانتاج المحلى يغطى مابين ٨٠ - ٨٥٪ منه واذا استدعينا الأرقام بالنسبة للأمة العربية فإننا نجد ان الاستهلاك العربى للدواء يصل إلى نحو ٣.٥ مليار دولار بينما لايصل حجم الانتاج العربى سوى لنحو ١.٣٣ مليار دولار - أى أقل من ثلث الاستهلاك.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير انتاج الدواء على مستوى مصر وايضا على المستوى العربى خاصة وقد دخلنا عصر الجات الذى تسقط معه الحدود والحواجز الجمركية ولاتصلح ولاتبقى معه سوى السلعة الاقوى والاكثر كفاءة وجودة.

واوصت «الندوة» بما يلى:

١ - أنه قد آن الأوان لكى ينظر صناع السياسة واصحاب القرار فى مجال الدواء فى الفوائد العديدة التى تعود على صناعة الدواء وعلى المستهلك بسبب التوسع فى استخدام الادوية ذات الاسماء الاصطلاحية Generic والاقلال التدريجى من الاعتماد على الادوية ذات الأسماء التجارية ومايرتبط بها من تكلفة باهظة.

٢ - أن هناك حاجة للتعرف على تفاصيل الشرعية الدولية الجديدة التى تتمثل فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية «الجات» وخاصة الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.. ومايؤثر فى صناعة وتجارة واستهلاك الدواء وذلك حتى يستنير القرار الوطنى بقراءة صحيحة ومتوازنة لتلك الشرعية.

٣ - انه قد بات واضحا اشد الوضوح الدور الحيوى الذى يمكن بل ينبغى ان تقوم به مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الوطنية فى مساندة صناعة الدواء ولأن هذا قد صار مطلبا ملحا اكثر من اى وقت مضى خاصة فى ضوء مايترتب على تطبيق اتفاقيات الجات فإن «الندوة» تدعو كلا الطرفين: اى مؤسسات البحث العلمى ومؤسسات صناعة الدواء للتعاون معا فى مجال انتاج وتطوير الدواء.

٤ - واتصالا بما سبق وللاهتمام بالبحث العلمى ترى «الندوة» ضرورة اصدار التشريعات التى تشجع الصناعة على الانفاق فى البحوث والتطوير وتوفير مزايا ضريبية للشركات التى تنفق فى هذا المجال الأمر الذى يؤدى إلى التنمية التكنولوجية كماتهيب بتعديل قانون الاستثمار للتفرقة بين الشركة «المقلدة» والشركة «المبتكرة»..

٥ - دعوة شركات الدواء للتعاون فى الانتاج والبحوث مع المنافسة فى الجودة.

٦ - تدعو «الندوة» إلى انشاء مركز تدريب قومى للصناعة الدوائية لتوفير الكوادر الفنية على كافة المستويات وتوجه «الندوة» هذه الدعوة إلى وزارة الصحة وإلى اتحاد منتجى الدواء.

٧ - تدعو «الندوة» إلى تنشيط مركز بحوث الدواء التابع لوزارة الصحة بما يتلاءم مع التطورات الجديدة والمتغيرات العلمية لخدمة مصانع وشركات الدواء.

٨ - تدعو الندوة إلى تطوير التعليم الصيدلى لمواكبة المستجدات الحديثة بما فى ذلك اقتصاديات الدواء والعلاج.

٩ - الدعوة إلى انشاء جمعية اهلية للدواء بهدف زيادة ثقة المستهلك



فى الدواء الوطنى وترشيد الاستهلاك ونشر اخلاقيات استعمال الدواء لدى الطبيب والمنتج والصيدلى والمستهلك واقامة الندوات والمؤتمرات وما إلى ذلك وتضم أطباء بشريين وصيادلة واعلاميين ومهتمن بالدواء وقد كلفت الندوة كلا من الدكتور فؤاد ثاقب والدكتور فيصل كامل والدكتور محمود غراب والدكتورة عائشة عبد المجيد لاجراء الاتصالات واعداد الترتيبات والاجراءات اللازمة لاشهار هذه الجمعية.

١٠ - مناشدة السيد وزير الصناعة بسرعة اصدار قرار انشاء غرفة للادوية تعمل فى نطاق اتحاد الصناعات وتضم شعبا لصناعات الخامات الدوائية «النباتية والكيماوية والجيلاتينية وغيرها» وللمستحضرات الصيدلية ولصناعة المستلزمات الطبية وللنباتات الطبية وللعطور ومستحضرات التجميل وللاغذية الطبية وللادوية البيطرية ولمصدرى الدواء.

١١ - اصدار دليل شامل لمنتجى ومصدرى ووكلاء الادوية وللدواء من الانتاج الوطنى وتكليف الأهرام. وكالة الأهرام للصحافة - للقيام بهذه المهمة وليصدر الدليل فى أسرع وقت.

١٢ - الدعوة إلى احياء وتنشيط السوق العربية المشتركة فى مجال الدواء والتعامل مع السوق الافريقية وفى هذا تدعو الندوة إلى عقد ندوة موسعة يشترك فيها الخبراء والمشتغلون بصناعة الدواء فى الأمة العربية كما يناشدون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمساعدة فى هذا وتبنى وضع استراتيجية عربية مشتركة لانتاج وتسويق الدواء العربى.

١٣ - الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربى واعتماده فى كل البلاد العربية من خلال تحديد مراكز معينة تعتبر المرجعية فى هذا فاذا تم تسجيل دواء فى احداها يعتمد فى سائر البلاد العربية.

١٤ - دعم مركز معلومات الدواء الحالى فى وزارة الصحة او انشاء مركز جديد يتضمن كل المعلومات اللازمة ومنها خريطة وبيانات توزيع الامراض جغرافيا واستهلاك الأدوية على المستوى الوطنى وعلى المستوى القومى وكافة المعلومات الاخرى ويكون مرتبطا بمراكز معلومات محلية و دولية.

١٥ - وضع سياسة قومية عربية للدواء ليتكامل انتاجه ويستثمر الامكانات الطبيعية - ومنها النباتات - وتتكامل أبحاثه ولتنسيق التسويق والتوزيع باعتبار ان الأمن الدوائى هو احد المحاور الأساسية لوثيقة الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ودعوة وزراء الصحة العرب لبحث هذا فى اجتماعهم القادم فى مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة

فى الجلسة الثانية للندوة التى رأسها بنفسه قال الدكتور مهندس إبراهيم فوزى وزير الصناعة: إن العالم كله مقبل على تغيرات سريعة جدا، ولابد ان نكون واقعيين بصورة شديدة فإن هذه التغيرات . وفى مقدمتها ما يترتب على اتفاقية الجات. ستؤثر علينا.. ومن هنا لابد من متابعة ما يحدث فى الدول الأخرى على ان تكون هناك خطط بديلة لمواجهة التغيرات المحتملة..

ويجب أن نسأل أنفسنا: لماذا تسبقنا دول أخرى فى صناعة الدواء؟

إننى أعتقد ان عندنا مشكلة أعمق من مشكلة البحث العلمى والتطوير والجات.. وأعنى بذلك ظروف النشأة التاريخية للشركات والمراحل التى مرت بها.. ويجب ان نتساءل: فى ظل المجتمع المصرى بما له وما عليه توجد بعض الشركات تحقق أرباحا كثيرة جدا.. فلماذا يحدث هذا للبعض بينما تخسر شركات أخرى؟

فى تصورى ان هذا هو المدخل.. وبمنتهى الصراحة فإننى لا أؤمن بالتمويل الحكومى للبحوث.. وانما ان تتولاه الشركات الانتاجية نفسها بحيث يكون لكل بحث «صاحب» مسئول عنه محتاج إليه ويتابعه..»

وطالب وزير الصناعة بوجوب تنسيق بين الأطباء وبين الشركات المنتجة لتحديد الأدوية المطلوبة اكثر من غيرها.. وطالب الشركات بان تركز على أنواع معينة من الدواء لتطويرها وانتاجها بكفاءة وتصديرها الى الأسواق الخارجية.

د. م. ابراهيم فوزى

وطالب الدكتور ابراهيم فوزى بان تدرس شركات الدواء بنفسها تاثيرات إتفاقية الجات وتحدد الموقف وما هو المطلوب فى الفترة القادمة.. وقال: لكن يجب ان نكون مستعدين لمواجهة تغيرات ربما يكون تاثيرها قاسيا فى بعض القطاعات.. فقضية الإندماج واردة، وقضية المشاركة مع شركات أجنبية واردة، وقضية التركيز فى قطاعات والانسحاب من قطاعات أخرى واردة، ويجب ضمان أسواق لمنتجاتنا تحقق فيها ميزة سعرية لمنافسة إنتاج الدول التكنولوجية.. وينبغى ان تقوم الشركات بنفسها بالبحث عن هذا فالإحساس يجب ان يخرج من داخل المواقع الإنتاجية سواء كان إحساسا بضرورة التسويق.. أو التطوير بالبحوث العلمية والتكنولوجية وترصد لذلك الميزانية الكافية.. وعلى رجال البحث العلمى الخروج" المواقع الانتاجية.



الجودة فى مواجهة الجات فى مؤتمر موسع الشهر المقبل

أصبحت الجودة الآن محط انظار العالم أجمع فهى الوجه الاخر للانتعاش الاقتصادى فلا ربحية ولا منافسة مالم تكن جودة المنتج على أعلى درجات الكفاءة من حيث الدقة فى التصنيع والشكل العام. الأمر الذى جعل دول العالم تتسابق الى تجويد وتحسين مواصفات منتجاتها وكأنها فى سباق مع الزمن للوصول الى الأفضل فى سبيل احتكار الأسواق العالمية.

وقد حققت دولا كثيرة مثل اليابان ودول النمور الأسيوية نجاحا اقتصاديا كبيرا بفضل اهتمامها بالجودة واعتبارها هدفا قوميا.

وقد جاءت اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات» لتزيد من أهمية الجودة فى ظل اعتبار السوق العالمية سوقا مفتوحة امام كافة المنتجات الأمر الذى يجعل من الجودة ضرورة لابد منها والا فلا تقوم قائمة لاى اقتصاد للدولة وستجد الدولة نفسها تحولت الى سوقا استهلاكية فقط دون أن تدرى ومايترتب على ذلك من دمار للاقتصاد الوطنى. وقد قامت مصر فى هذا المجال بالعديد من الخطوات فى طريقها الى تطبيق نظام الجودة الشاملة على كافة المنتجات وذلك من خلال عدة طرق بدأتها بادخال نظام الايزو الى بعض شركات قطاع الاعمال العام تمهيدا لتعميمها فى بقية الشركات كما قام العديد من أصحاب المؤسسات والمصانع من رجال الاعمال بتطبيق نظام الايزو ٩٠٠٠ ايمانا منهم بأهميته فى تحقيق الربحية التى يهدف اليها جميع المستثمرين من وراء مشروعاتهم وذلك فى الصناعات المعدنية وصناعة النسيج وغيرها من الصناعات المختلفة التى تجد قبولا فى الأسواق العالمية وفى هذا الاطار يعقد فى الفترة من ٩ الى ١٢ ديسمبر القادم مؤتمر موسع عن التغيير الاستراتيجى فى الادارة بالمنشآت الانتاجية والخدمية لمواجهة الجات تشارك فيها الادارات فى مختلف المؤسسات الانتاجية والخدمية فى مصر وذلك للتعرف على انسب الوسائل لمواجهة الآثار المترتبة عن اتفاقية تحرير التجارة «الجات».

ويقول الدكتور حسنى موافى كبير خبراء نظام الجودة الشاملة فى مصر «ايزو ٩٠٠٠» أن الدورة تتضمن عددا من الابحاث والمحاضرات حول التغيرات الاقتصادية والسياسية والضغوط المحيطة والتغيير فى مفهوم التخطيط الاستراتيجى واستراتيجيات التمويل وكذلك التغيير فى استراتيجيات النظم والمعلومات والتحول فى نظم الافراد والموارد البشرية.

كما تتضمن الدورة ايضا التحولات الاستراتيجية فى الانتاج وحتمية التغيير فى الجودة والمفهوم الجديد للتسويق وكيفية تطبيق النظم المختلفة للجودة بما يؤدى الى الانتعاش الاقتصادى المطلوب وكيف أن التجارب العلمية اثبتت عكس مايدعى البعض من أن ارتفاع الجودة يصاحبه ارتفاع فى التكلفة وأن الجودة تحقق ربحية مضمونة من خلال خفض نسبة الاستهلاك وتتيح الفرصة للتصدير وغزو الاسواق العالمية.

واوضح الدكتور حسن أن الدورة تهدف الى تهيئة المناخ الادارى فى تلك المجالات للتطوير والتعديل فى المفاهيم السائدة بما يتناسب مع حرية التجارة ومناخ المنافسة الناتج عن اتفاقية الجات وتهيئة الاذهان ايضا الى ضرورة أن يكون هناك مفهوم جديد للادارة فى كافة جوانبها بما يتلاءم مع تحرير التجارة ومواجهة المنافسة الشرسة الناتجة عنها.

عبدالناصر أحمد



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٥

الجات والأيزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون

تعاقدت شركة المدينة للتكنولوجيا المتطورة على استيراد خطوط لانتاج جديدة للكرتون المضلع من شركة «مينج - وى» التايوانية وتصل قيمة خط الانتاج الواحد الى نحو ٢ مليون جنيه وذلك لصالح عدد من الشركات المصرية المنتجة للكرتون . وصرح أحمد أبو الوفا رئيس شركة المدينة بأن الصفقة الجديدة تأتى تلبية لاحتياجات السوق المصرى المتزايدة نظرا لزيادة الطلب على الكرتون المضلع لاغراض الصناعة والتصدير .

وحول هذه الصناعة وأهميتها يقول احمد ابو الوفا ان تصاعد حدة المنافسة فى كافة الاسواق نتيجة الانفتاح الاقتصادى وسياسة السوق المفتوحة واتفاقيات الجات وبالتالى اتجاه المصدرين الى تحسين الجودة والارتباط الوثيق بين ذلك وبين جودة عملية التعبئة وغير خاف على أحد ان نحو ٢٥٪ من الفاقد فى عملية النقل بسبب العبوات غير المطابقة لمواصفات الجودة وبذلك اصبحت الحاجة ماسة الى توافر القدرة لدى المصدرين المصريين على تعبئة منتجاتهم فى عبوات عالية المستوى تحمى السلع من المخاطر المختلفة اثناء عمليات الشحن والنقل والمناولة حتى تصل السلعة الى المستهلك النهائى فى احسن شكل . يترتب على ذلك ان ازدادت الحاجة الى وجود صناعة قوية لصناديق الكرتون المضلع التى تعتبر الوسيلة الاساسية للتعبئة لعدد كبير جدا من المنتجات سواء فى الصناعات المعدنية او الاجهزة المنزلية او الصناعات الغذائية او حتى مجالات لعب الاطفال والصناعات الالكترونية والكهربية وغيرها .

وحول كيفية انتاج الكرتون المضلع يقول : ان الانتاج باستخدام ماكينة التضليع Single Facer حيث يتم ادخال رولين من ورق الكرافت وتقوم الماكينة بتضليع احدهما ولصقه على الرول الآخر . ثم يتم لصق رول ورق ثالث على الوجه الثانى من الورق المضلع باستخدام وحدة تغرية وتتكون فى هذه الحالة ثلاث طبقات . اما فى حالة انتاج خمس طبقات فان خط الانتاج يشمل ماكينتين للتضليع وماكينة تغرية وتتعدد انواع الكرتون المضلع طبقا لعدد الطبقات حيث يوجد نوع مفرد Single ` Wall يحتوى على ٣ طبقات من ورق الكرافت اوسطها مضلعة كما يوجد نوع مزدوج Double ` Wall يحتوى على ٥ طبقات وكذلك يوجد ٧ طبقات و ٩ طبقات وبالطبع فانه كلما زاد عدد الطبقات كلما أدى ذلك الى زيادة متانة الصندوق وتحمله المخاطر المناولة المختلفة وزادت درجة حمايته للسلعة المعبأة داخله . وفى ضوء زيادة الطلب اتجهت كثير من الشركات الاستثمارية لاقامة مصانع لانتاج وتصنيع الكرتون وهناك العديد من خطوط الانتاج منها خطوط نصف أوتوماتيك (Semi Automatic Lines) وتتكون من عدة ماكينات منفصلة تقوم كل واحدة منها باحدى الوظائف اللازمة لتحويل رولات ورق الكرافت الى صناديق للكرتون المضلع بمقاسات مختلفة وتمتاز هذه الخطوط بان تكلفتها منخفضة ولكنها ذات انتاجية بسيطة وتحتاج الى عدد أكبر من العمالة اذا قورنت بالنوع الثانى من الخطوط . وخطوط أوتوماتيك (Full Automatic Lines) حيث يضم الخط الواحد عدة ماكينات تؤدى مجموعة من الوظائف بحيث تتم عمليات التضليع والتغرية والتقطيع ومساواة الاحرف ثم الطباعة وتشكيل الصندوق وتقفيله سواء بالغراء او بالتدبيس . كل ذلك بشكل اوتوماتيكى دون الحاجة الى تدخل العمالة اليدوية بين مرحلة واخرى وهذه الخطوط رغم ارتفاع تكلفتها الا انها ذات انتاجية عالية جدا كما ان جودة الصناديق المصنعة بهذه الخطوط اعلى بكثير من مثيلاتها المصنعة بطريقة نصف اوتوماتيكية . ويقول أحمد أبو الوفا إنه توجد مواصفات حاكمة لخطوط إنتاج الكرتون المضلع حيث اقصى عرض للخط حيث يتحكم العرض فى ابعاد الصناديق التى يمكن تصنيعها بهذا الخط وسرعة الخط ، التى تؤثر بشكل مباشر على الانتاجية وكفاءة عمليات التسخين والتبريد حيث تتحكم هذه العمليات فى جودة ومتانة الصناديق وجودة للكونات الكهربائية بالماكينات حتى يكون معدل الاعطال اقل ما يمكن مما ينعكس على الانتاجية وبالتالى على الجدوى الاقتصادية للماكينات . وجودة وكفاءة الخامات المستخدمة فى الخط حيث تتحكم هذه الخاصية فى العمر التشغيلى للماكينات وبالتالى فى الجدوى الاقتصادية للمشروع

أحمد أبو الوفا



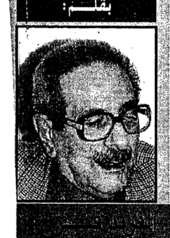
المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السينما هنا .. والسينما هناك

بقلم :



علمنا من حدة المناقشة حول السينما فى «مؤتمر الجات» الأخير، وتأجيل التوقيع على اتفاقية الجات العالمية أسبوعا بسبب السينما، ثم التراضى على التوقيع على الاتفاقية مع تأجيل مناقشة السينما لما بعد (!).. علمنا من ذلك كله أن للسينما قضية وموضوعا ومشكلة دولية ليست بالصغيرة أو بالهينة. ومع أن الأمر يمسنا فى الصميم اقتصاديا وثقافيا، فاننا لم نكن الطرف الدولى الذى أثار المشكلة وأثار الزوبعة - بل كانت فرنسا هى التى أثارت المشكلة. والمعروف أن اتفاقية الجات فحواها التراضى الدولى على ازالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق التجارة الدولية بلا قيود، والسماح للبلع بعبور الحدود من غير معوقات أو قيود.

ولكن فرنسا أثارت موضوع أن الفيلم ليس مجرد سلعة مثل السيارة أو الفيديو او الثلاجة او الكمبيوتر، انه سلعة ثقافية، وتدفق الأفلام عبر الحدود بلا قيود او شروط، يهدد اللغة القومية لأى بلد، ويهدد اسلوب الحياة القومية فى اى بلد، ويعمم النمط الامريكى فى التقاليد وفى السلوك ومنهج التفكير واسلوب الحياة.

المشكلة اذن ان السينما القومية تشعر بخطورة طغيان السينما الدولية (اقرا الامريكية) ونفوذها فى الاسواق القومية. ولكن الاخطر من ذلك أن النخبة المثقفة فى اى بلد، والحكومة والدولة والدوائر الدبلوماسية والسياسية والتشريعية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والاعلامية تشعر بهذا الخطر لا من جانبه الاقتصادى والتنافسى فحسب، وانما من جانبه الثقافى والحضارى واللغوى ايضا.

تصور معى لو ان السينما القومية اضمحلت والسينما الامريكية (الدولية) ازدهرت وامتلكت الاسواق بنوعيتها الممتازة واستثماراتها الكثيفة واسواقها عابرة القارات، لاقترنت متعة مشاهدة السينما باللغة الامريكية «الانجليزية» وباسلوب الحياة الامريكية، وتزاوجت معانى السعادة والنجاح والنشوة والحب والتقدم بعناصر الاغتراب والشوق للحياة الامريكية..واستحسان ماتحسنه السينما الامريكية واستقباح ماتقبحه السينما الامريكية؟!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٥

والذى شكا منه الفرنسيون فى مؤتمر الجات هو فى الواقع مايعانيه غيرهم حتى لو لم ترتفع شكاواهم.. فالسينما القومية هى السينما فى مائة بلد، وكلها صناعات ضعيفة بسبب القصور التكنولوجى والفكرى كما فى افريقيا وآسيا او بسبب العدد المحدود الذى يتكلم نفس اللغة، كما هو الحال بالنسبة للتشيك او المجر او اليونان.

وما هى الفرصة الحقيقية امام سينما تايلاند او الحبشة او حتى المجر، وما امكانيات بناء صناعة سينما حقيقية فى مثل هذه البلاد؟.. ومثل هذه البلاد المحدودة القدرة على صناعة سينما قومية انما تعتبر احتياطى سوق السينما الدولية «الامريكية» ورصيدا لها ومن مصادر قوتها.

ولكن السينما المصرية لها وضعها الخاص.. فهى سينما قومية باعتبارها سينما كل الأمة العربية، وهى سينما دولية باعتبار انها هى السينما المفضلة والمحبوبة فى اكثر من عشرين دولة عربية ومايجاورها من دول غير عربية.

ومن حيث هى سينما قومية فمهمتها الاولى أن تحافظ على مكانتها الاولى فى بلادها، ومن حيث انها سينما دولية فمهمتها تتجاوز ذلك الى المحافظة على مكانتها الأولى فى سوقها الدولية العربية وتخومها غير العربية.

ولا يخفى على احد ان السينما المصرية اليوم تبذل جهودا يائسة لتحقيق ذلك.. ولكن كيف تستطيع السينما المصرية ان تملأ سوقها المحلية أو سوقها الدولية بعشرة أفلام هى كل انتاجها فى العام الأخير، كما قرأنا فى الصحف؟!..

ومن الممكن أن نعدد مع السينمائيين أسباب ازمة السينما كما يرونها، ولكن ذلك لن يضيف الى الموضوع جديدا.

ففى رأيى انا أن السينما المصرية، مع انها كانت سلعة التصدير رقم اثنين بعد القطن مباشرة عام ١٩٥٠، ومع أن انتاجها وصل الى ستين فيلما فى السنة فى الستينيات.. فهى لم تنشىء اقتصادا صناعيا بالمعنى المفهوم، ولم تنشىء تيارا أصيلا فى الثقافة القومية بمعنى الكلمة.

اول مظاهر التقصير فى بناء اقتصاد فنى قومى هو مجافاتها الدائمة للأدب القصصى القومى، فمنذ نشأة السينما المصرية وفيما عدا أيام معدودة من عمرها الطويل، كانت تشتهى اقتباس افلام هوليوود «الدرجة الثانية غالبا» وتتسابق الى ذلك، بينما تنفر وتكره وتتحاشى وتتشاءم من الاقتراب من الأدب القصصى والروائى المصرى!. ماعدا نسبة ضئيلة من الاستثناءات لهذا التيار الجارف.

وفى هذا كانت تقف على الطرف النقيض من السينما الأمريكية، رغم ان السينما المصرية تسعى معصوبة العينين الى تقليد السينما الأمريكية.

فالسينما الامريكية لم تترك رواية او قصة قصيرة او مسرحية من روائع الأدب الامريكى إلا وانتجتها، ثم تجاوزت فأنتجت المئات والآلاف من الروايات والقصص والمسرحيات من روائع الأدب الانسانى والعالمى غير الأمريكى، وعرفت جمهورها العريض ومئات ملايين الناس بروائع بلزاك وزولا وستاندال وفيكتور هيجو من أئمة الأدب الفرنسى، وتولستوى وتشيكوف وديستوفسكى وجوجول وباسترناك من اعلام الأدب الروسى، وشكسبير وشيريدان واوسكار وايلد وبرنارد شو وسمرست موم وجراهام جرين ورايدارد كبلنج وديكنز وتوماس هاردى من نجوم الأدب الانجليزى، فضلا عن هيمنجواى وشتاينبك وفولكنر وتنيسى ويليامز وآرثر ميللر

وجاك لندن وادجار الان بو وجين أونيل من أهل القمة فى الأدب الأمريكى.

فاين هذا من ذاك؟.. وقد لايدرك القائمون بامر السينما المصرية اقتصاديا أو فنيا ان هذا الفن لم يمس بعد شغاف القلب للمشاهد المصرى، وان كل المهارات الفنية لايمكن أن تعوض عن غياب الموضوع الاصيل المعبر عن الشخصية القومية.

السينمائيون عندنا فى اغلبهم - وباستثناءات قليلة - لايدركون أن السينما من الفنون القصصية، وانها مجرد اداة جديدة لرواية القصص الادبية باسلوب آخر، وليس من مهامها انشاء تيار قصصى مواز لتيار الأدب القصصى ومنافس له، ولا هى تستطيع ذلك أو يجديها ذلك.

السينمائيون عندهم فى دنيا السينما الاوروبية والدولية يعرفون أن السينما أداة تكنولوجية جديدة لتعميم الفائدة والمتعة القصصية والروائية والمسرحية على نطاق اوسع من الكتاب ومن المسرح، وباسلوب جديد له جاذبيته الخاصة.

السينما عندهم تبدأ من فن الأدب القصصى، والسينما عندنا استغرقت فى تقليد السينما الأمريكية او ادعاء تقلدها واستلهام افلامها دون فهم لمقاصد السينما الامريكية ومشروعها الفنى كامتداد للأدب القصصى بصورة أخرى.

ومن العجيب أن تقليد السينما المصرية للسينما الأمريكية فى كل مظاهرها بما فى ذلك نظام النجوم دون ان تدرك فى أغلب ظنى أسرار السينما الأمريكية وجوهرها والياتها الفكرية، مع ان ذلك كله منشور فى الكتب ومعروف فى معاهد السينما فى العالم كله.

وتقف السينما المصرية ايضا على طرف النقيض من السينما الامريكية فى اهتمام الاخيرة بالفيلم التاريخى، واهمال السينما المصرية للتاريخ.

والفيلم التاريخى فضلا عن جاذبيته الخاصة للجمهور، يؤصل السينما كفن قومى ويرسى دعائمها فى صميم المجتمع، ويحلها مكانا فى «الثقافة القومية».. وهو ماتتطلع اليه كل صناعة للسينما فى بلادها.

ما من حدث تاريخى - أمريكى أو دولى - إلا وعالجته السينما الامريكية من عديد من الزوايا، فكم فيلما ومسلسلات تليفزيونية انتجتها هوليوود عن الحرب الأهلية الأمريكية «١٨٦٠ - ١٨٦٥» وكم فيلما عن الهجرة الى امريكا وعن غزو الغرب الأمريكى، وعن بناء السكة الحديدية وتسيير القطار عبر الولايات المتحدة، وكم فيلما انتجت هوليوود عن الحرب العالمية الاولى، وعن الحرب العالمية الثانية.. عن مصرع كيندى وعن مصرع ابراهام لينكولن، وعن فيتنام والحرب الباردة وحرب التحرير الأمريكية «١٧٧٦ - ١٧٧٧»..

ثم تجاوزت السينما الامريكية التاريخ الأمريكى لتؤصل عالميتها وتؤصل مكانتها فى سوقها الدولية، فانتجت مئات والاف الافلام الأمريكية عن الحرب الاهلية الانجليزية «١٦٤٢» وعن الثورة الفرنسية «١٧٨٩» والثورة البلشفية «١٩١٧» وحروب نابليون، وعن الاستعمار البريطانى للهند واكتشاف منابع النيل وحرب السودان «جوردون ثم كتشنر»..

ما الذى صنعته السينما المصرية فى مقابل هذا؟.. ولم نر على الشاشة الفضية المصرية شيئا عن محمد على او عرابى او ثورة ١٩١٩ أو حروب مصر الطويلة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا اى شىء من هذا القبيل فى العصر الحديث أو العصور القديمة..



المصدر : الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٥

فمع ان السينما المصرية لها من العمر سبعون سنة، فإن جذورها لم تضرب عمق التربة المصرية إلا باستثناءات قليلة.. ولم تكتسب مكانا جديرا بالسينما فى اطار الثقافة الوطنية والفكر القومى، ولا تلبى بعد ضرورة ثقافية قومية.. ماعدا اقل الأفلام.

ماتزال السينما المصرية - فيما عدا استثناءات قليلة - سينما طافية على السطح يهددها هبوب الريح.

السينما المصرية - على نقيض السينما الامريكية - لم تضرب جذورها فى عمق الواقع المصرى والحياة المصرية.. ومن مظاهر هذه الغربة السينمائية «ان صح التعبير» أن السينما المصرية لاتزال وكانت طوال سبعين سنة، تعتبر ان السوق الخارجية هى سوقها الرئيسية، وان سوقها المصرية هى سوقها الثانوية، وذلك اذا اعتمدنا على مقارنة دخل الافلام من الداخل والخارج.. فى حين كانت السينما الامريكية دائما وحتى اليوم، تستمد من سوقها المحلية اكبر نسبة من دخلها وتستمد من الخارج النسبة الأقل من دخلها..

وقد كان لهذا الوضع المعكوس أثره العميق على فن السينما المصرية ذاته، حيث اصبح للرقابة فى الخارج قوة ضغط تفوق الرقابة الرسمية المصرية.

ولا تعجب اذا كان هذا الوضع المعكوس يتلاءم ويتوافق مع جواز سفر رأس المال السينمائى - حيث ان صناعة السينما المصرية - على طرف النقيض من صناعة السينما الأمريكية - كانت نسبة كبيرة من استثماراتها اجنبية وخارجية فى الانتاج وفى التوزيع «كانت لبنانية وأصبحت خليجية بعد ازمة لبنان» فى حين ان استثمارات الانتاج والتوزيع الداخلى والخارجى للسينما الأمريكية هى فى الاساس والنشأة استثمارات أمريكية.

كما ان السينما المصرية لم تستطع خلال سبعين سنة من الانتاج أن تنشىء صناعات تكنولوجية تخدم الانتاج، فلا استطاعت صناعة الكاميرا او العدسة او الشريط السيلولويد او ابتدعت ازياء خلاف مانقلته نقل المسطرة من ازياء أبطال هوليوود واستعراضاتها، مع ان صناعة النسيج والأزياء لم تكن صعبة.. والصناعة تتاصل وترسخ بقدرتها على انشاء صناعات تكميلية ومساعدة حولها.

ولكنه الاغتراب وحب التناسخ مع السينما الأمريكية، والطفو على السطح بلا جذور وركائز..

فالقصة والموضوع والاستثمار والسوق كلها تدفع السينما المصرية للاغتراب وتجريد الأفكار بالاقتباس الشكلى لأفلام اجنبية أخرى، والتراضى مع الرقابات المختلفة والاستيراد الكامل لكل أدوات الانتاج..

أرجو أن اكون واضحا فى التعبير عن رغبة المثقفين والمشاهدين والمتذوقين ومحبى السينما فى ان يكون لمصر الصناعة ومصر الثقافة ومصر الفن ومصر الدور والرسالة سينما افضل ومفعمة بالصحة وقادرة على الصمود للمنافسة مع السينما الدولية «اقرأ الأمريكية» وملء السوق الطبيعية والوجدان والعقل والمساهمة فى بناء الشخصية الفردية والشخصية القومية المصرية - العربية العصرية، وتحدى الجات وظروف تكنولوجيا الفضاء للقرن الحادى والعشرين.

ولكى نحقق ذلك، ولكى يحقق السينمائيون ذلك.. لابد من تجديد الفكر السينمائى والثقافى وتحرير السينما والملكات والمواهب ونبذ وغربلة كل التقاليد السينمائية السلبية والبناء من جديد على اساس سليم.. حتى تستطيع السينما المصرية ان تعيش بصحة موفورة المائة سنة القادمة من عمر هذا الفن..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

المؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلى للسيارات يناقش:

مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعـــة الســـيارات

كتبت ـ عـزة علي:



كمال الجنزورى عاطف عبيد

يفتتح اليوم الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التـخطيط المؤتمر الاول لتـعـمـيق التـصنيع المحلى فى صناعـة السـيارات، والذى ينظمه بنك الاسـتـثـمار القومي بالاشتراك مع مركز تنمية التصميمات الصناعية. يراس المؤتمر الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعـمـال العام والدولة للتنمـيـة الادارية، ويشارك فيه وزيرا الصناعة والبحث العلمي. وظافـر البـشـرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى وممثلو الشركات المنتجة للسـيارات فى مـصـر يناقش المؤتمر تطور صناعة السيارات فى العالم ودور مصر فيها، وسياسات الدول النامية الاخرى فى مجال تشجيع الصناعات المغذية وزيادة المكون المحلى. كما يناقش تاثير اتفاقية الجات والشراكة على صناعة السيارات فى مصر. كما يستعرض رئيسا شركتى النصر للسيارات وشركة بريما المشاكل التى تواجه الشركات المصرية المنتجة للسيارات فى مـجال الصناعات المغذية ويقدم رؤساء شركات سوزوكى وبيجو وجنرال موتورز والشركة العربية الامريكية تجارب شركاتهم فى مجال تصنيع السيارة فى مصر.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

بالوعي الشعبي والتدابير الادارية نحمي منتجاتنا الوطنية

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد،

اطلعت في صحيفة «الحياة» الغراء، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٩، في الصفحة ١١، تقريراً كتبه من القاهرة السيد صبري الجندي، بعنوان «ارتفاع اسعار الغزل يهدد صناعة الملابس الجاهزة في مصر» اشار فيه الكاتب الى المنافسة التي يتعرض لها «القميص المصري» فائق الجودة داخل مصر من قبل المنتجات المستوردة من الخارج التي تباع بسعر اقل من سعر المنتج المصري، وترتب على ذلك ان اكثر من ٢٢٠ مصنعاً في منطقة شبرا الخيمة وحدها توقف عن العمل نتيجة الكساد الشديد الذي تعاني منه اسواق الغزل والنسيج بسبب ارتفاع اسعارها مقارنة بالبضائع المستوردة اضافة الى ان الكثير من مصانع المحلة الكبرى المملوكة للقطاع الخاص توقفت عن العمل.

كثر الحديث عن الخطر الذي يهدد الصناعات المصرية والمنتجات الوطنية عموماً، حتى الزراعية منها بسبب منافسة البضائع الاجنبية التي تغرق السوق، بكميات كبيرة تباع باسعار زهيدة فترة تكفي لتعجيز المنتجات الوطنية عن المنافسة وكسادها حتى تغلق المصانع وتفلس الشركات الوطنية وتنفرد البضائع الاجنبية بالسوق وتتحكم بعد ذلك في الاسعار من دون اي منافس وطني او محلي.

واشار كثيرون الى ان هذه الحالة سو[illegible] تزداد بسبب التزام مصر باتفاقيات الغات التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركيا [illegible]حماية المنتجات الوطنية من منافسة البضائع الاجنبية سواء جاءت من بلاد [illegible]وروبا او اميركا او اليابان او جنوب شرق آسيا.

ازاء هذا الخطر، فانني ادعو مفكرينا والخبراء الاقتصاديين الى ان يبحثوا عن الوسيلة التي يمكن بها لمصر وغيرها من الشعوب العربية والاسلامية ان تحمي منتجاتها الصناعية بل والزراعية ايضاً من المنافسة الاجنبية للبضائع المستوردة من مناطق لديها امكانيات اغراق السوق ببضائع رخيصة يتجه اليها المستهلك الوطني بسبب رخص ثمنها مما يترتب عليه كساد المنتجات الوطنية وإفلاس الشركات وإقفال المصانع، وما يترتب على ذلك من طرد العمال وزيادة نسبة البطالة، وما يترتب عليها من اخطار اجتماعية وسياسية.

لقد دهشت لما ورد في التقرير المذكور في «الحياة» كيف ان احد اصحاب المصانع تجاهل المشكلة الحقيقية، وهي سيطرة المنتجات الاجنبية على السوق المصرية، وذكر انه يكتفي بان يطلب تسهيل تصدير الاقمشة والمنسوجات المصرية الى «الدول المجاورة»! ونحن نرد عليه بان المنتجات الوطنية اذا خسرت سوق بلدها المحلي وعجزت عن منافسة البضائع الاجنبية في بلادها - فانها ستكون بلا شك اشد عجزاً عن المنافسة في «الدول المجاورة» فلا بد ان نمكن منتجاتنا من الدفاع عن نفسها في بلادها اولاً.

يجب اذن ان نواجه المشكلة بتدابير جدية تمكن منتجاتنا الوطنية من الصمود امام المنافسة الاجنبية في سوقها الوطني، وذلك يستلزم اولاً توعية المستهلك الوطني ذاته ودعوته لتفضيل المنتجات المحلية دائماً وعدم شراء البضائع المستوردة التي تنافسها - ولو ادى ذلك الى الدعوة المنظمة لمقاطعتها - ولا بد ان تقوم بهذه الدعوة هيئات شعبية منظمة تستعين بمراكز ابحاث وخبراء يرسمون لها الطريق لنجاح الدعوة الموجهة الى الجماهير والافراد لمقاطعة البضاعة الاجنبية التي تهدد الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.

ان حركة المقاطعة الشعبية للبضائع التي تهدد منتجاتنا الوطنية اصبحت ضرورية وعلى نجاحها يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا، ومستقبل الآلاف والملايين من العمال الذين يعيشون على العمل المنتج في الزراعة والصناعة الوطنية.



المصدر: الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

لذلك فان قيام هيئات شعبية بالدعوة لهذه المقاطعة وتنظيمها لا يعفي الحكومات والدول من القيام بدورها في حماية الانتاج الوطني بتدابير ادارية واجراءات نظامية، خصوصاً ان لديها الكثير من الخبراء يستطيعون ان يرسموا لها الطريق لكي توفر للمنتجات الوطنية بعض الامتيازات في السوق الوطني، تمكنها من منافسة البضائع المستوردة.

منذ اكثر من خمسة عشر عاماً قضيت ليلتين في العاصمة الهندية نيودلهي - وانا في طريقي الى الفيليبين - واذكر انني دخلت «السوبر ماركت» المجاور للفندق الذي نزلت فيه وطلبت «علبة امواس حلاقة» من احدى الماركات الاميركية التي تعودت استعمالها، فاجابني العامل بانه لا يوجد عنده الا الصناعات الوطنية اذ ان الحكومة تحدد محلات معينة محدودة يكون لها وحدها حق بيع السلع المستوردة، فمن كان مصمماً على شرائها عليه ان يذهب الى احد تلك المحلات. وقد رضيت بشراء الصناعة الهندية حتى لا اكلف نفسي المشوار، وهذا ما يفعله كثيرون، لكن اكثر منهم اولئك الذين تدفعهم وطنيتهم لكي يفضلوا شراء منتجات بلادهم لان هذه التدابير الادارية تذكرهم بواجبهم ازاء تشجيع البضائع الوطنية وعدم شراء المستوردات الاجنبية التي تنافسها. ومن واجب الدولة ان ترسم الاجراءات التي تذكرهم بواجبهم في التأكد من مصدر البضاعة المعروضة عليهم - لأن كثيرين ممن يشترون لا يفكرون قط في مصدر البضائع وانما يبحثون عن الثمن والجودة. لكن على الحكومة وعلى الهيئات الشعبية التي تدعو لتشجيع الصناعة الوطنية ان تساعد المواطنين على معرفة ان واجبهم ومصلحة وطنهم تفرض عليهم ان يفضلوا المنتجات الوطنية ويقاطعوا البضائع المستوردة التي تهددها وتنافسها، حتى ولو كانت ارخص أو أجود، لأن مصلحة الانتاج الوطني هي مصلحة الأمة والدولة كلها ومصلحة العمال والشركات الوطنية ومصلحة الاقتصاد الوطني الذي هو اساس الاستقلال الحقيقي.

هذا ما فعلته الهند واستطاعت ان تنمي صناعاتها وتحميها من المنافسة الاجنبية. فهل نفعل مثل ما عملت الهند؟

القاهرة - توفيق الشاوي



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

داخل عباءة «الجات» يعمل :



«الأبيك» تجمع اقتصادى تهدده الجغرافيا والدين والسياسة

تاكد ان تجمع دول آسيا والباسفيك والمعروف بـ «الابيك» اصبح تكتلا اقتصاديا حظى باهمية عالمية واسعة على الرغم من قصر عمره نسبيا فقد عقد الاسبوع الماضى قمته الثالثة فقط، ولم يمر على انشائه اكثر من ست سنوات حيث وضع زعماء «الابيك» خلال القمتين الاولى فى سياتل الامريكية عام ٩٣ والثانية عام ٩٤ فى «بوبور» الاندونيسية الاتجاه الاساسى له القائم على ان «الابيك» تجمع طبيعى لاقتصاديات دول اسيا والباسفيك وان برنامجه واضح ومتوازن يهدف التحرير التجارة ودعم التعاون التكنولوجى وتحرير تدفق الاستثمارات بين الدول الاعضاء فى المنتدى.

وحدد الزعماء تحقيق التحرير التجارى والاستثمارات فى دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠.

وقد اقر زعماء دول «الابيك» خلال قمة «اوساكا» والتى عقدت الاسبوع الماضى خطة عمل لتنفيذ بنود بيان «بوجور».

وتاكد حتى الان ان تجمع «الابيك» يقدم نموذجا جديدا للتعاون الاقليمى مختلفا لحد كبير عن النماذج الاقليمية الاخرى سواء كانت الوحدة الاوروبية او اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية «نافتا» كما يقول ابيى يامازاوا استاذ الدراسات الاقتصادية بجامعة هيتو تسوباشى اليابانية وعضو لجنة اعداد بيان قمة اوساكا فى الورقة التى قدمها للقمة.

رسالة طوكيو من:

منصور أبو العزم

وكما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقد لاعلان تشكيل منتدى «الابيك» فالمفترض ان يكون اكثر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

مرونة ومنتدى للتعاون الاقليمى الذى يتوجه الى التعاون مع الخارج ايضا. وروعى فيه ان يكون مناسبا للواقع الآسيوى والباسفيكى ويمكن القول بأنه يمثل «رابطة للتعاون الاقتصادى المنفتح» ويعنى الانفتاح ان صيغة بنائية وسياسية لاتقود الى عملية تمييز او تفرقة او انتقائية فى التجارة والاستثمار ضد الدول غير الاعضاء واقتصاديا بمعنى ان سياسته الاساسية تركز على المحافظة على معدل النمو الاقتصادى العالى والاداء الاقتصادى المرتفع لاقتصاديات دول المنطقة.

وسيما ان اقتصاديات دول «الابيك» تعتمد لحد كبير على علاقات التجارة والاستثمار مع الدول الواقعة خارج المنطقة فانها لذلك قد أبدت اهتماما كبيرا بعملية تحرير التجارة العالمية وشاركت بفاعلية فى مفاوضات جولة اروجواى الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك «الجات» ويلاحظ المراقبون انه يتعين باستمرار وضع الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والسمات الجغرافية فى الاعتبار اذا كان يرجى من هذا المنتدى الاقتصادى ان يحقق تعاونا فعالا بين دولة وبين باقى دول العالم وفى نفس الوقت يتعين مراعاة ان اسيا والباسفيك

اصبحت تمثل مركز النمو للاقتصاد العالمى الحالى لما اظهرته من معدلات تنمية ديناميكية تفوق نظيرتها فى مناطق اخرى فى العالم خلال السنوات القليلة الماضية ومرشحة لنفس المركز بالقرن ٢١ ومازالت عدة تساؤلات يتعين طرحها والاجابة عليها وقد فشلت قمة اوساكا فى تناولها او ايجاد اجابات شافيه لها وعلى سبيل المثال.

● هل يتعين ان يهدف منتدى التعاون الاسيوى الباسفيكى الى خلق منطقة تجارة حرة مثل «نافتا»؟

«وهل سوف يطرح المنتدى اطار عمل شبيها بذلك الذى تعمل فى اطاره منظمة التجارة العالمية من أجل المفاوضات المتعددة لتوسيع مجال التجارة الحرة؟ او هل يحاول هذا المنتدى الاقتصادى ان يلعب دورا شبيها للدور الذى تقوم به المنظمة من اجل التعاون الاقتصادى والتنمية باعتبارها مجلسا استشاريا يبحث قضايا اقتصادية متنوعة ومتعددة؟

ويمهد بيان سول الذى صدر فى عام ١٩٩١ عندما كانت كوريا الجنوبية تراس «للآبيك» والذى ذكر بوضوح الاهداف الاساسية الابيك حيث تم تبنى تلك الوثيقة ببيان سول - بعد مشاورات مكثفة بين الدول الـ ١٢ التى شكلت بداية «الابيك» خلال اجتماع سول الوزارى الذى تناول انذاك اهداف المنتدى ونشاطه ونموذج عمله وعضويته اذ اعترف البيان بان النمو الاقتصادى العالى لاقتصاديات دول الابيك وزيادة الاعتماد المتبادل يعد بمثابة مصالح هامة للغاية خاصة فى توسيع حرية التجارة والاستثمار وكذلك اعترف بمبدأ الانفتاح الاقليمى باعتباره نموذجا للتعاون الاقليمى.

وذكر ايضا ان من بين اهداف «الابيك» انها من المفترض ان تساهم فى دعم الاقتصاد العالمى من خلال تعزيز النمو الاقليمى والتنمية والتأكيد على النظام المنفتح للتجارة المتعددة وتخفيض الحواجز امام تجارة السلع والخدمات وان تتم الاستثمارات باسلوب يتفق مع مبادئ «الجات» وبدون العبث او الاضرار باقتصاديات الدول الاخرى.

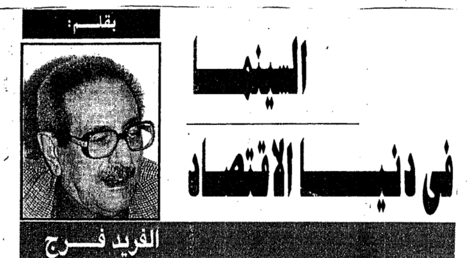
واصبح من الضرورى اكثر من ذى قبل ان تدعم «الابيك» اسلوب الحوار والمناقشات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء

ودعم الفهم المتبادل بشأن الاجراءات التى يتم اتخاذها بهدف دعم التعاون الاقليمى وكذلك المساهمة فى عملية صناعة القرار سواء على المستوى القومى او الاقليمى وفيما يتعلق بعملية صناعة القرار فأن النقطة المهمة والتى قد تطيل من عمر «الابيك» وتساهم فى تطورها، هى العمل من اجل تحقيق مبدأ الاجماع



عبر المناقشات بين كل الدول الاعضاء على قدم المساواة ولايسمح لاقلية الدول المتقدمة ان تمارس اساليب ديكتاتورية وتسلطية على باقى الدول الاعضاء. على اساس ان الدول ذات الاقتصاديات النامية تشكل العدد الاكبر فى منتدى «الابيك» فبلا شك انها فى حاجة الى التأكيد على عملية التنمية ولهذا تعد «الابيك» منظمة مختلفة - عن الوحدة الاوروبية وعن «النافتا» ويحذر مراقبون من تحول «الابيك» من منظمة للتعاون الاقتصادى ودعم التجارة الحرة والاستثمارات الى منتدى سياسى وقد ظهرت الخلافات والصراعات على القيادة بين كل من اليابان والولايات المتحدة بالتحديد واصبح كل منهما يتحدث من منطلقات مختلفة الى حد كبير تعكس مدى عمق خلافهما التجارى وتنافسهما الاقتصادى للسيطرة على آسيا. فالولايات المتحدة ترغب فى ان تكون «الابيك» بمثابة ميدان المحادثات للتجارة المتعددة وهى نفس الفكرة التى كانت تقوم عليها جولة اوراجواى للاتفاقية العامة بشأن التجارة والجمارك «الجات» على اساس ان الحكومة الامريكية مخولة من قبل الكونجرس بالتفاوض مع الدول الاخرى حول قضايا معينة ويتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة من تلك المفاوضات غير ان اليابان والدول الاسيوية الاخرى تعارض هذا الاتجاه لانها لاتعطى اهمية كبيرة لمسألة تحقيق نتائج سريعة فالعقلية الاسيوية تسعى دائما لتحقيق هدفها عبر خمس او عشر سنوات فى التفاوض واتخاذ القرارات لايرضى حكومة واشنطن مما سارع فى تصاعد الخلافات داخل الابيك.

وتحظى قضية اخرى بجدل واسع وهى محل خلاف ايضا بين اليابان وبعض الدول الاسيوية من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية اخرى وهى ان الولايات المتحدة ترغب بشدة فى ان يكون منتدى «الابيك» بمثابة وعاء لمفاوضات التجارة المتعددة وهو نفس هدف منظمة التجارة العالمية مما يقود الى الازدواج الوظيفى بين «الابيك» و«منظمة التجارة العالمية» وتقاوم الدول الاسيوية هذا الاتجاه الامريكى كما تدفع الولايات المتحدة باتجاه تحرير سوق المنتجات الزراعية فى آسيا فيما تعارض الدول الاسيوية وعلى راسها اليابان ذلك وترى انه يضر بمصالحها.



السينما في دنيا الاقتصاد

بقلم: الفريد فرج

أوضحت في مقالي السابق حالة الاغتراب التي عاشتها السينما المصرية مدة سبعين سنة هي عمرها الحافل. فالسينما المصرية عاشت مغتربة بميلها الملح لاقتباس القصص من السينما الأمريكية واعراضها الثابت عن القصص والروايات والمسرحيات في الأدب المصري - ماعدا استثناءات مشهورة. والسينما المصرية مغتربة باعتمادها في النسبة الكبرى من دخلها على السوق الخارجية، بينما تحقق لها السوق الداخلية النسبة الأقل من ايراداتها.. وهذا يملي عليها أن تأخذ في الاعتبار رغبات اجهزة الرقابة الخارجية وميول الجمهور في أسواقها الخارجية أكثر مما ينبغي. والسينما المصرية مغتربة بالنسبة للأجنبية لرأسمالها والتي يمثلها الموزع اللبناني (سابقا) والخليجي (حاليا)، ومثل هذا الرأسمال أيضا يمثل ضغطا خارجيا وقد لا تعود ارباحه لتدور في صناعة السينما وفي خدمة الانتاج.

ومن المؤسف ان السينما المصرية تتعرض لأزمة دورية بسبب هذه الظروف وغيرها دون ان تقف ساعة لتتأمل ظروف ازمتها الاقتصادية الحقيقية وملابساتها او تدعو الى مؤتمر اقتصادي يناقش أوضاعها ونظامها الاقتصادي وتوازناتها المستقرة او المهتزة.

ومن جملة مشاكل السينما المصرية اختلال التوازن الاقتصادي للفيلم الواحد، ففي الوقت الذي كانت أجور النجوم في هوليود ترتفع بعد الحرب العالمية ارتفاعا صاروخيا اتجهت السينما المصرية لتقليد الاتجاه الامريكي للاعتماد على نجم الشباك فارتفعت بالتالي اجور النجوم، دون اى مراعاة للتوازن في التكلفة بين فيلم هوليود وبين فيلم القاهرة.

فارتفاع اجور النجوم في هوليود كان يوازيه ارتفاع تكلفة الفيلم حتى لا يلتهم أجر النجم ميزانية الانتاج والتصوير والديكور والملابس واجور القصة والسيناريو ومجاميع الكومبارس او يملي على الانتاج خفض مدة التصوير او استبدال ممثلي الدرجة الأولى في الفيلم بممثلين اقل كفاءة وأجرا.

وفي هوليود، ومهما ارتفع اجر النجم فانه لا يصل الى اكثر من عشرة بالمائة من التكلفة الكلية للفيلم، في حين قد يصل أجر النجم في السينما المصرية احيانا الى الربع او اكثر من ربع التكلفة الكلية للفيلم، وهي نسبة يختزلها الانتاج من عناصر التكلفة الأخرى ومن المستوى التقني والفني للفيلم حيث يعمد الانتاج الى تعويض اجور النجوم العالية بالتبسيط والاختصار في المجالات الانتاجية الأخرى.

الجانب السلبي الثاني في اقتصاديات السينما المصرية هو حجم الشركات المنتجة، فهي في مجملها شركات محدودة الرأسمال تميل الى انتاج الافلام الصغيرة أى قليلة (التكلفة) وتصويرها في بلاتوه الاستديو او في فيلات مؤجرة او دخول احواض السباحة، هي في مجملها حوار مصور واحاديث مسهبة في الكاميرا!



المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٥

قارن بين الفيلم المصرى والفيلم الأمريكى الذى ينقل الكاميرات واطقم الفنانين والفنيين من قارة الى قارة، ومن منطقة الشلالات الافريقية الى ادغال الهند، ومن الصحراء المصرية الى غابات الامازون وشواطىء الريفييرا..

وأى جاذبية يتمتع بها الفيلم الأمريكى، أو النجم الامريكى الذى لا يمكن أن يستكمل شعبيته إلا بذهابه حيث ذهب أو يذهب الجمهور، والا بارتدائه أزياء الكاوبوى وزى جيش الحرب الأهلية الأمريكية (اليانكى) وازياء الحرب العالمية الاولى والثانية وغيرها، وزى ضحايا الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠، ومثل شخصية العاشق ورب العائلة، والطبيب المسافر الى الصين أو المكسيك لعلاج الفقراء، والبحار والطيار والمستكشف فى المناطق النائية.. وهكذا..

فاين هى الشركة السينمائية المصرية التى تصمد للمنافسة مع هذه السينما الفنية او تتيح لابطالها ونجومها هذه الازياء وهذه الادوار

وهذه الاجواء التصويرية الرائعة ؟!..

ولم تعرف السينما المصرية شركة تستطيع التصدى لمجرد انتاج عدة افلام فى نفس الوقت الا شركتين فى تاريخ السينما المصرية.. هما شركة ستديو مصر (١٩٣٥ - ١٩٦٠) ووريثتها بعد تاميم بنك مصر شركة فيلمنتاج (القطاع العام للانتاج السينمائى) ١٩٦٠ - ١٩٧٥

والشركتان بما كان لهما من راسمال كبير كانتا تخططان لانتاجهما وتنوعان فى افلامهما ، فتخصصان نسبة للافلام الكوميدية ونسبة للأفلام المعتمدة على قصص ادبية رفيعة ، ونسبة للافلام الاستعراضية .. وهكذا .

وهذا التخطيط وتنويع الانتاج كان يحتفظ للسينما المصرية بحيويتها وجاذبيتها ، كما ان الراسمال الكبير للشركتين افسح لهما الهوامش لتوظيف لجنة للقراءة والبحث عن القصص . وتخصيص جانب لشباب المبدعين وتجاربهم حفاظا على وتيرة تجديد الوجوة السينمائية وتجديد افكار السينما . كما ان الراسمال الكبير للشركتين اتاح لهما ان يكون لهما لجان للتقييم واجهزة لفتح الاسواق الجديدة وما الى ذلك مما تحتاجه الصناعة ولايستطيع ان ينهض به المنتج الصغير والمنتج محدود الراسمال.

والغريب ان فنانى السينما كانوا سندا للاعلام المضاد لشركة فلمنتاج ذات الراسمال الكبير واساليب الانتاج العلمية ، والاغرب من ذلك ان اكثر الفنانين حماسا لالغائها وفض سيرتها كانوا من الفنانين الشبان الذين نالوا اول الفرص بفضل وجودها ، وهو دليل على عدم التبصر وفقدان الوعى .

وقد تمثل عدم التبصر ايضا فى ان الدولة اوقفت انتاج القطاع العام للسينما (١٩٧٥) دون ان تتاكد من ان قطاعا خاصا كفئا سيملأ الفراغ بعد الغاء فيلمنتاج وهو فراغ لاتزال تعانى منه السينما الى اليوم .

ففى السينما لم تحدث خصخصة او تنتقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص..

فى السينما حدثت هزة اقتصادية بالغاء اكبر شركة انتاج رأسمالا وكفاءة وتنظيما فى تاريخ السينما المصرية ووقف نشاطتها بقرار اشبه باشهار الافلاس منه بنقل الملكية الى القطاع الخاص !

وقد قيل وقتها فى تبرير قرار وقف النشاط أن الشركة خسرت ستة ملايين جنيه (!) تامل فالشركة كانت تملك وقتها خمسمائة فيلم أو اكثر متداولة فى السوق لم يحسب المحاسبون ايراداتها الدائمة (والمستمرة الى اليوم) فى مقابل خسارة ستة ملايين جنيه ، ولو ان النية كانت خالصة لتم حساب هذا مقابل ذاك حتى تنضبط حسابات الاصول مقابل الخصوم ولكانت شركة القطاع العام قدمت ميزانية رابحة ربحا يقدر بالملايين وعشرات الملايين وأرصدة من الافلام المدرة للدخل عشرات السنين وربما اكثر من عشرات السنين ..

وليس هذا الحديث مجرد دفاع عن القطاع العام السينمائى بعد فوات اوان الدفاع ، ولكن الغرض منه توضيح ان السينما المصرية فى مواجهة السينما الدولية (اقرا الامريكية) تحتاج الى شركات عملاقة ، وان الراسمال المحدود المشتغل اليوم بالانتاج لن يفى بالغرض .

ان السينمائيين فى حاجة الى شركة مساهمة أو شركات مساهمة تعتمد على تاييد ودعم الجماهير بجنيهاتهم ليصل راسمالها الى المستوى العالى والثرى القادر على تحقيق الصمود السينمائى المصرى للمنافسة امام السينما الاجنبية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٥

والسينما صناعة وطنية ، ومن اهم صناعات التصدير للخارج ، ومن خصائصها المتميزة انك لاتصدر الفيلم فتنتقل ملكيته للغير مثل سائر السلع ، وانما يظل الفيلم ملكا للمنتج الذى لا يقوم الابتصدير حق الاستغلال فى المكان وفى المدة التى يحددها العقد .. ويظل بذلك نفس الفيلم قابلا للتصدير المرة بعد المرة ، ومن ارصدة الثروة الوطنية الباقية زمنا طويلا

ومع ذلك فالسينما لاتتمتع بحماية الدولة التى تعنى بحماية صناعاتها الوطنية الاخرى وصناعات التصدير الاخرى

واول مظهر من مظاهر هذا التقصير يتضح فى ان الدولة لاتبسط حمايتها على الفيلم فى الداخل او فى الخارج بالتشريع وبقوة الاتفاقيات الدولية بوقف عمليات تزييف الفيلم المصرى والسطو عليه ، والغاء التعاقدات التعسفية وعقود الاذعان التى تهدد الثروة السينمائية بالضياع .

ولعل هذا الموقف المكشوف للملكية السينمائية هو سبب اعراض البنوك عن المساهمة فى استثمارات السينما وسبب اعراض الراسمالية الكبيرة عن الاستثمار فى هذا الميدان المحفوف بالاخطار والذى لايتمتع بالحماية الكافية .

وقد قدرت غرفة صناعة السينما حجم النزيف الذى تتعرض له هذه الصناعة بسبب تزييف الافلام وسرقتها وعقود لاذعان وما إلى ذلك بمئات ملايين الدولارات فاذا كان هذا التقدير صحيحا فإن السينما المصرية تتعرض لاخطار حقيقية فى الجانب الاقتصادى للاستثمار..

ومعنى ذلك ان ماندعو اليه من تكوين شركات سينمائية عملاقة بدعم من البنوك ومن جماهير صغار المساهمين وكبارهم ليس استثمارا مامونا .

ومعناه ان اقتصاديات السينما بحاجة الى وقفة وحوار جاد واهتمام مكثف باعتبار انها ليست مجرد صناعة اخرى أو سلعة تصدير اخرى وانما هى كما عبر الوفد الفرنسى فى مفاوضات الجات بقوله انها دعامة الثقافة واللغة واسلوب الحياة الوطنية لكل امة .



فتحي سرور يسأل فاروق متولي: لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر

في واحدة من جلسات مجلس الشعب وأثناء مناقشة اتفاقية الجات.. سأل الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس النائب العتيق فاروق متولي.. انت يافاروق تتخوف من تطبيق اتفاقية الجات في حين ان عبد الناصر قد وافق عليها في مراحلها الاولى وكنت واحد من اكبر مؤيديه.. فلماذا الاعتراض الآن؟ فرد فاروق متولي: عبد الناصر كان زعيما يتمتع بمرونة كبيرة ورؤية ثاقبة للظروف الدولية والمتغيرات المستقبلية.. ووقت توقيعه المبدئي على الاتفاقية كان يدرك كل الظروف المحيطة بمصر، والآن الظرف يتغير.

القصة تداولتها مؤتمرات فاروق متولي المرشح المستقل في السويس والذي يقول: العصر يتغير.. والسياسات تتغير، لكن المبادئ الناصرية في العدل والحرية والاستقلال ثابتة.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للبحوث والتدريب والمعلومات التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الحادي والعشرين «٤ من ٥»

التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية

ثالثا: التحول من القيود الجمركية تم في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو مايسمى اختصارا الجات الذى انشىء سنة ١٩٤٧ للاشراف على النظام التجارى الدولى. وهو كما ذكرنا يمثل الركن الثالث من اركان النظام الاقتصادى العالمى الى جانب منظمات بريتون وودز وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وقد تمخضت دورة أورجواى للمفاوضات التجارية عن انشاء منظمة جديدة تحل محل الجات اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ وهى منظمة التجارة العالمية.

ويقوم الجات منذ انشائه على ثلاثة مبادىء رئيسية وهى نفس المبادىء التى تحكم منظمة التجارة العالمية.

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية والمقصود بالقيود الجمركية هى الضرائب والرسوم التى تفرضها الدولة على السلع المستوردة وتتجسد فيما يعرف بالتعريفة الجمركية . أما القيود غير الجمرمية فهى تشمل عددا كبيرا من معوقات التجارة الدولية ومن اهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الأجنبية التى تستخدم فى استيراد السلع المختلفة واشتراط أن يودع المستورد مقدما نسبة معينة من قيمة الواردات فى احد البنوك العامة وغير ذلك.



الدكتور
سعيد النجار

المبدأ الثانى: عدم التمييز بين البلاد المختلفة فى المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط اولى الدول بالمراعاة MOST MFN FQVORAD ومعناه أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى لابد أن تنسحب تلقائيا الى كل البلاد المتاجرة دون مطالبة بذلك. فاذا منحت احدى البلاد الأعضاء فى الجات تخفيضا أو اعفاء من ضريبة جمركية على سلعة



مستوردة من بلد معين فان هذا التخفيض أو الاعفاء يسرى على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى وبذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء فى ظروف المنافسة الدولية. بعبارة أخرى فان شرط أولى الدول بالمراعاة يعنى المساواة فى المعاملة بين كل البلاد المتاجرة ولايعنى كما قد يتبادر الى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لأى البلاد على حساب الأخرى.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك فى المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر PRQDQTORYCONDUCTومن ذلك تحريم ان تقوم دولة باغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة فى أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذى تباع به فى سوقها الداخلية. كذلك تحريم اعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ولايقف الأمر عند حد تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على مايعتبر سلوكا جائرا. فاذا اعتقدت احدى الدول ان هناك اغراقا لسوقها فان لها الحق طبقا للاتفاقية العامة أن ترد على ذلك بأن تفرض رسوما اضافية ضد الاغراقDUTIAS ANTI DUMPINCوكذلك اذا اعتقدت أن هناك دعما غير مشروع فان لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم CONTARVQILINGغير أنها ملتزمة فى الحالين بألا تكون خصما وحكما فى نفس الوقت. وعليها أن تقدم شكواها من الاغراق أو الدعم غير المشروع الى الجات لكى يفصل فى النزاع طبقا للقواعد والضوابط التى تضعها الاتفاقية العامة للرد على السلوك الجائر.

من بين قواعد السلوك الهامة كذلك هو الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية QUANTITQTIVA (OR,S) اذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية بعبارة أخرى فان حصص الاستيراد وماجرى مجراها تعتبر من المحرمات فى نظام الجات فاذا كان ولابد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية مثلا أو لعلاج عجز شديد فى ميزان المدفوعات فانه ينبغى من حيث المبدأ الالتجاء إلى الوسائل السعرية(أى الرسوم الجمركية) وليس الى الوسائل الكمية.

هذه هى المبادىء الثلاثة التى قام عليها الجات وهى تحرير التجارة الدولية وعدم التمييز فى المعاملة ووضع قواعد السلوك فى المعاملات التجارية الى أى حد نجح فى تحقيق هذه المبادىء دعنا نركز النظر على الفترة التى انقضت من وقت انشائه سنة ١٩٤٧ الى بدء دورة أوروجواى فى بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهى تغطى مايقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصا فى مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندى فى النصف الأول من عقد الستينات وهى التى انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٨٦٠ ولاتقل عنها أهمية دورة طوكيو التى استغرقت النصف الثانى من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٥٧ وقد ترتب على دورات

المفاوضات المتعاقبة فى اطار الجات تخفيض كبير فى التعريفات الجمركية ويقدر ان تلك الرسوم فى البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريبا سنة ١٩٤٧ الى اقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو ولاشك ان ذلك يعتبر من اكبر انجازات الجات فلم تعد الرسوم الجمركية قيدا يعتد به فى العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية وحتى اذا صح القول ان صادرات البلاد النامية مازالت تصطدم بعقبات هامة فى أسواق البلاد الصناعية خصوصا فى مجال القيود غير الجمركية فلايجوز أن ننسى ان التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهى التى نالها اكبر حظ من التحرير تمثل مايربو على سبعين فى المائة من مجموع التجارة العالمية.

مجالات التحرير الأساسية

ورغم اهمية الانجازات التى تمت فى اطار الجات خلال الفترة التى سبقت دورة أوروجواى فان عملية التحرير ظلت مقصورة فى اربعة مجالات اساسية اما المجال الاول فهو القيود غير الجمركية فان نجاح الجات فى تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم يقترن بتخفيض مماثل فى دائرة القيود غير الجمركية بل بقيت هذه الى درجة كبيرة خارج نطاق المفاوضات وذلك رغم اهميتها الكبرى كعائق فى وجه التدفقات السلعية ولم تحظ القيود غير الجمركية بعناية تذكر فى الدورات السابقة على دورة اورجواى ولايستثنى من ذلك سوى دورة طوكيو التى خطت الخطوات الاولى فى سبيل وضع قواعد السلوك فى دائرة القيود غير الجمركية أما المجال الثانى فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد الصناعية أما السع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فانها لم تصادف نفس الدرجة من الاهتمام ولايرجع ذلك الى رغبة فى التمييز ضد البلاد النامية .ولكنه يرجع الى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية وبديهى أن يكون اهتمامها مركزا على السلع التى تعنيها فى المقام الاول أما البلاد النامية فانها لم تكن تقوم بدور يذكر فى تلك المفاوضات وذلك لأنها لم تكن مستعدة لاجراء تخفيضات ذات بال فى القيود الجمركية وغير الجمركية التى تطبقها على وارداتها . ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث فى تلك المفاوضات واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التى تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقا لمبدأ عدم التمييز الذى يقضى بأن تنسحب التخفيضات فيما بينها وذلك تطبيقا لمبدأ عدم التمييز الذى يقضى بأن تنحسب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت او لم تشترك فى المفاوضات هذا هو الوجه الثانى لقصور عملية التحرير فى اطار الجات ويتلخص فى أن الدورات السابقة على دورة أوروجواى مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وماشابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ اوائل السبعينات من تطبيق النظام العام

للتفضيلات الجمركية CSP الذى اعفى صادراتها من الرسوم الجمركية ولكن نظام التفضيلات طبق بطريقة انتقائية بحيث بقيت الرسوم الجمركية مرتفعة على بعض السلع كما انه لم يمس القيود غير الجمركية التى بقيت عقبة كئودا فى وجه صادرات عدد كبير من السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير ان وجه القصور الاكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل فى معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات واخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هى اتفاقية المنسوجات التى كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة. وتضم اتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهى تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات. أى أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهى المحرمة طبقا لنظام الجات. ولاتخفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهى السلعة التى تتمتع فيها باكبر ميزة نسبية. ولو ان مبادىء الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها إنتاجا وتصديرا. غير ان ذلك لم يحدث . فإن صناعة المنسوجات لم تخضع فى يوم من الأيام لمبادىء الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها فى إطار اتفاقية المنسوجات التى تخرجها تماما من دائرة المبادىء التى يسعى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة فى اهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقى الحال كذلك إلى دورة أوروجواى.

القيود الجمركية

واخيرا فشل الجات فى علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعوق التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الرابع فى عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروجواى. ولايرجع ذلك إلى مانع فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدا السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشا منذ البداية أن تتصدى للقيود التى ترد على التجارة الدولية فى السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التى تمثلها الزراعة فى النظام الاقتصادى كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التى يتمتع بها المنتجون الزراعيون فى بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى راسها فرنسا التى رفضت رفضا قاطعا ان تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة فى اتخاذ ماتراه من إجراءات حمائية جمركية وغير جمركية. الأمر الذى ادى إلى تشويه التخصص الدولى فى هذا القطاع الهام كما ادى إلى الإضرار بالبلاد النامية التى تتمتع بميزة نسبية عالية فى الإنتاج الزراعى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروجواى وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى فى أفريقيا



واسيا. كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التى تتمتع بإمكانيات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أوروجواى فى إخضاعها لأول مرة للقواعد التى تحكم التجارة الدولية فى السلع الصناعية.

هذه هذ نواحى القصور التى اتسمت بها عملية التحرير فى نطاق الجات وتتمثل فى العجز عن إزالة القيود غير الجمركية وعدم الاهتمام الكافى بالسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التى تحكم التدفقات السلعية الأخرى.

دورة أوروجواى

جاءت دورة أوروجواى للمفاوضات التجارية مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث عدد القضايا التى عملت على تغطيتها أو من ناحية التصدى لقضايا جديدة لم تكن تدخل اصلا فى اختصاص الجات أو من ناحية عدد البلاد النامية التى شاركت فيها حيث بلغ مايزيد على ثمانين او من ناحية المدة الطويلة التى استغرقتها المفاوضات حيث امتدت من اعلان بونتا دل استا فى سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تم التوقيع على وثائقها فى مدينة مراكش فى ابريل ١٩٩٤. ويمكن القول ان اتفاقية اوروجواى تمثل علامة كبرى فى عملية التحول من نظام الحماية الى نظام الحرية التجارية. فقد نجحت الدورة فى التصدى لتلك القطاعات التى لم تمتد لها يد التحرير فى ظل الجات. فأسفرت عن اتفاقية تكفل تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وكذلك نجحت فى الوصول إلى اتفاق ينص على الالغاء التدريجى للنظام التقييدى الذى خضعت له النسوجات والملابس منذ ١٩٦٢ وحددت فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تنتهى فى اول يناير ٢٠٠٥ يزول بعدها هذا النظام التقييدى وتصبح التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس خاضعة لنفس القواعد والاجراءات التى تخضع لها سائر السلع الصناعية. وكذلك استطاعت دورة أوروجواى تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات الاهمية الخاصة للبلاد النامية. ولايقل اهمية عن ذلك كله أن دورة اوروجواى استطاعت أن تدخل فى نظام الجات بعض القطاعات التى لم تكن تدخل فى اختصاصه. وتنحصر تلك القضايا الجديدة فى الخدمات بأنواعها المختلفة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والنقل والمواصلات والاتصالات والمقاولات والسياحة والمكاتب الاستشارية وغيرها. يضاف إلى ذلك قضايا الملكية الفكرية وأحكام قوانين الاستثمارات ذات الأثر السلبى على التجارة الدولية. وبهذا اتسعت دائرة



التحرير اتساعا يجاوز بكثير ماتم انجازه بواسطة الجات خلال الدورات السابقة على دورة أوروجواى خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدورة اسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وهى تتمتع باختصاصات اكثر شمولا وفعالية مما كان متوافرا للجات. ومن المؤكد أن النظام التجارى الدولى سوف يكون اكثر انفتاحا وحرية وفعالية بعد انتهاء مدة السنوات العشر المحددة لتنفيذ الالتزامات المتولدة عن دورة أوروجواى وذلك اول يناير سنة ٢٠٠٥.

مصالح الدول النامية

إلى اى حد وفى اى اتجاه سوف تؤثر اتفاقية اوروجواى على مصالح البلاد النامية. كان هذا السؤال ومازال موضع دراسات ومناقشات واسعة منذ إتمام المفاوضات واعلان نجاحها. وفى حالات كثيرة لم يكن الرأى قائما على علم كاف بأحكام اتفاقية اوروجواى خصوصا ماتعلق منها بالبلاد النامية. يزعم البعض أن اتفاقية اوروجواى جاءت لمصلحة البلاد المتقدمة وانه لاخير فيها ولانفع منها للبلاد النامية. بل يذهب هؤلاء إلى انها تعود بضرر جسيم على تلك البلاد حيث أنها ترغمها على فتح أسواقها لمنافسة اجنبية لاتقوى على الصمود فى مواجهتها. وهذا الرأى محل نظر كبير. فالواقع من الأمر ان اتفاقية أوروجواى ومنظمة التجارة العالمية تعود بمنافع محسوسة على البلاد النامية.

اولها: ما ينتظر أن تحدثه الاتفاقية من إنعاش للاقتصاد العالمى واخراجه من حالة الكساد التى يعانى منها منذ عدة سنوات. وتدل الدراسات الاقتصادية أن هذه الاتفاقية عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات سوف تضيف إلى الدخل الصافى العالمى مابين ٢٥٠ مليارا الى ٣٠٠ مليار دولار سنويا وسوف تضيف الى الصادرات العالمية مايزيد على ٧٥ مليار دولار سنويا. ولاشك أن هذا الانتعاش يعود بالخير فى جزء منه على البلاد النامية.

ثانيا: ان الاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية

تأثيرات الجات على الدول النامية والعربية

ويصدق ذلك على السلع الزراعية والصناعية. ومن المعروف أن مصر والبلاد العربية تصدر عددا كبيرا من السلع المستفيدة من هذا التحرير. فالمنسوجات والملابس تمثل سلعة تصديرية هامة بالنسبة لمصر وسورية ولبنان وتونس والمغرب. كذلك فإن الصادارات الزراعية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لكل هذه البلاد بالاضافة الى الاردن والسودان والجزائر.

ثالثا: لاشك ان البلاد النامية تستفيد من ضبط قواعد السلوك فى التجارة الدولية كما تستفيد من وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية. فإن البلاد التجارية الكبيرة هى التى كانت تلجأ إلى الخروج على تلك القواعد دون رقيب أو حسيب ولم تعد الامور بالسهولة التى كانت عليها قبل دورة أوروجواى.

ورغم هذه المزايا فقد ثارت الشكوك عن مدى الفوائد التى تجنبها مصر والبلاد العربية من اتفاقية أوروجواى وذلك للأسباب الآتية:

(والبلاد العربية)

أ - إن البلاد العربية المصدرة للبترول لم تستفد شيئا يذكر من هذه الاتفاقية ومازالت واردات بعض البلاد الصناعية من البترول الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات البترولية والبتروكيمائيات التى تمثل سلعة تصديرية اساسية لبعض البلاد العربية مازالت تخضع لقيود جمركية وغير جمركية شديدة كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع فى بعض البلاد مما يضعف الطلب عليها ويؤثر بطريق غير مباشر تأثيرا سلبيا على سعر صادرات البترول الخام. وهذا صحيح. غير أن تفسير ذلك يرجع الى ان البلاد البترولية كانت دائما غائبة عن دورات المفاوضات السابقة. ولم يكن من بينها عضو فى الجات سوى دولة الكويت. ومنذ عهد قريب انظمت البحرين وقطر ودولة الأمارات العربية المتحدة الى منظمة التجارة العالمية . ولا شك ان انضمام البلاد العربية البترولية الى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى تغيير هذه الأوضاع خصوصا لأنها تملك قوة تفاوضية يعتد بها نظرا لاتساع اسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية ومن الممكن استخدام تلك القوة التفاوضية فى سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

ب - ان تخفيض او إزالة دعم الصادرات الزراعية فى البلاد المتقدمة خصوصا بلاد الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدى إلى ارتفاع اثمان المواد الغذائية مما يعود بالضرر على البلاد المستوردة لتلك المواد وعلى راسها مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. غير ان اتفاقية اوروجواى اعترفت بهذا الأثر السلبى المحتمل والتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

ج - ان مصر وبعض البلاد العربية مستفيدة من النظام العام للأفضليات الجمركية General System Of Preferences الذى يقضى بإعفاء صادراتها المصنوعة من الرسوم الجمركية التى تفرضها البلاد المتقدمة مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الافضليات الجمركية. وقد كان من شأن دورة أوروجواى وما جاءت به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تآكل الهامش التفضيلى الذى كانت تتمتع به البلاد العربية - أو النامية - المستفيدة من نظام الافضليات ومما يضعف قدرتها التنافسية فى أسواق



البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة فى هذا الأثر السلبى المحتمل ذلك ان الهامش التفضيلى كان محدودا لدرجة كبيرة بسبب ما طرا من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية خلال الدورات السابقة وكذلك فان نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية ولايمس القيود غير الجمركية وهى التى تمثل القيد الحقيقى على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة. لذلك فان الراجح ان يكون الأثر السلبى لدورة أوروجواى فى أضيق الحدود.

د - يرى البعض ان امتداد دورة اوروجواى إلى قطاع الخدمات سوق يعود بالضرر على البلاد النامية نظرا لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعى للشركات عابرة الحدود مثل البنوك وشركات التأمين العملاقة التى لا تستطيع شركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها. لذلك فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة ان يمتد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات. وقد نجحت تلك المقاومة فى التخفيف من وطأة الأحكام التى تضمنتها اتفاقية اوروجواى. فالأحكام العامة فى اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير شروط النفاذ غير ملزمة للبلاد النامية الا فى الحدود الذى تريدها وتعلن عنها فى جداولها الوطنية. ومن ثم فان اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قادمة.

هـ - اما مايقال من ان الاتفاقية ترغم البلاد النامية على فتح أسواقها لمنافسة غير عادلة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح على اطلاقه. فان من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد النامية وهذا من حيث المدة اللازمة لتنفيذ التزاماتها ومن حيث مدى ماتقوم به من تحرير. ففى كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية مدة اطول للتنفيذ مع نسبة أصغر فى التحرير. وفى نفس الوقت فان من حق البلاد النامية حماية صناعتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. اما البلاد الأقل نموا فإن الاتفاقية تعفيها تقريبا من أى التزام.

فى ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الفوائد التى تجنيها البلاد النامية والعربية من اتفاقية اوروجواى ومنظمة التجارة العالمية تفوق بما لا قياس عليه ماعسى ان يترتب عليها من آثار سلبية.

- يتبع -



دراسة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

معالم أساسية للعمل العربي في مواجهة الجات

اعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة حول تنسيق الموقف العربي في نطاق الجات والمنظمة الدولية للتجارة وموقف الجات من السوق العربية المشتركة ووضعت الدراسة معالم اساسية لمقومات العمل العربي المشترك في إطار الجات وتقول الدراسة أن من أهم هذه المقومات.

أولا: العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية.

ثانيا: استكمال عضوية باقي الدول العربية في الجات سواء الدول ذات العضوية المؤقتة لتتحول إلى دول ذات عضوية قانونية كاملة. أو الدول غير المنضمة نهائيا.

ثالثا: التأكيد على أهمية تحويل اجتماع الخبراء العرب لدراسة اثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية إلى لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات متتابعة وتشكل لجانا فنية لتعميق البحث في قضايا معينة.

رابعا: انشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بتدعيم المصالح العربية وتبادل الخبرات المستمر بين الدول العربية تجاه الجات وتنظيم الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التعامل مع الجات.

خامسا: ضرورة تسريع انشاء لجنة الاتصال العربية والتي تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الاعضاء في الجات لبحث وتنسيق المصالح العربية في إطار الجات.



السياحة أمل لبنان



في ظل العجز التجاري.. والمنافسة.. واتفاقية «جات»

مروان اسكندر

العجز التجاري والمنافسة الاقليمية الحادة وأخيرا اتفاقية «الجات» كلها عوامل تمثل تحديا كبيرا امام لبنان الذي يريد لنفسه دورا محوريا في حركة الاقتصاد والمال بمنطقة الشرق الأوسط.

«العالم اليوم» تنشر رؤية خاصة يطرحها الدكتور مروان اسكندر حول القضية، يقترح فيها التركيز على قطاع السياحة، الذي يمكن أن يضيف إلى لبنان دخلا سنويا قدره 1,5 مليار دولار.

الاقتصاد اللبناني يواجه تقليديا عجزا كبيرا على حساب الميزان التجاري، فالثروات الطبيعية والزراعية والطاقات الانتاجية الصناعية لاتوفر منتجات تسمح بمستوى تصدير يغطي كلفة وحجم المستوردات.

إن حجم العجز التجاري لبلد بمساحة لبنان وعدد سكانه يعتبر بالغ الارتفاع والاسباب معروفة، فلبنان يستورد 60 في المئة من حاجاته الغذائية و70 في المئة من حاجاته للالبسة وكامل حاجته للمحروقات والادوات الترسملية.

بالمقابل تغطية العجز كانت تتحقق من مصادر مختلفة تنوعت وتعدلت على مر السنين فاواخر الستينات واوائل السبعينات كانت تجارة الترانزيت وارباح شركتي الطيران الميدل ايست والتي ام اي، وعائدات عبور النفط وتحميله والعوائد من السياحة تشكل اضافة إلى التحويلات من اللبنانيين العاملين في بلدان الخليج المصادر الرئيسية لتغطية العجز وتحقيق فوائض.

تصورات مرحلة ما بعد السلام من قبل هيئات البنك الدولي والبنك الأوروبي والسلطات المختصة في المانيا وفرنسا توقعت أن يكون لبنان المركز المالي الاقليمي نجد أن اسرائيل تسعى جهدها لكي تسلب لبنان هذا الدور وتخطط لتعجيز لبنان عن القيام بدور فعال في مجالات التعهدات والمقاولات والتأمين.

يضاف إلى كل ذلك ان الطاقات الرأسمالية اللبنانية المتوافرة في الخارج لم تعد على المستوى الذي كان محققا وان فرص العمل للبنانيين في الخليج اصبحت اضيق من السابق بسبب انخفاض ميزانيات الدول العتية. وبسبب اغلاق مجالات العمل في العراق والتصدير اليه والعراق كان السوق الثانية للبنان بعد السعودية صيف 1990، ولولا التفاتة السعودية والكويت إلى اللبنانيين برعاية لكانت فرص الاكتساب في الخليج قاربت على الاضمحلال.

ان هذه التطورات السلبية رغم قساوتها وتنوعها لا تعني أن قدرة لبنان على تحقيق فوائض على حساب ميزان المدفوعات قد اندثرت فالطاقة اللبنانية المخزونة هي في قدرات اللبنانيين واتصالاتهم وامكاناتهم في مجالات تتوسع آفاقها مثلا صناعة الاعلام المرئي والمسموع وبرامج المعلوماتية والتواصل كما للبنان ثروة مائية لا يتوافر مثيل لها في المنطقة، وهذه الثروة يمكن اعتمادها لتطوير الزراعات الاختصاصية وارساء مناطق سياحية وحتى ربما تأمين صادرات لبلدان تشكو من نقص المياه وتعلو حاجتها وهي تبحث في تنقية مياه البحر وهذه عمليات بالغة الكلفة.

لبنان يستطيع وعليه ان يطور السياحة من جديد وقد اصبحنا نقرأ في الخارج عن مناخات وخدمات لبنان السياحية والشكوى الاساسية هي من مستويات الاسعار واتساخ الشواطيء ويمكن معالجة الامرين في وقت قريب.

ان الموارد المالية في القطاع المصرفي على تزايد مشجع وقبل انقضاء عام 1996 تكون الميزانيات المجمعة للمصارف والمؤسسات المالية على مستوى 20 مليار دولار ولا يعود هنالك من حاجة للتوجه إلى الاقتراض الخارجي، كما هذه القاعدة ان هي تفاعلت مع طاقات الشباب اللبناني العامل في المؤسسات المالية الدولية تؤمن للبنان دورا اقليميا ودوليا لايستهان به.

تقديراتنا لما يمكن تحصيله مابعد سنتين من السياحة هو 1,5 مليار دولار سنويا وهذا الرقم يقل عما تحصل لقبرص عام 1994 ويساوي ماتحصل لامارة دبي وخدمات الاعلام المرئي والمسموع وبرامج التليفزيون والادمغة الالكترونية والخدمات الاستشارية يمكن أن توفر للبنان 500 مليون دولار سنويا اضافة لمداخيل من الخدمات المالية والمصرفية لاتقل عن ثلاثمائة مليون دولار سنويا، كما أن صادراتنا مرجح زيادتها إلى 1,5 مليار دولار ويبقى هناك تحويلات واستثمارات من اللبنانيين بمعدل 1,5 مليار دولار سنويا وبالتالي لن نواجه عجزا كبيرا إلا في حال استمرار معدلات الاستيراد بالنمو حسب النسب المتحققة في العامين المنصرمين، لكن هذه النسب مرجح انخفاضها لأن مستوردات السيارات ومعدات البناء لابد أن تتراجع مع ازدياد اكتفاء المواطنين بالسيارات وتنفيذ قسط اكبر من مشاريع البنية التحتية ولاشك أن تطور الاقتصاد اللبناني سيستجلب وسطيا لفرص التوظيف المتاحة تحويلات رأسمالية على مستوى مليارى دولار في السنة أو أكثر من المواطنين العرب والاجانب افرادا وشركات.

استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

كتب ـ محمد حبيب:

اعلنت الدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمى انه تم الانتهاء من دراسة واعداد الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية لاقرارها من مجلس الوزراء وتحديد الدعم الكامل لها والتمويل المطلوب ليبدأ تنفيذها وستكون ملزمة لكافة الجهات والمراكز البحثية والجامعات لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية الجات وتقرر تشكيل لجنة وزارية محدودة برئاسة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والوزراء المعنيين لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. كما اعلنت وزيرة البحث العلمى ـ خلال لقائها بأساتذة وطلاب جامعة القاهرة من خلال ندوة الهندسة الوراثية للموسم الثقافى للجامعة وحضرها الدكتور مفيد شهاب رئيس الجامعة ـ انه تقرر أيضا تشكيل لجنة استشارية متخصصة من العلماء المصريين البارزين فى هذا المجال لمعاونة اللجنة الوزارية فى مهمتها لتنفيذها فى مجالات الزراعة والصناعة والطب والبيئة.

فينيس كامل

وقالت أن هذه الاستراتيجية ستعود بالفائدة على قطاع التصدير عن طريق انتاج منتجات تلبى الاحتياجات المحلية والاقليمية وتوفير المنتجات المختلفة للتصدير والمساهمة فى تحسين صحة شعوب افريقيا وانتاج العديد من الطعوم والأدوية للتغلب على الأمراض الموجودة بالمنطقة وتوليد عمالة عالية المهارة لخدمة الاقتصاد القومى وخلق فرص عمالة فى القطاعات المختلفة وانشاء وتطوير الشركات الجديدة الصغيرة وازدهار الصناعات القائمة وتخفيض استخدام العملات الحرة وميزان المدفوعات.

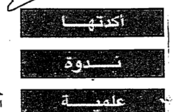


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٥

«جات».. لصالح عمال مصر





السيد راشد

جاءت الندوة التى نظمها اتحاد عمال مصر أمس الأول حول اتفاقية «الجات» واثارها الاقتصادية لتؤكد من جديد انه لايوجد خيار امام الصناعات المحلية سوى تحقيق الجودة حتى تتمكن من المنافسة فى الاسواق العالمية

فى الوقت نفسه أكدت الندوة على ضرورة التمسك والاستفادة الكاملة من كافة المزايا التى توفرها اتفاقية الجات لمصر لحماية الاسواق المحلية من الاغراق ودعم الانتاج المحلى وتحفيز التصدير وتوفير الجودة والاستعداد للمرحلة المقبلة بعد بدء تطبيق هذه الاتفاقية لدعم قدرات الاقتصاد المصرى

وطالبت الندوة فى بيانها الختامى بالنظر فى السياسات والتشريعات القائمة بما يكمن مصر من تحقيق الفائدة القصوى من الاتفاقية والحد من آثارها السلبية خاصة على بيئة العمل والطبقة العاملة واتخاذ كافة الاجراءات التى تضمن توفير سلع وخدمات مصرية على درجة كبيرة من الجودة والمواصفات القياسية العالمية بما يمكنها من المنافسة فى الاسواق الخارجية مع الحفاظ على المزايا النسبية للمنتج المصرى.

كما أوصت الندوة بضرورة قيام الجهات المعنية باتفاقية الجات خاصة اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية وجمعيات رجال الاعمال والمستثمرين بتوعية رجال الأعمال المصريين بأهمية الجودة الشاملة والتوسع فى نظام مراقبة الجودة لتوفير فرص كبيرة لتصدير المنتجات المصرية.

وأشارت الندوة الى اهمية اعداد الكوادر البشرية التى تساهم بفاعلية فى تنفيذ الاتفاقية وحماية المنتج المصرى فى ضوء المنافسة العالمية ومكافحة الغش والانحراف لحماية المستهلك ومراقبة الاسواق لحفز المنتجين الوطنيين والاجانب على الاستثمار فى مصر مع التركيز فى ذلك على وزارات التموين والصحة والزراعة والاقتصاد.

وطالب البيان الختامى للندوة بانشاء المزيد من التكتلات الاقتصادية العربية لمواجهة المنافسة العالمية وتعزيز قدراتها الاقتصادية وبرامجها التنموية لكى تستفيد من المزايا والتيسيرات التى توفرها الاتفاقية للتكتلات الاقتصادية.

وأوضح البيان الختامى للندوة ضرورة عدم دخول صناعة المنسوجات فى مصر فى المنافسة غير المتكافئة تطبيقا لاتفاقية الجات الا بعد اجراء عمليات الاحلال والتجديد اللازم لهذه الصناعة وتحقيق الاستقرار للعاملين بها حيث ان ٧٠٪ من الطاقة الانتاجية المتاحة لدى مصانع النسيج لاتواكب التطورات التكنولوجية فى كثير من دول العالم.

غادة عبد الله



المصدر: الأهـــرام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٥

مناقشـــات حـــادة للمثقفين والفنانيـــن العـــرب:

السينما العربيـــة وتحديـــات المرحلـــة!



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٥



● ليلى علوى جلست فى الصف الثالث تتابع المناقشات قبل ان تتحدث



● حوار قبل البداية بين نجلاء فتحى وفريد شوقى ومنيب شافعى وكمال الشيخ وعاطف سالم

كيف تسهم السينما فى المشروع الحضارى العربى.. وكيف تكتسح المعوقات؟



● سعد الدين وهبة يتناقش مع سمير فريد ووقفت مستمعة إيناس الدغيدى وعمار عبدالخالق



● على المنصة سعد الدين وهبة يلقى كلمته بينما يستمع فاروق حسنى ومحمود مراد

العرب يعتبرون القاهرة نموذجا.. والمصريون يستغيثون بالرئاسة!



اختلطت المناقشات واحتدت فى قاعة «الندوة» بالأهرام قبل ان تبدأ جلساتها.. بل ان درجة الحرارة قد ارتفعت منذ أن وجهنا الدعوة إلى حضورها.. فتداخل الأمس مع اليوم والغد. فبالأمس عقدنا اكثر من ندوة عن السينما كانت أهمها ندوة ٢ و ٣ و ٤ إبريل من العام الماضى - التى تعد مرجعا لمشكلة السينما - ولكن توصياتها - التى يوافق عليها وزير الثقافة - لم تنفذ حتى الآن.. ولهذا فإن النبرة ترتفع - ومعها حق - تقول وما هو الجديد اذا كنا نتحدث ولا أحد يسمع لنا؟ ماذا نفعل اليوم اذا كانت قيود الأمس لا تزال تكبلنا.. وكيف نخطط للغد.. مادمنا فى الموقف.. محلك سر!؟ جرى الحوار ساخنا فى الأيام السابقة «للندوة» وتواصل يومها ومنذ الوصول إلى القائم فى العاشرة من صباح الأحد الماضى.

ففى هذا اليوم دعا «الأهرام» الى «الندوة» محددا موضوعها وهو: «السينما العربية وتحديات المرحلة» وعرض الأمر على سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العرب ورئيس مهرجان القاهرة السينمائى الذى رحب بالتعاون مع «الأهرام» فى تنظيمها ودعوة المثقفين والسينمائيين العرب الذين دعاهم للمهرجان للإشتراك فى «الندوة».

كان هدف «الندوة» فى حقيقة الأمر مزدوجا وإن كان متكاملا فهى تسعى إلى إحياء المشروع الحضارى العربى بإستخدام السينما كسلاح فعال ومؤثر.. وفى نفس الوقت إحياء صناعة السينما لتمارس رسالتها فهى فن جميل معشوق من الجميع. وفى إطار الهدفين كان «للأهرام» - عبر ندواته المتصلة - مشوار طويل هام، ففى قاعاته جرى نقاش كثير وعلى صفحاته طرحت افكار عديدة..

ومن ذلك مثلا فقد عقد «الأهرام» سلسلة من الندوات تناقش المشروع العربى بكل ابعاده واعماقه منها ندوة بعنوان «نحو مشروع حضارى عربى» إستمرت ايام ٥ و ٦ و ٧ نوفمبر من العام الماضى ١٩٨٤ شارك فيها ٤٣ مثقفا عربيا من ١٤ دولة عربية ومثلهم من مصر.. ناقشت المشروع الحضارى العربى وانتهت إلى ضرورة واهمية إحيائه فى مواجهة المتغيرات الجديدة إقليميا ودوليا ودعت إلى استنفار همم وطاقات المفكرين والمثقفين العرب ومن اجل ذلك قررت الندوة إنشاء «اتحاد المثقفين العرب» ليضم المثقفين والمهتمين بشئون الامة، من كافة التخصصات من مختلف الدول العربية.

ومن بين اسس وعمد المشروع الحضارى العربى يبدأ الاقتصاد ولهذا عقد «الأهرام» فى ١١ و ١٢ يناير الماضى ندوة عن «الاستثمار العربى والقرن الحادى والعشرين» شارك فيها سبعون من رجال الأعمال والمستثمرين العرب وانتهت الى موافقتهم على الاقتراح الذى قدمناه بإنشاء «اتحاد للمستثمرين العرب» وموافقة «الندوة» على مشروع النظام الاساسى للإتحاد، وبالفعل تحولت الجلسة الأخيرة من «الندوة» الى جمعية تاسيسية إنتخبت مجلس الادارة الاول للإتحاد..

وبالنسبة للسينما فقد تعددت الندوات - كما ذكرنا - وفى هذه المرة رأينا إستثمار وجود هذه النخبة من العرب لحضور مهرجان القاهرة السينمائى لمناقشة قضية هذا الفن الجميل كصناعة ينبغى نسف وإكتساح المشكلات المعوقة اماسها، وكرسالة عليها ان تمارس واجبها ودورها فى عملية التنوير والتثقيف وأيضا توفير المتعة النظيفة للشعب العربى، فى مواجهة تحديات المرحلة.. وهى تحديات متنوعة نتيجة متغيرات ومستجدات إقليمية ودولية مهمة، منها ما هو سياسى إقتصادى يتمثل فيما يقال عن نظام شرق اوسطى، وسوق شرق اوسطية.. الأمر الذى يؤدى - فى غياب حركة عربية - إلى طمس الهوية العربية وفك الروابط العضوية بين شعوبها وبلادهاخاصة إذا وضعنا العوامل الاخرى فى الإعتبار.. ومنها ما يقال عن إنشاء مدينة سينما تسمى «هوليوود الشرق» لإنتاج افلام لا شك أنها ستكون عالية التقنية، مسلية، مثيرة.. لكنها تاخذ المشاهد بعيدا عن عروبته وقيمه ومجتمعه وتغرس فيه مفاهيم مختلفة .. ومنها تحديات تقنية وفضائية تجسدها الاقمار الصناعية الطائرة فوق رءوسنا والقنوات الفضائية المسلطة علينا والتى تحتاج إلى الاف الساعات من الأعمال الدرامية (والفيلمية) شرط ان تكون مسطحة.. وفى نفس الوقت فإن هذه القنوات تبث ارسالها ليلا ونهارا الى المشاهد العربى فتقذف به بعيدا عن إهتمامات نريدها وتلصقه وتشكله بما تريد هى والذين يحركونها. ونخطىء اذا تصورنا ان «المواطن العربى» محصن ثم نلقى به وسط النار.. واذا توهمنا ان كل ما يصل إلينا عبر الافلام والقنوات الفضائية هو فن خالص بلا مضمون وبلا اهداف معينة!

ومن هنا، كانت «الندوة» عن السينما العربية وتحديات الرحلة فى محاولة لمناقشة اوضاع الفن الجميل وإستنهاضه وكانت المحاور كما يلى:

١ - الجلسة الإفتتاحية للندوة (وقد تحولت إلى جلسة عمل): ويتحدث فيها فاروق حسنى وزير الثقافة وسعد الدين وهبة رئيس المهرجان ومحمود مراد ممثلا للأهرام ومقرر الندوة وعدد من الفنانين..

٢ - جلسة العمل الاولى وتناقش : الواقع السينمائى العربى: الإيجابيات والسلبيات والحلول من حيث الجانب الاقتصادى، ومن حيث المضمون ومدى التعبير عن المجتمع العربى فى الفيلم..

٣ - جلسة العمل الثانية (بعد تناول الغداء فى الأهرام) وتناقش السينما وعصر الفضاء..

٤ - التقرير الختامى وتوصياته «الندوة»

وبدأت وقائع الندوة..

السينما والمجتمعات الاستهلاكية

● «الأهرام» : بسم الله الرحمن الرحيم.. نرحب بحضراتكم جميعا.. ونرحب بالأستاذ الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة.. وبالسيد الأستاذ سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العرب ورئيس مهرجان القاهرة السينمائى الذى تعاون معنا فى تنظيم هذه الندوة..

ربما تذكرون حضراتكم اننا قد عقدنا من قبل اكثر من ندوة عن السينما وعن الثقافة كصناعة ثقيلة وكرسالة وفن وأداء

.. وكان من اهم الندوات التى عقدناها فى هذا المكان ندوة يوم ٢ ، ٣ ، ٤ إبريل ١٩٩٤ التى خرجت بتوصيات مهمة ولكنها لم تنفذ التنفيذ الواجب حتى الآن. ولكن على اية حال فإننا نستهدف من هذه الندوات بحث القضايا المختلفة وإعادة مناقشتها وتكرار بحثها املا فى الوصول إلى حل، واملا فى ان نضع بعض التوصيات والحلول بين ايدى صناع القرار.. وفى ذات الوقت لكى ننشر أهداف هذه الندوة - فيما يشبه الإشعاع فيتلقاه ويتعامل معه كل حسب موقعه وتفاعله - وربما من النتائج الإيجابية للندوات السابقة انها قد اثمرت وعقدنا مزيدا من الصلات بين السينمائيين وبين رجال الاعمال والبنوك المختلفة.. وأعتقد ان هناك الآن شركة تشكل براسمال قيمته ١٠٠ مليون جنيه قابلة للزيادة، وأعتقد ان زميلا مخرجا سينمائيا يتولى مهمة هيكلة هذه الشركة التى كانت ثمرة من ثمار هذه «الندوة».

على اى حال هذه الندوة عن السينما العربية وتحديات المرحلة. ونعنى بتحديات المرحلة مجموعة من التحديات السياسية والإقتصادية والفنية .. وايضا نستهدف ان تحافظ او ان تساهم السينما باعتبارها سلاحا مهما مؤثرا فى الحفاظ على الهوية العربية وعلى الشخصية العربية وعلى العمل العربى المشترك. من هنا قسمنا الندوة الى عدد من المحاور ولكنى أعلم ان بعض حضراتكم سوف يتناول قضية السينما العربية وتحديات المرحلة من زاوية المعوقات والسلبيات وضرورة انه - لكى تسهم السينما او تقوم السينما برسالتها - فلابد لها أولا من



حل المشكلات والمعوقات المختلفة واهمها التسويق ودور العرض فى البلاد العربية المختلفة وفى مقدمتها فى مصر. وهناك مشاكل أيضا خاصة بالتوزيع وحقوق الأداء ومشاكل تتعلق بالأصول السينمائية.

وهى الاستديوهات والمعامل ودور العرض.

وفى الندوة السابقة، كانت هناك توصية ان تتولى وزارة الثقافة مسئولية هذه الأصول السينمائية وان تنتقل تبعيتها من قطاع الاعمال إلى وزارة الثقافة.. لكن حتى الآن لم ينفذ هذا، ولكنى اعتقد انه بمزيد من التكرار والمزيد من المطالبة من الممكن ان تعود الاصول إلى وزارة الثقافة واستأذن فى ان اشير إلى موضوع مماثل وهو «المجتمعات الإستهلاكية» فهى شركة كانت تابعة لوزارة التموين ثم نقلت إلى قطاع الاعمال ثم جرت مطالبة وزارة التموين بها لضبط السوق والأسعار، وايدتها كل الجهات المعنية بإعتبار ان المجمعات منافذ بيع وبإعتبارها تساهم فى توفير السلع الغذائية الاساسية باسعار مناسبة للشعب.

واعتقد ان السينما لا تقل اهمية عن المجمعات الاستهلاكية، ومن هنا نطالب وزير الثقافة ان يسعى إلى هذا ونحن نقف معه وبجانبه لنؤيده لكى تعود الاصول السينمائية إلى مكانها الطبيعى لتؤدى وظيفتها كما يجب..

وبعد.. لا اريد ان اطيل عليكم.. واكرر - باسم الاهرام - وباسم الاستاذ ابراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس مجلس الادارة - ترحيبنا بحضراتكم جميعا.. بالمثقفين والفنانين من سائر الدول العربية الشقيقة.. ونامل ان تصل هذه الندوة الى حلول عملية معقولة والآن نستمع الى كلمة اتحاد الفنانين العرب من السيد الاستاذ سعد الدين وهبة.

السينما العربية بالأرقام

● سعد الدين وهبة: بسم الله الرحمن الرحيم.. فى بداية حديثى اتوجه بالشكر إلى مؤسسة الاهرام التى جمعتنا حول موضوع مهم واحيى الاستاذ الكبير ابراهيم نافع ونتمنى له الصحة والعافية، واشكر السيد الاستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة ان شارك فى هذه الندوة وعلى ما يقدمه لمهرجان القاهرة من دعم مستمر.. وارحب بحضراتكم..

نحن نحتفل او العالم كله يحتفل هذه الايام بمرور مائة عام على السينما التى كانت «اعجوبة» فى بلادنا، واذا نظرنا الى الواقع العربى فى مجال السينما حقيقة لشعرنا بخجل كبير، فمن بين ٢٢ دولة عربية تضمها جامعة الدول العربية نجد سبع دول عربية فقط تنتج افلاما روائيه طويلة وهى على وجه التحديد: المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر، ولبنان، وسوريا، والعراق بالاضافة الى فلسطين، او بعض الاخوة من فلسطين الذين ينتجون افلاما فى بعض العواصم الاوروبية او العربية.

اما مجموع ما تنتجه السينما العربية على مستوى العالم فهو يقل كثيرا عن انتاج اى دولة صغيرة من دول أوروبا الشمالية مثل الدانمارك والسويد والنرويج التى لم تنتشر السينما فيها بعد.. بالاضافة الى قلة الانتاج على مستوى العالم العربى، وايضا قلة دور العرض السينمائى حتى ان عددا كبيرا من الدول العربية ليس به دور عرض على الاطلاق، وفى إحصائيات اليونسكو تاتى الدول العربية فى ذيل دول العالم إذا قيس مجموع شعب اى دولة بالنسبة لعدد المقاعد السينمائية المتاحة له.. وهناك تجربة ربما عايشتها منذ اسابيع قليلة، فقد توجهت لاشاهد بعض الأفلام فى فرنسا لاختار منها افلاما للمهرجان وللمسابقة الرسمية، واخترت ثلاثة افلام احدها: يمكن ان يكون ممثلا جيدا للسينما الفرنسية وعندما اتصلت بشركة التوزيع التى توزع هذا الفيلم بالذات او هذه الافلام الثلاثة سئلت ببساطة هل تعرضون افلاما للسينما الفرنسية فى مصر؟ اجبت: لا.. طبعا لم نعرض.. فمنذ عشرين سنة كان عندنا فى مصر عروض للسينما الفرنسية، والايطالية، واليونانية والسوفيتية (أو الروسية) الآن لا توجد إلا السينما الأمريكية.. اما التليفزيون فإنه طبقا لبعض الاتفاقيات يعرض فيلما او فيلمين من السينما الفرنسية فى برنامج على القناة الثانية وبرنامج اخر على القناة الثالثة، فإذا لم نكن حتى الآن نستطيع ان نخرج من ضيق الانتاج.. ولم تتسع السينما او تشمل عددا كبيرا من الدول العربية، وفى نفس الوقت لا نستقبل افلاما اجنبية.. فاين نحن؟

لماذا نغضب غضبا شديدا إذا لم يحز فيلم عربى - مصرى او تونسى او سورى - على جائزة فى أحد المهرجانات العالمية؟ إن ذلك يحدث لانه بأمانة شديدة لا وجود لنا على خريطة السينما العالمية.. ولا بد ان نعترف بهذا، ولنعتبر أن هذه النقطة هى بداية حديثنا.. السينما مال وفكر وتكنولوجيا.. والتكنولوجيا متاحة للجميع بالمال، واعتقد ان الفكر متوافر فى عدد كبير جدا من الدول العربية.. واعتقد ان المال ايضا متوافر فى دول عربية كثيرة.. واذا حدث تكامل بين الدول العربية لن نحتاج إلى عنصر من العناصر التى تحتاجها السينما.

ونحن نشاهد الافلام العالمية الآن ونرى على شاشات السينما ان افلاما كثيرة تحمل اسم اكثر من دولة - ثلاث او أربع دول - رغم ان هذه الدول التى تشترك فى فيلم واحد تختلف فى لغتها.

فرنسا تشارك المانيا، وايطاليا واسبانيا.. رغم ان لكل دولة من هذه الدول لغة.. وثقافة.. ونحن العرب لنا لغة واحدة وثقافة واحدة ومع ذلك إذا احصينا الافلام المشتركة التى انتجت حتى الآن منذ بدايات السينما المصرية فإنها لا تتجاوز أصابع اليدين، وعن طريق تقديم خدمات متبادلة، انما لا يوجد انتاج مشترك حقيقى بمغنى الانتاج المشترك، السينما المصرية قامت بدور سياسى قبل استقلال الدول العربية كلها، الفيلم المصرى استطاع أن يقهر تقسيمات الاستعمار ودخل فى كهوف المجاهدين فى الجزائر ودخل فى كل دولة عربية كانت تصارع، وربما من الاشياء التى ابقت اللغة العربية فى المغرب العربى: القران الكريم وصوت ام كلثوم والسينما المصرية.

السينما لعبت دورا عظيما فى الابقاء والمحافظة على اللغة العربية وعلى الثقافة العربية والوقوف أمام الغزو الثقافى الذى وجه لدول معينة.

لدينا جميع الامكانيات لكى تكون لدينا سينما عربية ونستطيع ان نحل مشكلة اختلاف اللهجات التى قد يحتج بها البعض بلغة ثالثة مفهومة وهى لغة الصحافة والاذاعة المفهومة وليست اللغة العربية المتقعرة، وليست العامية المغرقة ولكن لغة ثالثة بين اللغتين لتفهم فى كل قطر عربى من الخليج إلى المحيط.

انا لا اريد ان اطيل عليكم، ولكنى اقدم فقط رءوس موضوعات، واعتقد ان هذه النخبة الممتازة من السينمائيين نقادا ومفكرين وفنانين تستطيع ان تخرج ببداية لطريق نقطعه حتى نحصل فى النهاية على فن عظيم كفن السينما يطلق عليه السينما العربية، ويؤكد ان حل مشاكل السينما لن يكون مصريا

ولكنه يجب ان يكون حـلا عـربيـا والسلام عليكم ورحمة الله.

● يوسف شاهين: نحن نسمع كلمة تتردد كثيرا وهي السينما في ازمة وانا رايي ان السينما في حرب.. وهي حرب مع الجميع لانه عندما نقول ان السينما في ازمة.. فإن هذا يعني اننا ليس عندنا فنانون او كـتـاب او مفكرون.. وهذا غير صحيح فان عندنا هذا كله.. وعندنا اكـاديميـة فنون تخـرج كل سنة على الاقل ٣٠٠ طالب، إذن من اين تاتي الحرب وكيف؟

عندمـا ننظر إلى القـوانين التي صدرت ضد السينما المصرية، نجدها كلهـا من اجل هدم السـينمـا.. لان البـعض لا يحب المفكر الحـر.. وانما التابع

وانا اعتبر التليفزيون اكبر عدو لنا.. فهو الذي يرغب في احتكار الفكر كله..

وفي نفس الوقت فاننا ندفع اربعة الاف جنيه مقابل الدقيقة الواحدة للاعلان عن الفيلم، بينما التليفزيون يشـتـرى الفـيـلم وطوله مائة دقيقة بثمانية او عشرة آلاف جنيه!

ومن ناحـيـة اخرى نسمع انهم سيفـتـتحـون استديوهات تتكلف ثلاثة مليـارات جنيـه.. والافضل من هذا ان يعطونا حقوقنا كمنتجين سـينمـائيين ويقـولون انهم سينتجون اربعين فيلما سينمائيا في السنة. كيف هذا وانا لا استطيع ان انتج سوى فيلم كل ثلاث سنوات، اذا كنت ارغب في انتاج جيد.

بالنسـبـة للأسـواق فـإنني بمجـهودي فـتحت اسواق اوروبا ودول اخرى كما اننا عملنا افلاما مشتركة مع الجزائر وتونس، لكن عندمـا تجد قطاعـات السـينمـا والاسـتـديوهات في كل مكان في مشكلة فماذا نفعل؟

السؤال الآن بصراحة: هل الدولة ترغب في سينما حقيقية ام لا؟ اذا كانت الدولة راغبة في هذا، فلابد من تغيير القوانين المعوقة.. وانا هنا اعيب على غرفة صناعة السينما فهي لا تفعل شيئا.. والذين يتولونها مستمرون في مناصبهم من عشرين عاما!

ان على وزارة الصناعة مسئولية في هذا وايضا هناك مسئولية على وزارة قطاع الاعمال ومسئولية على وزارة الثقافة فإن صندوق التنمية الثقافية التابع لها يوزع جوائز مالية سنوية لكن هذا لا يكفي ونسمع ان لديه ٨٧ مليـون جنيه ولا نرى منها شيئا؟

إنني اطالب الصندوق ايضـا بالحـفـاظ على تراثنا السـينمـائي باعادة نسخ جديدة للافلام القديمة او ترميم النيجاتيف.. فان هناك أفلاما تمثل تراثا معرضة للضياع. لقد طلبت مقابلة المسئول عن هذا الصندوق منذ عامين لاتحدث معه بشان السينما..وفي كل مرة يقولون لي انه في اجتماع.. وقد استمرت هذه الاجتماعات عامين!!

إن السينما صناعة وهي للاسف تتدهور.. وتحتاج الى حلول جذرية..

واذا لم يحدث هذا.. فإني اقول هذه قسمتنا.. وسنحاول ان نحل المشكلة.. اما كيف فإنني لا ادري؟!

وشكرا

● «الاهرام»: شكرا جزيلا.. طبعـا نحن في الجلسة الافتتاحية وتقال كلمات وآراء متفرقة، ولكننا في جلسات العمل سنناقش كل القضايا بشكل تفصيلي. الآن كلمة للاستاذ كمال الشيخ..

تشخيص طبي للسينما

● كمال الشيخ: انا ساحاول ان اقدم تشخيصي الخاص اي مثلما يذهب اي مريض للطبيب فإذا عرف حالته سيجد الدواء.. وإذا لم يعرف التشخيص سيذهب في «داهية»!

يتردد القول بان السينما فن وصناعة وتجارة وهي فن.. عماده المخرج وكاتب السيناريو اللذان حينما تتوافر فيهما الموهبة والدراسة لقواعد اللغة السينمائية ثم الثقافة العامة.. يكون مستوى الانتاج الذي يجب ان يعـتـمـد على وجـود مؤسسات للانتاج تكون اساسا للرقي بصناعة السينما ثم التحكم في التوزيع..

والسـينمـا المصـرية الآن يتوافر لها حوالي ١٥ من المخرجين اصحاب الموهبة وحوالي خمسة من كتاب السيناريو.. وفي الطريق مواهب اخرى.. اما باقي العاملين في هذه الصناعة فهم وراء هبوط نسبة كبيرة من الإنتاج.. وأرى ان مستقبل صناعة السينما في عنصر لابد ان يعتمد على شركتين على الاقل يتوافر فيهما معنى الشركات مثلما كانت مؤسسة ستوديو مصر كنموذج. وهنا يتوافر مناخ المنافسة التي هي وقود التقدم ثم الخطوة الى التحكم في توزيع الفيلم خاصة خارج مصر والذي يمكن ان يحقق عائدا يساوي خمسة اضعاف ما يحققه الآن.. ثم تاثير ذلك على الارتفاع بالناحية الفنية بالعودة مرة اخرى الى تقاليد المهنة.. نحن لدينا اربعة او خمسة ملايين عربي في كندا والولايات المتحدة واستراليا واوروبا.. ومن المؤكد انهم يحبون مشاهدة الافلام العربية عموما مما يشكل سوقا رائجة للفيلم.. بل انه من الممكن ان يدر مليون دولار من الفيديو كاسيت فقط إذا إفترضنا توزيع مليون نسخة لمليون عربي وكل نسخة تكسب دولارا فقط..

عموما إنني اتوقع قفزة قادمة لتنفيذ مشروعات انتاجية جديدة ومنها مشروع بشركة برأسمال مائة مليون جنيه التي اشار اليها الاستاذ محمود مراد.. وسيتبعها مشروع آخر بإذن الله.. ثم ثالث ومن هنا تتحول صناعة السينما في مصر من مستوى الورش القائمة الآن الى مصانع بكل ما تعنيه إداريا وفنيا.

واحب أن أنوه الى تصريح وزير الثقافة في مهرجان الاسكندرية الماضي حيث اعلن عن انه لا علاقة للوزارة بالإنتاج.. وهذا راي واقعي والدليل على ذلك انه وقت إزدهار صناعة السينما منذ الاربعينات لم يكن هناك وجود لوزارة الثقافة ومع ذلك فالوزارة الآن خلف تشجيع كل النشاط الفني في مصر من سينما ومسرح وفنون تشكيلية وغير ذلك كثير.

يبقى ان هناك تفاصيل ومحاذير بعد عقد هذه الندوات المهمة واظن ان الوقت قد تاخر للاخذ بما جاء فيها كي تعود للفيلم المصري والعربي مقومات استمراره..

آراء غرفة صناعة السينما

● منيب شافعي: ان صناعة السينما هي المراة الصادقة لمدى تقدم او حضارة اي دولة.

وقد حرصت جميع دول العالم على ان تكون في موقع متميز عالميا على خريطة العمل السينمائي لتلاحق تطورات التقنيات الحديثة، حيث ان دور السينما في العالم أصبح يشكل بعدا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفنيا لجميع شعوب العالم لما لها من تاثيـر جلي وواضح على العـقل والوجدان.

وتعتبر مصر من اوائل دول العالم التي دخلت هذا المجـال وتطورت السينما المصرية، ونمت في ظل مناخ مناسب ساهم واثر وتاثر بالحركة الثقافية وفي الحركة الثقافية بل انها اثرت ليس في شعب مصر فقط بل اثرت في وجدان الشعوب العربية التي تلقت الفيلم وحرصت عليه وتلقت منه اللهجة المصرية المحببة



الى نفوس الاشقاء فى الدول العربيةواصبحت السينما المصرية هى همزة الوصل بين شعوب الامة العربية بل تخطت ذلك للعرب المهاجرين فى جميع انحاء العالم.

وكان من الطبيعى ان تقوم صناعات السينما العربية بجانب صناعة السينما المصرية فنجد ذلك فى العراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب وفلسطين وغيرها، ونجد ان بعضها نشا لصيقا بالسينما فى مصر كالسينما فى لبنان مثلا والسينما فى سوريا، ونجد ان بعضها مد جسوره نحو اوروبا وخصوصا مع السينما الفرنسية لتقارب المسافات واللغة والتاثير الثقافى بالإضافة الى الحلول المادية التى هى عصب صناعة السينما.

وكما اقتحمت السينما المصرية قضايا مجتمعها نجد ان السينما فى بعض الدول العربية ناقشت ايضا قضاياها وعبرت عنها اصدق تعبير، بل نجد ان كثيرا من الافلام العربية نالت التقدير من كثير من المؤسسات السينمائية العالمية نتيجة للجهد المبذول فى انتاجها واخراجها وواقعيتها.

إلا انه مازالت مشكلة اللهجات المختلفة هى العائق فى سبيل انتشار السينما العربية في مصر، وان لاقت افلام كثيرة منها نجاحا كبيراعند عرضها.

واذا بحثنا عن مشاكل السينما العربية نجد انها تختلف فى بعض البلاد العربية عنها فى الاخرى حيث ان مصادر الانتاج فيها مختلفة، كما ان طريقة التوزيع ايضا مختلفة خصوصا التوزيع الخارجى، وبالنسبة للتوزيع الداخلى في بعض هذه الدول كمصر ولبنان وغيرها يمتلك بعض دور العرض على مستوى عال بينما نجد ان دولا اخرى دور العرض بها ليست على المستوى المامول، وبالتالى يتاثر توزيع الفيلم وان اتفقت جميعا فى قلة دور العرض عموما بالنسبة لعدد السكان.

واذ عدنا للحديث عن السينما المصرية باعتبارها السينما الام التى تتعرض لكم هائل من المشاكل نلخصها فيما يلى:-

١ - الانتاج السينمائى: لا شك ان الانتاج السينمائى نظرا للظروف العالمية الاقتصادية تاثر فى جميع دول العالم وانخفضت الى حد ملحوظ موارده، لكن فى كثير من دول العالم تهتم الدول بمساعدة صناعة السينما ونجد مثلا ذلك متمثلا فى مساعدات مادية او مساعدات تتعلق بالضرائب او بمساعدات تتعلق بتغطية تكاليف الانتاج وذلك حرصا من هذه الدول على بقاء صناعة السينما واستمراريتها بغير غرض الاهداف التجارية فقط ولكن لاهداف حماية هذه الصناعة المهمة.

ونجد ان الانتاج السينمائى فى مصر يقف وحيدا امام معترك الهموم التى لا يستطيع مقاومتها وحده فبينما لا يجد المنتج مصادر تمويل مستقرة تساعده وتاخذ بيده انما يجد مقابل ذلك معوقات يجب ازالتها حتى نمهد الطريق امامه منها:

أ - ضرورة تنظيم الحماية فى الخارج بالتعاون مع الدولة.

ب - ضرورة تنقية القوانين السينمائية واعادة النظر فيها لتتوامم مع متطلبات العصر وتكون اضافة لموارد جديدة وليست عبئا عليها.

جـ - ضرورة الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة.

د - ضرورة ان يكون البث بالاقمار الصناعية والكابلات في خدمة صناعة السينما وزيادة دخلها وذلك بالتنسيق مع اجهزة التليفزيون المصرى.

٢- دور العرض السينمائى: تعتبر دور العرض السينمائى المصدر الرئيسى لتغطية تكاليف الفيلم من الداخل حتى يمكن السيطرة على الاسواق الخارجية وتحقيق اسعار مناسبة للفيلم المصرى، الا ان دور العرض تتعرض لمشاكل ادت الى غلق عدد كبير منها واحجام كثير من المستثمرين عن الخوض فى مجال انشاء دور عرض جديدة. ونوجز فيما يلى مشاكل دور العرض:-

أ - ارتفاع اسعار الاراضى بحيث يشكل عبئا كبيرا على انشاء دار عرض.

ب - ضخامة الاعباء المالية المفروضة على دور العرض السينمائى حيث تتحمل اربعة عشر نوعا من الضرائب.

جـ - ارتفاع اسعار التيار الكهربائى.

د - ارتفاع اسعار المياه.

هـ - منافسة المقاهى لدور العرض حيث تعرض الافلام بها جهارا نهارا.

وازاء كل ماتقدم ومن واقع مسئوليتى ادق ناقوس الخطر محذرا بان الاستمرار فى هذه الحالة سوف تفقد صناعة السينما بريقها وريادتها وتخسر الدولة موردا مهما وواجهة اعلامية لها تاثيرها الفعال تحرص جميع دول العالم على الفوز به.

والسلام عليكم ورحمه وبركاته.

صوت من سوريا

● عبداللطيف عبدالحميد: مرحبا بكم.. انا عبداللطيف عبدالحميد مخرج سينمائي من سوريا.. لقد عقدنا ندوات كثيرة نحن والزملاء وانا لن اعول كثيرا على الكلام وانما ساقول كلمة واحدة فقط. اتمنى ان تتحول التوصيات الى قرارات حاسمة لتنفيذ خطوات عملية.. لاننا فعلا ممكن نحكى سنوات وسنوات ونحكى عن الامنا واوجاعنا ولانكتفى.. اذن نحن بحاجة الى خطوات عملية وتحويل الامر فعلا الى صناع القرار.. وشكرا.

● هاشم النحاس: الحقيقة بعد الكلمة الساخنة التى بدءها الاستاذ سعد الدين وهبة، ثم الكلمة الاكثر سخونة التى وصل الاستاذ يوسف شاهين بكلمته عن السينما الى قلب المشكلة فان اى كلمة تبدو بعد ذلك باردة.. ولذلك اقتصر بان احاول ان استكمل، مابداوه فاقول اننا خضنا حروبا كثيرة حتى حرب ١٩٧٣ التى قيل انها اخر الحروب لكن الواقع لايقول ان هذه هى اخر الحروب، لانه اذا كانت المدافع قد توقفت فان حربا اخرى اقوى واكثر شراسة قد بدات وهى حرب حضارية. نحن امام حرب حضارية وحرب ثقافية عامة يشارك فيها كل المجتمع بكل مستوياته.. والسينما احد هذه الاسلحة القوية التى يجب ان تقوم بدورها فعلا فى هذه الحرب وبدون فهمنا لهذا الدور ستصبح هذه الحرب مقصورة ويصبح النصر فيها يكاد يكون مستحيلا. ولذلك نطالب ان تقوم هذه السينما بدورها فعلا فى القيام بوظيفتها فى هذه الحرب الحضارية وهذا التحدى الذى نعايشه فى هذه المرحلة.

● الاهرام: لقد استاذنت السيد الاستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة ان يؤجل كلمته الى نهاية هذه الجلسة الافتتاحية لعله يتناول بعض النقاط التى اثيرت. والان جاء الدور على سيادته.

تصور الوزارة لحل المشكلة

● فاروق حسنى وزير الثقافة: شكرا اولا لمؤسسة «الاهرام» على اقامة هذه الندوات المفيدة تماما لدعم السينما ودعم الثقافة عموما.. وشكرا ايضا لدعوتي لهذه الندوة وهذا اللقاء لأنه بالفعل لقاء اعتقد انه ممتد منذ فترة طويلة الى اليوم فى نقاش حتى اصبح واضحا وموجودا.. ولكن ونحن نفكر فى السينما المصرية او السينما العربية لازم نتامل تماما فى الامراض والمعوقات للسينما المصرية او العربية، وبالتحديد انا ساتكلم عن دور مصر او دور الدولة او التصور الذى يمكن ان يوضع لحل مشاكل السينما من وجهة نظر وزارة الثقافة.. انه تصور محدد ولكن نعتقد انه العلاج الاساسى لصناعة السينما وازدهارها.. فقد وضعنا مشروعا محددا بنقاط محددة موجودة الان على مكتب رئيس الوزراء. ولكى ابدا من اخر الكلام فان في ذهنى وانا فى طريقى للندوة فكرت فى فكرة وربما اتبناها وارجو مساعدة حضراتكم فيها وهى عقد لقاء مفتوح مع رئيس الوزراء، ويكون فى هذا اللقاء وزير قطاع الاعمال العام، ووزير الصناعة، ووزير المالية ووزير الثقافة وممثلو البنوك القومية، لان الحل لن يبعد عن



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٥

هؤلاء، فكلهم مســئـولون عن حل صناعة السينما. اما بالنسبة لحماية الفيلم.. فان هناك الان ما هو اكبر من اى جهة واعنى اتفاقية الجات التى ستحمى حق المؤلف فى اى منطقة.. المهم اننى اود الاشـــارة الى هذا التصور.. ما هى ازمة السينما.. انها تسويق يدر عائدا يدفع عجلة الانتاج بصفة مستمرة فنحن لم نفتح اسواقا جديدة ومتقاعسون عن ان نصل فعلا الى المناطق التى من الممكن يكون الفيلم المصرى والعربى فيها مرغوبا ومطلوبا.. نحن لن ننافس الدول المتقدمة وانما يجب ان نذهب الى العالم الثالث وسنجد بالفعل فيه اسواقا ولكنها محتاجة الى حركة تقوم بها الدولة او غرفة صناعة السينما او شركة متخصصة.

ان صناعة السينما صناعة ثقيلة وهى ايضا ذات تأثير سياسى واجتماعى وحضارى

لقد انتقلت دور العرض والاستوديوهات والمعامل من وزارة الثقافة الى قطاع الاعمال الذى آلت اليه كل الشركات ومنها شركاتنا الثلاث وهى شركة الصوت والضوء، وشركة دور العرض والتوزيع، وشركة الاستوديوهات والمعامل.. وانتقلت الى وزارة قطاع الاعمال العام مثل بقية الشركات والمصانع التى كانت تابعة للقطاع العام.

لكننا لم ننفض ايدينا عن السينما.. فبعد انتقالها يوجد صندوق التنمية الثقافية الذى اشار اليه الاستاذ يوسف شاهين وقال ان فيه ١٧ مليون جنيه. وقد اعطينا سبعة ملايين للسينما منها خمسة ملايين جنيه اعطيناها قرضا من اجل الاستوديوهات ومليونين من اجل معامل الصوت.. اذن ماذا يستطيع ان يقوم به صندوق التنمية الثقافية اكثر من ذلك؟

● «الاهرام»: نستانف نشر وقائع الندوة الجمعة القادم، باذن الله.□



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٥

اشترك فى الندوة:

● الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة
● الاستاذ سعد الدين وهبة رئيس اتحاد السينمائيين العرب ورئيس مهرجان القاهرة
● من الفنانات والفنانين: فريد شوقى - نجلاء فتحى - ليلى علوى - امينة رزق - سيف عبدالرحمن - نبيل رحومة (ممثل مصرى مقيم فى النمسا)
● من المخرجين: كمال الشيخ - يوسف شاهين - عاطف سالم - إيناس الدغيدى - هاشم النحاس - سيد سعيد - محمود الخولى.
● من المنتجين: حسين القلا - جابى خورى - محسن علم الدين.
● من خبراء الاعلام والاتصال: سعد لبيب - حمدى قنديل - سناء منصور.
● من السينمائيين: منيب شافعى رئيس غرفة صناعة السنما - يوسف عثمان نقيب السينمائيين - المونتير السيناريست أحمد متولى - الخبير السينمائى سعد عبدالرحمن قلج.
● من قطاع الاعمال: محمد خفاجى رئيس شركة دور العرض - جمال أمين العضو المنتدب لشركة مصر للاستديوهات.
● من البنوك: الدكتور كمال ابو السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية - محمد مدبولى نائب رئيس البنك الاهلى - فتحى شاهين مدير بنك القاهرة - ومجموعة من اسرة البنوك القومية.
● من السينمائيين والنقاد العرب: المخرج السينمائي السورى عبداللطيف عبدالحميد - المخرج التونسى رشيد فرشيو - المخرجة التونسية بكار سلمى - والناقد السورى قصى صالح درويش (مقيم بباريس) - والناقد الكويتى درويش جاوى - والناقد اللبنانى غسان عبدالخالق (مقيم بباريس) - الناقدة السورية ديانا جبور - الناقد التونسى الطاهر المليجى - الناقد الجزائرى احمد بشيرى - الصحفية والناقدة الخليجية سلوى نعيمى - الاستاذ الجامعى والناقد التونسى عبدالكريم قابوس - الناقدة اللبنانية علا بوظو - على الشوباشى (مصرى مقيم فى باريس) - الناقد اللبنانى محمد رضا - والصحفيان محمد راشد (باريس) - محمد متولى (لندن).
● من النقاد المصريين: د. مرسى سعد الدين - سمير فريد - مصطفى درويش - فوزى سليمان - طارق شناوى - احمد صالح - إمام عمر - إنتصار دردير - فتحى فهمى - امانى بهنسى - نادر عدلى - حسام الدين أمين - جلال عبد العال - حسين هلال.
● وشارك في الندوة المستشار جمال عبد الله السلال المستشار بالمندوبية اليمنية في الجامعة العربية، وفاضل الاسود الباحث السينمائي اكاديمية الفنون واشرف محمد توفيق مدرس مساعد بمعهد السينما - وعباس التكلاوي نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الاسماعيلية للفنون ومحمد حسن الملاح محامي الشركة.
● كما حضر «الندوة» ثلاثون من الزملاء والزميلات من مندوبي الصحافة المصرية والعربية ومن بعثات القنوات التليفزيونية المختلفة.
● وشهد الندوة كذلك نحو ثمانين من المهتمين بصناعة السينما وعشاقها ودارسيها.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٩ ديسمبر ١٩٩٥

من أبواب الريح:

الجات ونظم المعلومات..

وسياسة الإغراق

رغم يقيني بأن أهم سبل تقدمنا تعتمد بقدر كبير على مدى تناولنا للتقنيات، وبالأخص تلك المتصلة بثورة المعلومات، ورغم الترحيب الغامر بالتصريحات المبهجة للمسئولين الكبار والخبراء عن جهود وانجازات تقتحم أهم جوانب نشاطاتنا.. وضمن هذه الجهود تبدو بكل وضوح جهود دول مانحة لمعونات أو قروض لدفع عمليات أتمتة البيانات، ومشاركة لمن يبدى تحفظا بشأن محصلة هذه الجهود النهائية بما يطرح من احتمال استهداف عملية مسح شاملة لمواردنا وإمكانياتنا فى كافة المجالات، لتقدم حصيلة المعلومات لمن يستطيع استثمارها من المتربصين لتقدمنا.. فليس صعبا أن تنسخ بيانات أى موقع بواسطة خبراء المعونة الفنية وليس مستحيلا كسر حواجز تأمين مواقع لاشك فى إمكان اختراق قواعد معلوماتها.. نتساءل عن مدى اليقين فى نظم الحماية.

وحتى مع تحقق انتفاء هذا الاحتمال، فإن نظرة الشك نحو التحفيز الدافع لدرجة مكافأة القائمين على بعض مشروعات الأتمتة والخصخصة بمبالغ تتجاوز بكثير عائد عملهم الأصلى لحساب مصر. ولسنا نشك أو نشكك فى وطنيتهم بل ربما كانت دوافعهم للوفاء بما يدفعون إليه أنهم يسهمون فى تحول إيجابى لمصلحة الوطن، حتى مع التعاون كامل الوضوح مع منتجى التقنيات والبرمجيات بما تحتمه حاجتنا للمعرفة والتوجيه من خبرائهم.

ورغم تكرار دعوات الصفوة منذ زمن لأن يكون للعرب فى مجال البرمجيات ما يكفي حاجتهم غناء عما يكلفهم فوق الأموال حرية الاختيار أحيانا، وبمناسبة نشر تقرير لجنة الخطة بمجلس الشعب وما أوصت به من سعى لاختيار التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها البلاد.. وضرورة وضع تصور لسياسة تكنولوجية تستهدف تنمية القدرات الذاتية وترشيد نقل التكنولوجيا من الخارج والاهتمام بتوليد التكنولوجيا محليا.. وتأصيل التعاون مع مراكز المعلومات ومتابعة التطورات التكنولوجية وتطوير الممارسات الإدارية.

ومع توجه النية لعقد مؤتمر للتقنيات فى نوفمبر القادم.. وبمناسبة ما يتردد عن اتجاه رعاية بعض رجال الأعمال لفرق رياضية، بما يجعل دعوتهم لاستثمار فى مجال علمى أولى توافقا مع سياسة استبقاء حريتنا فى اختيار ما يناسبنا، وأبناء البلد أولى بخيرها من الأجنبى!!

وقبل طرح الفكرة نطلب تصور موقفنا عند بدء سريان قواعد اتفاقية الجات

والتزامنا بأداء مئات الملايين من الجنيهات مقابل برامج أصلية لكل وحدة جهاز، وقد أعلن المنتجون عن خططهم عند تكامل الإغراق بالأجهزة وتحميل الأعمال عليها.. حيث سيمنعون استخدام برامجهم بأجهزة غير حاصلة على حقوق الإنتاج من المنتج الأساسي.. ومعني هذا أن ما يتم الآن من إغراق بأجهزة محدودة السعر عظيمة الكفاءة، تمكن من التحول للنظم الآلية بتكلفة زهيدة ـ ونحن في فترة سماح ـ قد نواجه يوما بموقف تحكم من المنتجين يستعيدون فيه توازنا فقدوه بالتوافق وتداخل النمور الآسيوية وتطور فاق كل التوقعات.

وكل قيادات المواقع المستخدمة للحاسبات تعي ما يحمله التحذير فكم من مئات منهم أجبروا على تحمل موقف «لي الذراع»، وأعمالهم ذات الحساسية مرتبطة بمنتج لا يستطيعون ـ دون مخاطرة ـ أن يستبدلوه حتى مع تأكدهم من فرص تميز في الأسعار والشروط.

وهو حق لكل المنتجين أن يفرضوا ما يرونه محققا لصالحهم طالما لا يتجاوزون قواعد القانون، حتى ولو كان المفروض ـ في بداية التعاقد الأولى ـ أن توضح المواقف والالتزامات عند انتهاء مدة العقد، وقد مررت شروط أعدت بمهارة لإفلات فرص تغطية الاحتمالات وتركها متميعة تهيىء تحكم الموردين وأحيانا استغلالهم المغالى فيه، بما قد يتناقض مع ما يجب من حسن النية.

ومن المؤسف ـ رغم كثرة أصحاب الأصوات والألقاب والنفوذ ـ ألا يوجه المستخدمون لتوحيد نظمهم بعد انتهاء ارتباط البرمجيات الأساسية بالأجهزة، ولعل أوضح وسائل الترويج ذلك التعدد المتلاحق في برمجيات أساسية تختلف مسمياتها وأجيالها بما يكرس صعوبة التكامل والتنسيق بين المستخدمين.. والأفضل أن يستهدف توحيد شكل المدخلات والمستخرجات والإجراءات للنظم التقليدية وأن يتم اختيار أقرب البرمجيات صلاحية للوفاء بمتطلبات المواقع.

وللأسف فقد لا يلتفت أحد من قيادات مواقع الرقابة والتوجيه لباب من أبواب إفساد وفساد ثابتة نتائجه في عديد من العقود التي تم إبرامها منذ سنة ١٩٨٢، دون اشراك الجهاز المركزي للتعبئة. بما يفرض أن تعد معايير الاختيار وأصول تناول مسئوليات إدارة نشاطات التعامل بالحاسبات وكل ما يتصل بنظم المعلومات، وأن تعلن الشروط والتكاليف والمردود وسفريات الخارج لكل العقود.

وبعيدا عن الأجهزة المسئولة التي تستغرقها مسئوليات شديدة التعقيد بتداخل المصالح، واجبنا أن نتصدى من الآن لذلك الاحتمال المنتظر بمواجهة تثبت حقيقة قدراتنا، بدعوة كل الخبراء وكل من يستطيع إسهاما في مشروع إعداد برمجياتنا الأساسية قبل أن يستكمل علينا الحصار..

وليس بخاف أن المشروع ذو جدوى اقتصادية.. بشراء حقوق الملكية الفنية لبرامج التشغيل والبرامج الأساسية التي تغطي احتياجات التعامل على الغالب الأعم من الطرز المستخدمة، وللنظم الأكثر تداولا في التعامل المحلي.

والظن أن تدبير ما يحقق الوفاء بحقوق تمصير تقنية أساسية لن يعز على وطن ضحى بالكثير. والدعوة لخبرائنا كي يدلوا بدلوهم في بئر عميقة مظلمة من التساؤلات عن مدى جدية الطرح لهذا الموضوع ومدى احتمال صحة بعض ما أشير إليه، ثم مدى توافر:

١ ـ إمكانية مواقع القيادة والتوجيه ومراكز البحث والجمعيات وحملة الدكتوراة وغيرهم ممن لديهم إمكانية عمل نظام تشغيل مثل UNIX مثلا أو مكونات برنامج لغة أساسية للتعامل مع البيانات «قواعد وملفات» مطورة من إحدى اللغات واسعة المجال بما يغطي العمليات التقليدية.

٢ ـ إمكانية الطرح العام عالميا بين جامعات العالم ومراكز البحث لشراء حقوق مثل هذه البرامج بشرط مشاركة مجموعة من المصريين في مراحل التصميم والإعداد والتجارب الأولية وتسليم كافة المستندات الخاصة بالنشاط كاملة والالتزام بمتابعة التنفيذ لمدة عام كامل.

ولتكن لنا فيمن سبقونا بعلمهم أسوة في أسلوب تبني وتشجيع البحث العلمي، ولنتذكر رواد التحرر الاقتصادي في بدايات هذا القرن وما فعلته القروش القليلة التي رفعت دعائم بنك مصر وشركاته.

يوسف رشدي
خبير نظم معلومات

مؤتمرات

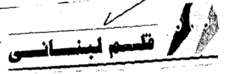
«الجات» ومنظمات الاعمال

١٣٨١


د. عاطف عبيد

تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد - وزير قطاع الاعمال العام، وبعنوان «القدرات التنافسية لمنظمات الاعمال فى مواجهة اثار اتفاقية الجات» تعقد كلية التجارة جامعة القاهرة مؤتمرها العلمى السنوى خلال الاسبوع الاخير من الشهر الحالي.

ومن المنتظر ان تدور ابحاث المؤتمر حول خمسة محاور اولها انعكاسات حرية التجارة على منظمات الاعمال المصرية، وثانيها اثار اتفاقية الجات على بيئة الاستثمار. اما المحور الثالث فسيكون عن تنمية القدرات التصديرية للمنظمات المصرية. والمحور الرابع سيدور حول التحديات الادارية، والتكنولوجية لاتفاقية الجات. واخيرا سيناقش المؤتمر ايضا فى محوره الخامس قضية اعادة تصميم، وتطوير المنظمات لدعم انطلاقها فى الاسواق العالمية.



لبنان والجات.. المعادلة الصعبة!

د. لويس حبيقه★

الحديث عن «الجات» او الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة اصبح فعلا حديث الساعة، لما لهذه الاتفاقية من تاثير مباشر على اقتصاديات العالم اجمع. ولبنان يحضر نفسه اليوم للانضمام إلى نادى «الجات» بعد ان يستوفى جميع الشروط الضرورية والمطلوبة لذلك، وفى اعتقادنا ان الاقتصاد اللبنانى الحر المرتكز اساسا على حيوية الشعب اللبنانى وانتاجيته سيستفيد من دخوله «الغات».

وقد هدفت اتفاقيات «الغات» السبع المتلاحقة منذ سنة 1948 إلى تشجيع التجارة الدولية والتخفيف من مختلف العوائق والقيود. وقد ساهمت فعلا فى زيادة حركة التجارة الدولية ودفع عملية التنمية الاقتصادية ورفع معيشة شعوب العالم. وفى جولة الاوروجواى وهى الاتفاق الثامن، ساهمت الدول النامية على عكس الاتفاقيات الاولى فى المشاركة الفاعلة. والجديد الذى أحدثته جولة الاوروجواى هو النجاح فى ادخال الدول النامية إلى سوق التجارة الدولية الحرة بحيث تستفيد إلى حد بعيد من جميع التسهيلات والاعفاءات المقدمة إليها.

وكان من الممكن للدول العربية ان تستفيد اكثر من الاتفاقية لو شاركت كمجموعة متضامنة فى صياغتها. وبقاء البترول والغاز خارج الاتفاقية افقد الدول العربية المصدرة للنفط امكانية الاستفادة بصورة اكبر من الوضع الجديد. اما دول افريقيا السوداء، فستخسر وحدها من الوضع التجارى العالمى الجديد لانها مازالت غير محضرة للمنافسة الحرة وتفتقد إلى الخبرات العمالية والإدارية الضرورية فى عالمنا اليوم. ومن المؤكد ان الدول الصناعية، الواضعة الاولى للاتفاقية ستستفيد ولو بدرجات مختلفة من تطبيق الاتفاقية.

اما المميزات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الجديدة، فنوجزها فيمايلى:

أولاً: منظمة التجارة الدولية: أسست فى 1995/1/1 ويرأسها الايطالى ريناتو روجييرو منذ أول ايار، وستشرف على تطبيق اتفاقية وسير التبادل التجارى الدولى، وستقوم بفض الخلافات التجارية المتعلقة بالاغراق وغيره بين الدول الاعضاء.

ثانياً: خفض التعرفات الجمركية



الصناعية في الدول الصناعية للواردات القادمة من الدول الصناعية الاخرى.

ثالثاً : صناعة النسيج والملابس: قرر الاتفاق الجديد تصفية اتفاق الألياف المتعددة خلال السنين العشر المقبلة.

رابعاً : الزراعة : فرضت الاتفاقية تحويل جميع القيود التجارية إلى تعرفات جمركية وتخفيضها بنسبة 36 بالمئة خلال ست سنوات في الدول الصناعية و24 بالمئة خلال عشر سنوات في الدول النامية، أما الدول الفقيرة جداً، كالدول الافريقية فهي غير ملزمة بالتخفيض.

خامسا: الخدمات : بالاضافة إلى المبادىء العامة،وضع الاتفاق احكاما خاصة بتحرير التبادل في الخدمات المالية جرى توقيعها من قبل 29 عضوا في 26 تموز 1995. اما الاتفاق بشأن الاتصالات، فقد اتفق على مواصلة البحث في جميع البنود بغية توقيع مجموعة احكام خاصة بهذا القطاع في نيسان 1996.

سادساً : المشتريات الحكومية : يسمح للشركات الاجنبية بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية .

وفي نظرنا أن لبنان سيستفيد من دخوله «الجات» لأن الاقتصاد الوطني اسس على مبادىء المنافسة والحرية، ونجح اللبناني بفضل نشاطه وكفاءته المميزة في جميع الميادين الاقتصادية، ان اكثر مايؤذي القطاع الزراعي اليوم، بالاضافة إلى افتقار التمويل المناسب والتكنولوجيا الحديثة، هي المنافسة غير المشروعة المطبقة في الدول المصدرة إلينا، وعندما تدخل تلك الدول في «الجات» يمنع عليها حينذاك الاستمرار في دعمها المطلق لزراعتها وعندها تصبح المنافسة اكثر عدالة. اما القطاع الصناعي، فيستفيد ايضا من التمويل المناسب والتسويق الجيد عبر تفعيل المصرف الصناعي وايجاد مكاتب للتسويق في الدول المستوردة وعبر انتقاء الصناعات التي لنا فيها ميزات متفوقة واضحة والتركيز عليها كي لاتزول صناعاتنا الوطنية المهمة. أما إذا اردنا لبيروت ان تكون السوق المالية الاقليمية الرئيسية، وجب علينا الاستمرار في الاستعداد للتوقيع على اتفاقية «الجات» وخصوصا الاحكام المتعلقة بالخدمات المالية والتي تحرر التعامل في هذا القطاع بين كل الدول الأعضاء.

★باحث اقتصادي ورجل أعمال

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٥

مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامية

ينظم مركز الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر مؤتمرا يناقش فيه اساتذة الجامعات والخبراء اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية ويعقد المؤتمر خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٨ مارس القادم.

وقال الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والمشرف على المركز ان المؤتمر يهدف الى تحليل الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات على الدول الاسلامية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هى وضع العالم الاسلامى فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد والآثار المتوقعة للاتفاقيات الدولية على اقتصاديات الدول الاسلامية وكيفية مواجهة الدول الاسلامية للآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات ودور التكامل بين هذه الدول لمواجهة تلك الآثار السلبية.

واضاف الدكتور جعفر عبدالسلام انه يندرج تحت هذه المحاور مناقشة آثار اتفاقية الجات على القطاع الخدمى وحقوق الملكية وآثارها على النفط العربى والصناعة والزراعة وحركة رءوس الاموال فى الدول الاسلامية.

المحروسة
للبحوث والتدريب والمعلومات
المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٥

بعد وصول وفد الشراكة الأوروبية إلى مصر

محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما

□ القاهرة ـ ناصر حسين:

وصل إلى مصر وفد الاتحاد الاوروبى للشراكة فى الصناعة بدعوة من اتحاد الصناعات المصرية يضم الوفد اعضاء من الاتحاد الاوروبى للسينما وسوف يعقد الوفد عددا من الجلسات مع رئيس غرفة صناعة السينما المصرية وعدد من اعضاء مجلس الادارة فى الغرف.

ويتضمن جدول المفاوضات التى سوف تتم نقطتين الاولى تحديث صناعة السينما المصرية والمبالغ التى يطلبها التحديث المطلوب.

النقطة الثانية للمشاكل التى تتعرض لها السينما المصرية وكيفية حل هذه المشاكل مع وضع خطة لامكانية انتاج افلام مشتركة بين الاتحاد الاوروبى للسينما وشركات الانتاج العربى.

أما بالنسبة للنقطة الاولى وهى تحديث صناعة السينما المصرية وهى الخاصة باجهزة التصوير والاستديوهات ومعامل الطبع والتحميض حيث تصل فى مصر إلى نظيرتها فى الدول الأوروبية.

وقد طلب وفد الاتحاد الاوروبى بيانات من غرفة صناعة السينما يتضمن عدد الاستديوهات فى مصر وكذلك عدد البلاتوهات التى يتم التصوير فيها والامكانيات الموجودة فيها وكذلك طلب الاتحاد الاوروبى للسينما عدد المعامل والالات المستخدمة فيها.

كما طلب اعضاء اتحاد السينما الأوروبية معرفة رأس المال المستثمر فى الاستديوهات وأيضا الخطط المستقبلية الموجودة لدى شركات الاستديوهات لتحديث ادارتها.

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى امكانية الانتاج المشترك مع الاتحاد الأوروبى.. فقد عرض رئيس غرفة صناعة السينما مشكلة ضمان حقوق الافلام السينمائية التى يتم عرضها فى أوروبا والتى تتعرض دائما لمافيا الفيديو فى هذه الدول.

وطلب رئيس غرفة صناعة السينما المصرية استعداد الغرفة فى ضمان حقوق دول الاتحاد الاوروبى عند طرحها فى مصر خاصة فى مجال الفيديو كما حدث مع الشركات الأمريكية التى قامت مصر

بضمان حقوق هذه الشركات. وقد ابدى المسئولون فى الاتحاد الاوروبى للسينما والموجودون فى مصر استعدادهم لضمان حقوق الافلام المصرية.

وقد اوضح رئيس غرفة صناعة السينما «منيب شافعى» أن اموال الافلام المصرية الضائعة فى اوروبا بسبب عدم وجود ضمان حقوق توزيع الافلام المصرية تتراوح ما بين 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار.

وأثار اعضاء اتحاد السينما الاوروبية تساؤلا حول الاسواق التى يتم عرض الافلام المصرية عرضا سينمائيا دون عرضها على اشرطة فيديو.. وقد تبين لهم أن 80٪ من الاسواق التى يتم فيها عرض الافلام المصرية عرضا سينمائيا هى سوق تقليدية وتنحصر فى العالم العربى فقط.

كما اوصى اعضاء لجنة السينما فى الاتحاد الاوروبى للسينما بذل اقصى الجهود لعرض الافلام المصرية فى دور العرض السينمائى فى اوروبا خاصة الدول التى تزدحم بها الجاليات العربية.

وفى نطاق الانتاج المشترك بين السينما المصرية والاتحاد الاوروبى للسينما فقد طلب اعضاء الوفد الاوروبى القيام بدراسة لوضع الامكانيات المالية التى يمكن أن تتحملها الشركات السينمائية فى ذلك المجال.

وقد ابدى الاتحاد الاوروبى استعداده فى وضع تحت تصرف السينمائيين المصريين 100 مليون دولار لانتاج افلام مشتركة مع اوروبا.

وسوف يقوم الاتحاد الاوروبى باصدار توصية إلى القنوات الفضائية فى العالم سواء العالم العربى أو القنوات الفضائية فى اوروبا برفع سعر الفيلم المصرى حيث لا يقل سعر الفيلم عن 100 الف دولار فى البداية وذلك مساهمة من هذه القنوات لاخراج السينما المصرية من الازمة التى تعانى منها فى المرحلة الحالية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريـخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٥



المنافسة التكنولوجية القادمة

اعلنت شركة «موتوردلا» الامريكية عن عزمها على انشاء مصنع لاشباه الموصلات فى اسرائيل بقيمة مليار دولار، بعد النمو الهائل فى هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد ان بدأت شركة «انتها» بالدخول الى هذه الاسواق ايضا. وخطورة الامر تكمن فى ان الشركة الثانية تسيطر على السوق العالمية للمعالجات المايكرو، خاصة ان العقد الموقع بين الطرفين يصل الى ١.٦ مليار دولار، ،وهو ما يتجاوز كثيرا الطاقة الاستيعابية للسوق الاسرائيلية، ويؤكد ان الهدف هو التوسع فى الاسواق العربية عموما. الامر الذى يمكنها من تطوير قطاعاتها التكنولوجية باعتبارها القاعدة الاساسية لهذه العملية ومن هنا تمتلك اسرائيل قدرة فائقة على المنافسة فى الاسواق العربية، دون أن يوازنها او يتزامن معها تحركات عربية فى هذا المجال، الامر الذى يدفعنا للمطالبة بتنسيق وتوحيد الجهود العربية فى مجال الصناعات التكنولوجية التى اصبحت اكثر الحاحا عن ذى قبل، فى ظل التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية وخاصة اتفاقيات دورة اوروجواى بما تضمنته من اتفاقيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية «التى تحد كثيرا من إمكانيات الحصول على التكنولوجيا المتطورة باسعار معقولة.

من هنا يصبح من الضرورى ان تتكاتف الجهود العربية عموما، فى اطار منظمات العمل العربى المشترك من اجل وضع خطة قومية للتطوير التكنولوجي، بما يمكنها من الوقوف فى وجه المنافسة العاتية القادمة مع رياح التغيير الجارية على الساحتين الاقليمية والدولية.



المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٦ ديسمبر ١٩٩٥

د. إبراهيم فوزى:

«الجات» تطور الصناعات المصرية

□ كتب - خالد حسن:

أكد الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة المصرى أن اتفاقية الجات تعتبر تحديا للصناعة المصرية فهى تهدف إلى جعل العالم كله سوقا واحدا بلا حدود أو فواصل وكل دولة تتخصص فى انتاج السلع التى تتمتع فيها فقط بمزايا نسبية وهذا بالطبع سيعمل على زيادة درجة المنافسة بين الشركات الصناعية فى العالم ولكنه فى النهاية سوف يعود بالفائدة على المستهلك فهو سيعمل على زيادة جودة وكفاءة المنتجات الصناعية سواء المصرية أو العالمية والصناعة المصرية بالفعل قادرة على مواجهة هذا التحدى فليس هناك تهديدات للصناعة المصرية واضاف وزير الصناعة والثروة المعدنية أن وزارة الصناعة ليست مسئولة عن انشاء صناعات جديدة وإنما دورها الاساسى هو العمل على رعاية وازالة جميع العقبات أمام الصناعة الموجودة بالفعل وتهيئة المناخ الصناعى والاستثمارى الملائم لنمو تلك الصناعات وتشجيعها. وعن دور الاتفاقيات الدولية فى تطوير الصناعة المصرية قال إبراهيم فوزى إنه فى الحقيقة نحن نقدر أهمية التعاون وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة صناعيا لذا فهناك اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبى وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وهو بالتالى ماسيؤدى إلى تطوير الصناعة الوطنية كذلك العمل على فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصناعات المصرية ومن ثم تطوير الصناعة ودفع جودة المنتجات وأكد وزير الصناعة على أهمية لقامة المعارض المتخصصة سواء فى الداخل أو الخارج إذ ستؤدى هذه المعارض إلى ايجاد مناخ اعلامى للصناعة المصرية فى الخارج وهو بالفعل ماتحتاجه الصناعة المصرية لتوسيع دائرة أسواقها الخارجية خاصة بعد انحصار أسواق الاتحاد السوفييتى سابقا وأوروبا الشرقية.

د. ابراهيم فوزى

مصر فى جلسة الاتفاق النهائى للجات:

نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول

فيينا من. مصطفى عبد الله:

قال السفير الدكتور منير زهران رئيس وفد مصر فى جنيف أن اتفاقية أورجواى التى وقعت فى مراكش عام ١٩٩٤ أكدت الاستمرارية والتغيير فى الوقت نفسه فى الاستمرارية من حيث أن الغاء العمل باتفاقية الجات لايعنى اختفاءها على الاطلاق وانما يعنى انها ستثرى منظمة التجارة العالمية W.T.O روحيا والتغيير الذى تتطلبه النقلة الحضارية التكنولوجية التى يمر بها عالمنا اليوم.

وأضاف سفير مصر لقد كانت الجات هى الخطوة الأولى فى طريق انشاء نظام تجارى عالمى وسط اجواء الحرب الباردة واستغرق الأمر ثمانى جولات من المفاوضات تركزت حول هدفين هامين هى انشاء نظام له قواعد لازالة المخاوف المحيطة بالأنشطة التجارية الدولية والغاء الحواجز التى كانت تقف أمام التصدير وأمام نمو التجارة الدولية.

وأكد الدكتور زهران أن نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول وبالعوامل الأخرى التى تؤثر على النمو الاقتصادى.

وأشار الى أنه عندما تم توقيع الجات عام ١٩٤٧ كان عدد الدول الأعضاء ٢٣ دولة واليوم وصل عدد الدول ١٢٨ دولة هى التى اجتمعت لتقرر ايقاف العمل بالجات وانشاء منظمة التجارة العالمية وهذا يعكس الرغبة المتزايدة للدول للوصول الى النظام الشامل.

وقال أنه خلال الجولات الست الأولى فى مفاوضات الجات كان الموضوع هو خفض موضوع التعريفة الجمركية. وفى الدول النامية كان متوسط التعريفة الجمركية عام ١٩٤٠ حوالى ٤٠٪ على المنتجات الصناعية واليوم وطبقا لجولة أورجواى وصل الى ٥٪ وهو انجاز ضخم.

وأضاف أن المستقبل المشرق يتطلب المزيد من التحرر من التجارة: أنا اتصور مثلا ان يتم خفض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية وتوسيع نطاق الاتفاقية فى مجال الخدمات.

وأشار الى أنه من المهم ايضا أن يزداد عدد الدول الأعضاء ليشمل الدول التى ظلت بعيدة عن الجات ومنظمة التجارة العالمية مثل الصين وروسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق والدول العربية والأفريقية. ولاشك أن عضوية منظمة التجارة العالمية W.T.O سوف تجلب لهذه الدول منافع تجارية هامة كما أنها وسيلة وفرصة لاضافة المزيد من المصداقية للاصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها هذه الدول.



مؤتمر تطوير الصناعة المصرية بمدينة ٦ اكتوبر يطلب

تأجيل تطبيق اتفاقية

«الملكية الفكرية» للجات خمس سنوات

مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجي !

هذا مؤتمر .. جاء في وقته .. في مكانه .. في احداثه وشخصياته . والهدف منه ايضا .. كيف ؟! .. الصناعة المصرية تطبيقا لاتفاقية الجات سوف تتعرض لمنافسة عنيفة .. ليست مستعدة بعد لمواجهتها .. ولذلك يطالب اعضاء المؤتمر بمد فترة تاجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الاقصى للمهلة الممنوحة للدول النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموما .. ! يؤيدهم في ذلك وزير الصناعة .. صاحبة الدعوة لهذا اللقاء جمعية المستثمرين بمدينة ٦ اكتوبر .. عمداء المعاهد العليا واصحاب القلاع الصناعية بالمدينة .. اجتمعوا في مدينة الثقافة والعلوم .. قريبا من احتياجات الشركات الصناعية .. اهتمامات السكان .. قيادات جهاز المدينة .. و «الاخبار» ترصد في السطور القادمة ماذا دار في هذا المؤتمر من امور تهم الصناعة المصرية ..

تحقيق

راجي الورداني

في البداية تحدث عمداء المعاهد العلمية وأساتذة الجامعة .. ورفع الدكتور احمد ابوالعينين رئيس جمعية المستثمرين بمدينة ٦ اكتوبر .. راية التحذير .. محذرا العمداء والاساتذة والعلماء .. ورجال الصناعة .. من التغيرات العالمية الاخيرة التي تسير بخطى سريعة لابد من ملاحقتها .. واننا جميعا نشعر بوطأة المنافسة الاجنبية من مختلف دول العالم بعد تطبيق اتفاقية الجات .. وستزداد هذه المنافسة على مر الايام بخفض الرسوم الجمركية التي تفرضها الاتفاقية .. هذا بالاضافة الى ماتفرضه اتفاقية «الملكية الفكرية» من قيود واوضاع جديدة ستؤثر حتما على الصناعة في الدول النامية ومنها مصر .. ولذلك .. وبناء على ماتفرضه المصلحة العامة للصناعة المصرية يؤيدنا في ذلك وزير الصناعة .. طالبنا بمد فترة تاجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الاقصى للمهلة الممنوحة للدول النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموما .. وعشر سنوات لصناعة الادوية .. نظرا لانها أكثر الصناعات تاثرا بالاتفاقية ودعا الدكتور ابوالعينين الحكومة .. ان تاخذ بهذه التوصيات حفاظا على الصناعة المصرية .. ونعتبرها مهلة اضافية نحاول من خلالها الاستعداد للمنافسة الضارية التي كتب علينا ان نخوضها في المستقبل القريب .. من اجل البقاء في عالم اصبح شعاره .. الصراع من اجل الحياة والبقاء للاصلح ..

المضاربة بالاراضي والعقارات !

.. وابدى رئيس جمعية المستثمرين بمدينة ٦ اكتوبر أسفه الشديد .. من تحول بعض رجال الصناعة الى الطريق السهل مثل .. التوكيلات الاجنبية .. والمضاربة والمتاجرة في الاراضي والعقارات .. مستشهدا بالحملة الصحفية التي يخوضها «جلال دويدار» رئيس تحرير «الأخبار» ضد مافيا المتاجرين والمضاربين في بورصة الاراضي والعقارات .. مؤكدا ان كل هذه النشاطات تعود بالربح على اصحابها ولكنها لا تضيف شيئا يذكر الى الاقتصاد القومي .. علاوة على تاثرها في رفع الاسعار على المواطن المصري ..

.. واضاف .. انه ليس إمامنا من مخرج الا الصناعة والصناعة لن تستطيع النمو ، الا اذا اتاحت لنفسها مساحة كبيرة في الاسواق العالمية .. ولابد ان نكون منافسين في الاسواق جودة وسعرا ..

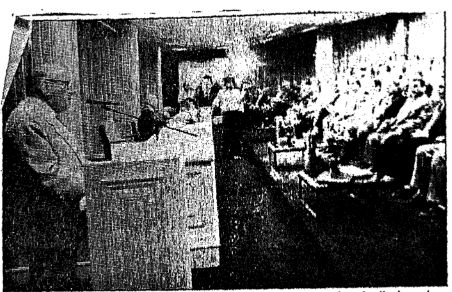
.. واعترف الدكتور أبوالعينين .. ان اتفاقية المشاركة مع السوق الاوربية المشتركة قد تنتج تكنولوجيا متقدمة واسواق خارجية واستثمارات اجنبية ضخمة .. وهذا امر وارد .. انما ما يتحدث عنه .. هو التطوير الذي نحدثه كصناع مصريين في



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥



د . احمد ابو العينين رئيس جمعية المستثمرين يحذر اعضاء المؤتمر من الاخطار التى تهدد الصناعة المصرية اذا لم تطور نفسها فى مواجهة اتفاقية الجات

« تصوير : خالد جمال »

ابتداعنا وتطوير منتجاتنا .. بالتطوير التكنولوجى المستمر وخفض التكلفة ولن يتأتى هذا الا بالتزاوج بين الصناعة ودور العلم وربط الصناعة بالبحوث العلمية . وهذا الطريق سلكته دول مثل المانيا واليابان لأنهما خرجتا من الحرب مهزومتين منهارتين اقتصاديا فكيف أمكن لهما الوصول الى قمة التفوق الاقتصادى فى العالم ؟

عصر جديد ..

اختتم الدكتور احمد ابوالعينين حديثه قائلا نحن مشرفون على اعتاب عصر جديد . وهو تغيير ثورى لأسلوب الحياة ونمط جديد فى حياة البشر له مواصفات وسمات مختلفة .. اهمها سرعة معدلات التغيير التى انعكست على قصر الوقت الفاصل بين البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى .. وسرعة تقادم المعارف والمنتجات .. والسمة الاخرى هى التعددية فى المنتجات والخدمات نتيجة الثورة التكنولوجية والحاسب الآلى مثال انواع السيارات من موديل كل عام الى عشرات الموديلات كل عام - هذا بالاضافة الى السمة الكونية للعلاقات الاقتصادية والصناعية والثقافية نتيجة لثورة الاتصالات .. بالاضافة الى تغيير اساس ومصادر القوة وتبدله من المال والقوة العسكرية الى المعرفة .. عصر المعرفة الذى تسيطر على مقدراته مؤسسات المعرفة التى تشمل المؤسسات البحثية والتعليمية بجانب المؤسسات الاعلامية .. وهذه المؤسسات لأى قطاع ستمثل القدرة الحاكمة لتطور هذا القطاع ومصدر قوته الامر الذى يتطلب الترابط بين دور العلم والبحوث والصناعة .

الخطر القادم .. !

.. كلمات - اراء - تعليقات - ردود العال عمداء المعاهد -

●● د. ابراهيم شبكة عميد المعهد العالى للهندسة يرى ان التنمية البشرية سابقة ومصاحبة لكل تنمية .. بدونها .. لا نهضة ولا اجادة ولا كفاءة .. كيف نرتقى بالتصنيع مع استحضار قمة التكنولوجيا .. والقوة البشرية غير مدربة أو مؤهلة لادارة هذه القمة؟! .. نحن فى المعهد .. اعددنا دراسات متطورة جدا .. لتخريج مهندسين أكفاء قادرين على ادارة المجتمع الهندسى الصناعى .. البلد مقبلة على صراع .. وتحدى يفوق الوصف .. اتفاقيات التكامل .. ودخولنا .. أو انضمامنا تحت عباءة الجات .. يتطلب منا بناء جيل قوى - الشباب عماده بالطبع - قادر على المنافسة الرهيبة القادمة .

.. د. محمد رمزى عميد المعهد العالى للغات يقول : مقومات النهضة البشرية والصناعية موجودة بالطبع .. ولكن .. الحاجز اللغوى موجود ايضا .. وهو يزيد الأمر صعوبة .. أمام انطلاق هذه المقومات .. لقد قدمنا منحة من المعهد لتدريب بعض الافراد العاملين فى ٤٢ مصنعا على اللغات المطلوبة .

الحس الادارى مفقود !

.. د. اسامة محمد زكى .. عميد المعهد العالى للعلوم الادارية .. يتساءل .. اين الحس الادارى ؟ .. بكل اسف هو مفقود .. بدونه لن ننجح



في توظيف الامكانيات البشرية .. وبالتالى .. لن نصل الى الهدف الأسمى وهو التصدير .. التصدير يستحق اهتماما اكبر .. يستحق الدورات التدريبية المكثفة .

.. د. عبدالرحمن العليان عميد المعهد العالى للاقتصاد والبيئة ... يحذر من التطور والتغيير المستمرين فى العالم وقفزاتهما الرهيبة .. وكيف ان المسافات بيننا وبينهم اخذت تكبر بسرعة تهدد صناعاتنا فى الصميم .. هذا الكلام يقوله مع اساتذة المعهد كمتخصصين فى العلوم الاقتصادية ، وكيف اصبحت المناهج تصمم لخدمة الطالب وتهيئته بالعلوم الحديثة

.. د. حسام محجوب .. عميد المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات .. افكاره مستقبلية وان كان بدا فى تنفيذها «حاليا» ـ على حد قوله ـ بتطوير برامج الحاسب لخدمة التطبيقات المختلفة فى المصانع .. وعقد دورات تدريبية على مستوى عال فى استخدام الحاسب وتعميمه .. واقامة مركز تعليمى لخدمة المعاهد .. وانشاء بيت خبرة يمكن المجتمع الصناعى من تحقيق اكبر استفادة من علوم الحاسب وكيفية التواصل بين كافة الاجهزة .

.. أ. سعد لبيب .. عميد المعهد العالى للاعلام وفنون الاتصال .. تركزت اهتمامات المعهد منذ البداية فى اجراء دراسة مسحية لاحتياجات الانشطة التعليمية المختلفة .. والمؤسسات الصناعية ايضا .. قبل أن يتحدد دور المعهد وهدفه .. لان العلوم المتصلة بالعلاقات العامة والاعلام تلقى اكبر اهتمام من رجال الصناعة .

.. د. حيدر غالب نائب رئيس مجلس امناء مدينة ٦ اكتوبر .. قال ان هذا اللقاء يحظى بجمع من الخبراء نادرا مايحدث .. واهم نتائجه الربط بين احتياجات التنمية الصناعية فى مدينة ٦ اكتوبر بالامكانيات المتاحة للتنمية البشرية فى جامعة ٦ اكتوبر «تحت التأسيس» وهى الركيزة الاساسية للتنمية البشرية فى كافة المجالات التى يتطلبها دعم الصناعة الوطنية .. !



الآثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة غدا

كتبت ـ عائشة عبدالغفار :

تبدأ غدا أعمال المؤتمر العلمى السنوى لكلية التجارة جامعة القاهرة حول القدرات التنافسية فى مواجهة آثار الجات ويستمر المؤتمر يومين ويعقد تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الادارية.

وحول الموضوعات التى سيناقشها المؤتمر قال الدكتور عاطف عبيد انه يهدف الى تحديد مجموعة الآثار الادارية والتكنولوجية والتنافسية الناتجة عن اتفاقية الجات التوصل الى مجموعة من الاستراتيجيات اللازمة لتنظيم قدرة منظمات الأعمال فى الأجل الطويل على المنافسة ومواجهة التغيرات الناتجة عن الجات والخروج ببرامج عمل تنفيذية لتطبيق استراتيجيات التنمية المقترحة.

ويتناول المؤتمر خمسة محاور اولها انعكاسات حرية التجارة على منظمات الاعمال المصرية وفى اطار هذا المحور ستتضح الاجابة عن عدد من التساؤلات المهمة ومنها ماهى المزايا المتوقعة من تدويل الاقتصاد وحرية التجارة؟ وماهى الالتزامات الناتجة عن اتفاقية الجات؟ وماهى الفرص والتحديات الناتجة عن الجات بالنسبة لمنظمات الاعمال كما يتناول المحور الثانى اثار اتفاقية الجات على بيئة الاستثمار وسوف يحدد الباحثون اثار اتفاقية الجات على مجموعة السياسات العامة الوطنية الحاكمة لبيئة الاستثمار والأعمال فى مصر والتغييرات الحتمية على السياسات والتشريعات الحاكمة لبيئة الاستثمار فى مصر والسياسات التشجيعية المطلوب تطبيقها لتحسين بيئة الاستثمار وتمكين منظمات الاعمال من الاستفادة الحقيقية من حرية التجارة العالمية.

وسوف يركز المحور الثالث على تنمية القدرات التصديرية للمنظمات المصرية وتقييم قدرة منظمات الأعمال المصرية على النفاذ الى الاسواق العالمية وكيفية مواجهة منظمات الاعمال للتحديات التنافسية العالمية وكذلك تخطيطها لزيادة حصتها السوقية فى السوق العالمية.

د. عاطف عبيد

وسوف يحدد المؤتمر فى المحور الرابع التحديات الادارية والتكنولوجية لإتفاقية الجات وبالذات التحديات التنظيمية التى تواجه المنظمات المصرية وكيفية مواجهتها والتحديات التكنولوجية للاتفاقية ومطالب مواجهتها والتحديات الخاصة بنظم العمل.

ويتناول المحور الخامس اهمية إعادة تصميم وتطوير المنظمات لدعم انطلاقها فى الأسواق العالمية وسوف يطرح المحور الخامس الاسئلة الاربعة التالية : ماهو نطاق مساهمة مدخل الجودة الكلية؟ ، ماهو اثر مدخل اعادة هندسة المنظمات؟ماهى مساهمة مداخل التحسين الاخرى؟ ماهى محتويات برامج الانطلاق الاستراتيجى والتنافسى لتطوير الجودة والاداء والانتاجية فى المنظمات المصرية .

ويشهد افتتاح المؤتمر الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة والدكتور على السلمى نائب رئيس الجامعة وامين عام المؤتمر والدكتور محمود بازرعة عميد كلية التجارة.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥

وقفة للتأمل

الجات وحماية صناعة السيارات

بدأت صناعة السيارات منذ عامين تواجه مشاكل تحرير التجارة الخارجية والخفض التوالي للرسوم الجمركية على المنتجات الكاملة الصنع . مما ادى بمصانع السيارات الي العمل بنصف الطاقة الانتاجية المتاحة لها مما يشكل تهديدا لهذه الصناعة والصناعات المغذية لها.. وعدم إمكانية الاستمرار والتطور وما يشكله ذلك من اهدار للاستثمارات والطاقة المقامة والعمالة

ويوم الاحد تساءلنا عن كيفية مواجهة المشاكل والمعوقات التى تؤدى الى متاعب ومصاعب تعاني منها صناعة السيارات فى مصر ؟!

وهل يمكن أن تستفيد من تجارب الدول النامية لحماية صناعاتها الوليدة بواسطة ترتيبات حمائية شملتها المبادئ الاساسية للاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية (الجات) لمواجهة اى ضرر يقع بدرجة ملموسة على الصناعة المحلية نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقية؟!

ومما يذكر ان وسائل الحماية المشروطة شملت ٣ اتفاقيات خاصة بحماية الصناعة المحلية بها إجراءات ضد الاغراق واجراءات ضد الدعم واجراءات حمائية عامة بالاضافة الى ذلك فإن الدول الصناعية تطبق سياسة حمائية فى مجال صناعة السيارات.. منها على سبيل المثال.

● الاتفاق الموقع بين اليابان ودول الاتحاد الاوروبى والذى يمتد مفعوله خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩ وبموجب هذا الاتفاق يتم تحديد كميات السيارات اليابانية التى يسمح ببيعها فى اسواق دول الاتحاد الاوروبى بما لايزيد على ٥٪ فقط من حجم السوق الاوروبية.

● تشير المعلومات الى ان الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا تتبع إجراءات حمائية ضد الدول المصنعة حديثا فى الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٥ وزادت هذه الاجراءات عما كان معمولا به فى الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ بنسب وصلت الى اكثر من الضعف.

● تمنع كوريا دخول اية سيارة يابانية الى اسواقها.

ونظرا الى وجود مؤشرات ودلائل قوية تشير الى تعرض صناعة السيارات المحلية الى ضرر ملموس نتيجة لزيادة الواردات من دول ذات قدرة تنافسية عالية .. فمن الضرورى إضفاء الحماية على هذه الصناعة محليا من خلال الاتفاقيات الثلاث الواردة ضمن وسائل الحماية المشروطة المنصوص عليها فى إتفاقية الجات.. وللحديث بقية الاحد القادم

عادل إبراهيم



المصدر: المساء
التاريخ: ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥

اللعب مع الكبار .. له شروط!!

د. يوسف بطرس غالى يتحدث بكل صراحة

«الجات» .. تجربة صعبة على رجال الأعمال والحكومة!

المساعدات الأجنبية تتراجع وعلينا الاعتماد على الذات

حققنا شروط العضوية الكاملة للاتحاد الأوربى .. ولكن !!

المصدر : المســـــاء

التاريـــخ : ٢٦ / ١٢ ديسمبر ١٩٩٥

في لقائه بجمعية رجال الاعمال المصريين كان الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون الدولي صريحا ومبالغا في الصراحة .

قال : إن قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص يواجه تحديات الحياة والموت .

الجات مثلا تفرض تحديات قاتلة . لا مفر من تجويد الانتاج وتخفيض التكلفة وعرض المنتجات بأسعار منافسة . إذا لم يحدث ذلك فلا مكان للمنتجات المصرية أمام المنتجات القادمة من الخارج .

منطقة التجارة الحرة مع أوربا . أومايعـرف بالمشاركة الأوربية تفرض نفس التحديات . علينا ان نفتح أسواقنا أمام المنتجات الأوربية في مقابل فتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الوطنية . وإذا لم نقدم سلعا جيدة وبأسعار منافسه .. فلا مكان لنا في أسواقهم . أو أسواقنا .

حتى الشرق أوسطية التي تعنى التكامل الاقليمى تفرض علينا ذات التحديات .

بصراحة : علينا اللعب مع الكبار بشروط الكبار ..!!

ولفت الدكتور غالي الأنظار إلى نتائج المرحلة الاولى للاصلاح الاقتصادى . ووصفها بأنها تحقق تماما الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبى للانضمام إليه .

الاتحاد يطلب من الأعضاء الجدد تخفيض الموازنة العامة الى ما دون ٥٪ من الناتج القومى . وقد تمكنا من تخفيض عجز الموازنة الى ١,٨٪ . ويطلب من الاعضاء الجدد تخفيض الدين الداخلى مادون ٧٠٪ من الناتج القومى وقد خفضنا الدين الداخلى الى ما دون ٦٨٪ وكذلك يطلب تخفيض الدين الخارجى الى ما دون ٢٠٪ وحققنا ذلك ايضا . لكـن باخسارة لسنـا مؤهلين للانضمام إلى السوق الأوربية . ليس لدينا الة إنتاجية قوية تسمح لنـا بالمنـافسة داخل السوق . أوحتى داخل أسواقنا .

نقص الخامات

والاشكالية المصرية أكبر وأعمق من مجرد غياب الآلة الانتاجية القومية . ويمكن تحديدها على النحو التالى :

★ ★ إن حجم السلع والخدمات في السوق لاتكفى لتشغيل كل من يبلغ سن العمل ..

★ ★ إن السوق المـصرى لايستطيع ان يفى بحاجات التشغيل المصرى بسبب النقص الخطير في الخامات والموارد .

★ ★ إن القــوة الشرائيـــة المتوافرة في مصر غير كافية لتشغيل كل من يبلغ سن العمل . باختصار علينا إن نتوسع في العمل لحساب الخارج ، سواء بتصدير قوة العمل البشرية . أوتصدير المنتجات . ولمـا كانت أسواق العمل الخارجية تضيق باطراد . وغير قابلة لاستيعاب المزيـد فلا مفر من تصدير المنتجات . لكن تصدير المنتجات ليس أمرا سهلا . بل مهمة بالغة الصعوبة : هكذا تتحالف كل الظروف ضدنا . علينا ان نلعب مع الكبار بشروط الكبار . وعلينا ان نواجه أقدارنا بشروط الكبار أيضا . وفي كل الحالات علينا ان نسعى إلى تحقيق هدفيـن كبيريـن في المرحلـة القادمة : زيادة فرص التشغيل . وزيادة معدلات النمو . ونضيف إليهمـا أيضا رفـع مستـوى المعيشة .

لكن المنتجات المصرية بحالتها الراهنة غير قادرة على المنافسة لأنها مثقلة بعبئين رئيسيين : البيروقراطية وارتفاع التكلفة .

وأنا على يقين ان المنتج المصرى لايستطيع المنافسة في الخارج بينما يخصص ٣٠٪ من وقته على الأقل لتسويـة مشكلاتـــه مع البيروقراطية . كما ان المنتج غير قادر على المنافسة في الخارج أوالداخل وهو يتحمل بأعبـاء ضريبية وجمركية تصل الى ٥٠٪ بينما يدفع المنافس الأوروبى نحو ٣٠٪ يضاف الى ذلك ان المنتج المصرى يتحمل منذ البداية أعباء ثقيلة بسبب ارتفاع تكلفة الأرض وعناصر الإنتاج الاخرى .

شروط المنافسة

إذن لو خفضنا الجمارك والضرائب فهل تستطيع الدولة إيجاد الموارد اللازمة للانفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والاسكان . إن التعليم جزء رئيسى من تجويد العملية الانتاجية . هل يمكن أن نضحى به لتحسين شروط المنافسة .

وهل يمكن ان نضحي بالخدمات الصحية من أجل تحسين شروط المنافسة . وهل يمكن التضحية بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل من أجل تحسين شروط المنافسة .

الأسئلة صحيحة . والاجابات صعبة للغاية .

وقد كنا نعتمد في الماضي القريب على المساعدات الأجنبية للانفاق على التعليم والصحة والاسكان والخدمات الاخرى . لكن للأسف المساعدات الخارجية تتراجع لأسباب متعددة .

إن كل الدول المانحة للمساعدات تعاني من عجز واضح في الموازنات العامة . بل وتعيد تصنيف الدول التي تستحق المساعدات . وللأسف .. إننا نخرج تدريجيا من هذه القوائم بسبب التحسن الظاهر في أداء الاقتصاد المصري .

هكذا تتعدد وتتداخل إشكاليات الاقتصاد المصري . وأمام هذه الاشكاليات المعقدة ينبغي ان تكون المواجهة شاملة ومشتركة بين رجال الاعمال والحكومة .

وأقول بصراحة ان اعباء المرحلة الأولى من الاصلاح الاقتصادي تحملها المستهلك بالكامل . وعلى الحكومة ورجال الاعمال ان يتحملا معا تكاليف المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادي . على الحكومة ان تزيل المعوقات البيروقراطية وان تخفف الضرائب . وان تبحث عن مصادر تمويل بديلة . وعلى رجال الاعمال ان يعملوا على تطوير آلاتهم الانتاجية وان يعملوا على تجويد الانتاج وتخفيض تكلفته وتحسين شروط المنافسة للسلع المصرية .

علما بأن آلة الانتاج تمثل احد المعوقات الرئيسية . إنها آلة صغيرة ومتوسطة . وآخر البيانات تقول ان ٩٥٪ من القطاع الصناعي تمثل منشآت صغيرة ومتوسطة يعمل بها أقل من ١٥ فردا . ومثل هذه الآلة لاتستطيع المنافسة في الخارج . وينبغي تطويرها وتزويدها باستثمارات طويلة المدى .

ومرة أخرى ان نظام التمويل المصرفي ذاته لايسمح بمثل هذه الاستثمارات . ومن هنا ينبغي إيجاد آلية لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل لتطوير القدرات الانتاجية المصرية . إن السوق متعطش لهذا النوع من الاستثمارات . الدليل على ذلك ان السوق الأوروبية منحتنا ٣٥٠ مليون جنيه مصري لتطوير الآلة الانتاجية . لكن السوق استوعب المنحة خلال أسبوع واحد . ومع ذلك سوف نحاول إيجاد موارد إضافية .

وفي إطار التطوير أيضا أعلن الدكتور يوسف بطرس غالي ان الحكومة تعاقدت مع إحدى المؤسسات الأمريكية لاعادة تقييم الشركات : « شركة .. شركة » بهدف التعرف على الامكانيات المتاحة واختيار التكنولوجيا المناسبة كل هذه الاجراءات ضرورية للاستعداد للعب مع الكبار بشروط الكبار .



تطوير صناعة الالبان بترابط عمليات الانتاج

اكد الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية ان توقيع اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية كان له انعكاسات خطيرة على صناعة الالبان خاصة مع الغاء الدعم الذى يقدم للمنتجين مما ادى الى رفع اسعار المنتجات بحوالى ٣٠ فى المائة .وقال الوزير ان هذه التطورات تستلزم ضرورة تطوير صناعة الالبان التى حققت نجاحا غير مسبوق منذ مائة عام وذلك من خلال ترابط حلقات عمليات الانتاج بدءا من تصنيع وتسويق المنتج بجانب ربطه بالسوق المحلية وتنفيذ مشروعات للنهوض بانتاجية الحيوان وتوفير الرعاية الصحية وتطوير صناعة الاعلاف



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ [illegible] ١٩٩٥



التكنولوجيا والقائمة السوداء

ما زالت قضية صادرات التكنولوجيا للعالم الثالث، تحظى بالاولوية والاهمية القصوى من جانب الاطراف الرئيسية الفاعلة فى الاقتصاد العالمى ، وذلك مع وجود الفجوة التكنولوجية الهائلة بين الطرفين ، إذ اصدرت ٢٨ دولة صناعية كبرى تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، على قرارا بفرض قيود مشددة على تصدير المواد والتكنولوجيا الى مجموعة من دول، تضمها «القائمة السوداء» والاهم من ذلك انشاء منظمة دولية خاصة مهمتها متابعة هذه المسألة والحيلولة دون الالتفاف حولها، وتضم الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبى واليابان واستراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدول. ويبدو ان البلدان المتقدمة لم تكتف بما جاء فى مفاوضات دورة اوروجواى، وماتمخض عنها من اتفاقية تنظم «حقوق الملكية الفكرية» وتضع الكثير من الحواجز ضد الدول المنتهكة لهذه المسألة، وتأتى الاتفاقية الجديدة لتضع حواجز جديدة امام هذه الدول. ومع تسليمنا الكامل بحق جميع الاطراف فى الدفاع عن حقوقهم المغتصبة، خاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، الا ان هذه المسألة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاحتياجات التكنولوجية للعالم الثالث، كما ينبغى ان تتصدى بحسم لكل الامور المتعلقة بالتجارة العادلة فى هذه المسألة، وهنا ينبغى الا تستثنى دولة ما [illegible] مع انطباق جميع الظروف المشابهة للبلدان التى فرض عليها الحظر.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥

دخول مصر عصر الجات

انطلاقا من سياسة مصر واضحة وثابتة تستهدف الانفتاح على العالم واندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وقعت مصر على اتفاقية تحرير التجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم «الجات» ومع بداية العام الحالي دخلت مصر عصر تحرير التجارة بعد ان قطعت شوطا كبيرا في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي في مجال تحرير التجارة ولم يبق سوى سلعتين داخل حظر الاستيراد.

وتمشيا مع مقررات الجات وضعت مصر سياسة جديدة للتعامل مع هذه الاتفاقية بما يضمن منافسة عادلة للمنتجات المصرية ويحقق صالح الاقتصاد القومي، حيث جاءت موافقة مصر على الاتفاقية مشروطة بعدة اعتبارات في مقدمتها ان تحرير التجارة يجب ان يتم من خلال برنامج زمني حتى لاتضار الصناعات المحلية، كما سعت مصر من خلال المفاوضات التفصيلية الى وضع العديد من ضوابط تحرير التجارة والخدمات ونجح المفاوض المصري في إدخال الاقتصاد المصري ضمن اختصاصات الدول الاولى بالرعاية والحصول على الضمانات الكافية للتعامل مع مقررات الجات.

ولتوفير هذه الضمانات قرر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مع مطلع هذا العام تشكيل ٩ لجان تشمل جميع المجالات التي تتضمنها اتفاقية الجات لوضع الدراسات والخطط اللازمة لمواجهة تنفيذ اتفاقية الجات تحقق الضمانات الكاملة للمنتجين ويتم من خلالها الاستفادة الكاملة بالمزايا التي توفرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بزيادة الصادرات المتطورة وغير المتطورة وايجاد فرص عمل في اسواق الدول الموقعة على الاتفاقية للايدي العاملة المصرية.

اتبعت مصر ايضا في منظومة مواجهة اتفاقية الجات استراتيجية جديدة في التعامل مع الواردات مع الوفاء بالتحرير الكمي للسلع المستوردة والتركيز على ادارة الواردات من خلال اساليب اخرى مثل التعريفة الجمركية والرسوم التعويضية، ولتنفيذ ذلك تم خلال هذا العام اعداد قانون حول مكافحة الدعم والاغراق من المنتظر عرضه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

كما يقول السيد فتحي ابو العز وكيل اول وزارة الاقتصاد الانتهاء من النظام الاساسي لانشاء جهاز مكافحة الاغراق الدائم وهو يعتبر احدى الجهات الرقابية الهامة التي تتولى التحقيق في شكاوى المنتجين المتضررين في سياسة تحرير التجارة ويقوم هذا الجهاز ايضا باعداد الدراسات والتحقق من السلع الواردة الى مصر اذا كانت تقل اسعارها او جودتها عن المنتجات المثيلة.

واكد ان سياسة تحرير التجارة ليست هدفا في حد ذاتها بقدر ماهي هدف لصالح الانتاج الوطني ووضعه موضع المنافسة مع المنتج الاجنبي، وهو يلقي على المنتجين مسئولية رفع جودة منتجاتهم حتى تتحقق لها المنافسة العادلة مع السلع المستوردة.

